

بازرسی شد
۳۶ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۴۱۵۳
فیلموژنیک تأسیس ۶۳

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی	
اسم کتاب: <u>تجربیات</u>	موضوع: <u>تألیف</u>
مؤلف: <u>۸۷۹۸</u>	موضوع: <u>تألیف</u>
مؤلف: <u>۸۷۹۸</u>	
موضوع: <u>تألیف</u>	
شماره دفتر: <u>۱۳۵۲</u>	
موضوع: <u>۹۵۸۱</u>	

نظری - فهرست شده
۸۷۹۵

هذا الكتاب فتحان المصطفوية في اجوبة المسائل البوسفية
الفتاوى العلامة ميم الله الرحمن الرحيم الشيخ نجيب بن عصفور
الحمد لله الذي فتح بالاسوال ابواب الاحكام ورفع بالاختلاف
العلماء الاختلاف والايهام في مسائل الحلال والحرام والصلو على
محمد والروسائل الانام الى مقاصد المتفقه في الدين والاسلام وبعد
فقد ورد علي من بعض اخواني الكرام وخلاي العظام بعض المسائل
التي تعلق بها مقاصد الطلبة والمقلدين للعلماء الاعلام وقد التمس
منه كشف قناعها وازاحة الايهام عن المغايبات والمرام والاستدلال
بما يناسب المقام من الادلة الواردة في كسبه والكتاب كما ورد عن
اهل الذكرى فاجبته لذلك اثنان والمرام والزمت نفسي مع ما انا
فيه من الشواغل وحوادث الايام التي لا تنيم ولا تنام بالدخول فيه و
الافدام تحت ايمانهم للعلماء والمتعلمين بانقاذ العوام من بحار الجهالة
وتبہ الظلام سائلا من الله الاعتصام في المبدأ والنختم والضاعة
وان كانت مزجة الان فله العلماء في الاصفاغ وعدم الوقوف على من
ترج اليه الانام اوجب الانزام للنفس بقضاء مثل هذه الحقوق في
الفتاوى والاحكام فتمت له قوله صلى الله عليه والذ الكرام جد بما تجد
ولا يسقط الميسور بالمحسوس الى غير ذلك من الحكم الخارج من بخار
اهل السداد والاعتصام وسميته بعد برونه الى عالم الوجود
بالاقلام بالنفحات المصطفوية في اجوبة المسائل البوسفية

و باس

وبإسنتين في كل مقام مضيا على نبيته والرب بعد حمده تعالى
على ما افاض من الانعام قال سلمة رحمه الله وختم له باحسن الختام الذي
بان لنا في هذا الآن ولجئنا من قبلنا ان طريق العلماء ثلاث تحدث
ومتوسط ومجتهد ووقفنا على دليل كل منها ونرجو من عظم
فضلكم بيان التراجيح منها والحكم على حجج كل واحد على سبيل التوفيق
وتنقيح المناط والدليل وانتم اهل الفضل والجميل المحبوب
ان هذه المسئلة والعلم على ادلتها مفصلة تلاء الطوامير
ساعات اكتب المقتصر والمطول واجراء الاقلام كما هي تعود الى
المطاعين في افراذه هذه الفرقة المحقة بما يدخل به علينا من طعن
الفرق المظلة فخذن برفق التحقيق لا ينق وان كانت الاوقات
او فوات عجله فيها غنية عن المطول فنقول لا افراط ولا تقريط
ولا جبر ولا تفويض ولكن امر بين امرين وحين الامور واسطها
كما تدل عليه اخبار الثقلين فلا اعتماد الا على السنة والكتاب كما
هي الطريقة المنسوبة لا ولي الا للباب فمن تنكبها من الفقهاء والافاض
فقد تخذلق وقع مقتطف اثار بالشبهات والارتياب فلا النفا
لقول من قصر اخذ الاحكام على سنة ائمتنا الانجاء واعتزل الكتاب
ولا اعان قصرها على الكتاب والمتواتر من الاخبار النبوية دون غيرها
من اخبار ائمتنا من لم يبلغ حد التواتر في هذا الباب ولا الى قولهم
على اخبار ائمتنا من اخبار النبوة والكتاب طاعنا في النبوة بوجود

المنسخ ونشأ به النسخ بالمنسوخ الى ذلك مما يوجب الانتساب اولا الى قول
من حسن الادلة كما هي الطريقة الشائعة بين الاصحاب الا ان مرجع المحنة
الى الاثنين كما نص عليه صاحب الفصول الغزوية داخلا تلك الشبهة
عنهم والترين وهو في الحقيقة من وقع بين بين فالعلم الجزل
والحق المبين قصر كما منا على كتاب الله وحبله المتين واخبار نبينا
وامتثالهم فيه ذلك تمام الغزوة وكما لال الدين ومنه الاجماع ما بلغ
من تبته ضروري لمذهب او الدين اما اعتماد البراءة الاصلية والاصحاب
ان جعلوا عقليين صرفين كما اعتقدوا اكثر من المجتهدين في باب
الظنون والتجيم وان رجعت الى القواعد والقوانين الامرة بالاستصحاب
والحاشية من البراءة الاصلية المعلومه من الدين كما سنكشف
قناها ونبيتها غاية التبيين كما اعتمدنا بعض المحدثين في راجعة
في الحقيقة الى ما قلناه من الاثني عشر من وقد في ذلك ومن رجع
ومن خشي حتى شبهه لا من على المستقلين والمقلدين ولم يفتد كل ما عاروا
احد من ابي طالب في الاحتجاج ومجمله كالاساس في الاستدلال والاصحاب
ليوضح ما قلناه من التقرير واليقين وهو ما اجاب به ابو الحسن علي بن
محمد العسكري في رسالته الى اهل الاهواز حين سألوه عن الخبر والتقصير
حيث قال اجتمعت الامة فاطمة لا اختلاف بينهم في ذلك ان القرآن حق
لان فيه عند جميع فرقهم في حاله الاختلاف مصيبون وعلى تصديق
ما انزل الله مستدرك لقول النبي لا يجمع ائمتي على ضلالة فاجزاه انما

اجتهد

اجتمعت عليه الامة ولم يخالف بعضها بعضا هو الحق فهذا الحق الحديث
لاما تولى الجاهلون ولا فاقاله المعاندون من ابطال حكم الكتاب واتباع
حكم الاحاديث المزورة والروايات المخرقة واتباع الاهواء المردية
المهلكة اليه تحالف نقص الكتاب وتحقيق الايات الواضحات النبوية
وتحقيق ما استلزم ان يوفقنا للصواب ويهدينا للرشاد ثم قال ثم
فاذا شهد الكتاب بتصديق خبر وتحقيقه فانكره طائفة من الامة
وعارضه مجدي من الاحاديث المزورة صارت بالكارها ودفعوها
الكتاب كفارا وضللا واصح خبر ما عرف بتحقيقه من الكتاب مثل الخبر
المجمل عليه من رسول الله حيث قال اني مستخلف فيكم خليفين
كتاب الله وعترتي ما ان تمسكن بهما لم تضلوا العبدى وانما الذين يفرقوا
حتى يرد على الحوض واللفظة الاخرى عنه في هذا المعنى بعينه قوله
اني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي اهل بيته وانما الذين يفرقوا
حتى يرد على الحوض ما ان تمسكن بهما لم تضلوا فلما وجدنا شواهد
هذا الحديث نصا في كتاب الله مثل قوله انما وليكم الله ورسوله والذين
امنوا الذين يقومون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راكعون فوافقت
روايات العامة في ذلك لا مبرر لمؤيد من انه تصديق خاتمة وهو راجع فشكر
ذلك له وانزل الالية فيه ثم وجدنا رسول الله قد ابان من اصحابه بجملة اللفظة
من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وقوله علي
يقضي ديني وينجز وعدي وهو خليفة عليكم وقوله حيث استخلفه

على المدينة فقال يا رسول الله اتخلفني على النساء والحيثا فقال اما ترى
ان تكون بمنزلة هرون من موسى الا انه لا يني عبي فعلنا ان الكتاب شهد
بتصديق هذه الاخبار وتحقيق هذه الشواهد فيلزم الامة الاقرار
بها اذ كانت هذه الاخبار وافقت القراء فلما وجدنا ذلك موافقا
لكتاب الله وجدنا كتاب الله موافقا لهذه الاخبار وعلمنا وليد
كان الاقناع لهذه الاخبار فرضا لا سجداه الا ان اهل العناد والفساد
ثم قالتم وولدنا وفصدنا الجرح والتقويض وشرعنا رعياننا وانفدنا
لكون اتفاق الكتاب والجبر اذا اتفقت دليلا لما اوردناه وقوله لما نحن
اشاء الله الحديث وفيه تقريرات في اثباته واخره للتوابع المتقدم في
صدره لكنه طويل يصيب به الاملاء من اراده وقف عليه لكن فيما ذكرناه
غنية فاعمل وانظر بعين الاعتبار لهذه التقريرات المبينة الى ان ديننا
اصولا ومنوعا مبني على الكتاب والسنة وانه مبني اصدافا على الاجز
وان معنى الاجماع في الاخبار والاعتداد به لا يكفي الا مع مطابقة الكتاب
فلا خيرا الا ما صدقه فلا اعتداد بجماعات وقعت على اخبار قد خالفها
الكتاب ومثل هذا الاشكال فيه ولا ارباب وله شواهد كثيرة
من الاخبار قد بلغت حد التواتر فضلا عن الاستفاد في كتاب
بسنده صحيح عن سعيد الاعرج قال قلت لابي عبد الله ان من عندنا
من يتفقه يقولون بره عليها ما لا نعرفه من كتاب الله ولا السنة نقول
فيه بربنا فقال ثم كذبوا ليس بشي الا جاء في الكتاب والسنة وفي

الاضطراب

الاختصاص بسنده معتبر عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله تروى علينا
اشياء ليس غرضها في كتاب الله ولا سنة فقطر فيها فقال لي اما انك
ان اصبحت لم تجروا ان اخطات كذبت على الله وفيه عن يونس قال
قلت لابي الحسن او خدا الله فقال يا يونس لا تكون من مبتدعي نظر
برايه هلك ومن ترك اهل بيت بيته حبل ومن ترك قول الله
وقول بيته كفر وفيه عن عمر بن قيس عن ابي جعفر قال سمعت
ان الله تبارك وتعالى لم يدع شيئا يحتاج اليه الامة الا اثرت في
كتاب الله وبنيته لرسوله وجعل لكل شي حدا وجعل عليه دليلا وجعل
على من تعدى ذلك الحد حدا ويعصده المستفيضة حتى برواية الحافظ
من عرض الاخبار في كتابنا ما وافقه اخذ به وما خالفه فهو زخرف ابرز
ففي الاحتجاج عن ابي جعفر الكتاب في مناظرته مع يحيى بن اكرم انه قال
يا رسول الله في حجة الوداع فذكرت على الكذبة وسكتك من كذب على
معتدا فليتبوا مقعده من النار فاذا اناكم الحديث فاعرضوا على
كتاب الله وسنتي فما وافق كتاب الله وسنتي فخذوا به وما خالف كتاب
الله وسنتي فلا تأخذوا به وفي الاطالي عن الصادق عن ابيه عن جد
ثم قال قال يحيى ان على كل حق حقيقة وعلى كل صواب نور فاذا
كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه وفي قرب الاسناد
عن جعفر عن ابيه قال قراءت في كتاب لي علم ان رسول الله قال
يكذب على الله كما كذب على من قبلي فاجاءكم عني من حديث وافق كتاب

الله جعفر حديثي وما خالف كتاب الله فليس بحديثي وشذ ذلك كثير
نعم بآراء هذه الاخبار اخبار ظاهرها الاشكال لدلائلها على ان هذا
احكاما ليس في كتاب الله ولا سنة نبويه وان الامية وجوابها
ودرجوها الى طريقة الاجتهاد في كتاب بصائر الدرجات ^{معتبر}
عن سوره بن كليب قال قلت لابي عبد الله ع باي شيء يقتضي الا
قال بالكتاب قلت فالمركن في الكتاب قال بالسنة قلت فما
لكن في الكتاب والسنة قال ليس بشيء الا في الكتاب والسنة قال
تكررت مرة او اثنتين قال يردد ويوفق الحديث وفي البصائر
ايمن عن عبد الرحيم القيص عن ابي جعفر ع قال كان علي ع اذا ورد عليه
امر ما تزل به كتاب ولا سنة قال رجم فاضاب قال ابو جعفر وهو
من المعضلات وفيه ايمن بعدة طرق مثله وفيه عن موسى المجلي
عن ابي عبد الله قال كان امير المؤمنين ع اذا ورد عليه فليس في
كتاب الله ولا سنة نبويه فيرجم فيصيب ذلك وهو من المعضلات
الى غير ذلك من اخبار الباب وهي في الحقيقة ليست مخالفة للاولى ولما
قالوا في هذه العيان الى ان كان هذا القول في عقايد الناس حيث
لم يصل في انظارهم ولا في اخبارهم رجوع الاحكام رجوعا الى الكتاب
والسنة نظر الى الظواهر لا يتم بمنزل عن علم الباطن وبطلان هذا المعنى
اول حديث من الاخبار المخالفة حيث قال فيه فالمركن في الكتاب
والسنة قال في كتاب الله في الكتاب والسنة وحيث ان هذه العيان
والقائم

والفائدة لم تقع في نظر السائل ولم يكن عليها معول كسر القول
القول مرارا اوله يعقد كلام الامام الذي عليه المداينة الايزاد والاصد
عدل الى عبارة اخرى المراد منها واحد فقال يردد ويوفق ثم قال
في عدة من تلك المعترف فاقاما تبطن فلا اوفا قاطا تبطن فلا يعني ان
احكامهم لا تنفي الى الاجتهاد ولا الى الاستنباط بالاداء كما تظنه حوة
القائمة المنجرون عن طرق السداد بل معنى قوله يتم وفق وتشد يد
اي بالهام من الله القاء من روح القدس اذ هي المدة والحاجز
بينهم وبين الراوي والاجتهاد كما تكررت به الاطراف في كتب الامانة
وليس حيث تذهب من الاجتهاد والقول بالراي نعم في بعضها
ما هو اشد اعضالا واشكالاً حيث قال الباقر ع حيث سئل عن
هذه المسئلة ان عليا ع اذا ورد عليه ام لم يحج به كتاب ولا سنة
رجم به يعني سام فاضاب ثم قال يا عبد الرحيم وتلك المعضلات
فولهم سام ظاهر اعي استعلم ذلك بالقرعة وقد اجعت الاضافة
والنصوص ان القرعة لا تجري في نفس الاحكام وانما هي لبثا محلها
وموضعها عند اشتباها وهذا الحديث يحتمل وجهين الاول ان يكون
به الاحكام الجزئية المشبهة التي قد راثا ع استعملها بالقرعة
فلا يكون هذا من الاستنباه في اصل الحكم بل هو في مورد كما قلناه
ولا يتاني الاخبار السابقة لان القرعة ايمن من احكام القراء
السنة والثاني ان يكون المراد الاحكام الكلية التي يشكل عليها استنباطها

من ظواهر الكتاب والسنة فيستنبطون منها بالقرعة ما هو الاج
من المعاني المحتملة ويكون هذا من خصايصهم في مخصوص ما ببعض
الاحكام لان قرعة الامام ابدالاً تخطي في كل مقام ولا لها حظ
الوحي كما نضوا عليه والمعنى الاول هو الاوفق بالاصول و
سائر الاخبار المعتمدة عن الرسول وان كان الاخبار اطهر باعتبار
ما هو المنقول وان هذا الكلام وقع من باب الالتزام والجام اهل
الخصام لثلاث ينسبهم الى الراي والاستحسان وهذا امر واضح
لا يحتاج الى كشف وبيان ويبدل عليه ما جاء في حديث القبلة
عند اهلنا في التمسك حيث ان الخالفين علموا من ايماننا الامر بالاجتهاد
في تحصيل القبلة فالواضح وانتم سواء في هذه الحالة حيث
العلماء المنصوصة من اعتماد الاجتهاد فقد لوا عن هذا الى عدم
النيل لهم في ذلك وقالوا يصل الى اربع جهات فليس هذا الاثر
واشارة الى ان لنا مندوحة عن الاجتهاد وهذا لا ينافي الاجتهاد
المأثور به في الاخبار في تحصيل القبلة كما هو متفق عليه في
المعتبرة والفتوى لان الاجتهاد ليس في نفس الحكم الشرعي وانما
هو في محله ومعلقه فلا ضافة بينه وبين الاخبار اما ما
من ذلك لاختلاف مواردها وحيث قد تقرخ ذلك من ان الاعتماد
على الكتاب والسنة ليس لا فقد ثبت اوسط تلك الاقوال وانهم
ما ذهب اليه من زعم عدم جواز الاعتماد على الكتاب زعمان اياه كلها

متشابهة

متشابهة ومن قال بعدم جواز اعتماد الاخبار النبوية لاشتمالها
على النسخ كالقرآن وان كانت نصاً في الدلالة وانت قد عرفت
الامر منهم في بعض الاخبار المعصومية على الاخبار النبوية
كالكتاب لما وافقها اذ به وما خالفها وجب طرحه فكيف
تجزي هذا القابل على عدم جواز الاعتماد عليها ما ابعده عن
بمحل وكذلك انهم لما ذهب اليها اهل الترتيب واهل
التحسيس كما اشرفنا اليه في اول التقرير والثاسيس حيث اعلنت
هذا الصراح الصريح حكماً على السنة والكتاب نفس
بعض الاجاعات الراجعة الى السنة وهو ما رد في ضروري
او ضروري المذهب لانه حال قول المعصوم وتقرير فيرجع
الى السنة مثل ما رواه الطبرسي في الاحتجاج رسلاً عنهم في انهم
قالوا اذا اختلفت احاديثنا عليكم فخذوا بما اجمعت عليه
شيئتنا فانه لا ريب فيه ومثله ما رواه الكليني في ديننا
كتاباً وخذ بالجمع عليه في دينك فان الجمع عليه لا ريب فيه
وفي كتاب تحف العقول في حديث طويل رد فيه على اصحاب
المجيب والتقويض حيث قال ان الله قد اجمع على العباد امور
ثلاثة الكتاب والسنة وما اجمع عليه المسلمون وما رواه
في كتاب الاحتجاج ايضاً في اجوبة من ايل المجري المنقولة عن صاحب
الزمان ع حتى سأل عن ادعية التوجه في استفتاء الصلوة

وما جاء من اختلافها فوقع بما خاصله الذي جاء به السنة
واجاء المسلمين في التوجه هو وجهت وجهي الحديث وحديث النجاشي
المتقدم المروي عن العكربي في رسالته الى اهل الاهواز حين
سأله عن الجبر والتفويض حيث قال اذا اجتمعت الامة فاطبنة
لا اختلاف بينهم وساق الكلام كما تقدم الى ان قال لا يجتمع امتي
على ضلالة فاجزى الله عليه وله ان ما اجتمعت عليه الامة ولم يخالف
بعضها بعضا هو الحق الحديث الى غير ذلك من الاخبار المنوعة بذلك
الاجماع بينها والمصرح به فهو ما اردناه من التواتر والاجماع حيث انه
حاك قول المعصوم ان كان الاجماع في الرواية او كاشف عن الحكم ان كان
الاجماع في الرواية الفتوى لانه في الحقيقة خاك قول المعصوم لانه
لا يخالف ما ثبت من المنطق والدين فلا حجية له في نفسه كما قرره
الائمة في الخالفين وقد مر على الكتاب والسنة وهدى اركان
الدين وقطعوا به جبل ذلك المئين ^{المتفق} ومثل هذا يحتاج الى اكثر من هذا
الشك والتبيين واما فتح باب الاستصحاب والبراءة الاصلية
كما قررها الاصحاب وما وسع به من دليل العقل وجعلوه عقلا صرفا
فمساوية الادلة او دعوى فلا دليل على ما ادعوا الا برجوعها الى
السنة كما سنوقفك عليه ولما حمدوا منه فالكلام تفضيضا الواردة
على الدلول قد صغنا الاراء والعقول عن التخصيم بدورات
يتعلق باهذاب المنقول وان من ارجع الاحكام الى عقلة هلك

وقد

وقد اخذ عليهم ميثاق الكتاب الا يقولوا على الله الا الحق فاستمع
لما يتلى عليك من اخبار هذا الباب فانها اولى بالاتباع واحق في
الصحيح عن الصادق اصحاب الصميم انه قال اغنا هلك الناس لانهم
لا يبالون منا وفي الصحيح ايضاً عن هشام صاحب الزيد انه قال
اما انه شر عليكم ان تقولوا بشيء لم يسمع منا وفي العكربي والتفا
والصغاني البصاير باسنانيد مختلفة عن الصميم انه قال من دان
الله من غير سماع من صادق الزعم الله البتة والعنا وفي اكمال
الدين عن ابي حمزة الثمالي قال قال علي بن الحسين نعم ان دين الله
لا يصاب بالعقول الناقصة والاراء الباطلة والمفاهيم الفاسدة
ولا يصاب الا بالسليم فمن سلم لنا سلم ومن اهتدى بنا هدى ومن
دان بالقياس والراي هلك وروى جمع من مشايركنا في كتبهم بعدة
طرق لا تقصر عن الصحاح انه قال الامام ع اياك وخصيت فيهما
هلك من هلك ان تعني الناس بربك او تدن بما لا تعلم وفي خبر
البرقي الصحيح كما في المحاسن عن محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله ع
من اصحابنا يتفقون واصحابنا علماء ورووا احاديث فيرد عليهم
فيقولون لا بد انهم فقال وهل هلك من مضى لهذا واشباهه
الى غير ذلك من الاخبار البالغة حد التواتر المعنوي الدالة بوضوح
دلالة وامر مبالغة عدم مخطئة العقول والاهوا في احكام
الله تعالى لان الله تعالى مدح رسوله مع عظمتهم وجلالته وسداد

راية بقوله وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى نعم اذا فسر
البراءة الاصلية بالقاعدة المقررة الكلية من ان الاشياء عند
الشائع قيل ورود النصوص فيها بالمخصوص على الاباحة وشيد
تلك القاعدة بما روى عنهم من الاخبار في شأها كقوله من
في المستفيض بين الفريقين رفع عن امتي الخطا الى ان قال وما
لا يعلمون وقولهم من ما حجب الله عنه عن العباد فهو موضوع عنهم
وان الناس حتى يعلموا ان من عمل بما علم كفى ما لم يعلم ولا ابالي ايضا
ماء او بول اذا لم اعلم وكل شيء مطلق حتى يرد فيه فحي والاشياء
كلها مطلقه ما لم يرد عليك امر او نهي وكل شيء فيه حلال وطم
فهو لك حلال وفي بعضها كل شيء لك حلال حتى تعلم الحرام بعينه
ومخو هذه الاخبار في الظهور والبيان حتى لا يحتاج الى كشف
وبيان مع تاييدها بمجملات القرآن كخلق لكم ما في الارض
جميعا وقل لا اجد فيها اوجي الى محرم على طاعم يطعمه لا يلهي
حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق وآية
واحل لكم ما ورثت لكم وآية اليوم احل لكم الطيبات الى غير ذلك
من الايات الدالة بعومها وخصوصها او باطلاها او بحصرها
المحرم ولو بالحصول الاضافي على اباحة الاشياء وان القاعدة
هي الحل فالاباحة دون التحريم والاحتجاب فهو يتوقف على الامر
والنهي ومثلها الكراهة والاستحباب نعم باراء هذه الاخبار

اخبار

اخبار دللت على التثليث في الاحكام حلال بين وحرام
بين وسبهاات بين ذلك وهي صيغة ايضا
بالاخبار الامرة بالتوقف في الحكم بما لم يرد
فيه نص بالمخصوص كصحیح بن الحاج حيث
قال اذا اصبتم بمثل هذا فلم تدروا فعليكم
بالاحتياط حتى تسئلوا فتعلموا وقولهم لا يسعكم
فيما ينزل بكم مما لا تعلمون الا الكف عنه
والثبوت والرد الى اية المسلمين حتى يعرفكم
فيه الحق وقولهم عليهم السلام اما ان شئ عليكم
ان تقولوا بشيء ما لم تسمعوا من الله الى غير ذلك

من الاخبار الواردة في هذا المصنف وهي مما
تدافع اخبار البراءة الاصلية غاية المدافعة
فيحتمل المقام من العالم الى كمال التثبت والمراجعة
ولهذا اضطرت كلمات علماءنا من مشايخي
المناخين في الجمع بينها حتى ممن اثبت البراءة
الاصلية ونقاها اذ على تقدير اثباتها فلا
شبهة في الدين ولا توقف في حكم ومادل
على ثبوتها من الاخبار ففيه كفاية لبيان حكم
كل شيء على وجهه ورد عنهم عليهم السلام واما اخبار
التثليث والامر بالتوقف فيما لم يبي فيه بالخصوص
فيحتمل على عدم الاعتداد بالبراءة الاصلية في الاحكام وان اثبتنا
تلك الادلة

9 تلك الادلة فمن جمع بينها بجل اخبار التوقف على خالصة تقاض الادلة
الشريعة كما في مقوله ابن حنظله وغيرها وبسند اليه كثير من اخبار
البراءة الواردة في المحام وغيره من قولهم في كثير من الفروع اصلها آية
وحرمتها اخرى وكذلك في ساير الامور في تقاض ادلتها لكن هذا
لا يساعده في كثير من الاخبار الواردة حيث لو يكن ثمة فيها نص بالخصوص
وقد امر بالتوقف هنالك كما في صحيح ابن الحجاج كما قد منهاها وكما
في المستفيضه اذ اجابكم ما تعلمون فقولوا به واذا اجابكم ما لم تعلموا
فها هو واعى بيده الى فيه وفي المحاسن عن المعلى بن خنيس قال قال
ابو عبد الله ما من امر يختلف فيه اثنان الا وله اصل في كتابه
ولكن لا تبلغه فاعقول الرجال وفيه سبند معتبر عن محمد الطيار
قال قال لي ابو جعفر تخاصم الناس قلت نعم ولا تسيلونك عن شيء الا قلت
فيه قلت نعم قال فابن باب البراءة وفي الفقيه حطاب امير المؤمنين ع الناس
فقال ان الله حد حدودا فلا تقعدوها وفرض فرضا فلا تنقضوها
وسكت عن شيء فلم يسكت عنها شيئا فلا تسكفوها وهي كما ترى ناصية
على وجوب التوقف لعدم خصوصية دليله فيكفي ذلك دخولها في الشبهة
فتابعي عن ذلك الجمع التي تكلف ذلك الفاضل المشار اليه في فضول الفقيه
ومنه من طر اخبار البراءة الاصلية على التيقن كما وقع لصاحب الفوائد
المدينة والطوسية وعلا بالاخبار التثلية حتى قال صاحب غنية
النجاة حبلا الله من اهل التثليث بعد ان قدح في اخبار البراءة الاصلية

لاننا اخبار ضعيفة عاقبة ومنهم من رد اخبار التوقف بالحجة زعمًا
 انها مخالفة للآيات القرآنية لا مرد مني ما خالفه وانذره وانذره
 يجب ان يضرب به الحائط وانما كثرت به الكذابة وهذا كلام ما يتردى
 صحته الا انه مجرد عن التحقيق فالقول المجمل في مقام الجمع ما حققه
 بعض مشايخنا من حل اخبار التوقف على الفتوى دون العمل وحل اخبار
 البراءة على رفع الحرج عن العمل كما هو ظاهر كثير منها واما عملها على الحكم
 كما اعتده مشايخنا من المتأخرين بحيث يجعل دليلا مستقلا كما يظهر من
 بعضها كرسالة الفقيه عن الصادق ع انه قال كل شيء حلال مطلق
 حتى يرد فيه شيء فهو مؤد إلى اطراح الخبر الاخبار التي بلغت حد
 التواتر الدالة على وجوب التوقف فيما لم يرد فيه نص بخصوصه او
 بعموم مع بعدها من ساحة الغافة فارتكبا بالتجوزية الاولى بحل الكل
 وفيها على عدم الموازنة ورفع العقاب كما هو في صفات الحلال ولوازمه
 فهو الجامع في التشبيه والموجب لعلاقة المجاز ووجهه انه لا تكليف الا بعد
 البيان ولا حجة الا بعد البرهان كما ينهيه صريح القرآن وهو المفهوم من
 ما يجب عليه من العبادات وهو موضوع عنهم والناس في سعة حتى يعملوا ومن
 عمل بما علم كفى ما لم يعلم فلا صفاد لها سوى نفي الحرج ورفع العقاب عن العمل
 بالحكم وان كان ما فعلوه حراما في نفس الامر او ما تركوه واجبا او ما استعملوه
 نجسا وهذا مما يوجب ارتكبا بالمجاز فيه حذر من اطراح اخبار المتأخرين
 وهذا وان بعد من قليلها لكن ينطبق عليه اكثرها وعلما واقوى من هذا

تأمل من هذا الخبر

فيه الجاهل بالحكم
 صحت في جميع
 الاحكام والامر العام

في مقام

في مقام الجمع ما خطر بيالي وحررت في بعض رسائلي وهي الانوار
 الجلالية في ثبوت البراءة الاصلية وهو القول بالاباحة الاصلية
 المستندة الى تلك النصوص الواضحة الجلية وابقاء الحل فيها على الحقيقة
 الشرعية لمطابقتها للآيات القرآنية وتمام الخاصة للمخبرات القرآنية
 والنبوية ولو كانت الخاصة اضافية واخبار التوقف والرد كما هو
 كما المتواتر فيها على الحكم لا باعتبار الاباحة بل باعتبار الايجاب والتحريم
 والكراهة والاستحباب اذ لا تكليف فيها الا بعد البيان اذا حكم بالبراءة
 نظرا الى الظاهر وبلغ منها جواز الفعل والترك ولا يجب على المحقق التفتيش
 والتحري في نفس الامر بل يجب الحكم على الاباحة حتى تكشف له اصلا الحكم
 الواقعية اغنيها عن الاحكام الاربعة ويرشد اليه ما رواه الشيخ في بحار
 بسند معتبر عن الصريح الاثبات مطلقا ما لم يرد عليك امر او نهي وكل
 شيء يكون فيه حلال وحرام فهو لك حلال ابدا ما لم تعرف احكامه فتدبر
 وفي محلي اللبالي عن الصادق مرسلا قال كل شيء مطلق حتى يرد نهي
 وهي كما ترى تنادي بما قلناه من وجه الجمع في تلك الاخبار لا ترى الى
 في رواية الفقيه كل شيء حلال مطلق حتى يرد فيه نهي فاشار بالبرهان الى
 ثبوت النهي والكراهة فيكون عالم يثبت دليله المحرم او المكروه فهو على البراءة
 ويجب عليها على المعنى الاعم بقربنية ذكر الحلال وهو المرحض ففعله
 من غير وجوبية متضمنها البرهان منه فقتل الواجب والمندوب
 والمباح بالمعنى الاخص وهو ما تشاوى ففعله وتركه وان حل النهي

هذا ترتيب
 الاول من الاول

فيها على التحريم دخل ما سواه في الاباحة كما هو مقتضى إطلاق الحلال عليه
 فهي بالغة لاعم وهو المختص في فعله وان كان مرجوحا فيدخل المكونه وثله
 الحكم على رواية المجلس لعوله فيها الاشياء مطلقه مالم يرد عليك امره
 لشمول الامر بحكم الاجتناب والاحتياط وشمول النبي بحكم الكراهة والتحريم
 فتشمل الرواية الاحكام الخمسة ويمكن ان يراد منها امرها الاجتنابي ومن
 فيها التحريمي فتكون الاباحة فيها بالمعنى الاعم على وجه يشمل المكونه و
 المنعوب ومعنى الاطلاق فيها الرخصة في الفعل بالترك وان كانا راجعين
 او مرجوحين او متساويين فيخرج الحرام والواجب ومثل حديث غوالي
 اللبائي حيث قال كل شيء مطلق حتى يرد فيه نص يمكن حمل الاطلاق
 فيه على الاباحة المصطلحة فيه بالمعنى الاخص ويكون المراد بالنص ما عاين
 احدا الاحكام الاربعه او المراد به الاباحة بالمعنى الاعم وهو لم يخص فعله
 والمراد بالنص ما دل على التحريم فيشتمل على الاحكام الخمسة فيطبق على رواية
 الفقيه ويحمل ان يراد به بالمعنى الاوسط ويراد بالنص فيها ما دل على
 التحريم او الوجوب فتطابق رواية المجلس في احدا الاثنان وبالجملة
 فلهذه الأدلة ثمة للاباحة في الاشياء كلها سوى جلت على المعنى الاعم
 او الاخص وانه الحكم الثابت فيها بالاصالة في جائز الفعل والترك
 ولو على مرجوحه حتى يثبت دليل التحريم او الاجتناب فيمنع الفعل او
 الترك وفي هذه الحالة لا توقف في الحكم ولا في العمل واما اخبار الوقف
 المتقدم ذكرها فهي باعتبار الحكم الاجتنابي والتحريمي معي لا يحكم باحدهما

باحدهما على الاشياء فيلزم فعلها الا بعد دليل الاجتنابي ولا يلتزم تركها
 الا بعد دليل التحريمي وحديث تطابق الايات والروايات في هذا الباب
 ويتأسس ما ذكره جل الاصحاح ويندفع عن ادسية الاختلاف والاضطراب
 وهذا كما مصرح به في رواية المجلس عند من ثابتهما وجرده من
 الشبهة والوساوس وعلى كل تقدير فيما قرناه انهم ما ذهب اليه بل
 الاصحاح وسيا المناخرين من جعلهم البراءة الاصطناعية من الادلة العقلية
 لما عرفت انه لا مدخل للعقل فيها بل الادلة السمعية المنادية لا
 مدخل للعقلية في احكام آل الرسول هي ما يتهدم تلك الدعوى
 من اساسها كما او تردها الى السنة التي هي سقط راسها فلا يرفع
 ما قرره صاحب الفصول الغروية انتصارا لاصحاب تلك الدعوى
 لما عرفت من بعد ما ضا الدلالة عليها بالحلية فيرجع الى الوفاق
 والقول بانها من ادلة السنة والكتاب التهم ان يحمل على ذلك
 كلمة الاصحاح ويكون سببها بالدليل العقلي لانه دال عليها انصافا
 اذ لا تكليف شرعا وعقلا في التكليفات الواجبة والمحرمات المستحبة
 فالمدونة الا بعد توجه الخطاب لاهله من حصلت له شرائط
 التكليف قال الله تعالى وما كنا معذبين حتى نبغى رسولنا ولا يكون
 الله نفاقا الاوسعها لا يكلف الله نفاقا الا ما اناها وفي رواية
 عبد الاعلان ابن اعين عنه قال سئلته عن لا يعرف شيئا هل عليه
 شيء قال لا وفيه معتبر الاخر عنه قال قلت هل يكلف الله الناس

المعرفة قال لا على الله البيان لا يكلف الله نفساً الا وسعها ولا يكلف
الله نفساً الا ما اناها وفيه معتبر بن الطيار عنه في قوله الله تعالى
وما كان الله ليضل قوماً بعد اذ هديهم حتى يبين لهم ما يتقون
قال حتى يعرفهم ما يرخصه وما يخطه الى غير ذلك من الاخبار
وحيث ان العقل هو اقوى الدليلين الدالين على ان لا تكليف
الا بعد الحجته والبيان نسبت البراءة الاصلية الى دليل العقل لقوى
الحجته وهذا انما ينطبق باعتبار الاحكام الاربعة بخلاف الاباحة
فانه يحتاج فيها الى الدليل المخصوص وبالحجته اي مرجع الاباحة
ليس الى الدليل العقلي المحض كان عمه الاكثر واما حجته الاستصحابية
بالمعنى الذي ذكره الاصحاب وهو اثبات الحكم في الزمن الثاني
بقوله على ثبوت في الزمن الاول ومثلوه بصحة صلوة المتيتم الواجب
لما في اثناء الصلوة استحقاقاً بالصفة الثابتة قبل الوجدان فلا
دليل عليه ولا على حجته نعم هنا استصحابات ثابتة بالادلة النقلة
كاستصحاب الطهارة في الالبسة كلها الى ان تثبت النجاسة واستصحاب
اليقين الى ان يتقنه يقين آخر واستصحاب العموم الى ان يثبت الشئ
وبالحجته كما ثبت في موضوعه دليل شرعي وكان له ناسخ ومنزل شرعي
فلا يزول بمجرد الاحمال والشك في طهروا ما يزيله الى ان يتحقق الميل
للاخبار المستفيضة في كل فرد فرد من تلك الافراد التي مثلناها
وانما موضع الخلاف ما ذكرناه من ثبوت الحكم في الزمن الثاني بقوله

تمام الحديث الاستصحاب
شرطه وعلى ذلك الشرط

بصواب استصحاب
لاق حتى يثبت
من واستصحاب
الى ان يثبت الشئ

على ثبوت

على ثبوت في الزمن الاول وان طرأ ما يمكن ان يزيل به الحكم بمعنى ١٢
انه يثبت حكم في وقت ثم يحجى وقت آخر ولا يقوم دليل على انتفاء
ذلك الحكم فيه وهو محل الخلاف في المقام وعرض سهام النقض
والانزاع فلا كثر على اثباته وحجته والمشهور بين المحدثين وجبة
من علمائنا الاصوليين على العدم وهذا المذهب غزي السيد الحق
والشيخ وهو الحق بالاتباع وما مثلوا به من صلوة المتيتم خارج عن
موضع النزاع لان هذه المسئلة لم يكتفوا فيها بالاستصحاب بل
اضطربت الاقوال فيها لاختلاف الاخبار بالباب ولو كان ثمة عمرة
للاستصحاب لم يقع هذا الاضطراب ولم يتعلق الحكم عندهم اعني
المضي في الصلوة بتكبير الاحرام عند بعض وبالقاء عند سائر
وبالركوع عند اكثر المأخرين وبالركوع عند اكثر المتأخرين في الثانية
عند بن الحنبل ومع ذلك كله فالاستصحاب لصحة الصلوة معاً
بما هو يقين شرعي ثابت تقضه اعني التمكن من استعمال الماء فانه نال
قبل الدخول في الصلوة وانما اختلفت الاخبار والقوى في بقاء
ذلك النقض بعد الدخول في الصلوة فيثبت استصحاب آخر
باعتبار النقض فيعارض استصحاب صحة الصلوة لان المانع هنا
يقيني ايضاً الا ان الادلة قبلت القطع غايته بالركوع الثاني افا
فلا قطع قطعاً وذلك بمقتضى الدليل والقضاء محل من دليله
الاستصحابين المذكورين لان المانع الشرعي عن استعمال الطهارة

تمام كلامه الركني مع
كلام المحدثين والمحققين

اختار الشيخ ما اختار

المائة على اثر الزاوية كالمنازع العقلي وبالحجة ان التمثيل لمصلحة
الاستصحاب التي هي معرض النزاع والبحث بعد ما فرغنا من ثلثها
عليك من خروج هذه المسئلة عن الاستصحاب في غير محله وان غفلة
من المتقدم فتبعه المناظر فليس المحي في الصلوة بمجرد التكبير المحان
استصحاب الصحة كما توهم بل للدليل الخاص والمنع من قطع الصلوة
فقد تبين عدم حجية الاستصحاب وان من الادلة العقلية بل ما ثبت
من الاستصحاب كما في الاقسام المذكورة في صدد هذا الكلام مستند
الى الدليل النقلي ولا مدخل للعقل فيه بالحلية واما قياس الاولوية
وموضوع العلة فعند فقهاء ائمة ترجع الى الادلة النقلية كاية النافذ
واجباران ما حرمنا الخمر لا سكارها ليس ثمة دليل مستقل خارج
عن السنة والكتاب وان كانا الحق عدم الحجية فيهما لا اعلان الادلة
بنفيهما وتساوي قياس الاولوية لانا لا اخبار الواردة في
هذا المظا كلها متفقة الدلالة ناصتة على نفي القياس وتساوي
اول من قياس ليس فان مورد صاحب الظاهر في قياس الاولوية
وبدل عليه صريحا ما رواه الصدوق في كتاب الديات عن ابان
قال قلت لابي عبد الله ما تقول في رجل قطع اصبعاً من اصابع
المرءة كم ينقص من ابل قال قلت قطع اثنتين قال عشرون
قال قلت قطع ثلثة قال ثلثون قال قلت قطع اربعاً قال عشرون
قال قلت سحان الله يقطع ثلثاً يكون عليه ثلاثون ويقطع اربعاً يكون

عليه

تمام قياس الاولوية
في ما يقول الشيخ ابو

عليه عشرون ان هذا كان بطلنا بالعراق فتبع من قاله وتقول ان الله
قاله شيطان فقال مهلاً يا ابان هذا حكم رسول الله ان المرءة تقطع
الرجل الى ثلث الدية فاذا بلغت الثلث رجعت المرءة الى النصف
يا ابان انك اخذتني بالقياس والسنة اذا قبست بحق الدين
ورواه البرهني في محاسنه الا انه قال فيه بعد قوله انك اخذتني
بالقياس ان السنة لا تقاس الا ترى انها تقوم بقضاء صومها
ولا تقوم بقضاء صلواتها وهون في الظهور كنار على دجور منها
ما ورد عن الصم في قوله لابي حنيفة اتقوا الله ولا تقسوا الدين
مبارك فان اول من قاس ابيس وشافا الحديث الى ان قال ويحك
ايما اعظم قتل النفس والزنا قال قتل النفس فان الله عز وجل قبل
في قتل النفس هدي ولم يقبل في الزنا الا اربعة ثم قال ايما
اعظم الصلوة او الصوم قال الصلوة قال فما بال الحائض تقضي
الصوم ولا تقضي الصلوة فكيف يقوم لك القياس ومنها قوله في
عرفة من المعبر في احتجاجة لابي حنيفة ايضا البول اقدر المني
فقال البول اقدر فقال يجب على قياسك ان يحجب الفعل من البول
المني وقد وجب له الفعل من المني دون البول ومنها ما في تفسير العسكري
من أمير المؤمنين في حديث قال اما لو كانا الدين بالقياس
كان باطن الرجلين اولى بالمسح من ظاهرهما وفي الاخبار نحو ذلك
بلغ حد التواتر المعنوي وهي من اقوى الحجج الحلية على ابطال قياس

الاولوية مع ما يضاف اليه من المستغنية التي قد اشترانا اليها انما بدلالة
 على المنع عن العمل بالقياس بقول مطلق من غير تخصيص بغير بل صار
 ذلك من ضروريات الدين والمعلوم فيه بينين وقد كان في الصدر
 الاول عليه لمحمد والمقول حين ارتكبت لما يل على الصلابة لما
 الخليفة الاول ورجعوا الى الثاني وقد اعوزتم النصوص في تحصيلها
 من الصلابة لما رجعوا الى القهقري عن اقامة القرابة ونسب والتمسك بالاب
 واصحابه وتخطوا بيت النبوة وردوا باب به فضلك رجوع الخليفة
 الثاني حيث وقعوا في الالتماس الى الراي والاستيذان والقياس
 فبعد وهذا الراي المجدد كما صرح به ابن ابي الحديد في شرحه
 على نفع البلاغة وناهيك به من فتنة ضل فيها الاول والاخر في
 حتى التمس الامر على بعض علمائنا متبعهم في تلك الطريقة وكانا كما
 عليها ما يوجد في اخبارنا من الاحتجاج في القياس من باب التام
 العامة والناس مثل قول امير المؤمنين في صحبة زارة في خطبة
 للاصفهاني اتوجهون عليه الحد والرجم ولا توجبون عليه صاعا
 وزهرا وفي دعائهم الاسلام زيادة على ذلك وهو اولي في صحبة
 زارة المروية في الذكرى وغيرها لما منع من التمسك لمن عليه فضة
 قال لهم ارايت لو كان عليك شيء من شهر رمضان اكان لك ان يتطوع
 قال لا قال زهرا فقايسه وما كان يقايسه وفي خبر نحو القول
 المتقدم والاحتجاج ما هو موضح فيه بان القياس احد الادلة الثمينة
 في الدين

من ما دعه

في الدين وقد تقدم الكلام عليه الا ان الظاهر منه ان المراد به
 القياس في المعقول لا المنقول وهو الاستدلال على توحيد الله
 بمائة اياته لا في احكام الفروع كما هو ظاهر لمن تأمله وقد لمح الى
 ذلك شيخنا المجلي في بحاره او ان مثل هذا الخبر وما وقع فيه
 من التقريب انما صدر من غيبة فانا لنفية باب رحمة فتح الله
 على العباد في جميع المواضع وبالحكمة ان سد باب ادلة الاحتجاج
 بما قرناه ولو على حجة الاجال ما لا ريب فيه ولا مجال لخذنا
 اتيك وكنت من الكافرين وايات ومناجاة الرجال في الحديث المعتبر
 بطرق عديدة كافي كتاب المعاني ونحوها في اللوالب عنهم
 من هذا العلم من افواه الرجال من تارة الرجال ومن اخذ العلم فاحدا
 تروا الجبال ولا يزال واسد العالم بحقيقة الحق **مسألة**
 كفا في الزمان السابق نعمت اقوال العلامة شيخ يوسف بناء على
 صحة تعليل الموتى والان قد اشترى المنع من تعليلهم فالتمس منهم
 الآن بيان الاحتجاج بالاتباع من هذه من القولين على سبيل التفصيل
 وشرح حال ما يقتضيه الدليل كفالم الله شريوع الجليل الجواب
 ان هذه المسئلة من المنايل المسئلة لا عوان في تحصيل الادلة على خصوصية
 اقوالها المفصلة فليس سوى اخبار مجلبة واكثر اصحابنا لم يتفقوا
 مناظما ولم يشعروا بعلامتها حتى ان الشهيد الثاني مع افزاده
 رسالة لها وحرصه على بيان الحق من اقوالها قد اقتصر على

مسئلة

تعليل الموتى
اولا موا

الجواب

ادلة مرجعها العقول فلم يتعرض الى شيء من المنقول ولقد ضارت
 الافق الآن فيها منتشرة فمنهم من قال بالمنع مطلقا وهذه هي الطريقة
 المشتهرة حتى جعلها جماعة من متأخري المتأخرين اجاعا من الاثبات
 ونسبو الخلاف الى افعال العامة لعدم المصهور على هذا القابل
 من علمائنا الاثنى عشرية ومنهم من جوبى تقليد الموتى بقول مطلق
 سوى وجدنا الاحياء من المجتهد بنام لم توجد حيث ان الموت
 حيث ان الموت لا يخرجهم عن هذا المنصب الجليل المدة و ان العلماء
 خلقاء النبي والائمة احياء وامواتا كما جاد في بعض الاخبار
 المروية في كتاب الكشي وغيره في شأن الاركان الاربعة اعني في
 وابا بصير ومحمد بن مسلم وبريد بن معوية العجلي لانهم امتدوا به
 على دينه احياء وامواتا الى غير ذلك ومنهم من ذهب الى التفصيل
 بان الجواز مقصور على فقهاء المجتهدين واليه ميل شيخنا الجليل
 وجملة من متأخري المتأخرين ومنهم فضل بان التحمل لهذا الاحكام ان وقع
 في حال الحيوة جازا لا اعتمادا عليها بعد الوفاة ولا يجوز تلقيها حال
 الوفاة ومنهم من فضل باعتبار رجال العلماء الذين يجوز الاعتماد
 لانهم ان كان نظره مقصورا على السنة والكتاب جازا لا اعتمادا عليه حيا
 وميتا الى يوم المآب وان لم يعتمد هذا بل اعتمد على الادلة العقلية
 والاعتبارات الاصولية وراعى الظنون والوهية من اجاعات و
 استصحاب وبرادة اصلية على ما قرر في كتبهم الاجتهادية فلا
 يجوز

فلا يجوز الرجوع اليهم بعد الوفاة بالحلية لانهم تلك الظنون ١٥
 وزوالها عن الحواس العقلية بل بالغ بعض المحدثين فنع من تقليد
 حياة وجعلهم كناسير الرعية ومنهم من اوجب الاخذ بقول المجتهد
 ان امكن ولم يجز له الاستفتاء من الحاكبي سواء كان عن حي او ميت لانه
 مكلف بالاخذ باقوى الظنين فتعين عليه المجتهد فانه يجب عليه
 العمل باقوى الظنين فان لم يجد فلا حج اما ان يجد ان يحكي عن
 المجي اولافان وجد يقين ايضا وان لم يجد وجب الاخذ بكتب
 المتقدمين لما عني وهذا المذهب عنى الى الشيخ الجليل كشيخ
 علي بن هلال الخزازي واستوجه ركن الدين المرحوماني في
 شرح المبادي لاصوليه وعندي ان هذه الاقوال لا تخلو
 كلها عن شوب الاشكال والحكم على ادلتها على الاجال فضلا عن التفصيل
 مما يوجب الملل على اهل التحصيل ويوجب انحسار الناس عن
 المنصب الجليل والاقوى عندنا من محصل هذه المذاهب ان كل من
 تحل بربنية الفقيه المشتملة عليه مقبولة عمر بن حنظلة وغيرها
 من الاحاديث المجلة والمفصلة وتردى برءاء التقوى والعدالة
 وطلب في هذا المنصب الجليل وتستم اوج السنة والكتاب
 في الكثير والقليل وشمله قوله علماء امتي كانبيا وبنبي اسئل
 فضي لعمدة للرعية المقلدين في احكام الملوك الجليل و جاز الاعتماد
 عليه من غير قال وقيل نعم ان وجد المجي المنتصف بهذه الصفات

فيه من تلاميذ النبي
على الميت اذا كان امة
هذا الكتاب والسنة

وعارض قوله قول من مات فالحي مقدم كما نطق به الروايات
ولقد اقمع عن هذا الترجيح الرجوع والمذهب الواضح الصريح اعتباري
ايماننا المعصومين مع اتقانهم بالعصمة وان حديثهم واحد كما
مستفيض عن الائمة في رواية الكافي بسند لا يخلو عن اعتبار
المعلم بن خنيس قال قلت لابي عبد الله ع اذا جاد حديث عن ائمتكم
وصدق عن ائمتكم بايها ناخذ قال خذوا به حتى يبلغكم عن ائمتكم فان
بلغكم عن ائمتكم فخذوا بقوله قال ثم قال ابو عبد الله ع انا والله لا
ننطقكم الا بما يسمعكم وفي حديث آخر مرسل كافي ايضا خذوا
بالاحديث وفي رواية الحسين بن المختار عن بعض اصحابنا عن ابي
اريتك لو حدثتك بمحدثنا العام ثم جئتني من قابل فحدثتك
بمحدثنا فبما كنت ناخذ قال كنت اخذ بالاحديث فقال لي رحك الله
وهي كاتري دالة على ما قلناه في الاخذ بقول ائمتكم والاحديث اقوالهم
مع ثبوت هذا المنصب الحظير المتباني عن الخطا والتقصير فادراك في
سائر الفقهاء الذين يجوز عليهم الخطا في الحجة والعقل وانما ترجع
قولا ائمتكم والاحديث لا اعرف باحكام زمانه وما يقتضيه من الحكم
التقديس سيما لما ساعدت الداهية الدهيانية الرعية في غيبيتهم
ولا جبر وطبقهم ظلمات النقيصة فلا بد ولا يستر في هذا ولا يخذل
بقوله حيث قال في المستفيضه واذا فقدتم الفرق بين فائدتهم
بالنجوم وقولهم لا يصح ائمتكم في الحديث على اخذ الاحكام من علم هذا المنصب
الاعلام

الاعلام لولا من بقي بعد غيبة قائمنا من العلماء الداعين اليه والدالين عليه
والدالين عن دينه بحج الله والمنقذين لضعف اعداء الله من شبك البليس
ومردته لما بقي احد الا ارتد عن دين الله وكنتهم يسكون اربعة قلوب
ضعفاء الشيعة كما يمسك صاحب السفينة سكانها اولئك هم الافضلون
عند الله وقوله الصادق عليه السلام حين كتب اليه رجلان من اصحابه
عن من ناخذ معالم ديننا اعتمادا في دينكم على كل من في جنبنا وكل
القدم في امرنا فانهم كانوا كاثا واسمعا وفي التوقيع اليعقوبي ع
واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فانهم حجج الله
عليكم وانا حجة الله عليهم الحديث وفي الصحيح اليعقوري وقد قال
يحيى الرجل من اصحابنا يسئلكم وليس عندي كلام يسئلكم عنه فامنعكم
عن محمد بن مسلم الثقفي فانه قد سمع من ابي وكان عنده وجهها وفي
الكشي بسند صحيح عن عبد العزيز بن المهدي وكان حجة فاضلة
قيما وكان وكيل الرضا وخصصه فقال سئلت الرضا فقلت اني
الافاك في كل وقت فعن اخذ معالم ديني قال خذ من يونس بن
عبد الرحمن وفيه ايضا بسند معتبر عن الحسن بن علي بن يقطين
نحوه وفيه بسند معتبر ايضا عن يونس بن يعقوب قال كنا عند
ابي عبد الله ع فقال مالكم من فقر ع اما لكم من مستراح فامنعكم
عن الحارث بن المغيرة النخعي وفيه بسند الى علي بن المسيب
قال قلت للرضا شققتي بعيدة ولست اصل اليك في كل وقت

فيه من تلاميذ النبي
على الميت اذا كان امة
هذا الكتاب والسنة

فمن آخذ معالم ديني فقال من زكريا ابن آدم القبي المأمون على الدنيا والدين
وفي الاحتجاج وفي تفسير العسكري عنه أنه قال من كفل لنا شيئا قطعه
عنا محتنا باستنارنا فواساه من علو منا التي سقطت اليه حتى
ارسده وهذه قال الله عز وجل يا أيها العبد الكريم الموصي أنا
أولى بالكرم منك اجعلوا له ياملا يكتي من الجنان بعدد كل حرف في
الف قصر المجر وفي الكشي عن سليمان بن أبي حبة قال كنت عند
عبد الله فلما أردت أن أفارقه ودعته وقلت احب أن تزودني
فقال ات ابان تغلب فانه قد سمع مني حديثا كثيرا فما روى لك
عني فاروه عني وفيه من في التوقيع الذي خرج في دم احمد بن
هلال فانه لا عذر لاحد من والينا في التشكيك فيما تزويه
عنا ثقنا قد عرفنا باننا نفا ومنهم سرنا ونعلمهم اياه وفي التوقيع
اليعقوبي السابق واما العمري فتقني وكتابه كتابي وفي الكافي
في الصحيح عن عبد الله بن جعفر الحميري قال اجتمع انا وابي
ابو عمر رجة عند احمد بن اسحق فخرجني ان اسأله عن الخلف
فقلت له يا ابا عمر اني اريد ان اسلك عن شيء وما انا بشك سابق
الحكم الى ان قال وقد اجزني ابو علي احمد بن اسحق عن ابي الحسن
قال سئلته وقلت من عامل وعمن أخذ وقول من اقبل فقال له
العمري يعني فاذا ليك عني يعني يودي وما قال لك فغني نقول
واسمع له واطع فانه الثقة المأمون واجزني ابو علي انه سال ابا محمد

بمثل

بلغ مقابلة على ما كتبه

بمثل ذلك فقال له العمري وابنه ثقتان فاذا ايا اليك فغني يوديا
وما قال لك فغني يقولان فاسمع لهما واطع فانهما الثقتان المأمونان
هذه قول امامين قد مضيا فيك قال فضي ابو عمر وساجدا
وبكى الحديث وفيه ايضا الصحيح عن يعقوب بن شعيب قال قلت
لابي عبد الله ع اذا حدث على الامام حدث كيف يصنع الناس قال
اين قول عز وجل فلو لا نفر من كل فرقة طائفة ليتفقهوا في الدين
ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون قال هم في
عذرهم اذا موازيه الطب وهو لاء الذين ينتظرونهم في عذر
حتى ترجع اليهم اصحابهم وكم من جرجاء في تفسير هذه الآية
طبق هذه الرواية وهي تدل عليه كمال الدلالة والغاية من جواز
الانتماء على اهل الرواية والدراسة فهم سور لمدينة العلوم
كما هو واضح مفهوم من قولهم ع اذا مات العالم بعلمه انتم في العلم
ثمة لا يبدلها شيء الى يوم القيامة واما جاز في تفسير قوله تعالى
عنهم عليهم وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة و
قد ترافقها التي سر بها فيها ليلي وايا ما آمنين كافي الاحتجاج ان
المراد بالقرى التي بين القرى المباركة وبين امكنة الخالطين هم
فقهاء اهل بيت محمد سلام الله عليهم هم الوسائط بينهم وبين ساير
المعية وناهيك فها من رتبة عليه والاجاز ما تكلف من محاملا
فما جرت لنا الى ذلك واما ما قد مضى من الاخبار فمخلف في حديث

العامل
في هذا العلم
من ان يحكي
في سائر
الامامات
في هذا العلم
من ان يحكي
في سائر
الامامات

فيه تفسير من هذا العلم
 من افواه الرجال من اجل
 جواب السؤال الدالة على المنع من اخذ العلم من افواه الرجال في لا
 توجبا للاختلاف والاختلاف في اخبار الال لان المراد بالرجال
 هو من ستم اوج الفضل والاطرح اقوال الائمة الابدال فالالف
 واللام عهدية لا استغرافية بدليل آخر الحديث ويدل عليه خبر
 الآخر كما في كتاب غوالي اللبالي خذ والعلم من افواه الرجال بحله
 على الرجال المجهولين ايضا وهم الائمة ونوابهم والمستخفون
 بعدهم وهم الذين استكملوا تلك المراتب وسموا اوج تلك
 المناصب فهم شعبة يستضاء بهم في تلك الظلمات والغياب
 في تفسير العسكري عنه قال قال محمد بن علي الباقر في العالم كن
 معه شعبة تفي للناس فكل من ابصر شيعته وعى لم يخجل من ذلك
 العالم معه شعبة تنير ظلمة الجهل والخرقة فكل من انشأ له فخرج
 بها من خيرة او بنى بها من جهل ففوض عنقائه من النار والله عوف
 عن ذلك بكل شعرة لمن اعنقه ما هو افضل له من الصدقة بماية
 الف فقطر وعلى الوجه الذي مر من عز وجل به بل تلك الصدقة
 وبالعلى ضابطا بل هو افضل من ماية الف ركعة بين الكعبة نعم
 يجب ان يكون العالم المتجمل بهذه الرتبة ان يلبس لباس الورع والتقوى
 ويتدبر من الدروع بما هو اقوى ويستمسك في طريقته بالعرف
 الوثيق لحجب الناس ان يقلدوه وياخذوا باقواله حياء وميثاقا
 افضل ما يخلفه الرجل بعد وفاته السنة الحارثة يعمل بها بعده كما نظمت
 به

به المستقبضة فحقا قوي حجة ودليل ما نحن بصدد اثباته من جوان
 تقليد الموتى ومثله في الاخبار غير عزيز ولقد وقفت على رسالة
 محبي لا يبي في هذه المسئلة وقد ذكر فيها الاخبار بحملها ومفصلة
 التي دلت على جوان تقليد الموتى بصريحها او بموجبها او باطلا فحقا
 فكانت اثنتين وثلاثين حديثا ولقد اشرنا الى اربعة منها في اول حجب
 هذه المسئلة وفي تفسير العسكري والاجتهاد للطبرسي في صفحة من
 يقلدونه الناس وفي غيرهم وفي حديث طويل جاء في تفسير قوله
 تعالى ومنهم اميون لا يعلمون الكتاب الا ما نسي من قلد مثل هؤلاء الفقهاء
 فهم مثل اليهود الذين ذمهم الله بالتقليد لفقهاءهم فاما من
 الفقهاء صانبا لنفسه حافظا لدينه مخالفا على هواه مطيعا لامرأه
 فله عوام ان يقلدوه وذلك لا يكون الا بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم
 فاما من ركب من القبايح والفواحش مراكب شقة العاقبة فلا يقبلوا
 منهم عنايتا ولا كرامة واعا كثر الخليلط لما يتجمل عنا اهل البيت
 لذلك لان الفقه يتجملون عنا فيخبرونه باسرار جهلهم ويضعون
 شيا على غير وجهها لظلمة معرفتهم الحديث وفي كتاب مصباح الشريعة
 عن الصادق عليه السلام في حديث طويل ذكر فيه صفات المتقي لا يحمل القبايح لا
 يستغنى عن الله بصفاء سره واخلاص عمله وعلايته وبره من ربه
 في كل حال وفي آخر لا يحمل القبايح المحال والحرام بين الخلق الا لمن
 كان اشبع الخلق من اهل زمانه وناحيته بالبينه وعلى كل تقدير

فيه عدد اخبار الواردة في بيان
 تقليد الاموات فتشده والاعمال

الفتيان

فالفيتا التي يصح الرجوع اليها والاعتماد عليها في الاحياء والاموات ليس
مجرد نقل الروايات كما عبر عنه في كثير من الاخبار بل لابد من نظر ومملكة
واعتماد ونور من الله يتصل به ويكشف به خادس الاشكال وتحفظ
به الاحاديث عن الاختلال اذ رب حامل فقه الى من هو افقه منه وحديث
تدبير خير من الف حديث تدبره والعلم بالدراية لا بالرواية وان كان
في المصدر الاول ربما اكتفوا بها لانهم لم يسمعوا الايام والآن
حيث خطلت الاخبار ثمتا بسببها وصغيفها بمقتضاها
واحتاجت القوانين الشرعية في الاحكام الى ملكة الاستنباط والاعتماد
لعدم اتصال افهام العوام الى تحصيل الغاية والمأمور مجرد سرد الاخبار
وقرائتها مجرد الكلام لما فيها من المتشابه والحكم والخاص والعامة في هذا
امرت الرعية بالرجوع الى نواحيهم في جميع المهام عند فقدهم الاما
وحثت اية النفر على ذلك في كل مقام واوجيو على العلماء التفرع
على تلك القوانين المحلية والتفرع ببيان تلك الاقسام الجزئية
كما جاء في صحبة محمد بن مسلم ووزارة المرويين بعدة طرق معتبرة طيبة
كما في مستطرفات السراير وكتاب غوالي اللبالي عن ابي جعفر وابي عبد
انما علينا ان نلقى ايكام الاصول وعليكم ان تسمعوا وفي الحديث كما في كتاب
النجاشي نقله من كتاب مصابيح القوم للمفيد بسند معتبر عن داود
بن القاسم الجعفي قال عرضت على ابي محمد صاحب العسكرة كتاب يوم
وليلة ليونس بن عبد الرحمن فقال يا نصيف من هذا فقلت نصيف

يونس مولى آل يعقوب فقال اعطاه الله بكل حرف نورا يوم القيمة ١٩
وفيه دلالة كما ترى على جوان الاعتماد على اصحاب الامة والرجوع الى
فتاويهم بعد موتهم ومن هنا حسن الشكوى عليهم وهذه كانت طريقتهم
في المصدر الاول وفي كتاب بن طاروس كشف الحجة لشرع المهجبة
ما سناد معتبر الى الفضل بن عمر قال قال ابو عبد الله ع اكتب
وبث علمك في اخوانك فان مت فورت كتبك ببيتك فانه ياتي
على الناس زمان هرج ما ياتسون فيه الا بكتبهم وفي كتاب منية
المريدي في اذاب المعيد والمستفيد للشهيد روي عن النبي ع
انه قال قتلوا العلم قتل وما تقيده قال كتابته وفيه ايضا
ان رجلا من الانصار كان يجلس الى النبي ع فيسمع منه الحديث
فيحجبه ولا يحفظه فذكر ذلك الى النبي ع فقال له رسول الله ع استغن
ببيتك واوصي بيدك اي خط وعنا الحسن بن علي ع انه دعي بنيه وبني
اخيه فقال انكم صغار قوم وشيوخ ان تكونوا كبار قوم اخبر
فتعلموا العلم متى لم يستطع منكم ان يحفظه فليكتبه وليضعه
في بيته وفيه المستفيضة عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله ع يقول
اكتبوا فانكم لا تحفظون حتى تكتبوا الى غير ذلك من اخبار الباقين فيها
دلالة على جوان الاعتماد على الفتاوي حتى في الكتاب فاما ما خاطء
في الرواية من ذم الصحفيين وعدم جوان اخذ عنهم في كل حين
فليس عينا في ما قلناه من جوان ذلك الاعتماد لان المراد بهم من يعيدوا

في الصحائف والكتب من غير اعتقادها بالقرابين المثرة عن كوفها عن اهل
 الاحكام وانها ما خوخة من اخبارهم عليهم السلام وبما قلناه يحصل الجمع والاشتمال
 بينها وبين ما تقدم من الاخبار الامروء بذلك وعليها عمل علماءنا الاعلام
 مناز ما منهم عليهم السلام هذه الاوقات والايام وامامنا وورد من قضية
 حاد مع الصادق ع حيث امر بان يصلي بعد ما قال اتحن يا حماد ان
 يقبل على طريق الاستقمام واجاب اني احفظ كتاب حزين في الصلوة
 فلم يقنع منه بذلك الكلام فليس ناشئا عن عدم صحة الاعتماد على الكتب
 المولقة في الاحكام وعدم صحة الرجوع الى فتاوى اصحاب الائمة ع
 بعد الموت والاعتماد بل لعلمه ع بعدم تمام حفظه لتلك الاحكام
 على وجهها كما ادعاه في جواب الاستقمام لتوجه جه الخطا لما
 سوى اهل العصمة في كل مقام فمن هنا امر بارتقاء الصلوة
 تنبيها له على خطاه فيما ادعاه من المعرفة والايان بوضاؤها
 الشرعية على وجهها على وجه التقريب الغلط واحكام تلك الاحكام
 اذرب طاعل فقه الى من هو افقه الى منه كما ورد في المنوارة عنهم
 وبالحكمة ان اعتماد اقوال فقهاءنا احياء وامواتا كما تمالا ارباب
 فيه كما عليه السلف والمخلف في افعالهم واقوالهم وناديتهم
 كلفوا به في سنين الاوقات والايام فلا عبرة بما اشتهر في فقهنا
 المجتهدين تبع العلماء العوام من موت العلم بموت حامله لغسار ذلك
 العقائد والظنون التي عليها جل الاحكام لانها اوهام وخيالات
 منام

بني

منام لان حلال محرم حلال الى يوم القيمة وحرام حرام واما قولهم
 في عدة اخبارهم ويزيد من الطرفين من موت العلم بموت حامله فلا
 دلالة له على تلك الدعوى والمقام وانما المراد به ان العلم لا يتحقق
 الا بقيمة لان عرض فلا بد له من موضوع كما تقرر في القواعد
 العقلية وسلمه الخاص منهم والعام ويدل عليه آخر الكلام
 الكلام حيث قال ع فتتولاه المجفات واهل الجمل والاسقام
 واما ما ادعي من الاجماع الذي نقله الشيخ ع في بعض فوائده و
 شيخنا الشهيد الثاني في بعض فوائده اعلى الله قدره في شرح الرسالة
 وفي رسالته المعجولة في المسئلة بل بالغ فيها بانكار الغايل
 بخلاف ذلك وتبعه ابنه الفاضل الشيخ حسن والسيد الزاماد
 والسيد الفاضل السيد حسين الغريفي في رغبته فهو ممنوع في موضع النزاع
 لما عرفت من جود الخلاف في هذه المسئلة حتى ربما عزي العلامة
 المحلي الذي هو امام المجتهدين ولائيه فخر المحققين وقد عرفت
 عمل الصمد الاول الى زماننا هذا اعتمادا قول المجتهد بن احياء و
 امواتا وكذلك في قول العامة مثل الفخر الرازي والغايني ايضا
 نافلا عليه مخالفة الاجماع عند فقهاء المجتهدين وبالحكمة ان مثل
 هذا الاجماع مما لا يمكن اعتماده لما لفته لعل السلف واخبار الائمة المعصومين
 ومن هنا شبه الشيخ علي بن حاشية الشرايع الى جمع من الاصوليين والفقهائ
 مع انك قد عرفت ان لا عبرة بالاجماع الامارة فضروري الدين او المن

واما الاجماع المتقولة من زمن الشيخ ابي جعفر الطوسي واوائل الصدوق
فلا يخرج عن الشئ المحض او عدم العلم بالمخالف وشئ منها ليس حجة
ولا اجماعا بل التحقيق ان انعقاد الاجماع الكاشف عن دخول
المعصوم في زمان الغيبة بل انقراض السفر وحصول الحجة الكبرى
مستقدر الحصول لكثرة الخوف ودخول زوايا المحول على وجه بحيث
تجتمع تلك العلماء وتتفق على قول بحيث يتحقق دخول المعصوم في جملة
اقوالهم ومنه هنا قال بعض الفضلاء ونعم ما قال واي زمان في الزمنة
نقل فيه ان العلماء كلهم قد اخصروا في بلدة واحدة وحصل الجزم
والقطع بعدم فوات احد منهم مجهول النسب وكان منهم من جهل
نسبه بل هذا مستقدر عادة بعد انتشار الاسلام وتفرق العلماء
في الاصقاع والامصار مع ان اصحابنا رحمهم مع تشعبهم في كل
بلد لا يقدرون على اظهار انفسهم وشأنهم المحول والاستئذان يمكن
هنا في حضور الامية وظهور امرهم وفي عصر السفر بعد الغيبة
الكبرى الصغرى كما نبه عليه شيخنا الشهيد في اوائل الذكرى فاذا
ليس لنا في هذا الزمن من الاجماع المتقدمة بها الا الاجماع المتقدمة عن
تلك الاعصار واما بعد ها فليس الا الشهرة او ما يثار بها في عدم
الحجة وهو كلهم متين جدا فالحق عدم الاعتماد على مثل هذه الاجماع
وسما في مثل مسائل الاصول واما ما كان ادلتهم على منع تقليد الميت
من دعواهم الاجماع وانعقادهم مع مخالفة الميت فلو لا عدم اعتبار قول
المتقدم

لما انعقد اجماع الاحياء من دونه كما قرره العلامة في النهاية ٢١
وضاجب المحصول فامر غير معقول لما عرفت من ابتناؤه على
ما هو آوهم من بيت العنكبوت لان في تحقيق هذا الاجماع في
جانب الاحياء بالنظر الى عدم الالتفات الى قول الموتى امر
موهوم ودعوى مجردة عن الدليل كيف وترىهم يقدحون في الاجماع
الناظر عن زمن الشيخ وما قبله بوجود المخالف من الموتى
واما الاجماع التي ينقلونها فلا حظون فيها دخول اقوال
الميتين بل مراعتها اقوى من مراعاة قول الاحياء امنا عفا
مضاعفة كما هو غير خفي على من تتبع كلامهم قد بما وجد شيئا
وكذا لا عبرة بما استدلوا به على ذلك من ان الفقيه انما يكون
قوله حجة لوبقى معتقدا ذلك الحكم عن ذلك الدليل ومتى
اختلف العقل اما لسيان الدليل او تزلزله بخلاف او جوب
او اختلال فهم او لضرب من زوال الاعتقاد ومعلوم ان
الذي يشهد به الوحيد ان ادنى حالة من حالات الاعماء
التي تقصر عن حالات سكر الموت تزلزل معها الصور الذهنية
وتفشل معها الاعتقادات الظنية وقد تقر ان المقلد
انما يقلد في التحقيق ظن المجتهد فاذا مات بطل ظنه وذلك
لان دلائل الفقه ظنه محض لم تتلزم النتيجة لما تقر في صفة
من ان الامارات والقياسات الظنية لا تتلزم النتائج

استلزاماً عظيماً وهذا الفن يمنع بقاءه بعد الموت بل يزول
 المقضي من الوجود في الحكم خالياً عن المستند فلا يجوز العمل به في هذه
 الحالة إلا بمقتضى آخر وليس فليس لأنه مبني على طريقة العامة و
 ظنون الاستحسانات والقياسات العامة حتى قياسات
 الأولوية التي هي مظنة الاختدام في الحيوة فضلاً عن المما
 وحيث قد ثبت سابقاً أن مدار الفقيه في الفتوى على السنة
 والكتاب الذي لا يتغير ولا يتغير بالأوصاف فهي أمّا علق
 شرعية قطعية أو ظنون يجب الأخذ بها في كل قضية وأما ظنيها
 من حيث الاستنباط فهي قطعية الأصل والمواضع لا يعجزها التغير
 النفس التواتر مستنداً لها ولهذا جاء في صحيحة زرارة عن الصادق قال
 سألت عن الحلال والحرام فقال حلال محمد حلال أبداً إلى يوم القيمة
 وحرامه حرام أبداً إلى يوم القيمة لا يكون غيره ولا يبيح غيره وفيه
 كتاب القضاء من التهذيب في الموثق عن أبي مريم عن أبي جعفر
 قال قال علي لو قضيت بين اثنين في قضية ثم عاد إلي من قابل
 لم أزد لها من القول الأول لأن الحق لا يتغير وحيث أن كل الفقيه مأخوذ
 من كلام الأئمة وإن حكمه كما هو مقتضى قوهم فأنهم محققون عليكم
 وأما حجة الله عليهم وأما لا تقبل التغير والنسخ والانتقال والابطال
 التكليف وذلك بحال بل التحقيق أن اعتماد المقلد في جواز التقليد
 على دليل قطعي واضح المآل لا يتغير الأحوال ولا يتبدل الأزال وهو أمر
 السنة

السنة والكتاب بالرجوع إلى أهل الذكر في كل باب بل يستند في الحقيقة
 إلى قضية جازمة ونتيجة لازمة وإن لم يستشعرها في مقام الاستدلال
 لكنها في الواقع واقعة لا شكال جازمة على أحد الاشكال وهو هذا
 افتائي به المقتضى وكما افتائي به المقتضى فهو حكم الله في حق فأنه يتبع هذا
 حكم الله في حق أو أنه هذا فقيه منصوب من الله وكل فقيه منصوب من
 الله واجب الاتباع فهذا واجب الاتباع أو نقول ما حكمت به نوابهم فهو حكم
 الله الواقعي الذي وجب به التكليف وكما هو واقعي وجب به التكليف
 يجب الأخذ به وهذه المقدمات كلها ضرورية معلومة لكل مكلف وكل
 سامع حتى انعقد الإجماع من العامة والخاصة على عدم جواز عمل المقلد
 لو حصل الحكم عن دليل وإمارة في كل المواضع كما مر به المحقق الشيخ
 علي في حواشيه على التواضع والفااضي العسدي في شرح مختصر الحاجي
 لا اعتبار بظنه لأنه لا اهلية له للاستنباط ولا ذم لمكة يدفع بها الشبهة
 والاعتماد بل واجب عليه الرجوع إلى ذلك الفقيه الواجب اتباعه في القليل
 والكثير ورفع الشبهة والنموية فالهتد ما سوا عليه ذلك الدليل في
 عليه كالأئمة كما هو غير خفي على الفاضل البتة فظهر أن الاعتماد على ظن
 الفقيه حتى أن الموت يبيده ويهلكه نعم ذلك وارد على طريقة العامة
 ومن اعتماد الاستحسان والآراء والمخيلات التي اعتمدوها في مقام
 الاستنباط الموجبة للتبعية والتشويه وكذا لا عبرة بما استدل
 بعضهم وهو السيد المراد منه وهو أن المجتهد ما دام في مقام

فهذه يجب الاستنباط

الاستدلال والحياة فالعلوم الفقهية مضمونة لا يتأتى عنها الاستدلال
الظنيّة أما بعد الموت فتتبدل العلوم عنده بعلوم قطعية
بعد ان كانت ظنية وهذا يوجب تغير الظنون وعدم الاطلاع على ذلك
القطعي والخروج عن كونه اجتهاداً او من ثم بطلت اقواله وقنا وبرهنا
بقنائه لانه تمويه في الاستدلال وان وقع من افاضل الجهادية
وسيد المقال لان ما بناء عليه من تبدل الظني بالقطعي وخروج
عن الاجتهاد فاجتهاد في مقابلة النصوص اذ لا تبدل ولا نقاشا
لان المدار على الدليل القطعي لا على ظنون اهل الاجتهاد لان اتقاه
الى القطعي مما يوجب له الاعتماد والمركون والساد لا يوجب له
الانعكاس والغشاد وما حصرهم الاجتهاد في العلوم الظنية
فقاعدة غالية لا كنية كما هو معلوم لمن تتبع الادلة الجزئية و
الكلية فلا شبهة ولا ارباب في الهدام هذا الدليل ولا يحتاج الى
الكثرة ما ذكرناه لانه اطناب وتطويل وكنا لا عبرة بما استدل به في
حين في معالمة وهو خاص الادلة لهم وهو انه لا نجاة لمخلف من
احظار التفريط في جنب الله والتقصي لحدود الوصول الى
رتبة الاقتدار على استنباط الاحكام التكليفية واقتناصها من اصولها
وما حذها بالقول القدسية او بالتقليد لمن هذا شأنه مساهمة
او بتوسط عدل فضا عدل بشرط كونه حياً والاستراحة في ذلك
الى فتاوي الموتى مما يدرك فساد ما يدعى نظره فان التقليد

حيث

من حيث هو غير محصل بيقين وقد دلت الادلة العقلية والقلية
على المنع من اتباعه كيف تفق بل هو مخصوص بمواضع ثبت حكمها
بدليل قطعي لا ظني وهو ظن المقلد للجهل المحي وحينئذ فيحتاج
اتباع الظن الحاصل من تقليد الميت الى حجة ودليل قاطع وكيف
يتصور وجوده ولا يعرف من علمائنا الماصين قائل بذلك ولا عالماً
به لما عرفت ان البرهان المعصوم والدليل القرائني قد فاما على
اتباع قول العالم حياً وميتاً مع اشتراكهم في اتباع الظن فان كان
ذلك فالتعالي لميت فهو مانع من المحي مع اشتراكهما في الدليل والا
مع ان لا دليل قطعي في تقليد المحي سوى الاجماع المدعى في موضع
التزاع وقد عرفت ضعفه لوجود الخلاف في المسئلة وتشعب
قوال حتى عزي الى مثل العلامة الحلي وابنه فخر الدين لمحققين فم
الحكم عليه محمداً ومقرراً وان لا اجماع مدعى على وجه يثبت به الحجية
فضلا عن كونه مقطوع البتوت واما الكتاب والسنة فها مشركان
في الاحياء والاموات المستجيبين لتلك الصفات مع ان طريق هذا الاجماع
ظني ايضاً اذ لم ينقله الا بعض اخاد العلماء كوالده ومن قال بمقالته
لمن تأسى عنه كما نبهنا عليه سابقاً ودعوى وجود دليل قطعي
عزى لاجماع على جواز دعوى عزيته من مثله على ان الدليل القطعي
اعني من الكبريت الامم ولقد تبيننا الادلة فلم نر ظنيا معتقداً افضل
عن قطعي يستند كلامه فلكل كلمة مجازفة صرفه بعيدة المصدر من

يل

مثله مع دقة نظره واعتماده و اخبار الامة في مطوله
ومختصره ولكن شرف هذا المذهب واتباع المولد للاب
بحيث لا يسال عن دليله ولا عن ما خذ كانه من ضروريات
المذهب اوجب له دعوى دخوله في القطعيات ودعوى
تفرد الحجة به دون من مات وذهب وايضا لا تعجب من
ذلك غاية العجب سنا محمدا صغوا وبلغهم غاية الرب
واما سادس ادلتهم على ما قرره بعضهم وهو انه قد ثبت
وجوب تقليد الاعلم والادرع وهو وان لم يكن في الاحياء لكنه
في الاموات مما استحال وامتنع لعدم الاستشراف على مراتبهم
عبا انتقاهم عن هذه الدار فالتكليف بذلك تكليف مما
لا يطاق فهو غير ثابت في موضع النزاع لان وجوب المرجوع
الى الاعلم في الطاعة والاتباع انما يجب عند التعارض في الفتوى
وليس كل مسألة مشتملة على ذلك الخلاف والنزاع على ان علمية
الموتى وورعهم غير خفي انه غير داخل في صير الاضلاع كيف تراهم
ومعلومية احوالهم ومراتبهم في العلم مكشوفة القناع لتأليف
المؤلفات في شؤونهم بل ربما ملئت الاسماع وصارت معلومة
بني المستبحين والاتباع بل احوالهم معلومة اشهر من الاحياء
لعدم العتوص على صفات الاحياء على الحقيقة لبعدهم وتفرقهم
في الاصقاع وبالمجمل ان اعتماد هذا الدليل لا يفي العليل

ولا يرد

ولا يرد العليل ولا يزل الامر من والاوجاع مع ان الخطب فيه
هين جبا عند وجود الفقيه الحجة وكونه مما يمكن ويستطاع
اذ لا اعتماد على قول الموتى مع وجوده وامكانه في جميع الاوضاع
وكذا لا عبرة بما قرره بعضهم من الدليل السابع من ادلتهم
وهو انه مع تعدد اقوال المجتهدين الواحد في الحكم الواحد يجب
الاخذ بالاجير وهو مقتضى في الموتى كالاول في التقدير
والنفس لان ما بني عليه هذا الدليل مهذوم البناء كالاول
لفظا ومعنى لان تعدد اقوال الفقيه في كل مسألة مشتملة على
وجوب يحتاج الى الاخذ بالقول الاجير مستقيا غير محقق الاثبات
في الاحياء فضلا عن الاموات وانما يتفق في بعض المسائل
وهذا مما يمكن الاطلاع عليه من كلماتهم في المصنفات اذ
اكثرها معلومة التاريخ والوفات وقد سجد العلماء عن ذلك
في تراجمهم فان امكن الوقوف على تلك الطريق عند الحاجة الى
تقليد الاموات اخذ بقوله الاجير وان لم يات له ذلك فطريقة
التخيير او الوقوف عن تقليده في شئ من تلك الاقوال فلا يكون
هذا الوجه مانعا من تقليد الموتى على كل حال وكذلك لا عبرة
بما قرره بعضهم من الدليل وهو ثامن ادلتهم وهو ان المستفاد
من الادلة كذا با وسنة وجوب تحصيل الحكم الشرعي على الخلاف بينهم
اما بالنقل عن المعصوم او المشافهة له او الاجتهاد دكاية فان

تنازع في شيء واية فاسئلوا اهل الذكر والمراد بهم الائمة كما استفتا
 بل الاخبار ائمة حتى عقد ثقة الاسلام الحلي في كافيه بابا لذلك
 واورده عشرة احاديث منها الصحيح والحسن والموثق واية قوله تعالى
 وما كان المؤمن ان يغفر وكافة فان الثقة لغة التفهم التي هو علم
 من الاجتهاد والنقل وكلامه على المعنى المصطلح بين الفقهاء بعيد
 اذهوا اصطلاح طار اذ لم يثبت في زمانه فلا يمكن حمل خطاب الله
 عليه وح فالاصل عدم جواز التقليد خرج من ذلك تقليد المجتهد
 بالاجماع وبقي الباقي على المنع لان هذا هو مقتضى الاستدلال لا سيما
 على دلائل هذه الايات والروايات على ما ادعى وفيه من الاختلاف
 ما لا يخفى على فحول الرجال فان الرد الى الله والرسول وسؤال اهل الذكر
 حتما استقراضا من المنقول واية النفي ما فيها من الثقة المنقول
 والمحقق ليس كلها منطبقة على الاجتهاد والاستدلال كما يدعيه
 ويقول لانفاق الاخبار وكلمة المفسرين على انطباقها على التقليد
 مراتبه اذ هو طريق لتحصيل احكام الرسول والدة سواء كان على
 او غير واسطة كما هو صريح هذا المدلول نعم انطباقها على المجي
 اظهر سيما ما دل على السؤال والرجوع لهم عليهم السلام او انوارهم
 او في تحمل المنقول نعم يمكن ان يكابه في الموثق على سبيل التجوز
 لئلا تلزم تلك الاخبار لئلا تلزم تلك الاخبار التي قد منها على العموم
 والسؤال واما ما ناسع ادلتهم وهو ما اعتمد بعض المناخرين ومقتله
 ان الله

بلغ مقابله

ان الله في جواز التقليد هو دفع الحجج والمثقة الشديدة عن العوام لعدم
 اللاديين لتحصيل الشريعة والاحكام لتصور مراتبهم عن الاجتهاد لانه امر
 دون خط الشك لا انتقار الى ادوات سيتفرق تحصيلها الاما
 فتشرف قبل ذلك على التفاد فتكليف العوام به جرح عظيم ومثقة شديدة
 ومسلط وبيكم العقل بسقوطه ونيا دي الكتاب والسنة بعدم التكليف
 به الى يوم المقاد وحيث لا يمكن الا بفتح باب التقليد فجاز ضروري
 البتة يتقدم بتقدم الضرورة فيندفع بتقليد المجي فيبقى تقليد غيره
 لا اعتماد له ولا استناد فهو فخل النظام منطبق على المجي والميت في
 جواز الاستناد بل ضرورة بالميت اليق لوجودها واقسامها في تحصيل
 المدة تكون اقوالهم متكررة مبدولة في كل محفل وناد فيها تنفع الثقة
 والحجج عن العباد سيما في هذه الانما ان الله في فيها العلم وقلع منه
 الاناس والعباد فماترى سوى منجز قد اخذ علومه من الشرايع والآثر
 فلو عكس هذا المستدل لاصاب واجاد الاترى الى ان علما قد عيا
 وحد ثيابهم عن اعوان النصوص الى فتاوي بن بابويه ورفضاها
 من الاجاباد بغير صنون به ما سمى به قرايج اهل الاجتهاد فالحق المذيل
 من هذا الدليل هو انطباقه على رتبتي التقليد في الاحياء والاموات
 فخرهم الله عنا حينما حجت اوضح بهذا الدليل على المطلوب لنا
 والمراد هذه خلاصة اقوالهم في مقام الاستدلال وقد اطلعت على
 ما فيها من النظر والاشكال والله اعلم بقولنا دليل ولا اجماع الا قد

ينبغي لك من اختلاف الاوضاع فتكون الحق الحقيقي بالاتباع هو ان الادلة
 المسند لها على جواز التقليد متفاوتة الدلالة مختلفة القضية
 فقضية الكرها حياة المجتهدين الرجوع اليه وان مات بعد ذلك
 وقضية نفي الجرح ونفي الضرر والضرر والنفاذ من المشقة الشد
 والوقوع في الاخطار وخصوص بعض المعيرة واطلاق كثير من الاجزاء
 جواز التقليد مطلقاً وقضية استدلال بالاجماع لو ثبت تقليد الحق
 خاصة وقد علمت ضعفه وعدم ثبوته في موضع النزاع فالجمع بين مقتضى
 هذه الادلة يورى الى ما قلناه وهو جواز التقيد على تقليد المجتهد
 بعد موته وان وجد المحي والمنع من تقليد الميت ابتداءً وتجوز به
 بعد فقد ما وليس ذلك بالبعيد لو انتم هذا المعنى والمستفاد
 اذ قد علمت ان وجهه هو مقتضى الجمع بين الادلة المذكورة واما ما في
 الاقوال المفصلة سوى ما اخترناه فدليله ما اخذ من معقول هذه
 الادلة يرجع بعضها الى بعض ومحاولة اجتماعها هو العلة من غير
 نظر الى كثرة وفلة وحيث قد هدمنا جميعها ومنعنا بغير ما ذكرنا
 اجتماعها فلا حاجة الى ذكرها مفصلة لصيق الوقت عن ذلك وانما
 سلوك طريق العجلة والله العالم بما حرمه وحلله ثم قال سئل عن
من يلبس البصر ويقر من طريق الحق ثم عندنا ولقد نقل لنا من بعض علماءنا
 ان هذا التراجع ومدا الاصوات في هذه القراءات غنا محرم لا يجوز قوله
 ولا استماعه فما يظهر لكم من الدليل جواز او تحريمها فاكتموا لنا الفضل

في مقابل مسئلة
 في الحديث

والله

والله الهادي الى سواء السبيل **الحكماء** ومنه سبحانه استمداد القضاة ٢٩ احزاب
 في كتابه ان قد اختلفت كلمات الاصحاب وجاءت السنة والكتاب
 منطبقة على تحريم الغنا بقول مطلق في الجملة في تحقق حقيقة الغنا
 وفي بيان المحرم منه الى اقرار مستعجلة لا يكاد يمكن الجمع بينها على وجه
 به اخبار الباب وبزول عنها الاختلاف والاضطراب فمنهم من يعم في التحريم
 وهو المشهور بها الاصحاب ومنهم من بالغ في ذلك حتى ادخل فيه نقات
 التبايني واصواتهم ومنهم من حاله ان تعلق به مصلحة في امر الدين كقراءة
 القرآن والمدايح وتلاوة القرآن والدموات وتخصيص التحريم بتمايز
 في اللهوع استصحاب لانه كالتي يدخل عليها الرجال في القينات و
 المغنيات على نحو المتعارف في زمن بني امية وبني عباس ومنهم
 استثنى ما يستعمل في الاعراس والحنان كما عليه الشبان وطائفة
 من علماء الاعيان ومنهم من لم يستثن سوى المراتي من عموم التحريم
 والمحق ان منشاء هذا الاختلاف هو اختلاف اللغة والعرف فن حكم اللغة
 على الحكم على مؤداه لغة ومن حكم فيه العرف على التحريم عليه وان اطلق
 عليه الغنا لغة وهو المذهب المنصور عندنا لا اعتضاده بالادلة
 ويظهر من السبيل الثاني الميل له وهو ظاهر المولى الاردي بيلي في شرح
 الارشاد واختاره شيخنا في حقائقه وقد استبعد بعض المناظرين
 غايته الاستبعاد مدعيان ان العرف الخاص لا دليل عليه والعام لا يثبت
 له لا خلافة في العباد والبلاد وهذا كلام لا وجه له بعد تأمل الادلة

التي جاءت في الباب لرجوعهم عنه في مثل هذه الاحكام الى العرف العام
في زمانهم وهو الذي يتولد بنوامية وبنوا العباس وهو المقتدر
بالعاصم والآن الله وسكب الحفر ما يجزى ونجات الطينوس ويد
عليه خبر ابي بصير عن ابي عبد الله انه قال المغنية التي ترف العزاس
لاباس بها ليت بالتي يدخل عليها الرجال الا ترى الى قوله ليست
بالتي يدخل عليها الرجال فان فيه من الدلالة على ان التحريم في الغناء
التي جاءت للاخبار بتحريره بقول مطلق ليس بتحريم من حيث هو غناء
والا لما صلب هذا التقييد ولما صلب قوله اجرا للمغنية التي ترف العزاس
ليس به ثاس لان التي ترف العزاس لا يقترن غناها بالمعصية
من دخول الرجال واستعمال الملاهي واصبح منه خبر في
بصير الاخر قال سئلت ابا عبد الله عن كسب المغنيات فقال التي
يدخل عليها الرجال حرام والتي تدعى الى الاعراس ليس به ثاس
ومثله رواية الثالثة وفيها المغنية التي ترف العزاس لاباس بكسبها
الا ترى الى هذا الاطلاق وما ذاك الا لانها كرهت للمعصية الخارجية
وبحسب صحة علي بن جعفر المعتبر في كتابه وكتاب قربا لاسناد علي بن جعفر
عليه السلام قال سئل عن الغناء هل يجزى في الفطر والاضحى والفرح قال لا
به عالم يعصم به وفي كتاب علي بن جعفر ما لم ينز به وفيه من الدلالة
على ما قلناه فلا يخفى حيث نفي الباس عن عدم المعصية كما في كتاب قربا
الاسناد وما لم ينز به في كتاب علي بن جعفر وفي كتاب غوالي اللواتي عن النبي
في قصه

في قصه مع ابنه ابراهيم حين دخل عليه فوجده يجود بنفسه فاخذه
فوضعه في حجره وذرفت عيناها بالدموع فقيل له يا رسول الله
اولم تنه عن البكاء قال ما نعت عنه لكنني نعت عن صوتي احقن
فاجزى صوت عند نعمة طهور من امير سلطان وصوت عند مصيبة
خس وجوه وشق جيوب ورتة شيطان الحديث وهو كما ترى كناد
على علم في الظهور وان خالف المذهب المشهور سيما العلامة
وجاعة حيث بالاعفاء في التحريم على سبيل التقييد ولقد اختلف اهل
الكافي حيث افضح عما قلناه غاية الاضاح وصرح غاية التفرج
كما وقع له في الغنا في والزاني والمغايبة حيث قال المستفاد في هذه
الاجزاء مشير بها الى ما روي في الكافي وغيره عن عبد الله بن
عنه ابي عبد الله انه قال قال رسول الله اقرءوا القرآن بالحن العزاس
واصواتها واياكم ولحن اهل الصوف واهل الكنايس فانه سياتي
بعدي اقوم يرجعون القرء ان ترجع الغنا والرهباينة لا يجوز
تراقبهم قلوبهم متلوته وقلوب من يعجبه شانه وخبر ابي بصير
قلت لا يجرى جعفر اذا قرأت القرء ان قد غفت به صوتي جاءني اليك
فقال لا غنا تراخي لهذا اهلك والناس قال يا ابا محمد اقرء قرءة
بين القرائين فاسمع اهلك ورجع بالقرء ان صوتك فان الله تعالى
يجب الصوت الحسن يرجع به ترجعا وما روي عن النبي كما في
تفسير الطبرسي في الدرر والقرء السيد المرقن من ان القرآن باصواتكم

وعنه ان القراء نزل بالخرن فاذا قرأوه فابكوا فان لم تبكوا فبكت
وتغوا به فن لم يتغن بالقرآن فليس منا قال في جمع الشبان والى بعضهم
تغنوا بغير استغوا به واكثر العلماء على انه تفرق بين الصوت وتغن به
جوزنا بالتغن بالقرآن والجمع به بل استجابا لما ورد من الغنى عن الغنا
كما ياتي في قوله ينبغي حله على نحو اهل الفسق والكنابر على ما كان معهودا
في زمانهم في فساد الناس وسلاطينهم امينهم وبني العباس وغيرهم
في تغني الخفيات بين الرجال وتكلمهم بالباطل ولعبهم بالملأ
من العبدان والعقيب قال في الفقيه سال رجل علي بن الحسين عن
شراء جارية لها صوت فقال ما عليك لو اشتريتها وذكرتك الجنة
قال يعني بقراءة القرآن والزهد والفضائل التي ليست بغناء فما
الغنا فمقصود وذكر جبرائيل بصير المروي في الحافي والتهذيب المتضمن
في اجر المغنية التي تقرأ العرايس ثم قال وفيه معناه اخبار وقرب منه
كلامه في الحافي والمناجاة وهو كلام قد اخذ بلب الاخبار وجمع بينها
على وجه يفي بالاختلاف والتناهي عنها والاضطراب كما اشار اليه
في اول الكلام ويدل عليه صريح ما في كتاب عيون الاخبار باسناد
متقدمة عديدة عن الرضا ع عن ابيه عن علي ع قال سمعت رسول الله
يقول اخاف عليكم استخفافا بالدين وبيع الحكم وقطعة الدم وان
تتخذوا القرآن من امير الحديث وفي تفسير الفقيه باسناد معتبر عن
عبد الله بن العباس عن رسول الله في حديث طويل قال فيمن ان من

ينبغي

اشراط

من اشراط الساعة اصداء الصلوة واتباع الشهوات والميل الى الهوى الى ان
قال فعندها يكون اقوام يتعلمون القرآن لغرضه ويتخذونه من امير الى ان
قال ويكون اقوام يتفقهون لغرضه وتكثر اكلوا الزنا ويتغنون بالقرآن
الى ان قال ويستحسنون الحكومة والمعارف الحديث وهما من الدلائل على الملاد
من ان الغنا الحم هو ما كان معهودا في تلك الا زمان مما يستعمله الامم
والعباسي واليه الاشارة بقوله الخان المشركين واهل العنوق والكنابر
لا مجرد التزج والغنا اللغوي فان ذلك مدد وباليه وسيتا
عند اقترانه بالخرن والمخشوع والنباتي واللقمة الدرع الذي هو
الرائية لقراءة القرآن والسجود والركوع وهو المعبر عنه
في جملة من تحسب الاصوات والخرن به كما جاء في قول ابي عبد الله
في تفسيره ونزل القرآن تنبلا قال هو ان تملك وتحسن صوتك
وليس المراد به الصوت الحسن الطبيعي لان غير مقدور للعبد انه
خلق لله لا مدخل له في ايجاده واتما المراد به النفات الحسنة المقترنة
بالشجون على وجه لا تقل الى الخان المشركين واهل العنوق في الحب
الصنادي كما في الحافي وغيره قال القرآن ان نزل بالخرن فاقوه بالخرن
وفيه ايضا قال قال النبي صم لكل شيء محلية وحلية القرآن الصوت
الحسن وعنده ايضا قال قال كان علي بن الحسين احسن الناس صوتا
بالقرآن وكان السقاءون يميرون فيقفون بيابه يستمعون قرائته
وكان ابو جعفر احسن الناس صوتا بالقرآن وما في الحافي عن الغوالي عن ابي

المحسن ثم قال ذكرت الصوت عند قال ان علي بن الحسين كان يقرأ القرآن
 في بامير به المان فيصعق من حسن صوته وان الاطام لما ظهر من ذلك شيئا
 لما احفله الناس من حسنه قلت او لم يكن رسولا لله يصلي بالناس ويخرج
 صوته بالقرآن فقال ان رسولا لله لم كان يحمل الناس من خلفه ما
 يطيقون الحديث وهي تنادي كما ترى باستثناء الخان القراءة من
 الغنا باعتبار المعنى اللغوي لا ما يستعمل في عرف العامة في زمانه فيكون
 فاجاء في خبر عبد الله بن سنان المتقدم في قوله انا كم وكبح العنوق
 واهل الكتابين وفي قوله سيجي بعدي اقام برحبون القرآن ثم جمع
 الغنا والغنا بدلتا المعنى ولهذا تكرر الاخذ به في اللفظ والمعنى
 كما ان قوله ان من لم يتغن بالقرآن فليس منا مراد به ذلك المعنى الذي
 نربا اليه وبلغ به كمال القربة والحسن منطل ما بسط به لنا الشئع من
 بعض علمائنا الذين غلبت من زماننا على هذا المذهب وقال انه من مخترعات
 الغزالي وغيره من علماء العامة مع ظهور كل المعنى في الاخبار كما اوقفناك عليها
 متافقنا والعجب منه قوله بان معارض للاجماع وان تحريره صار من ضروريات
 من ههنا ما هذا لا بعيد من مثاله كيف والحال في هذه المسئلة كما هو مذکور
 في الكتب المفضلة حتى ان المنقول عن الشيخين واتباعهما من جواز في اللفظ
 مطلقا وكثير منهم اخله على العرف وانهم صاروا في هذه المسئلة افراد
 وتقرط نعم الاجماع قائم على تحريره في الجملة وكذلك ما كان ضروريا لمن ههنا
 فالقول الفصل في هذه المسئلة هو ان الاصل في الغنا التجرم لاستفاضة
 الاخبار

المجهر البالغة جدا لقواتر الموتية بالآيات القرآنية كاية واجتنبوا
 قول الزور قال الغنا ومن الناس من يشري بهذا الحديث ليعضل به
 واية فتقدمنا الحق على الباطل فيدفعه واية لو اردنا ان نتخذ طولا لاحتجنا
 من لدنا اننا كنا فاعلين واية ولا يشهدون الزور واذ امرنا بالقرآن
 مروا كراما الى غير ذلك من الآيات المعسرة بصريح الروايات لكن
 يجب حملها على المستعمل في اللهو مع المعاصي والايحان الخافعة
 المشركة واذ استعمل في الطاعة كما تدل عليه الاخبار التي سرناها
 وواقفناك على معناها ومنها ما يخرج منه ما استعمل في الطاعة
 كقراءة القرآن والدعوات والمراتب المحقة والنياحات وان
 استعملت في سائر الامارات اذ لم يدخلها الباطل وتنظم اليها
 الان للهو من المعاصي والفتيات والدخول والتكويرات فان
 اقل من تغني بتلك المعاني وناح تلك النياحات البليس عليه
 اعظم اللعنات كما في تفسير العياشي عن جابر بن عبد الله عن ابي
 ولا يحتاج الى حل تلك الروايات على التقيته كما نوه بعض المحققين
 لان هذا هو العامة القائلين بجواز لا يقولون بهذا التفصيل
 المتوجه في الدليل بل يكون هذا شاهد صدق على الجمع ولهذا اخطأ
 في خبر ابي بصير في المغنية التي ترف العزائس حيث قال في آخره
 بعد قوله كسب المغنيات التي تدخل عليها الرجال حرام والتي تدعى
 الى الاغراس ليس به باس وهو قول الله عز وجل ومن الناس من يشري

لهو الحديث الحديث فيه بالغير واثار به التي يدخل عليها الرجال لا
شماله على الحرم خلاف التي تدعى الى الاعراس ولو كان مطلق الغنا من
نحوه الاية لتناقض كلامه ودخل في الالتباس وهذا غير خفي على
حاسن خلال تلك الديار وشم روائح تلك الانقاس وادق ثبت في ذلك
التفصيل من الدليل خرجت المراتي الحكيمة وغيرها من النوادر
عند تعلفها بتلك الاطاييب لانها محثوث عليها ومن دواب الدنيا
من افضل العبادات الغادات ومن ثامل اخبار المراتي والندب
اشرف منها خيراً ذلك البرهان وظهر صبح الحق والفجر الجبر واستبان
وبدل عليه صريحاً ما في كتاب عوالي اللؤلؤي من الخبر النبوي
لم يجوز القتال في النياحة اذ لم تقل بالطلاء في صداء الزمل وفي
الاعراس اذ لم تسمع الرجال الاطبايب ولم تكن يباطل وهو كما ترى
ينادي بما قلناه على وجه لا ينكر الامكان غير محتمل وبديل عليه
ايضاً ما جاء في الرحضة من اخذ الاجر على الذنب اذ لم تقل بالطلاء وسما
عند عدم المشاركة وفي خبر يونس بن يعقوب كما في كتابه عن ابي عبد الله
قال قال لي ابي يا جعفر اوقفهم من مالي كذا وكذا النوادر بتدني
عشرين مائة من ايام منى وقضية ام سلمة كما في صحيحة الثمالي عن
ابي جعفر قال مات الوليد بن المغيرة فقالت ام سلمة للنبوي ان المغيرة
مما فاعوا مناعة فاذهب اليهم فاذن لها وشاق الحديث الى ان قال
فتدبت ابن عمها بين يدي رسول الله فقالت اني الوليد بن الوليد
الآخر

الى آخر الايات المشهورة فاعاب رسول الله ذلك منها ولا
قال شتا ومعلوم بالضرورة من المتعارضة من المصدر الاول الى
نفاها هذا ان ليس الذنب مجرد قراءة الاشعار وبعدا القضاة
من دون تعقن لها وانما فيها ترجيع واطراب تحصيل البكاء
والانتخاب وهي سليقة جارية الى الان في الاحكام والاعراب
لو كان مجرد التلاوة والقراءة على اي اسلوب كان لما اختص
فرداً دون فرد من نوع الانسان وهذه المراتي والندب على
النحو المتعارف عند العرب بين يدي النبي والائمة
وقتا فو قتا من غير تكرر بل في غير خبر قد حدث عليه ولا ينشك
مثل خبر ولو اردنا استيفاء الاخبار التي جاءت في هذا الباب
لملات الاطراس والطوامير كما هو غير خفي على الناقد البصير اما ما
في المعتبر من النبي من الرتبة عند المصيبة والنياحة كما في حديث
المنابي منها وخبر الخصال من ان النائحة اذا لم تبت قبل موتها
تقوم يوم القيامة وعليها سبال من العطران ودرع من حرب وصحفة
عيا بن جعفر كما في كتابه عن اخيه موسى بن جعفر وفيه بعد سؤاله عن
النوح ابيص قال يكون ومثله رواية الاخرى المروية في كتابه في
الاشناد وان ضيف طريقها بعيدا عن الحسن بعد سؤاله عن النوح
وفيهما فكهده الى غير ذلك نحو ذلك على النوح بالباطل وما تضمن
القتال كما ذكره بن شد اليه حديث عوالي اللؤلؤي المتقدم او قل

بالليل لناذي الملائكة به ليلاً كما في حديث خديجة بنت عمر بن علي
بن الحنفية قالت سمعت عني محمد بن علي بن يقطين انما احتاج المائة الى النج
لتسبل دمعها ولا ينبغي لها ان تقول هجر او اذا جاء الليل فله توري
الملائكة بالنوح ومع ذلك تخصيص هذه الاخبار بغيرهم في الامكن
الحجبي المستفيضه المعبره بالحث على النياحة عليهم ليلاً ونهاراً
وبكرة واسحار كما في بكاء فاطمة في عبايها والندب له والنياحة
عليه حتى ناضى منها اهل المدينة وشكوا امرها الى علي بن الحسين ^{المطابقة}
منها اما ليلاً او نهاراً كما صالح بن عيسى عن اهل السجى عند بكاءه على
فاتمة الا اذا فقه النياحة والبكاء وروى الطبرسي في كتاب الاداب
الدينية بسنده معتبر عن خلف بن حماد عن ابي عبد الله ع انه قال
له ان شهر رمضان قد اقبل واريد ان اري ابا الحنفية فقال ار
الم الحنفية في شهر رمضان وعينه وفي الليل والنهار وفي كل الايام
فان الله يكافئك على ذلك ومما يدل صريحاً على ما قلناه من ان الله
انما بعد ندباً عند استعماله على نحو المتعارف من استعماله على الزجج
والطرب والعنا بالحق القوي كما تقدم فقوله في ثبات النجاة بالوقوع
وعينه وصرح به جدي عوالي اللبالي المتقدم ليكون باعنا على البكاء
والتبكي المحثون عليها ما رواه ابن قولويه في كتاب كامل الزيارات
بسند معتبر عن صالح بن عبيد عن ابي هرون المكفوف قال قال لي
ابي عبد الله ع يا ابا هرون انشدني في الحنفية قال فاندته قال فقال

كما تشددون يعني بالرقعة قال فاندته شعراً امر علي بن حبيب الحنفي ^{٢١}
لا عظم الزكية قال فبكي ثم قال زدني فاندته القصيدة الاخرى قال
فبكي وسمعت ابا كامل من خلف السراحيث ومثله ما رواه في كامل الزيارات
ايضاً عن محمد بن ابي الخطاب سنداً ومثله ما روي من قصيدته وعمل الخراساني
مع الرضا ع ومثله ما رواه في كتاب كامل الزيارات وغيره بسند عن زيد
الشحام قال كنا عند ابي عبد الله ع وعنده جماعة من الكوفيين فدخل جعفر بن
عفان على ابي عبد الله ع ففقه به وادناه ثم قال يا جعفر قال ليك جعلي اسير ^{فذلك}
بلغة انك تقول الشعر في الحنفية وتجيد قال له نعم جعلي اسير فذاك قال
فاندته فبكي ومن حوله حتى صارت الدموع على خده وبكى قال فبكي
واسر لقد شهدت الملائكة المقربون هاهنا يسعون قولاً في الحنفية
ولقد بكوا كما بكينا واكثر ولقد اوجب الله لك يا جعفر في ساعتك الحجة
باسرها وغفر الله لك فقال يا جعفر الا يزيدك قال نعم يا سيدي قال فأت
احد قال في الحنفية فبكي وبكى به الا اوجب الله له الحجة وغفر له الحديث
ومثله ما رواه في الاجتماع وكتاب الملهوف على قتلى الطفوف من قصيدته
بشير بن جذلم حين بعثه علي بن الحنفية عند سفره من اقام وقرب من
المدينة قال له يا بشير ان اباك كان ساعداً فقل تحن تحن فقال نعم يا سيدي
فقال ادخل المدينة وارث الحنفية وانذروا علم اهلها بقدر وسأ
قال ففعل ما امر به فخرجت المخذلات والمحجيات وقامت المراثي والندب
في عرض المدينة وساق الحديث الى حال مجتمعتهم جعلي بن الحنفية الى ان
عنده ما جرى من المراثي والندب بين يديه مما يطول المقام

بذكرها وبالمجمل ان الاخبار الحاشية على النذب واظهار المرائي وليس التواد
 ونشر الشهور وشق الجيوب ورفع الاصناف والرنات وانما الاخبار
 ونزها عما تعد في شان غيرهم من المكر وشها والمكرات فكشوف ^{بخط}
 ولا ينكر ما تخيله من لا بصيرة له في الاخبار ولم يتخرج منها درر تلك
 الامكار ولم يشرب من رحيق تلك الامطار ولم يقطف جني تلك الانما
 واستمسك بمجوفات الاخبار ولم يرجعها الى المحقق والمفيد كما في
 القاعة عند اهل التبصر والاستبصار فخرج مثل هذه الامور وسد باب
 الثواب والحث على استشعار المضاب كما في البحر المستفيض الماثور
 وكأنه لم تقع اذنه هذه الاخبار المشهورة المتواترة على مر الايام والرهق
 مع ان في ملان من العلماء عليها جيل بعد جيل في شهر الحاشور وغيره
 من غير ان يصير امر منكور ولا غفلا مخطو ادل دليل على ما قلناه
 وان لم يات به جبر مشهور فالحمد لله على التوفيق على تلك النعمة الخيرية ^{التي}
 في سخاات هذه الفضيلة فدع الوسائس والحاجية عن الطاعات ^{والحاجة}
 فله على افضل من هذا العمل ولا وسيلة افضل من هذه الوسيلة وفيما ذكرنا
 كفاية لما انصف ونا على دليله وفقنا الله واياكم للاستقامة على هذه ^{الطريقة}
 النبيلة وبعبارة ذلك فله وظليله ثم قال سأله عن مسألة وهل يجوز
 للنائي عن العالم الذي يجب الاحتذاء ان يقلد الفقهاء الموقفيين كتبهم ام لا
 وهل يجوز العمل بقول الاكثام لا وهل يجز بعض كتب الفتوى على بعض
 ام لا **الجواب** ان هذه المسائل وان كان الحكم عليها مما لا يتلوا البيعة
 فما بعدهم من اهل الفتوى بل لا يفتوا اهل الفتوى والعمل بجميع خات
 الشيعة

في مقابلة

من العمل على
شهور الاما بحوار

الشيعة وموت جملة الشيعة فلا اعتماد في الحقيقة في هذه
 الاعصار الا على كتب فقهاءنا الثقات او في التحقيق والاضمار
 المعتمد على كلام ائمتهم فمن مرجع الرعية الاصفاء والاصفار
 الا ان ما قدمنا فيها الكلام من مسألة تقليد الموت وكشفنا ما فيها
 من النقض والابرار غيبة عن بسط الكلام عليها ^{لحقها} صفا والتمس
 دليلها ونصومها الا ان مرجع الكلام عليها على التفصيل من غير
 اطناب ولا تطويل هو جواز الاعتماد على ما في كتب فقهاءنا الموقفيين
 مشروط بتفقد الفقيه الحي في تلك المساحات وتقدر النظر اليه
 ولو يقطع تلك الغياب في المساحات والاخذ بزمام تلك الفتوى
 في طريق النجاة والفتوى وفيها السلامة في العقب والمماوحي
 فها سلم من اتباع علماء اهل الزمان في الفتوى لا يخطا طم ائمتهم
 عن التجري وان ماخذ علومهم الشريعة والدعوى امر انهم قاصرة
 عن مراتب عقلية تلك الفقهاء فاذا سالت احدهم عن دليل مسألة
 من تلك المسائل في الظاهر والنجوى لم تسمع منه سوى حكم ^{مفتي}
 لمونات تلك الفقهاء واذا كان هذا شأنهم وعرف محلهم
 مكانهم فلا يجوز الاعتماد عليهم الا على حجة الرواية والنقل عن اصحاب
 العلم والدراسة وعند الاحتياج الى الاخذ يكتب فقهاءنا
 رضوان الله عليهم فالاعتماد على قول الاكثر لانه اسلم في مقام الخط
 ولانه المعنى عند الاكثر ما في معتولة عمر بن حفظة وغيره في قوله

خذ ما اشتهر بين اصحابك ودع الشاذ النادر بل نزل جماعة من
الاجماع كما وقع لشهيدنا الذكرى واستدل على ذلك بما في اخر الفتوة
الشار بها فان الجمع عليه لا ريب فيه ميثرا بذلك الى ما اشتهر بين
اصحابنا وهو الذي هو الطيني في ديباجة كتابه الحاشي حيث نسب
ذلك الى الصادق ثم نعم هنا مناقشة في ارادة الشهرة من الرواية
لشهره القول والفتوى لاحتمال ان يراد بها كما هو الظاهر منها
ومارواه محمد بن علي بن ابراهيم بن ابي جمهور مرفوعا الى العلامة
مسند له الى زرارة بن اعين عن ابي جعفر قال سئل جعلت
فذلك ياتي عنكم الجوزان او الحدينان المتعارفان فايهما ناخذ
فقال نعم يا زرارة خذ ما اشتهر بين اصحابك ودع الشاذ النادر
هي شتى الخبر بين قدماء الاصحاب والرواة دون شدة القول
والفتوى خاصة ولا سيما بين المناخرين عن عصر الشيخ فان الشهرة
بينهم راجعة الى الشيخ وحده كما يشهد الفحص والتتبع وقد حقق
ذلك الشهيد الثاني في شرح البداية ونقل عن السيد السعيد
الدين بن طاووس في كتاب كشف المحجبة لمرآة المحجة انه حكى عن حكى
عن حبه الصالح ورام بن ابي فراس ان الشيخ الفاضل محمود
الحصبي حدثه انه لم يبق للامامية مفت على التحقيق بل كلهم
ناقل وحاك ونسخ في كتابه كشف المحجبة وفي خطبة المتهدي للعلماء
ما يشعر بذلك حيث قال فان قلت ما تقول في شهرة الفتوى بين قضاة

الاصحاب الذين لا يتعدون النصوص قلت لا يبعد ان يقال
ان هذه الشهرة تشرطن الاتصال باصحاب العترة عم لا منه من قبل
النقل المستفيض المناخر للعلماء واليقيين وهو كما ترى يابري بما
قلناه بغير شبهة من جعل للنقل ولا امراء فلا تكن في رتبة علم
في او هام المناخرين وسري من حله على المعنى الاول وهو انما يثبت
الفتوى بين المناخرين لانهم زادوا في الطهور نفة اخرى من التدين
العامة والاستنباطات الصريحة الواقعة من مخالطة العامة
زاوايا لطونهم في تلك المباحث فاعتقد حقيقتها المناخر لغو
عليها في كلام من تقدمه وان كانت انما صدرت في مقام الانزام
وقر حجة الحضام فخرى الامر بينهم فاجرى حتى انهم لا يبعدون من
القداء شيئا معتبرا مع انه الحاشف عن قول المعصوم او لا خرا
وبالحيلة ان اعتمد مدحها لاكثر عند تقدير الفقيه الجامع لشرائط
الفتوى كما يجي واحتياجه الى قول الموتى ما لا يرتاب فيه نعم فتوى المتقديين
منهم كالصدوقين وابن ابي عمير ومن قاربهم في زعمهم متقدم عنهم او
مناخر اقوى حجة وامتن دليله فعندنا نقضهم الى المناخرين لا اسكال
في الاخذ به على سبيل الجزم واليقيين وما يورث ذلك بل بينه كمال
التيبين ما نقلناه سابقا في مسألة تقليد الموتى من اعتمادهم فتاوى
على بن الحسين بن بابويه والرجوع اليه عند اعوز النصوص كما نص
عليه العلامة واولي الشهيد بن وضاح جمل الميتين واما ما سألته

الاصحاب

في مقابلة

ابن العبد
شهور

من امر الترجيح لغتنا ويا لموتى والمصنفين بعضهم على بعض قد
 اشكال فيه فلا يمين اذ وجوب الاخذ بقول العلم والادنى عندك
 عندك والادنى ومن قارب زمانه من زمن الائمة واتخاذ اخبارهم
 معتد به في المسائل المجتمة فلا شبهة في ترجيح وجهه عن ساحات
 البهات والتمتد وامانع ذلك الترجيح لانقرضهم وموتهم كما روى
 المستدل على منع تقليد الموتى فقد وقفت على هدم ما نباه لا يمكن
 الاطلاع على احادهم وتفاضل مراتبهم مما شرح في تراجمهم شرحا
 يتعذر مثله في صفات الاحياء لا يتبناه امر الاحياء على الخاسد كما
 هي الطريقة الجارية بينا علماء الخاصين والاكفاء ومن هنا تشبههم
 بقولون ترى الفنى ينكر فضل الفنى مادام حيا فاذا اذهب
 بحجبه الشوق على كسبه يكتبها عنه جاء الذهب وفي الخبر الصادق المشهور
 ان العلماء سنة اعشار احمد في العلماء واصله في باقي الامة نجانا
 الله واباكم في هذه الطبيعة المثمرة للطن في العلماء والوفية وجعلنا
 من ياخذ باذاب الشريعة ويتبعها من ساحة القول في اوانا السعة
 ثم قال الله تعالى مستعمله واذا حصل محدث غير قوي الا ليات هل
 الاخذ عنه ام لا **الجواب** انه لا يجوز الاخذ من اصف بانه محدث
 بقول مطلق سيما في هذا الزمان الذي غاص فيه بحار العلم وتبدل بانه
 كما هو غير خفي على من تتبع الاحوال اذ صفة المحدث كما تضمنه مقبول ابن
 وغيرها مما يدل على اشتراط صفات في صحة ذلك الاستنباط وقد تقدمت
 لمعة

مقابل
 العمل لا يجوز من غير
 ظهور في الامارات

لمعة من تلك الادلة الدالة على تلك الصفات وامرود بها الحقيقة على
 ما تشهد بكلمة الامام واجاز الباب في ان المبادي والمقدمات المتوقفة
 عليها تتم مراتب الفتوى بعد اتقانها بصفة الادنى والتقوى معرفة
 المقدمات الست ومقدار ما يحتاج منها في الاستنباط لمعرفة علم الحكم
 والاصول والنحو والتخريف وفروض اللغة وشرائط الادلة والاصول
 الاربعة التي لا يخرج في الحقيقة عندنا عن السنة والكتاب وان رجوا
 فيها العتمة بين الامام من السنة والكتاب والاجماع ودليل العقل
 ولا يشترط الاستقصاء في ذلك والتجرب بل يقتصر على المجرب من
 زاد منه فهو يضيغ للبرغم العلة في ذلك كله هو حصول القوة التي هي المعرفة
 التي يمكن بها ازود الفروع الى اصولها واستنباطها منها وفتح قلوبها
 وهي العلة العظمى في هذا الباب ولهذا يتبين فاضلها من مضيقها والاول
 فتناووس تلك المقدمات قد صارت في زماننا سلة التناول بكرة
 حقة العلماء والافاضل فالنور الحقيقي المنجس من الله على عباده الذي
 تنكشف به غيايب الظلمات وتزج الايمان عن تلك المسائل هي تلك
 الملكة التي يتطهر الله من دنسها وتميز العالم من الجاهل لكن كثره المآلات
 كتبنا حتى نبينها للمشاخين والاولايل من انتم الاسباب في تحصيل ورود
 تلك المناهل وقد اشار في المقبول ان الهنا بالمعرفة بعد قوله انظر
 الى رجل روى حديثنا ونظر في حالنا وحواسنا وعرف احكامنا
 فان المراد بالمرأية هو طريق النقل عن اهل الهداية وانظر هو سوق الدليل

نحو المقصود والمعرفة هي القوة المستنبطة والمستخرجة لدرجتها
 تلك المعرفة فنعرف من نفسه وجود تلك الصفة ولو كان متجزئاً
 صحيحه الدخول في هذا المنصب الخطير على سبيل الاستقرار والتكثير والاختلاف
 في زمره قوله فقد خرج نفسه بغير سكين ومن عرف من نفسه سلوك
 المنهج الاسد والافعل يقولهم ثم فمن الغنى فارك من الاسد
 فان من تنم لمنصب لم يكن اهلاً له فهو غاصب قد علم باغتصابها
 فليست اعد من ذلك وليان البيوت من ابوابها فضعف الاثبات
 لا اعتماد عليه وانما الاعتماد على الملكة التي بها قوام الاستنباط
 وبيان الصحة والاعلاط وقد عرفت انه لا يكتفي بمجرة الرواية وان
 وقع التغير لها في غير رواية فانه وان كان ذلك في الصدق الاول
 هو المطلب والغاية لكن في هذا الزمان المتباعد عن زمانهم عليهم السلام
 وتوارد خطب الشكوك والريبة لمحصل هذا الاستتار والغيبة
 اوجب احكام تلك الاحكام بهذه القوة لتحصيل العلم بالفعل او بالقوة
 مع انك سمعت في القواحج المروية اليها انما علينا ان نلقى اليكم الاصول
 وعليكم ان تعرفوا عليها فالمراد عرف بنفسه في اتمام حجة هذا الامر الذي
 فيه تبوء مراتب اهل الفقه والتقليد واسد العالم بالصواب واليه
 مرجع المفيد والمستفيد ثم قل لم الله تعالى وسدده كالاستدلال
 مسئلو هل يجوز الاخذ من المقلد ام لا وذلك عند الحاجة الى التقليد
 الجواب لا يجوز الاخذ عن غير من استكمل تلك الشروط كما

ففيها

الكتاب

بلغ

سبيل

فقيهاً محدثاً اما الاخذ من المقلد فله يجوز لا على سبيل الفتوى
 او الدلالة اما عند وجود الفقيه فجمع على ذلك واما عند تعدد
 لعدم وقوفه على فتوى من يعيد بفتواه مع عدالة ذلك المقلد وتقواه
 لمشهور كذلك وخالف جماعة من علماءنا يجوز للمقلدين اذا كانوا
 عدولاً نقول هذه المناصب وينبوء تلك المراتب كما نقل عن الشيخ
 السعيد علي بن هلال الجزائري وعن العلامة الشيخ حسين بن منصور
 قال يجوز مع فقد المجتهد ان يتولى العدل جميع ما ينوبه المجتهد
 الامور الحكيمة والحكم والاثبات والاحلاف بتقليد من سلف من
 الاصحاب قال بعض الافاضل ولم ار احداً صرح به من اصحابنا بعد ذكره
 لذلك عنهم ونقل شيخنا الشهيد الثاني روح الله روحه عن بعض
 من عاصره نحو ذلك ثم شنع عليهم بانه مبني على تقليد الميت وهو
 تقديم جوارحه وتحقيق طريقه فما يكون في اخاد المسائل الجزئية التي
 تنطق بالمخالف في صلوته وباقي عباداته وكيف سوغه اهل
 في كل شيء حتى جاوزوا به الحكم والعقضاء وتحليف المنكر وماما ثلثه
 وتفرق ما لا الغائب ونحو ذلك من وظائف المجتهدين فان ذلك
 جائز ولا هو محل الوم لشيخ الفقهاء عنبه بل الاغلب منهم ذكره مرتز
 في كتابه اولى منه ما في كتاب الامر بالمعروف والاخرى في كتاب
 العقضاء فكيف يعملون بفتواهم مرة ونحو الفتوى اخرى والحل موجود
 في كتاب واحد فتقنن من بعض الكتاب وتكفرون ببعض

الرواية لا على الفتوى

بلغ

الثاني والاعتقاد ومنها ان القراء دل على ذم التقليد في مواضع كثيرة
 خرج منه التقليد في الفروع لشدة الاجتهاد فيصرف ذلك الذم الى الاصول
 ومنها ان الاجماع قائم على وجوب العلم باصول الدين وهو لا يحصل بالتقليد
 لا ابتناء على الظنون والتحسين ولا لو افاد العلم على كل حال لا يقع الضمان
 والتقليد في تقليد من يعتقد حدوث العالم ومن يعتقد قدمه وهو محال
 ونساده والكتاب عن هذه الادلة على حجة الاجمال دون التفصيل انما
 يحصل العلم بالدليل كاية فاعلم انه لا اله الا هو فليس لما دلتها بحصول العلم
 بالبرهان بل يلحق ما بعد ما من العلم بالقبول والاعتقاد او الاعتقاد
 لذلك والتسليم والاذعان وليست شرعي ما الفرق بين هذه الاية وبين
 الاية القرآنية المعنوية بهذا العنوان كاية اعلموا انما الحيوة الدنيا لعب
 ولهو وما جرى مجراها من ايات القراء في هذا الشأن اذ ليس الغرض منها
 طلب الدليل والبرهان وشكها قول على بن ابي طالب كانه قد تقدم في الاستئصال
 والاثبات وما قوله لو كان لربك شريك هو ليشا ما يجب اعتقاده لا يشا
 الحجج والبرهان ان الخطاب به لانه الحسن من باب التقرين وايضا يعني وان
 كما هو كثير الوقوع في اساليب القراء واما المنع من ذم التقليد في مواضع
 عديدة من كتاب العزيز فتشمله للفروع والاصول فاسر لا يحتاج الى بيان بل
 تشهد الطبايع والوجدان واما دعوى اخراج الفروع لشدة الاجتهاد
 فقد عرفت ان لا شقة في الاجتهاد به زيادة على تحصيل المعرفة بالدليل
 والبرهان فالحق ان التقليد المذموم في الكتاب السنة انما توجه لتقليد

١٠٢
 ١٠٣

في مقابل
 من العلم
 شهور

١٢
 الاباء والامتهان ومقابلته ما انزل الله سبحانه من محض العصبية والمحبة الى هيلته
 كما نادى به تلك الايات القرآنية المجلية كما قال عن من فاضل واذا قيل
 لهم استمعوا ما انزل الله قالوا احسننا ما وجدنا عليه اباؤنا ولو كان
 اباؤهم لا يعلمون شيئا ولا يهتدون فله من الجواز في الفروع دون
 واما تقليد من اخذ عن السنة والكتاب وعمل باخبار الائمة الانجاء
 فليس في القراء طائفة على منعه في باب من الابواب بل الكتاب
 السنة النبوية بتمامها على ذلك الاخذ والامر به في الاجاب كاية
 النفس وسؤال اهل الذكر واسألها في الكتاب وسجي الحكم على الا
 الصريحة على جواز التقليد اصولا وفروعا على وجه لا مزية فيه ولا
 ارباب واما دعوى الاجماع على وجوب العلم باصول الدين وانه لا
 يحصل بالتقليد لا ابتناء على الظنون والتحسين وانه لو افاد العلم
 لا يجمع التقيصا وكلام او هي من بيت المنكوت لان تحقق الاجماع
 في هذه المسألة الشديدة الاختلاف بينهم والتزاع مستحيل الوقوع في
 ما يرب مسائل الفروع فكيف في هذه المسألة التي شاع الاختلاف
 وذاع ولاء الاسلح واما دعوى انجاء العلم والتهين في العارفي هو
 لا يحصل مع التقليد لانه اخذ بظنون المقلد وعلومه وهي لا
 القطع لدعوى ممنوعه وحجة غير مسوعة لانه ربما حصل للمقلد
 قطع وبقين اشد من المقلد وسما اذا عرف ان القراء والسنة
 المتواترة هو لما خذ بل الظاهر ان المقلد حتى في الفروع انما اعتمد على

دليل قطعي وان كان اجاليا وهو ان ما ذكره هذا الفقيه هو الذي وجب
الاخذ به في السنة والكتاب كما حذرناه في مسألة تقليد الموفى وتبنا وجه
المحجة في مقام التقليد عند ذوي الالباب فراجع تجد فيه الكفاية
والعجب العجيب وتتميز به عند المحققين العشرة من الباب وليس الخلف ^{هو}
اليقين الواقعي بل الظاهري بحسب المعتقد على ما حققه في الدليل فلا
يستلزم اجتماع الصديق او النقيضين كما ادعاه هذا المستدل بالنسبة
الى من قلنا القابل بقدم العالم ومن قلنا القابل بسجد وثمة لان التكليف
بذلك في الفروع والاصول تكليف ما لا يطاق مع انك لو تأملت ادلتهم
القطعية من البراهين العقلية والنظرية مرتبها راجعة الى التصديقات
والاعتقادات لا غير لكنها ان اخذت من الكتاب والسنة حصل ^{المراد}
وسلم من خطر المناقشات يوم المعاد وان اخذها من العقول ولم
تطابق البرهان الشرعي المنقول في ^{في} جزالة القول والافول لان
الاطلاع على الواقع من غير طريق الرسالة والعصمة مستحيل كما جاء عن
الائمة لان كل علم لم يخرج من هذا البيت فهو باطل وان اخذ من احاديثهم
تقول الجبال ولا ينزل كما استفاض في المعبر عن الرسول ^{فيهم}
منطلت حج القائلين بين القطع في الاصول من طريق المعقول واما القول
بوجوب الاستدلال على الطوبى العلوي عند القدرة على ذلك وان شرط
في الايمان دون الاسلام فتاكره فاسق مسلوب خالص الايمان
فلا حجة عليه ولا برهان نعم هو عندنا قائم بركة هذا الواجب ^{للك}
العقيدة

العقيدة وان انتصف بمطلق الاسلام والايمان لان الدين هو ^{قائما}
باللسان والاعتقاد بالحيثان كما دلت جملة من الاخبار وعليه جل
القدماء من الامامية وجامعة المعتزلة اذ لو يذكر سوا ذلك في مقام
البيان واما ما جاء في جملة من الاخبار الباب من الاحتجاج على ذلك
فقد وقع من لا يعمد في مقام الرد على هذه المقالات من اهل الملل
والنحل كاليهود والنصارى والمجوس واشعريه المضاب وما ركبنا
من خاطبه بذلك الخطاب على جهة الالتزام والاحتجاج من سائر الرعايا
والاصحاب واما ما اعزاه المحقق في اصوله الى الشيخ الطوسي من سقاطه
على تقدير الاختلال بالاستدلال مع ايجابه المواجهة والعقاب تقصلا
من الله تعالى عباداه وراوهم كما وضع منهم كثير من الاخبار المنصوص
عليها في السنة والكتاب واستدل على ذلك بعد قيام الدليل
على اللزوم والاحتجاب باتفاق فقهاء الامامية ^{الاصحاب} الامصار على
الحكم بجهادة العاصي الذي لم يصل في العقاب الى الاستبصار
فضله عن الاستدلال والاعتبار وصرف القلوب والانظار الى
المراد وتحصيل الاسرار والحاكم عالم بحاله وان سلاخه عن تلك المرتبة
وعدم الظفر ببعض ذلك المقداس ولان النبي كان يحكم باسم الحرب
الاعراب من غير ان يعرف من عليهم ادلة الحكم وطريق الاستدلال في تحصيل
عقائده الاحكام بل يحرم اظهار الشهادات عن اعتقاده باسمه بالصلح
والزكوة والعتيق ويحكم عليه باحكام الاسلام وفيه ان هذا الدليل

لو تم لدل على علم عدم الاحتجاب لا على عدم العتوق والاثام بل نقول
ان الحكم بالوجوب مع عدم المواخذة على الترك لا يثبتان في مقام
فان الواجب هو لما خوذ بتركه والمستحق عليه العذاب والاثام كما
حقق في كتب الاصحاب ودلت عليه الايات واخبار اهل الذكركم
على الاعقاب على تركه لا يبعد في الاحتجاب والالزام كما هو غير خفي
على العلماء والاعلام واما القول باجر التقليد فيها كما في الفروع على
تقدير نظريتها فهو منسوب لجل علمائنا القدماء وقد صرح به الاخر
نصير الدين في رسالته اوصاف الاشرف وفي شرح الاشارات
والنيه ذهب القاضى المولى الاردبيلي وتلميذه السيد السند في المدارك
وتدل عليه جملة من النصوص المعبرة المستفيضة قال شيخنا
الاعلم الوفي في كتاب اخبار علوم الدين بعد ذكره لما ذكرناه ونحن
عندنا قول قدماء الاصحاب من عدم تجاوز السنة والكتاب وجوب
رجوع العوام في جميع الاحكام الى نقله اخبار خلفاء الملك الحليل
من غير اشتراط التحصيل الدليل في قوله تعالى فاستلوا اهل الذكر ان كنتم
لا تعلمون وعلى اجل وعلا فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وعلى
جل وعلا وكونوا مع الصاديقين تقدم في المباحث ان البقرة من الآيات
القطعية الدالة على وجوب التمسك بالتقليد في الاحكام الشرعية
وعدم العذر للاخذ في الرعية في عدم قبول ما ترويه ثقات الرواة
في كل واقعة وقضية خصوصاً آية التفرد بالثقة ولا نذار لما هو

فيها

فيها والاشارة فيهم الاحكام مجعها اصولها وفروعها ونقلها عن ٢٩ هو
الشيخ قاله الى العوام كما يدل عليه استشهاده الائمة لها وجوب النقل
المستخرج من محصيل الامام واما تخصيص الثقة بالفروع الفقهيته
كما هو الشايخ في هذه الايام فهو اصطلاح اصولي لا شرعي في شريعت
سيد الانام في صحيح محمد بن مسلم ويعقوب بن شعيب لما سئل عن
الواجب عند فقد الامام قال ابن قول الله عز وجل فلو لا نفر
كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا
رجعوا اليهم لعلهم يحذرون قال هم في عذر ما دأبوا في الطلب
وهؤلاء الذين ينتظرونهم في عذر حتى يرجع اليهم احوالهم ثم ذكر طائفة
من الروايات الدالة على هذا المعنى وفيها ما يدل على وجوب الرجوع
اليهم والى ثوابهم من بعدهم في الاصول والفروع بل هي في الاصول
الكدلان الخطا فيها اشد ولا يخفى من العقول بعد في كتاب التوحيد
والكافي بسند صحيح عن عبد الرحمن العيص قال كتبت على يدي
عبد الملك بن اعين الى ابي عبد الله ان قوماً بالعراق يصنعون
الله بالصورة والتخطيط فان رايت جعلني الله فداك ان
تكتب لي بالمذهب الصحيح من التوحيد فكتب الي اعلم رسول الله ان
المذهب الصحيح في التوحيد ما نزل به القرآن من صفات الله تعالى
الحان قال ولا تعد والقراء فتصلوا بعد البيان وفي الكافي
بسند عن يونس بن يعقوب قال كتبت عند ابي عبد الله

فورد عليه رجل من اهل الشام فقال ابني رجل صاحب كلام وفقه ^{فرض}
وقد جئت لمناظرة اخاك فقال ابني رجل ابو عبد الله ^{كلام} علمك من
رسول الله او من عندك فقال من كلام رسول الله ومن عندي فقال
ابو عبد الله اذا انت شريك رسول الله قال لا قال فسمعت اوجي
من عند الله بخبرك قال لا قال فحبطت عنك كما تحبط عنه رسول الله
قال لا قال فالتفت ابو عبد الله الي فقال يا بن يوسف بن يعقوب هذا
قد خصم نفسه قبل ان يتكلم قال فقال جعلت فداك اني سمعتك ^{تتني}
عن الحكم وتقول ويل لاهل الحكم فقال ابو عبد الله ^{فويل} انما قلت فويل
لهم انما قلت ويل لهم ان تركوا ما اقول وذهبوا الى ما يريدون
وفيه ايقم في خبر آخر عنهم ثم انه قال اما جملة العلم فعند الله واما ^{العباد}
فلا بد منه فعند الاوصياء وقد تقدمت جملة كافية في وجوب
الرجوع الى خلفائهم ورواة حديثهم كصحيح عبد العزيز بن المهدي
وجابر بن يقطين لما سئل الرضا وقال لا عن ناخذ معالم الدين فقال
خذوا عن يوسف بن عبد الرحمن وقال وقد سئل ابن المنيب عن
ياخذ دينه فقال عن زكريا بن ادم ^{المتقي} وصحيح ^{والمجتهد} يعقوب
والتوقيح ^{اليعقوبي} وغيرهما من في مسئلة تقليد الموتى
وهي ثلث ادي بلستان حالها ومغالها فضلا عن اهلها واجالها على
وجوب اخذ الاحكام ولو بالتقليد لحملنا ورواها ووضح منها
دلالة الاختيار المستمدة على عرض جملة من يعيهم الاختيار دينهم
وعقائدهم

وعقائدهم على اعيتهم الايمان فقبلوه منهم من غير استفسار ^ع
عن التاكيل ولا اقتراح البرهان ولا امر بالطلب له والتحصيل بل
حكوا لهم مجرد ذلك بالايان فلو كان الاستدلال واجبا او شرطا
لذكر في مقام البيان ولم يكتف بذلك لفقد شرط الدلالة
الاطلاق في الكافي في الصحيح عن عمر بن حريث قال دخلت على ابني
فقلت الا اقص عليك ديني فقال بلى قلت ادين بعبادة ان لا
الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله وساق الحكم
ذاكر العقائد من الولاية والبراءة وافاقة الصلوة واتباء الزكوة
فقال يا محمد وهذا والله دين الله ودين اباي الذي ادين الله به
في السر والعلانية وفيه ايقم عن اسماعيل بن حبيب قال قلت لابي
اعرض عليك دين الله الذي ادين به فقال هات قال فقلت اشهد ان
لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله والاقرب اليه
من عند الله وان عليا كان اماما ففرض الطاعة وساق ذكر الائمة ^{عليهم السلام}
بعد واحد الى ان قال ثم انت يرحمك الله قال فقال هذا دين الله ودين
وفي كتاب التوحيد بسند عن عبد العظيم الحلي قال دخلت على
علي بن محمد فقلت له اريد ان اعرض عليك ديني فان كان مرضيا
ثبت عليه حتى التقى الله عز وجل فقال هات يا ابا القاسم فقلت
اني اقول ان الله تبارك وتعالى واحد ليس كمثل شئ وساق
الحكم في تعداد عقائده الى ان قال واقول ان اهل البيت الواجبة

بعد الولاية الصلوة والزكاة وذكر العنايم الفروعية التي ينبغي إقامتها
 عليها واحداً واحداً فقال يا أيها الناس هذا دين الله الذي ارتضاه
 لعباده ثابت عليه ولا تحرفوا فيها في المطلوب اذ لو كان في واجبات
 الدين تنفيع تلك العنايم بالدليل شرطاً أو شرطاً لا تظهر السبل عند
 للعنايم أو سئل عن الإمام عند فقد في كلام السائل لأن المقام مقام
 تفصيل وبيان وتقرير وبهذه فاقتراره على هذا الدين يخرج هذا القول
 من غير شرح وتبيين مع الإجابة عليه عزاء بالجهل وهو لا يصح منهم وهذا
 الكلام اندفع ما قيل أنهم لم يطلبوا منهم الدليل لعلمهم به بحصوله منهم
 لو كان كذلك لما حسن قوله السائل أي اعرض عليك ديني فإن كان
 مرضياً ثبت عليه وقول الإمام بعد ذلك هات لأنهم لو اعتدوا عليهم
 الغيبة لما احتاجوا إلى هذا التقريب وطلبت بيان دينه منه ولا معنى
 لاكتفاءهم بعلمهم به شيء وعدم الاكتفاء به في آخر فأن شرطاً ومشروط
 والخروج والحل من واحد وهذا امر محقق لا يحتاج إلى بيان فلو كان
 ثمة شيء آخر يتوقف عليه الدين لا يظهر السبل كما أظهر جملة الواجبات
 والعنايم التي يعلمها الإمام منهم مع أن في نظم الصلوة وغيرهما من العنايم
 في سلك أصول الاعتقادات دلالة واضحة على أنها تجمع عند السائل على غلط
 واحد مع أن اعتقاد واجبات الفروع لا يحتاج إلى البرهان بل يكفي فيها
 مجرد الاقرار والادعاء ويؤكد ما جاء في المعبر المستفيضة من أن
 الإيمان هو الاقرار بالشأن والاعتقاد بالحبان والعلل بالمكان بل اكتفى

من البر

في العرب في الصدر الأول بالاقترار اللساني وعليه ثبت المناجاة
 والهاء والموارث كما صرح به أئمة حجاج الأخبار الفارقة بين
 الإسلام والإيمان وكذلك فادل منها على بيان ادنى المعرفة حين
 عليهم لم يمتنع في الثاني والتوحيد مسندهما عن الفتح بن يزيد عن
 الحسن قال سئل عن ادنى المعرفة قال الاقراران لا اله غيري ولا
 شبيه له ولا نظير وإنه قديم مثبت موجود غير فقيد وإنه ليس كشيء
 شيء وفيما انبأ بسندهما عن عبد العزيز بن المهدي قال سألت
 الرضا عن التوحيد قال كل من قرأ قل هو الله أحد وأمن بها
 فقد عرفنا التوحيد قلت كيف يقرؤها قال كما تقرأ الناس وإذا
 فيها كذلك الله ربّي وبينها حسنة عن ظاهر بن أحمد في حال
 استغفامته أنه كتب الرجل ما الذي لا يجزي في معرفة الخالق بـ
 فكتب إليه ليس كلمة شيء لم يزل عالماً سميعاً بصيراً وهو لفعال
 لما يريد وفيما بسند صحيح عن عاصم بن حميد قال سئل الحسن عن
 التوحيد فقال إن الله عز وجل علم أنه يكون في آخر الزمان أقوام
 يتبعون فأنزل الله عز وجل قل هو الله أحد والآيات من سورة
 الحديد إلى قوله علم بذات القدوس فمن رام وراء ذلك فقد هلك
 وفي الثاني عن عبد الله بن أبي صالح قال قلت لأبي عبد الله أو ففني على
 حد ود الإيمان فقال شهادة أن لا اله إلا الله وأن محمداً رسول الله
 بجميع ما جاء من عنده وصلوة المحسن وأداء الزكاة وصوم شهر رمضان

وولاية ولينا وعداوة عدونا والدخول مع الصادقين وشملنا جميع
ابن السرور وبرواية ابي الجارود وصحيح جميل ابن دلاج وصحيح محمد بن
سلم الى غير ذلك مما جاء على النسخ المذكور ومعلوم ان الواجب منها هي
ما اشتملت عليه من اعتقاد واكذب مع الاقرار بها ان نذكر ليلاد
او مرثته اليه او نوجب عليه تحصيله ليكون التصديق واقعا عنه
بل حتى حصل باي وجه حصل الايمان وادنى المعرفة الخاص العام
وليبي السرير ذلك الا احد وجهين اما لان ذلك مما جلت عليه نفوس
المخلوقين وكلفت به في عالم الذر والارواح وان نسبت عند نقلها
بالاستبصار فتأكد تكرر ترجع الى ذلك من غير حاجة الى استدلال
كما هو شأن الضروريات اذا غابت اياما عن القلوب والاذهان
او ان ذلك امر متعسر على الاعيان فضلا عن سائر الانام من
النساء والصبيان كما هو مشاهد في العيان فما من برهان على
الاوعور من بما يورثه الشك والبطلان ولهذا جاء في الروايات
ان العجز عن المعرفة كمال المعرفة وسياتي ما يدل على المعنى الاول من الاخبار
وكن لك الثاني وتجمع بينهما على وجه ينبغي عنها التغاير من التناقض
في المعارض وهو من الطف الاسلام العامة على العلماء في البعد العرشي فالحق
ان المعارف الرئيسة كالحكام الفروعية التي لا تحتاج الى اكثر من الدنيا
فيها والسليم واخذها من مضامينها وجملة احكامها من المعصومين ونوابهم
وسيماء ان الغامض منها قد جاءت الاخبار والقرائن بالنهي عن الخوض فيها

كالنبي

كالاجار الواردة في تفسيره ان الى رتبة المنتهى وما يحمله ان هذه الاخبار
التي تلوقها عليك ظاهرها ان المعرفة كسببية توقيفه شرعية يجب
الاقتضار فيها على الكتاب والسنة وانما يكفي الاعتقاد الجازم الثاني
عن التقليد والاستنباط من القرآن والسنة العادلة والدلالة عليها
بالآيات والآثار لكن بانها اخبار تشهد بانها ضرورية فطرية غير كسبية
او انما هي تقاموهية من الله ليس للمعباد صنع ومن هنا اضطربت
اقوال المناخين من علمائنا من ذلك ولم يكشفوا الغامض الاضطراب عنها
ولا جوايبها بوجه يزيل غشاوة الأرياب منها في تلك الاخبار
الدالة على الاول ما رواه الحلبي والصدوق في كافيه وتوجيه
باسانيد متعددة صحيحة عن خواص الطائفة كزبداره وهشام بن سالم
ومحمد بن علي الحلبي وعبد الله بن سنان وغيرهم عن ابي عبد الله
في قول الله فطر الله النبي فطر الناس عليها قال فطرهم على النور
وفي بعضها فطرهم الله حين اخذ ميثاقهم على النور فطرهم فقال السك
بينكم قالوا بلى وفيهم المؤمن والكافر وفيها ايضا باسانيد متعددة صحيحة
عن زرارة عن ابي جعفر قال سئل عن قول الله حنفاء لله غير مشركين
قال الحنيفة هي الفطرة التي فطر الناس عليها لا يتبدل الخلق الله قال
فطرهم على المعرفة وفي بعض تلك الاسانيد قال زرارة وسالته عن قول الله
واذا قدر كبر مني آدم من ظهورهم الآية فخرج من ظهر آدم ذرية الى
يوم القيمة في حيا كالذر وارا هم نفسهم ولولا ذلك لم يعرف احد به

بعضها الفطرة هي التوحيد ومحمد رسول الله وعلي أمير المؤمنين
وفي بعض آخر فطرتهم على التوحيد عند الميثاق على معرفته انه ربهم
قلت في طوبه قال فطاطا واسمه ثم قال لولا ذلك لما يعرفوا من
ربهم ولا من رازقهم وروى في محاسن البرية بسند عن زرارة
قال سئلت ابا جعفر عن قول الله عز وجل حنفاء لله غير مشركين
ما الحنيفية هي الفطرة التي فطر الناس عليها قال فطرة الله
على معرفته وروى فيه عن زرارة ايضا قال سئلت ابا جعفر عن
قول الله تبارك وتعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها قال فطرتهم
على معرفته انه ربهم ولولا ذلك لم يعلموا اذا سئلوا من ربهم ولا رازقهم
وفيه بسند عن زرارة ايضا قال سئلت ابا عبد الله عن قول الله تعالى
واذا اخذ ربك من بني ادم من ظهورهم ذريتهم واشهدهم على انفسهم
ربكم قالوا بلى قال بنيت المعرفة في قلوبهم ونفوا الوقف وينكرونه
يومئذ ولولا ذلك لم يدر من خالقهم ولا من رازقهم وهي في هذا المعنى
بالغة حد الغاية المعنوي سيما في تفسير الأئمة وهي تنادي بانها
فطرية لا يحتاج الى نظر وكسب بالحيلة وان عرض لها النسيان
ففي بلاخر ترجع الى الكشف والبيان واما ما دل على انها موهبة من الله
ليس للمعبدين صنع عليه جزئية ما في محاسن البرية ايضا عن صفوان
قال قلت لعبد صالح عليه السلام في الناس استطاعة يتطاولون بها المعرفة
اما هو يطول من الله الحديث وروى البرية في المحاسن ما يجل في الكتاب

بسند

بسند الى عبد الجليل السام عن ابي عبد الله لم يخلف الله العباد المعرفة
ولم يجعل اليهم اليها سبيلا وفي المحاسن بسند الى ابي العباس البصير قال سئلت
ابا عبد الله عن قول الله عز وجل وكتب في قلوبهم الايمان هل لهم
ذلك صنع قال لا وفيه بسند الى ابي عبد الله قال سئلت العرج عن
الايمان هل للعباد فيه صنع قال لا الا كرامة ههنا الله وفضله وفي كتاب
التوحيد ايضا بسند الى يزيد بن معاوية الجلي قال ليس لله خلقه
يعرفون قبل ان يعرفهم والله على الخلق اذا عرفهم ان يقبلوا وفي الحاشي
والتوحيد ما شأنا يد مودة اخبار بذلك المعنى ممة له وصيغة يفتق
لها الاملاء وهي كما ترى تنادي بان المعرفة موهبة ليس للعباد فيها
دخل سوى القبول بعد التعرف من الله والرسول وفي الدعوات مستفيضا
من اهل الذكر في الله هم يعرفني نفسك فان لم تعرفني نفسك لم اعرف
وفي دعاء القباح يا من دل على ذاته بذاته وفي الدعاء المروي عنهم لولا
انت لم ادر ما انت وبالحيلة ان الحقائق والخبايا في الفطرة والهيبة
ما لا تحصى ولا يمكن ان تستقصى وجمع منها بعض شرح اخبارها على
ولا يفني من جوع والاحسن في الجمع منها ما خطر ببال اوليائه ثم رتبته في
جملة من المحققين وصرح بما اخذاه من خبر الملة والدين واليه ميل الشيخ
مير في شرح النهج وان لم ينطو على كمال ما قلناه واختار السيد في شرح
الجزائري في شرح كتاب التوحيد وشرح التحقيق التجارية في شرح هذه

الاعلام

الفقر من دعا الحمد لله الذي تجلى للقلوب بالعظمة فيكون المستفاد من
هذه الفقر وعينها من كلماتهم تضرعيا وتلويحيا ان المعرفة موهبة وهي
نور يقدف الله بالقلوب لمدخل للكسب فيه وقد اخذ هذا المعنى
منها الفاضل بن طاورس في كتاب المحجة لثمره المحجة وجماعة من المتأخرين
اضل الاشرا بادي في الفوائد الدينية وترو عليه حديث من عرف نفسه عرف
ربه وحديث كثير فحينما اردت ان اعرف خلق الله خلق هذه المعرفة
تتزايد في درجات النجاسات والطاعات والاطلاع على تفصيل
البراهين الفاطمية وحيث ان الاكثر ذهبوا الى انها نظرية
واجبة التحصيل وان الالهامية لا مدخل لها فيها الا من باب العلوم
واللطف من الله تعالى وان ما دلت عليه الفطرة عند كاف في المعارف
والايمان وقد دلت عليه الاخبار التي قد منها ما وفي عده
اخبار ان اول الدين معرفته وكمال معرفته توحيده وكمال توحيده
تقي الصفات عنه وفي المستفيضه اعرفوا الله بالله ومحمد بالرسالة
فلو كانت موهبة صرفة او فطرة لكان تحصيلها سهل وفي كثير من
الايات يا ايها الذين امنوا امنوا وقالوا الامم اعداب المناقل
تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا فتكلمت هذه الايات والروايات في
غاية الاختلاف والاشتات وقال العالم الرباني هبة بن محمد الجاني
في شرحه على النسخ في مقام الجمع مدعيان بان الاخبار دلت عليه
ملاصلا

ما حاصله ان المعرفة مراتب الاولى وهي ادناها ان يعرف العبد
ان للعالم صانعا الثانية ان يصدق بوجوده الثالثة ان يتقرب
الى توحيده وتقيه عن الشركاء الرابعة مرتبة الاخلاص الخامسة
تقي الصفات التي تعبرها الازهان له وهي غاية العرفان وكل مرتبة
من المراتب الاربع مبدء لما بعدها والاوان محمولان في الفطرة
الانسانية بل الحيوانية ^{وظاهر} فلم تدع الانبياء اليها مع انها الوقتنا
على الدعوة لزم الدوران صدقهم مبني على ان هذا صانعا للخلق
ارسلهم بل الذبح على ايها الانبياء هي المرتبة الثالثة وما بعدها وهو
الوارد في كلمة الاخلاص فقوله من قال لا اله الا الله خالصا مخلقا
دخل الجنة ومعه قالموهير الفطري مراتب الدنيا والاوتان وما يتو
المراتب نظرية كسبية وهي التي امر بتحصيلها والنظرية اياتها وادلتها
ولهذا اضطرب فيها عقول ارباب الملك وغيرهم من الكفار اما الاوان
فلم يخالف فيها احد لان الغاييلين بان العالم وجد من طبيعة وان
الطبيعة هي المدبرة والغاييلون يتصافون الاجزاء الخلائق لا يخالفا
حتى حصل منها هذا العالم والعالمون بالافهم والظلم والنور على
اختلاف مذاهبها والغاييلون بالدور كذلك كلهم ترجع الى الاقرار
بالصانع واحتاج هذا العالم اليه واما القول بجد وثمها بنفسها
فهو من المذاهب الشاذة التي لا يغني عنها في خير العدم والمخاطبة
للمقتضى العقل ولهذا يرجع عنها صانعا بها دني تامل كما هو شأن

الضروريات او اعانت الحسن والحسين وجيشه فقد ماها ترشد اليه والحكمة
 المشهورة التي نقلها العلامة القطب الشيرازي في كتاب درة الناجح من
 ان بعض الملوك كان له شك في الصانع فعلم بذلك وزيره وكان حكما عا
 فهد الى ارض خربة مواته واجرى اليها الفخار جارية فحدث فيها عمارات
 عالية ومجاسر فاخبره وعمل فيها باباين رايقه وعن سر فيها ابني فلما تم
 ما خاوله وفتح ما دبره اشار الى الملك ان يخرج الى الزهرة ثم تعذر المور
 على تلك العمارات والباباين ولم يدبر باخذها فسله عن احدهما وعمرها
 فقال الوزير حدثت بنفسها فتعجب الملك وقال تخاطبيني بهذا الكلام
 الذي يخاطب به الخباياين ايجدث الشئ بنفسه فقال الوزير يا جازع
 السموات والارض والمواليد وعينها بنفسها فكيف لا يجوز حدوث
 هذه بانفسها فتفطن الملك ورجع الى الخزم بالتوحيد ومثله ما نقله علم
 الهدى في كتاب الفصول وهو ما جعه من اهل البيت المعين جعله مختصرا
 لكتاب العيني والحقن قال اخبرني الشيخ ايام السعة قال دخل الحسن علي
 ميم على الحسن بن سهل والى جانبه ملحد قد عظم الناس وجلسوا حوله فقال لقد
 رايت يا بك عجباً قال وما هو قال رايت سبعة قبل الناس من جانب الى جانب بلا
 ملتح ولا ناصر قال فقال له طاحبه الملحد وكان يحضرته ان هذا اصلي الله
 المحنوز قال فقلت وكيف ذلك قال خشب جاد لا حيلة له ولا قوة ولا حياة
 ولا عقل كيف يعبر الناس قال فقال ابو الحسن واي ما اعجب هذا او هذا
 الماد الذي يجري على وجه الارض ميمنة ويمرة بلا روي ولا حيلة ولا قوي

هذه

الحمد لله الذي جعل احاديث اهل البيت عليهم السلام مرقاة للنجات والكشف عن الامم
 سبيل رفع الدرجات وسائرهم ليعتصموا في الحيوة والموت والصلوة على عبده وبنبيه ورسله
 فيه يبعث من النبيين والاه الطاهرين المعصومين سلام من الرحمن نحيي بهم فان سلامي
 لا يلقى بياهم وبعد فيقول المذهب الجاني نعمت الله الحسيني الموصوف في قد كتبت
 في ايام الشباب بالتماس بعض الاجاب شرها بسوطا على تهذيب الحديث وقد اشتغل على
 عدة مجلدات ثم كتبنا شرها اخر على الاستبصار ومبناه بكشف الاسرار ثم بعد الفنا كتابنا
 الموسوم بالانوار النخانية ولما نظرنا بعد هذا الى شرها على التهذيب رايناها قبالا لا اختصا
 لما بين السطور الاكثر فافتمنا على توضع البال بارادة الحل والرجال ومبناه غاية المرام
 في شرح تهذيب الاحكام وما التوفيق الاله عليه تركت واليه انيب ولنقدم قبل الشروع
 في المقصود مقدمة تشمل على مطالب المطلب الاول في تسمية الاخبار على اصطلاح
 الاصحاب ونسبها من احد مما ان الخيل ما ان يكون متواتر او ما ان يكون احاد او قرف الا ان
 تارة ما افاد العلم بنفسه واخرى ما ما بلغت روايته في اكثر من مبلغا احوالت العادة نواظهم
 على الكذب واستمر في جميع الطبقات ونما اخصر بعض القاصرين في عدد وهو ظاهر
 وشرط سيدنا المرتضى في افادة العلم ان لا يفتي السامع غيرهم او تقليد ونحو ذلك
 ما يمنع من تحصيل العلم من ذلك مخبر حتى لا يورد اعتراض من اهل المنزل كالجهل والخصا
 واخرهم يانه كيف تروى عندكم واخبار يثبتكم افادكم العلم ولم تستفد منه نحن علماء
 فنقول لهم ان الشبهة قد سقت لكم في صحت غير نيك وتقليد اسلافكم حتى اعتمد ابصاركم
 واسماعكم عن قبول خبره وان كان مقفوا وكذلك اعتراض مخالفينا في دعوا وما ثبتت

عندنا من نواتر اخبار النص يوم الغد برجع من لانا امير المؤمنين عليه السلام حيث اجازنا العلم والقطع ولم يندم علمنا ولا جزيا برعمهم وقد نقلنا رجالا اخر الغد بر المؤمنين روه من طرق الخلفين في كتاب الانوار وكان عددهم يزيد على الاربع مائة وقد زاده العدد عن مراتب ما قيل في التواتر اذا عرفت هذا فاعلم ان خلاف في تواتر اصول الشيع كوجوب صلوة اليوم والليلة والركعة ونحوه لكنه نواتر معني لا لغطي وكذا قول علم الهدى ان تواتر اخبارنا عن الائمة الطاهرة عليهم السلام فان المراد به التواتر المعنوي ايضا واما التواتر اللغوي فقد قال ابو الصلاح من مثل عن ابراهيم قال ذلك قد اعينا طلب ثم قال وحديث ان الاعمال بالنيات ليس منه وان نقله عدد التواتر والكثير فان رواية الحديث من الطرفين يروونه لان الان هذا النقل قد حرض له في سائر اسناده واما في اوله فقد قال ارباب الحديث انه تفرع نقله عن الخطاب وان كان قد خطب به فلم ينكر عليه ثم تفرع عنه علقم محمد بن الرقيم ثم تفرع به يحيى بن سعيد ثم اشهرت روايته بعد هذا او كثرته حتى اندكى عن ابي اسعيل الهروي انه كتب في حكاية طريق عن يحيى بن سعيد مثل هذا الذي القريب في الطريق الاول المشهور في الطريق الاخر نعم قال ارباب الدراية حديث من كذب على محمد فليتبوء عقوبته من النار يكن منه فقد نقله عن الربيع بن الصعدي في انسان مشهور في ما يروى من هذا العدد في انوارنا وما حاربنا اها وهو لم ينسب الى التواتر وهو على اقسام القسم الاول الخبر المستفيض وهو الحديث رواه من ثلثة في كل طبقة وقيل من اثنين ايضا ويسمى المشهور والثاني خبر الغريب وهو ما انفرد به واحد وان تعدد الطريق اليه القسم الثالث خبر الغريب وهو الذي لا يرويه من اثنين من اثنين سمي به لعله وجود في اقسام

منه عود رجال
الروايات التي في
الغدير من طرق
الخلفين في غير
هذا الكتاب فقلنا

اقسام اخر هذا كونه في كنه الدراية التقسيم الثاني قد اطلع المناخرون من اصحابنا على ان تقسيم الخبر باعتبار اختلاف احوال روايته الى اقسام الاربعه المشهورة وهي الصحيح والحسن والموثق والضعيف ثم في الصحيح ما اتصل بسنده الى المصنف بنقل العدل الاماي عن شذله في جميع الطبقات وان اعتزله شذره واما الحسن فهو ما اتصل بسنده كذلك باماي مدوح بلا معارضة ثم مقبول من غير نص على عد التواتر في جميع مراتب او بعضها مع كون الباقي بصفت رجال الصحيح واما الموثق فهو ما دخل في طريق من نفس الاصحاب على توحيده مع فساد مقدية ولا يشتمل باقية على ضعف واما الضعيف فهو ما لا يجمع فيه شروط عقيدته احد الثلاثة وقد جمع الشهيد ان قدس الله روحه في تعريف الصحيح بين وصفي العدل والاماي كما ترى في هذا التعريف وعرف عن عليهما المحقق صاحب المشتفي طاب ثراه بان في العمل ^{مفني} عن التقييد بالاماي ان فاسد الذهاب لا ينصف بالعدل الحقيقة كيف والعدل الحقيقة عرفت في معنى معروف لا يجمع فساد العقيدة ثم قال وادعاء والديهما في بعض كتب توفيق صدق وقطعا وصف الفسق بفعل الحما المعاصي المخصوصة على اعتقاد الفاعل كونها معصية عجيبة وكان البناء في تحصيل الحاحد الى هذا القيد على تلك الدعوى والبرهان الواضح قائم على خلافها ولم اقف على الشهيد على ما يقتضي موافقة الولد عليها لكونها التفات ايضا اليها فلا نذكر الحماي اعتبار نظرنا في كلامه اقول اما وجه الجمع بين العدل والاماي فالظاهر انه التفات الى قول جماعة من اهل الرجال ان فلا ناعدل في مذهبه وثقة فيه وان كان فاسدا لمذهب ومردم تلك العدة لعدم الجراة على تعدد الكذب والضيق في ذلك المذهب وان كان فاسقا في مذهبه فيكون الجمع للاحتراز عن مثل هذا او اما الذي ذكره والده روي في بعض كتب من توفا الفسق على اعتقاد الفاعل كونها معصية

اقسام

نوع النجس كما قاله وانه من حيث ان كلامه في اصول الدين لا يربط بالعامي
فيما غير معتد وما لظهوره فالجاهد لها كانه معاند مباحة وما لا يلا بعد في مثل
هذا الجمل الذي هو مناط الايمان والكفر وسبب الثاني في لغة او التاراما الغروعات
والاعمال والحلال والحرام وباقي الاحكام وكلام والده في بالنسبة اليه لا يتجلى من وجهه
لعموم الناس في سعة العلم وقوله صلى الله عليه وآله رفع من اتقى ما لا يعلمون الى غير
ذلك من الاخبار وبره الكلام فيه منفصلا ان شاء الله تعالى المطلب الثاني
في ان نوع الحديث الى ما عرفت انها حديث من العلامة واما طائفة من محدثي
واما المتقدمون فالصحيح عندهم ما اعتضه لما يقتضي الاعتماد عليه مثل وجوده في
كثير من الاصول الاربع ما يند اليه نقل الحديث من الائمة عليهم السلام وعرضوه عليهم
واقروهم عليها او وجود الخبر بالا سنانيد المتكثرة في اصل واصليين فصاعدا
او وجوده في اصل معروف ان الانتساب الى احد الجاهدين اجموعا على تصديقهم
كزيارة ومحمد بن مسلم والفضل بن يسار وعلى تصحيح المصحح كصفوان ابن يحيى واحمد
بن محمد ابن ابي نصر او على العمل بروايتهم كعمار الساباطي واشباهه واخذ من الحديث احد
الكتب التي شاع هذا السلف الاعتقاد عليها سواء كان مؤلفها من الامامية ككتاب الصلوة
الحري او من غير الامامية ككتاب حفص بن غياث الفاخي ولا يجازي وجد من احاديثنا
المعول عليها حديث خال من ذلك لا نأخذ بتواتره الاربع وما شابهها عن مضمونها
ونحرم الحكم من تلقى المشايخ لها بالقبول وعقوبتهم بعضها بينها بعدد الطرق س و
لنصان في النقل اليها وانت اذا سمعت الاخبار على تعدد من ضنها من الكتب وتكرر
وروده فيها علمت من روايتها بالطرق الكثيرة اختصارا في المصدر السابق وان لم
نظلم

نظلم على من لا يفرق بين الصدوق في الفقيه على مصطلح السلف ٢١
حيث حكم ببعض في ذلك الكتاب وذكر انه استخرجها من كتب عليها المعول وكثير
من الاخبار والمذكور في ذلك الكتاب من قسم الموثق والضعيف بالاصطلاح
الخريكة واما الذي صدر من اصحابنا المتأخرين على وضع هذا الاصطلاح فهو ما قد شجنا
اليها في نواته ضريحه من انه لما طالت المدة بينهم وبين المصدر السلف والتمال
الى اندراس بعض كتب الاصول في الاصول المشهورة في هذا الزمان فالتبسة الاحاديث
الماخوذة من الاصول المعتمدة بالماخوذة من غير المعتمدة واشبهت المتكررة في كتب
الاصول بغير المتكررة في عليهم كثير من تلك الامور التي كانت سبب وثوق القضاة
بكثير من الاحاديث ولم يكن لهم الجري على اثرهم في التمييز فاجازوا ما كان تمييزه
الاحاديث المعتبرة من غيرها ففقدوا ذلك الاصطلاح وقربوا اليه البعيد ووصفوا الاما
الموردة في كتبهم الاستدلال بما اقتضاه ذلك الاصطلاح ثم انهم رغبوا سلكوا طريق القضاة
في بعض الايمان كوصفهم من اسيل ابن ابي عمير وصفوا ابن يحيى بميل الصلوة لما شاع من
انهم لا يدرسون الا عن يتقون بصدق قبل يصفون بعض الاحاديث التي في سندها
من هو قطي وناووي بالصحة نظر الى اندراجهم فيمن اجموعا على تصحيح ما يصح منهم وعجز به
اجري العلامة في المختلف والتشديد الثاني في الشرح هذا كلامه ولفظي يقول ان
الوثوق والجرح الذين بنى عليهم المتأخرون تنوع الاخبار والماخوذة من كلام القضاة
والاخبار التي وردوها في احوال الرواة من المخرج والذم فاذا اعتمدوا عليهم في مثل هذا
فكيف لا يعتمدون على تصحيح اصح من الاخبار واعتمدوا عليهم واقتوا بعضها منها
وضمنا صحتهم حتى ان المرتضى رحمه الله تعالى تواتر احاديثنا معاشر الامامية قال ان دور

في كتب ووجدناها مروية باسناد الاحاد والانه مقطوع عليها من ائمة من
 جند اخرى وكج فاللزام على المتأخرين اما تحصيل الجرح والتعديل من غير كتاب القدر
 وما الاعتماد على كتبهم في الموضعين لما بينهما من التلازم مع ان الالفاظ والعبارات
 التي اخذوها من كلام القداماء وهي عليها قبولات الاخبار اما الصحيح وغيره
 يمكن الكلام عليهم ايضاً من جهتها وذلك انهم اذا قالوا فلان ثقة قال المتأخرون
 ان حديثه صحيح واذا مدحوا مدح بلغة عالية مثل قولهم في ابراهيم بن هاشم انه
 اول من شرح حديث الثقلين ومثل قولهم في شأن كثير من الرواة انه خير فاضل عالم
 ان هذا حديث حسن وهو ناقص بالنسبة الى درجة الصحيح وتوجيه الكلام عن
 هذا انه ان المتقدمين ما كان لهم علم ان المتأخرين يجدون هذا الاصطلاح حتى يكون
 القداماء قد وصفوا تلك العبارات بهذه الاقسام وانما مقصودهم من تلك العبارات
 التي اوردوها بيان حاله حتى تقبل روايته او ترد تناقضاً بذكره بيان حال الراوي
 على طريق الاجمال بقوله ثقة وتارة بذكره في مفصلة فتكون كالبيان والابضاح لذلك
 الاجمال بل يمكن ان يقال ان هذه العبارات المنفصلة اول على الصحة والاعتبار من تلك الكلمات
 المجردة وذلك انما دعوى مع البيان بخلاف تلك العبارات المجردة مثل قولهم ثقة فانه معنى
 من غير بيان ولو ذكرنا وجهه لربما نطرق الكلام عليه لانه يرجع الى الاجتهاد وفي فهم
 المديح والفتوح من الاحاديث الاتري ان اهل الرجال لم يروى لقولهم ابن حنظلة وما
 وثقه الاشعنا الشهيد الثاني له ولما تحقق بعضهم ان السبب في ثبوتهم هو قول الصادق
 عليه السلام لما قيل له ان ابن حنظلة اتانا عنك بوقت فقال اذن لا يكون علينا فان
 هذا لا يدل على التوثيق بل وان يكون معنى كلامه عليه السلام ان كان في الوقت لما كانت
 مشهورة

مشهورة مثلاً لا يقدح في حظه ان يكون عليه خبره فيج فيه دلالة بالمعنى ٤٨
 الكذب عليه في غير هذه الوقت كمالا حتى وهذا او مثله كثير وقد تضمننا بعض كتب تصحيفنا
 الاصول المتقدمين مثل بصائر الدرجات وغيرها فربما ان الكليبي قد يشرح
 الطوسي في ينشرون بعض الاخبار من تلك الاصول بالاسانيد الموثقة والضعيفة
 بالاصطلاح الجدي يد مع انها مروية في تلك الاصول بالاسانيد الصحيحة نعم لما كان الثابت
 لهما هو على الاسانيد التي نقلوها وقلت الوسايط فيها وهي انما يدلان الى الاختصار في
 الاسانيد وحق في الاخبار اذا ادى المعنى لوجه كثير وهذا الخبر الذي نقلوه بهذه
 الاسانيد الضعيفة قد رويوا ايضا بالاسانيد الصحيحة لكن ايشا ذكره على السند
 الصحيح لما عرفت والا فكيف يذكرون في كتب رجالهم وغيرها اهل بعض الرواة من
 فساد العقيدة ووضع الاخبار وان الامام عليه السلام لعن هذا ويروي من ذلك
 ثم يذكرون اخبارهم ويرويون في مصنفاتهم بطريق الفتوى والعمل بها وما هذا
 الا لما ذكرناه من ان هذه الاخبار قد صحت عندهم من طرق اخرى كما ذكرناه
 في اول هذا المطلب والله العالم بحقيقة الحال المطلب الثالث قد ذهب
 بعض شايخنا من الذين نقلنا عنهم الاحاديث وقروا عليهم الى ان رواية العدل
 عن الراوي واكتناج الرواية عنه ما يدل على حسن حاله وتصحيح اخباره خصوصاً
 اذا انظم الى ذلك الرضى عنه والتورع عليه فيكون حديثه داخل في قسم الصحيح
 وهذا وجه لا يخلو من الثقة عنه وترحمهم عليه ولطهار الرضى عنه وعدم التعرض لشي
 من احواله بالحجج ما يدل على علو شأنه وقولهم ان العدل قد روي من الثقة وغير الثقة
 لا يفتح فيه فان روي عنه من غير الثقة تدبينا وجهها والسبب فيها في ذلك ابراهيم

ما يتركه
 تامل فيه

ابن هاشم فقد روى عنه اجلاء العصابة وفاقوا روايته بالقبول ونقل شيخنا الشيخ بهاء
 الدين عن والده انه قال لا ينبغي ان اعلم حديث ابراهيم بن هاشم من الصحاح وادخله
 في عدم الخان احمد بن تكتي القطان روى عنه الصدوق وقال انه شيخ كبير واحد بن عبد
 الواحد المعروف بابن عبدون روى عنه شيخ الطائفة وابو العباس الجاشي احمد بن علي
 بن ابراهيم بن هاشم روى عن الصدوق عن ابيه عن جده ابراهيم بن هاشم مترجما عليه
 وقع متفقا عليه مع الصحيح الماروق احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد روى عنه المفيد
 واحمد بن عبدون احمد بن محمد بن موسى روى عنه العاضل الطوسي وقال ان مع خطا الى
 العباس باجازته وشرح كتبه احمد بن محمد بن يحيى العطار روى عنه الصدوق مترجما
 ومترجما احمد بن هرون الفامي روى عنه ابو جعفر محمد بن عيسى بن الحسين ومترجما ومترجما
 مع تفاوته منه جهم بن علي بن الحسين بن علي بن عبد الله بن المغيرة روى عنه الصدوق
 وجعفر بن محمد الاشعري روى عنه جماعة منهم محمد بن ابراهيم العلوي الموسوي روى
 عنه بن قولويه وصنف شيخ الطائفة بالشيخ الصالح في مواضع كثيرة جعفر بن محمد
 الاشعري روى عنه جماعة منهم محمد بن الحسن الصفار الى غير ذلك مما قصد في شرحنا
 الكبير على هذا الكتاب واما بعض الاعلام التركية على كتب الرجال الاربع اعني
 كتابي الجاشي والكتبي وكتابي شيخ الطائفة الرجال والزهري فهو ما لا دليل عليه من ان
 هذه الكتب قد اعلت من لا يثبت في توابعه وقد وجدنا توابع بعض الرجال في غيرها
 كابراهيم بن شعيب رحمه الله الطبري في باب الوقوف يعرف ابراهيم بن ابي الهيثم ابي
 عمه الزاهد بن طائوس في ربيع الشيعة من نضره صاحب علم السلم والابواب التي
 لا يختلف الاثنى عشر منهم احمد بن ابي خلف رحمه الله الطبري في كتاب النور من كتاب

توثيق الرجال
على اربعة قوائم
بعض اصحاب

الزبي

الزبي والنجلي احمد بن ياد بن جعفر الحمداني قال الصدوق في كتاب الغيبة انه كان
 رجلا ثقيلا نيان فعلا احمد بن محمد بن عيسى الاشعري رحمه الله الصدوق في كتاب
 الغيبة اسحق بن ابراهيم الحسيني روى في المتن في باب الزيادة من كتاب
 الرضا يا اسحق بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عليه السلام وقد بالغ المفيد
 في توثيقه ثابت بن دينار وثقه الصدوق رحمه الله ان ابن امير رحم الصدوق
 في كتاب الغيبة لما يصح له من غيره ذلك مما فصلناه في ذلك الكتاب المطلوب
 الرابع في اقسام الحديث الاول المسند وهو ما اتصل بسند الى المعصوم
 عليه السلام الثاني المتصل ويسمى ايضا الموصول هو ما اتصل اسنادا الى المعصوم
 او غيره وكان كل واحد من رواة قد سمع من هو فوقه او ما هو في معنى السماع كما لا يخفى
 والمثالث هو ما كان مرفوعا الى المعصوم او مرفوعا على غيره الثالث المرفوع وهو ما
 اضيف الى المعصوم من قول او فعل او تقرير سئل كان اسناده متصلا بالمعصوم او منقطعا
 الرابع المتعصن وهو ما يقال في سنده فلا بد من بيان التبريد والاضمار
 والجامع الخامس المعلق وهو ما حذف من مبتدأ الحديث السادس المنقطع وهو
 من قول او فعل او تقرير سئل كان اسناده متصلا بالمعصوم او منقطعا
 المنقطع وهو قسمان لان ما ان ينقطع به رواية من جميع الرواة وهو الانفراد المطلق والحقة بعضهم
 بالثاذا وينقطع به بالنسبة الى جده وهو النبي كقوله اهل بلد معين ككلامه والحق السابع
 المديح وهو ما درج فيه كلام بعض الرواة فيمن انه منه ان يكون عنده مسان باسنادين
 فيدريج احد اسنادي الحديثين ويكون الآخر الثامن المشهور وهو ما شاع عند اهل

ويعلم من الاصل ان
 في المتن في باب الزيادة من كتاب
 الرضا يا اسحق بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عليه السلام وقد بالغ المفيد
 في توثيقه ثابت بن دينار وثقه الصدوق رحمه الله ان ابن امير رحم الصدوق
 في كتاب الغيبة لما يصح له من غيره ذلك مما فصلناه في ذلك الكتاب المطلوب
 الرابع في اقسام الحديث الاول المسند وهو ما اتصل بسند الى المعصوم
 عليه السلام الثاني المتصل ويسمى ايضا الموصول هو ما اتصل اسنادا الى المعصوم
 او غيره وكان كل واحد من رواة قد سمع من هو فوقه او ما هو في معنى السماع كما لا يخفى
 والمثالث هو ما كان مرفوعا الى المعصوم او مرفوعا على غيره الثالث المرفوع وهو ما
 اضيف الى المعصوم من قول او فعل او تقرير سئل كان اسناده متصلا بالمعصوم او منقطعا
 الرابع المتعصن وهو ما يقال في سنده فلا بد من بيان التبريد والاضمار
 والجامع الخامس المعلق وهو ما حذف من مبتدأ الحديث السادس المنقطع وهو
 من قول او فعل او تقرير سئل كان اسناده متصلا بالمعصوم او منقطعا

الحديث خاصة بان نقله منهم جماعة كثيرة او عندهم وعند غيرهم كحديث انا الاعمال
 بالنيابة او عند غيرهم خاصة ولا اصل له عندهم قال بعض الافاضل وبعده احاديث
 تدور على الاسن وليس لها اصل من بشر في يخرج آراء في خبره بالجنت ومن اذني ذميا
 فانا خصه يوم القيمة ويوم حكمكم يومكم والبايل حق وان جاء فوس التاسع
 الغريب وهو اما غريب اسنادا او متنا وهو ما تفرع بروايته من غير واحد وغريبا
 اسنادا خاصة لا تتأكد في يعرف منه عن جماعة من الصحابة مثلا التفرع واحد
 بروايته عن آخر غيرهم او غريب متنا خاصة بان اشتهر الحديث المفرد فوله عن فرد
 به جماعة كثيرة فانه يصير غير با مشهور العاشر المصحف والتصحيح قد يكون
 بالرواية كتصحيح حرير يخرج برواية المصحف العلامة من في الخلاصة كثيرا في الاسماء وفي المتن
 كحديث من صام رمضان واتبعت سنن من شوال صحفه بعضهم بالثمن المجهج موروثة
 لكه وهذا القسم كما قال شيخنا الشهيد الثاني طاب ثراه من جليل المناهض باعبائه
 لحذاق من العلماء الحادوي عشر العالی سنداً وهو قليل الواسطه مع اتصاله كانت
 السلف تطلب مثل هذا الحديث لبعده عن الخلل المتطرق الى كبر الرواية ومنه من رجع الترتي
 اسناداً الى ان كثرة البحث ينفذ في المتن فيعظم الاجم واعلا المعلق قرب الاسناد من
 المعصوم وبعده فرب من ائمة الحديث كشيخ الصدوق ثم بعد تقدم زمان سماع
 هذا الرواية على زمان سماع الاخر الثاني عشر الشافعي ما رواه الثقة محمد الفاعل لما
 رواه له يومئذ ان كان مخالفاً لراجح بحفظ او عدل او ضبط نشا دره وروان انعكس
 فلما بره وكذا ان كان مثله ومنهم من رده مطلقاً ومنهم من قبله مطلقاً ولو كان الشاذ غير نفع محذيره

مكرر
 في الحديث
 في الحديث

في الحديث
 في الحديث

مكرر من هذا الثالث عشر المسلسل وهو ما شاع فيه رجال الاسناد على صفة كالنسيك
 بالا صابع او حاله كالقيام في الراوي الحديث سواء كان تلك الصفة او كماله نحو لا كقول جمع
 فلا نأقول الى شتى الاسناد او خبره فلا نأوله خبره نأول فلان واسه الى اخر الاسناد وقملا
 كحديث النسيك باليد والقيام حاله المروية والاكاء حاله باليد في حديث تعلم الصلوة
 على النبي صلى الله عليه وآله او بالمال المسلسل بالمصاحفة فانه تضمن الوصف بالقول في قول كل واحد
 صافي في الكلف التي صافي بها فلا نأوله فاستحقاق حرير البرز كلف والفعل
 هو نفس المصاحفي من كل واحد من رجال الاسناد والمسلسل بالتفهم فانه تضمن الوصف
 بالقول كقول كل واحد لثني فلا نأوله لثني لثني والفعل هو التقييم وشدة المسلسل
 يقرب الى الجيبنا وجوز المسلسل بالعلمي وسأني او حاله في الرواية كحديث المسلسل باننا
 اسماء الرواة والمسلسل بالاحدين والحددين واسماء اباهم وكنائهم ووجه الوصف لا دخل
 لديه قبول لا يبرهن وعدهما وانما هو من فنون الرواية ويدل على زيادة الربط الرابع
 عشر المزيد على جزء من الاحاديث المروي في معناه وزيادة تقع في المتن بان يروي فيه كثر
 زائدة متضمنة يمين لا يستفاد من غيره وفي الاسناد كان يروي بعضهم باسناد متصل على
 نقله رجال معينين مثلاً فبريد بن المزيدي باربعة متصل الرابع بين الثلاثة وهذا القسم يشمل على
 اقسام كثيرة من كوفي في حالها الخامس عشر على مختلفه هو ان يوجد حديثان متضادان
 في المعنى ظاهر ووصفه بالاختلاف بالنظر الى ضعفه لا الى شخصه فان الاختلاف انما يكون بين
 اثنين فصاعداً السادس عشر هو الشبه الماسخ والمنسوخ فالناسخ ما دل على
 رفع حكم شرعي سابق والمنسوخ ما رفع حكمه الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه السابع عشر الغريب

وهو ما اشتمل منه على لطيف غامض يخرج الى التثبت فيمن قد ضعف فيه كثير
النام عشر المقبول وهو ما تقوم بالقبول والعمل بالمضيق من الثقات الى محدثيها
كثير من خفلة في حال المتخاضمين من اصحابنا وهذه الاقسام تشترك بين انواع الحديث وما
الاقسام المتضمن بالحديث الضعيف فلم تتعرض لها قلنا الاعتناء بشانها على ما هو
الفتيا، وصلى الله عليهم المطلب الخاص في اختلاف احوال المشايخ قد مر من سائرهم
بالنسبة الى ذكر الاسانيد في اصولهم لا بعد ما يشيخنا الكليني يفتح الكوف والام نسبة الى
كلين لما لا نذكر جميع سبل السند وقد يحيل بعض سبل السند على ما ذكره قريبا
واما الصدوق فورا سخرهم فعادته ترك اكثر رجال السند والاقتصار على ذكر الرواي
عن الامام عليه السلام غالب الكثرة ذكر في نسخة كتابه طريقه المتصل الى الراوي ولم يحيل
بذلك التثنية الا نادرا وذلك النادر يمكن استنتاجه مما باقي مصنفاته فانه قد اسند
فيما لا يباين ما شيع الطائفة ثمرة اسم برحمته لما لم يجرى تارة على تيرة الكليني
في ذكر جميع السند متبعة او حكاه تارة بذكر السند من وسطه او اخره وتصرح في هذا الباب
كل حديث اترك اوله اشارة ابتدائي باقية بهم الرجل الذي اخذت الحديث من اصله
واو رجعت من الطرق الى الكتب والاصول واحال الاستيفاء على قدرته ولم يراع ما هو
الصحيح الموضع بل اورد الطرق العالمة كيف كانت رويها للاختصار او اكملها في معرفة
الصحيح على ما ذكره في فهرست اذ عرفت هذه طرفة فاعلم انه قد اتفق لبعضهم توهم
الاقتطاع في كثير من اسانيد الكليني لاثباتها على طرق سابقة وقد غفلوا عن الاحتياط
وقد وقع مثل هذا في كتابي الشيخ رحمه الله لا يورد الاسناد من الكليني بصورة في وصله
بطريق

الامام عليه السلام
ذكر صاحبنا في كتابه
الاصول في بيان ما
يجوز في الاحتياط
في طرق الحديث
فيما لا يباين ما
شيع الطائفة
ثمرة اسم برحمته
لما لم يجرى تارة
على تيرة الكليني
في ذكر جميع السند
متبعة او حكاه
تارة بذكر السند
من وسطه او اخره
وتصرح في هذا
الباب كل حديث
اترك اوله اشارة
ابتدائي باقية بهم
الرجل الذي اخذت
الحديث من اصله
واو رجعت من
الطرق الى الكتب
والاصول واحال
الاستيفاء على
قدرته ولم يراع
ما هو الصحيح
الموضع بل اورد
الطرق العالمة
كيف كانت رويها
للاختصار او اكملها
في معرفة الصحيح
على ما ذكره في
فهرست اذ عرفت
هذه طرفة فاعلم
انه قد اتفق
لبعضهم توهم
الاقتطاع في
كثير من اسانيد
الكليني لاثباتها
على طرق سابقة
وقد غفلوا عن
الاحتياط وقد
وقع مثل هذا
في كتابي الشيخ
رحمه الله لا يورد
الاسناد من
الكليني بصورة
في وصله بطريق

بطريق من الكليني من غير ذكر الواسط المهملة فيصير الاسناد في روي الشيخ منقطعا
ومراجعة الكليني تعطى وصله وفي كثير من موارد الكتابين يأتي بأول الاسناد
وصحى الرضوخه عنده وينتهي عنده في مصنف الكتاب الذي يروي عنه
منه ثم يصل الاسناد الموجود في ذلك الكتاب بما اشبهه هو ولا فاذ كان اسناد
الكتاب مبني على اسناد وسابق ولم يرع عند اخذ حصل الاقتطاع في
اثنا السند وسري في روي الشيخ عن موسى بن القاسم في كتاب حج ما يطلعك
مع هذا قال بعض مشايخنا رضوان الله عليهم وكاننا الغلط من هذا اثنا ينظم
من سنده وهو زيادة بعض الرجال فيما على وجه تزداد به طبقات الرواة لها
ومثناه انه يتفق في كثير من الطرق تعدد الرواة الحديث في بعض الطبقات فيعطف
بعضهم على بعض بالواو وحيث الغالب في الطرق هو الوصلة وتوقع كلمة عن في الكتاب
من اسما الرجال فتع الاجال يسبق الى الذهن ما هو لمعنا فتوضع كلمة عن موضع الواو
المعاطفة قال صاحب المنتقى قد رايت في نسخة التهذيب التي عندي بخط الشيخ
عدة مواضع سبق فيها العلم الى اثبات كلمة عن في موضع الواو ثم وصل بين طرفي العين
وجعلها على صورتها واو التيسر ذلك على بعض النسخ فكتبها بالصورة الاصلية في بعض
مواضع الاصلاح ونشأ ذلك في الشيخ المتجددة ولما راجعت خط الشيخ فيه تبين لي الحال وظاهر
ان ابدال الواو يعني يقتضي الزيادة فاذا كان الرجل ضعيفا ضاع به الاسناد فلا بد من استعارة
الوسع في ملاحظه مثال هذا المواضع التي اتفق فيها هذا الغلط مكررا روي الشيخ عن سعد
بن عبد الله عن احمد بن محمد عيسى عن عبد الرحمن بن ابي بختان وعلي بن حديد والحسين بن
سعيد فتدفع بخط الشيخ رحمه الله في عدة مواضع منها ابدال احد روي العطف بكلمته عن مع ان

ذلك ليس من منع شك ان احتمال كونه هذا الاسناد في كتب الحديث والرجال وقد
اجتمع الغلط بالتقصير والزيادة في رواية سعد بن بلعانة المذكورين بخط الشيخ في اسناد الحديث
ولذلك عن ابي جعفر عليه السلام فمن صلى بالكوفة ركعتين ثم ذكر وهو يحكم في غيره انما قال يصلي
ركعتين فان الشيخ رحمه الله باسناؤه عن سعد بن عبد الله عن ابي جحان عن الحسين بن سعيد
عن جارية ان سعدا بن يونس عن ابن ابي جحان بن اسلم احد بن محمد بن يحيى وبن ابي جحان
يروى عن جارية بن اسلم كرواية الحسين بن سعيد عنه ونظاير هذا كثيرة انتهى كلامه زيد الكرم
المطلب السادس وهو من اجل الخطاب في تحقيق كلام المجتهدين وبيان اصطلاحات
هاتهم وما اعتمدوا عليه في استنباط الاحكام الشرعية وبيان قواعدهم وقواعد الاخبار يبين
واستلزاماتهم وتبين المراجع من الطرفين وان المفهوم من الاخبار حاله من الحائث وهذا
يشتمل على فائدة الفائدة الاولى في بيان ما جوده المجتهدون من الفقه من الاستنباط
طائفة الظنية في نفس احكام تعالى وقال الاخبار يوجب المتوفى عند فقد القطع
بحكم الله تعالى او بحكم ورد من الاليد الطاهرية قد عرفت ان تقسيم الاخبار المودعة في الاصول
التي انما هي الائمة عليهم السلام بامهم تكون مرجعا للتبني في عقايدهم اعمالهم الى الاقسام
الاربعة الماشتهرة بن العلماء الميراث من قارب عصره وذهبوا ايضا الى انه ليس به
تعالى في المسائل التي ليست من ضرورات الدين ولا من ضرورات المذهب دليل قطعي
فان تعالى لذلك لم يكلف عباده فيها الا بالعمل بظنون المجتهدين اخطاء واحسانا وذكر في
ان الوحي في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتد في فقهه الى المجتهدين في المسائل
الشرعية التي ليست من ضرورات الدين ولا من ضرورات المذهب وان المجتهدين المطلقين
هو الذي يمكن من استنباط كل مسألة شرعية فوجبه نظريته وهذا يتوقف على العلوم المستعملة

الكلام

الكلام والاصول والنحو والتصرف في لغة العرب وشرائط الادلة والاصول الاربعة هي
الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل وذكر ان المعبر عن الكلام ما يعرف به الله تعالى
والغزير من صفات الجلال والاکرام وعدله وحكمته واليقين والاطمئنان والتصديق بما جاء به
النبي صلى الله عليه وسلم والدليل ذلك بالدليل التفصيلي ولا يشترط الزيادة من ذلك مما حققه
المحققون ومن ثم قال بعض الاعلام ان وجوب معرفة الكلام مشترك بين سائر المحققين علم
فصحت صفة له بالمجتهد ومن الاصول ما يعرف به ادلة الاحكام من الامر بالنهي العمري والتخييص
والخصص ونحو ذلك مما اشتملت عليه قواعد من النحوي التصرف ما يختلف المعنى باختلافه
يحصل بسببه معرفة المراد من الخطاب ولا يقتضي الاستقصاء فيه على الوجه التام بل يكفي
الوسط منه فاذن اقول الحق ان الاستقصاء فيه مما يعني في وجوب الاستنباط الاحكام
وكيفيته وهو من اقوى الاسباب في تحصيل ملكة الاستنباط فكم قد رأينا من قروا كتب الفقه
وعرفوا سائله وقد قصر باعد عن الاستنباط حكم من الاحكام لم يكن السبب فيه الا
قله بضاعتهم من علم النحو والتصرف ومن اللغة ما يحصل به فهم كلام الشارع ولو بالرجوع
الى كتاب منصح يشتمل على معاني الالفاظ المتفق والمفكر في ذلك ما ذكره من الاكفاء
بكتاب من كتب اللغة للحجاج والقاسم وغير وجيه وذلك ان من تتبع الاحاديث
ورأى الفاظها المتجاذلة الى مراجعة كتب اللغة ظهر له ايضا ان الفاظها المتجاذلة الى مراجعة
اللغة لا يتم كتاب واحد بل ولا كتابين لان تلك الالفاظ مشتركة عن معاني متعددة
لا يوجب تلك تفسير تلك الالفاظ بعضها وليست تلك الالفاظ المعاني كلها في كتاب
واحد ولا بد من مراجعة كتب اللغة كلها واكثره ايضا ان بعض الرواة النحاة والرواة

الكتاب من كتب اللغة للحجاج والقاسم وغير وجيه وذلك ان من تتبع الاحاديث ورأى الفاظها المتجاذلة الى مراجعة كتب اللغة ظهر له ايضا ان الفاظها المتجاذلة الى مراجعة اللغة لا يتم كتاب واحد بل ولا كتابين لان تلك الالفاظ مشتركة عن معاني متعددة لا يوجب تلك تفسير تلك الالفاظ بعضها وليست تلك الالفاظ المعاني كلها في كتاب واحد ولا بد من مراجعة كتب اللغة كلها واكثره ايضا ان بعض الرواة النحاة والرواة

الحديث في كتب الاصول يحتاج الى النقل من المحدثين ولا يناسبها كلام رباب المتكلمية
 على شيخنا شيخها، الذين تعده الله بوجوه في حاشي الاربعين وخمسة الف كتاب الحديث و
 الاكتفاء بما من النقل من المشايخ غير كاف كما يفعل المصنفون من الناس من شرايط الادلة معرفة
 الاشكال الاقراية والاستثابة وما يتوقف عليه من المعاني المتفرقة وغيره ولا ينسب الاستقصاء
 في ذلك بل يقتصر على المقدار الجزئي منه وما زاد عليه فهو مجرد نفع التعريف لنقلنا جملة من
 النفاة ان السيد الاجل خاتمة المحققين السيد محمد صاحب المدارك وقال الشيخ الرافعي الشيخ
 من شيخنا الشهيد الثاني قدس اعاليه واهم قدوة شرح الشيبه وشرح مختصر العسدي على
 المولى احمد الاروسي طاب ثراه وقد طلبنا منه تعليمها ما يتوقف عليه الاجتهاد من الكتابين
 ففر من الكتابين دروسا بعد ودة كل درسي او درسين من مقصد ان يتبين من
 مقاصد الكتابين فقامهم على تلك القراءة الا انهم المولى المذكور فقال لهم المولى ان هذين
 المؤلفين يبلغان درجة الاجتهاد بعد ثمان سنين وكان الحال كما قالتم انه اخذ التصديق
 باجتهاده منهما والله الهادي الى سواء السبيل واما القرن فاذا الذي يتوقف عليه الاجتهاد
 منه معرفة ما يتعلق بالاحكام وهو نحو من خمسين آية اما حفظها انهم مقتضاه يرجع اليها متى شا
 ويتوقف على معرفة الناسخ منها من النسخ ولو بالوجه الى اصل يعتمد عليه وقد افرها جماعة
 من علماءنا كتب مفردة واحسن ما اقتضا عليه منها ما شتمها في جميعها هو باب الاحكام التي فيها
 شيخنا واستاد بعضنا شيخنا تيد الشيخ جواد الكاظمي نور الله منفعه واما السنة فالمعتبر
 منها في الاجتهاد جميع الاخبار المتعلقة على الاحكام ولو في اصل صحيح رواه من عدل بسند متصل
 عن النبي صلى الله عليه واله والائمة عليهم السلام ويعرف الصحيح منها الحسن والموثق والضعيف
 والوقوف

المنسوخ

٨٢
 والوقوف والرجل والمؤثر والاعاد وغيرها من الاصطلاحات التي يستغنى دراستها
 المتفرقة اليها في استنباط الاحكام وهي امور اصطلاحية توقيفية لمباحث عليه والمحق ان
 هذه الاصول الاربع لا تستوفى الاحكام كلها بل وجدنا كثيرا من الاحكام في غيرها مثل
 عين الرضا عليه السلام وكتابي الامالي وكتاب الاعتجاف ونحوها فنبغي مراجعة مثل هذه اخبار
 الكتب واخذ الاحكام منها ولا يعتمد العلماء في فتاوىهم فان اخذ الفتوى من دليلها هو
 الاجتهاد الحقيقي وكما قد رأينا جماعة من العلماء ردوا على الفاضلين بعض فتاوىهم
 بعدم الدليل فرأينا دليلنا تلك الفتاوى في غير الاصول الاربع خصوص كتاب
 الفقه الرضوي الذي يأتي به من بلاد الهند في هذه الاعصار الى اصنفان وهو الآن
 في خزائن شيخنا المجلسي ادام الله ايامه فانه قد اشتمل على مدارك كثيرة الاحكام وقد دخلت
 منها بعض الاصول الاربع وغيرها واما اصول الفقه فله دخل عظيم في الاجتهاد ويتوقف
 على اكثر مباحثه المدونة فيه ويدخل فيه احوال الادلة عند التعارض وغير ذلك ومن
 الاجماع والخلاف ان يعرف ان ما يفتي به لا يخالف الاجماع اما بوجود موافق من المقتضين
 او بعلته ظنه على انه واقعة متجدة لم يبحث عنها السابقون بحيث حصل فيها احد الامرين
 لا معرفة كل مسألة اجموعا عليها او اختلفوا فيها واما دلالة العقل من الاستصحاب و
 البراهة الاصلية وغيرها فهي داخل في الاصول وكذا معرفة جميع قياسات القياس ولا يتغير
 اكثرهم يعلم الله الرياضيين وبعضهم ذكره لان معرفة القبله متوقف عليه وكذلك علم الحجاب
 لمكان الرياضين والموارث وكذلك علم الهندسة لانه يتوقف عليها معرفة احوال الحياط
 وكيفانهم كما اشار الى طرفه شيخنا البها في طاب ثراه في الجبل المتيقن واما علم العروض

والقواني نعم وان ذكر بعض علماءنا قدس سره انهم من جملة علوم الاجسام والتوقف على
 اوزان الاشياء التي يوجب بها شاهد على المطالب العلمي على الا ان الظاهر عدم
 الاحتياج اليه كبر ما ان الامر في قراءت كتابه منها كشرح الترهيب او كتاب الكافي
 في العروض والقواني في الحان من اراد رتبة الاجتهاد والمطلق ينبغي له قراءة كثير
 من العلوم والاطلاع عليها العلم الطب والفنم الطبيعية والنظريات والحكيم وبعض علم النجوم
 بل علم السحر ايضا لما ذكره بعض العلماء رضوان الله عليهم من ان معرفة علم السحر من
 الالحيات الكفائية وبه يفرق بين النبي والمتنبي وقد نقل في ان ثوب شاذلي عن شيخنا
 الهماني في ان كان يقول اني قد فرقت بين علم السحر بين من يبيع الماء من تحت اصابعه
 وبين من يبيع من تحت ارجله او ميسرات فالاول مستنهي والثاني يبي وفي كتاب ارشاد
 المفاسد لا تتزع في محرم عمل السحر اما التراجع في مجرد علمه والظاهر باهت بل قد ذهب
 بعض المتأخرين الى انه فرض كفاية بجوازهم وسأحرر يدعي النبوة فيكون الامرين بطبيع
 انهم يعلم ان من ما يقتل فقتل فاعل قصاصا والسحر من حقيقي وغير حقيقي ويقال له
 الامتصاصيون ومنه فرعون النبي بجميع الارواحين وقد جمعوا غير الحقيقي واليه الاشارة
 بعد لدواسرهم وجاءوا باسم عظيم لما جعلت اسباب السحر لطفانها وتزاحمها
 الظنون اختلف الطرق اليها فطريق اهل الهند وطائفة من الاثريين تعمل بعلمهم وطريق
 القبط والنبط على اشياء مناسبة للعرض للكم مضادة الى رقية ورخته بغزير في وقت
 تشار وتلك الاشياء تارة تكون ثمانية وثلاثون تارة عند العمد وينفث عليهما نارا
 كتب بكتب ويدفن في الارض او يقطع في الماء او تعلق في هيا او غرق بالانوار وتلك الرقية
 تفرج

منضاه
 قوام السحر
 بقوله تعالى انما السحر عجز ان يضر الله شيئا ولا يضر الله شيئا والسحر عجز ان يضر الله شيئا ولا يضر الله شيئا
 بقوله تعالى انما السحر عجز ان يضر الله شيئا ولا يضر الله شيئا والسحر عجز ان يضر الله شيئا ولا يضر الله شيئا

تفرج اما الكواكب الفاعلة للعرض المطلوب وتلك الرقية عقاير منسوبة الى
 تلك الكواكب لا اعتقادهم ان تلك الاثار انما قصدت عن الكواكب وطريق اليونان
 تسخير الروحانيات الافلاك والكواكب واستنة القواها بالوقوف ليهما والنصر
 اليهما لا اعتقادهم ان هذه الاثار انما قصدت من روحانيات الافلاك والكواكب
 لاعن اجرامها وهذا الفرق بينهم وبين الصابيين وقد جاء الخلاصة قيل في هذا المراسي
 وطريق العبرتين والقبط والعرب لا اعتقاد على ذكر اسما مجهولة الى كانها اقسام وعظام
 بتربيت خاص في طوبى بها حاضر لا اعتقادهم ان هذا الاثار انما قصدت عن الجن
 وزعم ان الاقسام تسخير ملائكة قاهر للجن وربما ذكر بعضهم علم المستنبي ليعرف
 به بين النساء الحرام وغيره كذلك علم الرمل والمستعينة وما قاربها اذ به يفرق
 بين كرامات الاولياء وقوى سمات السفها واما علم الخط ومعرفة فان الاحتياج
 اليه ظاهر ونقل بعضهم من جملة احوال سيد المرتضى انه كان يدرس في ثمانين
 عملا وهو غير بعيد من علو شانه واما علم المناظر والمباحث وتلك ايضا وبالجملة
 والمجتمعة محتاج الى تحصيل احوال كثير في الاستنباط فنع ذلك كله ان يكون لدفعه وتلك يمكن
 بهما من ارجاع الفرع الى اصولها في هذه العود في هذا الباب وهذه النوع بيد الله تعالى
 يؤتمن من يشاء من عباده على وفق حكمته وكثرة المجاهد والممارسة لا يهادخل عظم
 في تحصيلها والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وان اسرع الحسنيين واد الحق المتيقن
 بهذا الوصف وجب على الناس الترفع اليه وقبول قوله والتمس حكمه لانه منصوب من
 الامام على العموم بقوله انظر الى رجل منكم قد روي حديثنا وعرف احكامنا

٥٤

فاجعلنا قاضيا فاني قد جعلته عليكم ما كما فاذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فاما حكم الله فتختلف
وعلى روي الرواد علينا راد على الله تعالى هذا كلام الصادق عليه السلام وقد روي هذا الخبر
باسانيد متعددة وقد اختلف الاخبار بين المجتهدين في المراد به فذهب جماعة من متأري
اصحابنا المجتهدين الى دلالة على وجوب اتباع من صاحب الملكة المخصوص واستند ظنه
الى الاستصحاب والبراءة الاصلية او عدم اقتداءهم بطلانها الى لازمة عنيت طليقة ثم
اولا جمع مدنيين شعاعيين يتاويل بعيدا الى غير ذلك من اسباب الظن والاخبار روي
قالوا لا بد لنا على الجميع الى رتبة احاديثهم عليهم السلام كما هو المصريح في قوله عليه السلام
قد روي حديثنا فليس المستفاد منها الامتناع الحكم من احاديثهم عليه السلام والانصاف
في هذه المقام هو ان المجتهد اذا اخذ ذلك الحكم من دلائل الاخبار الثلاثة رهي
المطابق والتضمن والالتزام او عدم الايات والاخبار والاطلاق او الجميع بين الاخبار
المعارضة يتاويل قريب في اعتقاده وان كان بعيدا عند غيره فهو قد اخذ الحكم من الا
حاديث وذلك انهم عليه السلام قد امر بان يكلموا الناس فقد عفا لهم وبما هو المتعارف
بينهم في المحاورات ولا يخفى على احد ان قصد الدلالة الالتزامية او التضمنية من الكلام قد
صار شاملا في محاورات الناس بحيث لا يقصر قصد الدلالة المطابقة وكذلك الاستماع
والجواز والكفاية فاذا عقل المجتهد من لفظ الحديث واحدة من الدلالات او الجواز ووجوه
حق صار راجعا في نظر وجوب عليه العمل به وان لم يثبت العلم لان الذي فهمه من
الفاظ الحديث قد دخل تحت قوله عليه السلام وعرفا كما سلك لا يخفى وسيا في تمام الكلام
فيه ان شاء الله تعالى ومن اجل ذلك هذا ذكر الكلام طاب ثراه في ترجيح الاخبار والمجازفة
رواته

رواته اكثر وان يكون على سندا ان كان رواه اعلم او اذكي او ازهذا او اشدك واشهر
الفتية ارجح من غير طليقة والافتقار الى العالم بالعربية ارجح من العالم بها
وصاحب القرآن ارجح من المجازي العلماء ارجح من العلوم هذا ارجح من المذكي والمذكي بالا علم
اولا ولا شد ضبط ارجح من الظان والمشهد بالبراسة اولى من غير والمتمثل في
البليغ ارجح واذكر البب اولى ورواي اللفظ ارجح من روي المعنى والمعتد بحد
غير ارجح والمدني ارجح من المكي بعلمه المكي والوارد بعظمه النبي صلى الله عليه واله ارجح
وزواله ارجح من المكيك ولا يرجح الاصح على الفصح والمخاص متقدم
والملك بالوضع الشرعي والعرفي اولى من التقوي وتقيم اولى من الجان والمذال بوجهين
اولى من الدال بوجهين واحد والمطل اولى وباقية تندد اولى والمأخذ عن حكم الاصل راجح على
المفرد قبل بالعكس والمتمثل على الخط راجح عند الكافي على المختل على الاياض ومنه ان عند
ابي هاشم والثاني للحد راجح على الثبت والذي على يد العلماء ارجح من الذي تركه اذا كان بحيث
لا يخفى فتدبر على ارجحية الدال بالوضع العربي على الدال بالوضع اللغوي وذلك لما
اشترط اليه اذا عرفت بهذا فاعلم انه قد وقع بين المجتهدين والاخبار بين النكاشا
في مسائل المسئلة الاولى ان المجتهد قد عرف الفقه في كتبهم الاصولية بالعلم
بالاكام الشرعية الفرعية المستدل على اعيانها بحيث لا يعلم كونها من الدين ضرورة فبا
القييد الاخر اخرجوا ضرورة ريات الدين كالسنة والركوة ونحوهما من الفقه ورد عليهم
الاخباريون بان مثل هذا انما هو طريق الحكم والتكليف حيث انهم يجعلون كل فن عبارة
عن مسائل نظرية مخصوصة وعن معارف اطرافها فيجيب انباءنا والباعث لهم على ذلك ان في
باب التعلم والتعليم تدوين المايل اليه يسهل ليس يستحسن الفقهاء فلو ان ذلك الباعث

كقوله اذ يبلغ الامر قد كرمه نبيه شئ وقوله تعالى وان كن ٢ واث على فالتقوى عليهم
حتى يضمن حملن فهو حجة خفية معنى الشك ولا كذا الرخصة على الام كقولنا تعالى اضر ب
زيدا خلافا للصدق واليقين الثاني ما يفرد العقل بالذلة عليه وهو ما وجوب كره الرد بعد
او قبح كالمظلم والكذب او حسن كالصدق والانصاف ثم كل واحد من هذه كما يكون ضروريا
فقد يكون كسيرا كره الرد بقصد الضرر في قبح الكذب مع المنع واما الاستصحاب
فاقسام ثلاثة استصحاب حال العقل وهو التمسك بالبراهن الاصلية كما يقول ليس الرتر
واجبا لان الاصل براءة العمدة ومنه ان يختلف القضاة في حكم بالافضل والاكثر فيقتضيه الاقل
كما يقول بعض الاصحاب في عين الدائم نصف قيمتها ويقول الاخر ربع قيمتها فيقول
المستدل ثبت الربيع اجماعا فتشفي الزايد نظرا الى البراهن الاصلية الثاني يقال عدم
الدليل على كذا فيجب اشتغاله وهذا يصح فيما يعلم انه لو كان هناك دليل نظمه ما لاصح
ذلك فانه يحجب التوقف ولا يكون ذلك الاستدلال حجة ومنه القول بالاحتياط لعدم دليل
الوجوب والخطر الثالث استصحاب حال الشرع لا تنسجم بحجج الماد في انشاء الصلوة
فيقول المستدل على الاستمرار صلواته مشروطة قبل وجوب الماء فيكون لك بعد وليس
هنا حجة لان شرعية ما بشرط عدم الماء لا يثبت الشرعية معدوم مثل هذا الاستسليم عن
المعارض بنقله لانك تقول الذم مشغولة قبل الاتمام فتكون مشغولة بوجوب واما
القياس فلا يعقد عليه عند عدم التعيين بشرط فيكون العمل به حلا بالظن للتميز عنهم
ودعوى الاجماع من الصحابة على العمل به لم ثبت به بل انكره جماعة منهم فامر بان
من تمثيل شئ بشئ فليس قياسا لان احدهما مقين على الاخر هل لا شئ كما في
الدلالة الشرعية لا القياسية هذا كلام المحقق في بعضه وقال المجتهدون من اصحابنا

الاستصحاب

القياس

قدس

قدس الله ارواحهم وقال الاخباريون من اصحابنا مثل صاحب فرائد المدينة ومن هذي ٥٨
حذروا ان هذه الطريقة المناهضة لغيرنا قد اذنت لها اصحابنا رضوان الله عليهم عند
من حقيقة الحال وكثرة مطالعهم وانهم يكتب الحقائق كما ذكره العسدي وصاحب
السلوك وهو المحقق النعماني في فائده قد ذكر مثل خفقات اصحابنا في كيفية الاستنباط
ووجوب العمل بالامارات كلما تم قال في اخر كلامه ويحقق هذا مقام ان المسئلة الاجتهادية
اما ان يكون لله تعالى فيها حكم معين قبل اجتهاد المجتهدين او يكون في حيا ان لا يدل عليها ولا
يدل وذلك الدليل اما قطعي او ظني فذهب الى كل احتمال جماعة فحصل اربعة مذاهب الاول ان لا
حكم في المسئلة قبل الاجتهاد بل الحكم بما ارى اليه رايها المجتهد واليه ذهب عامة المعتزلة فذهب
بعضهم الى استواء المكلفين في الحقيقة وبعضهم الى كون احداهما اقوى من الآخر فذهب ذلك الى الاشوري
بمعنى انه لا يتعلق الحكم بالمسئلة قبل الاجتهاد لان الحكم القديم عنده الثاني ان الحكم معين ولا
دليل عليه بل العتور وعليه بنزلة العتور على ذين فلهذا اصحاب اهران ومن اخطاوا اجر
الكذب واليه ذهب طائفة من الفقهاء والمكلفين الثالث ان الحكم معين وعليه دليل
قطعي والمجتهد مأمور بطيعة واليه ذهب طائفة من المكلفين ثم اختلفوا في ان الخطي هل
يصح العقاب وفي ان الحكم القاضي هل ينقض الرابع ان الحكم معين وعليه دليل قطعي
ان وجهه اصحاب وان فقدوا اخطاوا والمجتهد غير مكلف باصابتها او قضاها وخفاها فاندك كان
الخطي بعد ورايل ما جود انتهى ويظهر من كلام جماعة منهم ان في زمن المتأخرين منهم انفق
الاجماع على انه لا يجوز العمل الا بالاجتهاد اربعة من مجتهد بهم اليوم الحق فلو قلنا
احد في هذه الزمان وبعد مجتهد خامس من مجتهد بهم المتقدمين او اجتهاد اجتهاد
جديد كان اهل البلد والفضل لا نتم بحجج الاجتهاد في مذهب اهل الاربعين

في تليدي ابي حنيفه فانما اجتمعا في مذهبهم اي استخرجنا في بناء على اصوله
 واما السبب الذي اخرج عن القئين الى العمل بآراء والمظنون فقد ذكره الشيخ في الدين احمد
 بن علي بن عبد العاد في كتاب الموعظة للاخبار الموططة والناشر في كتابه
 تعالى انبعث محمد صلى الله عليه وسلم في مكة في الناس جميعا وكانت الصحابة حوله صلى الله عليه وسلم
 اليه في كل وقت مع ما كانوا فيه من ضلالت المعيشة وتلك الفتوة وكان الواحد منهم اذا سأل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مسئلة وجد وصحا عليه من خصر لم يعلم من غاب
 في تحصيل المعيشة فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم استخلف ابو بكر ففرق الصحابة
 منهم من خرج لقتال مسلمة واهل الروم ومنهم من خرج لجهاد اهل الشام ومنهم من
 خرج لقتال اهل العراق وبقوا من الصحابة بالمدن منهم من اتي بكرة وكان المعيشة اذا ارتك
 ابي بكر قضى فيها بما عنده من العلم بكتاب الله وستر رسول الله صلى الله عليه وسلم والوفاء
 لم يكن عنده سال من حضر من الصحابة وان لم عندهم علما اجتهدي في الحكم فلما مات
 ابو بكر ووطي الامر عمر بن الخطاب ففتح الامصار ووزاير فرق الصحابة فيها فتفرقوا
 من الاقطار وكانت الكوفة مقرى بالمدن وفي غيرها من البلاد فان كان عند الصحابة
 الحاضرين بما في ذلك امر محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم والى حكم به والاجتهاد امير تلك
 المدينة في ذلك وقد يكون في تلك القضية حكم من النبي صلى الله عليه وسلم والموجود اعند
 صاحب آخر في بلد آخر وقد حضر المد في ما لم يحضر البصري وحضر البصري ما لم يحضر الكوفي
 الثاني وحضر الثاني ما لم يحضر البصري وحضر البصري ما لم يحضر الكوفي فتفرق الصحابة
 على ما ذكرنا ثم خلف بعدهم التابعون الاخذون عنهم وكل طبع من التابعين في
 البلاد التي تقدم ذكرها فلما تفرقوا مع من كان عندهم من الصحابة وكانوا لا يستدلون

في كتابه جامع الصحابة في السير والادب

٥٩ في قبا من حضر عندهم من الصحابة كاتبا في اهل المدينة في الاكثر فتاوى عبد الله
 بن عباس واتباع اهل مصر في الاكثر فتاوى عبد الله بن مسعود واتباع اهل مكة
 في الاكثر فتاوى عبد الله بن عباس واتباع اهل مصر في الاكثر فتاوى عبد الله بن
 عمر بن العاص ثم اتى من بعد التابعين فقهاء الامصار كابي حنيفه وخيان وابن
 ابي ليلى بالكن في ابن جرج بكر ومالك بالمدن وعثمان بن عمار بالبصرة والاوزاعي
 بالشام والليث بن سعد بصرى فخرجوا على تلك الطوائف من اخذ كل واحد من التابعين
 من اهل بلده بها كان عندهم واجتهادهم فيها لم يجدوا عندهم وذكر الكندي ان ابا سعيد
 عثمان ابن عتيق اول من رحل من ارض مصر الى العراق في طلب الحديث وتوفي في
 سنة اربع وثلاثين وما يدرك حال اهل الاسلام من مصر وغيرها من الامصار في احكام
 الشريعة على ما تقدم ذكره ثم كثرت التوصل الى الافاق وتداخل الناس والتفوق وانتدب
 اقوام بجميع المدن النبوية وتعيينه فكان اول من العلم محمد بن شهاب الزهري
 وكان ممن صنف وتوابع سعيد بن ابي عروة وغيرهما من اهل كل بلد فوصلت
 احاديثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم والذين بالبلاد الجيدة الى من لم يكن عنده وقامت
 الحجة على من بلغه شيء منها وجمعت الاحاديث وعرف الصحيح من السقيم وزيدت الا
 جهاد والوفاء الى خلاف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم واستمر الحال الى خلافة
 هارون الرشيد فلما قام هارون بالخلافة ووطي القضاء ابا يوسف يعقوب بن ابراهيم
 احدا صحابه ابي حنيفه بعد ستة وعشرين عاما فلم يقد بلاد العراق وغيرها
 والشام ومصر الا ان اشار بها القاضي ابا يوسف واعتشى به ولكل لما قام بالاندلس
 الحكم بن المرقس من اولاد عبد الملك ولقب بالمنتصفي سنة ثمانين وما يداختص

يعني ان كثيرا لا نفاسي وكان قسج قسج من مالك ابوابا وحمل عن ابن وهب وعنه الج
القاسم وغيره على كثير وعاد الى الاندلس فقال من الرياسة والحرقة ما لم ينل غير
وعادت الفتيا اليه وانتهى السلطان والعام الى ريد فلم يقبل في ساير اعمال الاند
قاضي الباشا وانه عتقائه فصار على رأي مالك بعد ما نزل على رأي الاوزاعي
ولم يزل مذهبه مشتهرا حتى قدم الشافعي محمد بن ادريس الى مصر مع عبد الله
ابن عباس بن موسى بن ابي حنيفة ومعه من اهل مصر جماعة من اعيانها
وكتبون الشافعي ما ألفوا وعملوا بما ذهب اليه ولم يزل امر مذهبه يقوى بمصر
وذكره ينشر واما العقائد فان السلطان صلاح الدين حمل الحاكم على عقيدة
الشيخ ابي الحسن علي بن اسماعيل الاشعري وشرط ذلك في اوقاته التي بطرست
الحال بما عتق الاشعري بديار مصر وبلاد الشام وارض الحجاز واليمن وبلاد
المغرب ايضا بحيث من خالف ضربت عنقه والامر على ذلك الى اليوم ولم يكن في
الدولة الاموية مصر كرايا فينفعه ^{المذهب} وعمل بن حنبل ثم اشتهر في اخرها فلما
كان سلطه الطاهر على القاهرة ومصر اربع قضاة شافعي ومالكي ^{ومالكي} وحنبلي
واستمر ذلك من سنة خمس مائة حتى استولى الخوارج في مجرى الامصار ومذهب
يعرف من مذهب اهل الاسلام سوى هذه الاربعة وعقيدة الاشعري وعملت
لاهلها المدارس والذين يابوا وبط في ساير ممالك الاسلام وعمودي من يذهب الى
غيرها وانكر عليهم لم يزل قاصدا من لا قبلت شهادة احد ولا هذا للظالم والامام في
التدريس احد ^{المذهب} لم يكن مقلدا ^{المذهب} احد هذه المذاهب واتفق فيها هذه الامصار
في قول من لا يوجب اتباع هذه المذاهب وتحريم ما عداهما العمل على ما عداها الى
اليوم

اليوم والحق الذي لا ريب فيه ودين الله تعالى ظاهره بالحق فيه وجدلا استخرجته وهو كذا لازم
كل واحد لا مشافهين ولا يكتم رسول الله صلى الله عليه وآله من الشريعة ولا كاتم ولا اطلع
اخفى الناس به من زوجة بنت وصاحب ابن عم على شيء من المشيعتك عن
الاحمر والسود وريعات الغنم ولا كان عنده صلى الله عليه وآله والدرس ولا باطن
غيرها دعي الناس اليه ولو كنتم شيئا لما بلغ كما امر ومن قال هذا فهو كافر بالاجماع
واصل كل بدعة في الدين البعد عن كلام السلف انتهى كلام الفاضل الشافعي
وحاصل ان الدين دعي الناس الى العمل بالظنون والآراء والاجتهاد هو اهل هذه
المذاهب الاربعة وتوجب الالطين اليهم والعمل بما قولهم حق الله لو ظهر للناس حديث
من النبي صلى الله عليه وآله عليه والى على خلاف فسادهم او قولهم او عملهم او يكلموا فيمن رواه
حققت اليهم وتعدمت اركان الدين واما السبب الاخر الذي دعاهم الى العمل
بالامارات والظنون فهو انهم لم يعلموا بكلام اهل البيت عليهم السلام للعداة والمحد
الغديين الذين انتهب اليهم من الخلفاء الثلاثة مضوا الى ما فعلهم سلاطين
زمانهم من الاحترام والاعتبار ولم يخذلوا حديث من الائمة الطاهرة فلم يكن عند
من الاخبار النبوية ما ينبغي بالتابع الواردة في العادات والمعاملات فانظر الى
العمل بالآراء والقياس وما شيعوا اهل البيت عليهم السلام فقد انقضوا اليهم الاحكام
وكتبوا عنهم كتب كثيرة في الاخبار المشتملة على كل الابواب ولم يبقوا لهم واقف خالصة
من الدلائل الا ترى الى اخفى امور الانسان الدخول الى الكيف وقد ورد في اولهم
من الاخبار ما لا يستقص ليبلغ مقدار كتابنا فاذا كان الحال على هذا المتوال فلا

تحتاج في العمل الى اخبارهم عليهم السلام اما الاجماع فانه ثبت بحججهم الاجمعيه
وعليه بنوا خراب الدين باثبات خلافه الثلاثة ولما عندنا فقد نص الاصحاب كلامهم
على ان حجة مشروطة بمصول العلم القطعي بدخول الامام المعصوم عليهم السلام في جملة
الجمعيين وهذا غير موجود وعلى تقدير وجوده كما في الحديث واما القرآن
فسيأتي الكلام انه لا يفيهم الا من حظ به وهم اهل البيت عليهم السلام الذين
تحملوا علم من عند جددهم صلى الله عليه وسلم وليس فيه حكما يرجع المجتهدون اليه لانه
سند الله وانا الحجة فيه ما ورد مفسرا في الاخبار واما الاستصحاب والادلة
العقلية بانها في ساقطة الاعتبار عند الاخباريين واسا وقد مر من الاخذ
بها في الامكام كما سياتي بيانه انشاء الله تعالى وقالوا ايضا ان المتفاد من
كلام اهل الذکر عليهم السلام ان الله تعالى في كل واقعة يحتاج اليها الامة الى
بهم القصد حكما مبيها وان عليهم دليلا قطعيا والناس مأمورون بطلبه من عند
حفظه الدين وهم اهل الذکر عليهم السلام وان الحكم القطعي في حكم او المعنى ان
خاص من يلحقه وزمن يعمل بفتياه وان حكم القاضي بالخطا يتقضى وان لا
اعتدا وفي غير الضروريات الاجمك المعصوم او فتوا ما يبرأ من حكمه او فتواه
لانما زعم علماء المعاصرين ان الاحكام غير متناهية فلا يمكن ان يعلمها الله تعالى
احد من العباد فلذلك انما علمها بالليل ورجلها بالامارات ونحوها وزعموا ايضا
ان القرآن نزل على قدر عقول الناس وانهم كانوا في استنباط الاحكام المنظر من مثله
نكادهم ان علم القرن من الماسخ والمنسوخ والحكم والفتاوى والمأثور وغيرها عندهم عليهم
السلام

السلام خاصة وليس عندهم حديث يكون وروده من باب التقييد وقال
الاصحابيون ايضا ان اكتفاء المجتهد في الحجج العقلية في كثير من المواضع خلاف
الروايات المتواترة في كثير من المباحث الكلامية والاصولية وتفرعت على هذا
في الاصول المباحثة في المسائل الفقهية ولما التزموا عند تدوين الفنون
الثلاثة تصدير الابواب والفصول والمسائل مثلا بكلام الفرة الطاهرة ثم
بوضيحتها وتليدها باعتبار عقليتها كان خيرا لهم ثم قالوا ان اول من عقل
عن طريق اصحاب الاية الطاهرة عليهم السلام واعتمد على فن الكلام وعلم
اصول الفقه على الحسيني على الافكار العقلية المتعارفة بين العامة محمد بن احمد
بن الحسيني العاملي بالقياس وحسن بن ابي عقيل العاملي المتكلم وما ظهر
الشيخ المفيد وحسن الظن بتصانيفهما بين يدي اصحابهم وسهم السيد المرتضى
والشيخ الطوسي ساعدت طريقتهم ما بين متاخرى اصحابنا قرنا فترافق حتى وصلت النوب
الى العلامة الحلي رحمه الله والتميز في تصانيفه اكثر القواعد الاصولية للعالم ثم تبعه الشهيد
ان قرنها الشيخ علي بن ابي طالب من زعم ان اكثرها حديث اصحابنا المأخوذة من الاصول
التي القوها بامر اصحاب المعصوم عليهم السلام وكانت سندا وتبينهم وكانوا مأمورين
بمفظها ونشرها بين اصحابنا المتعلمين الطائفة لاسيما في زمن الفتن الكبرى اخبار
احاد والية عن القرابين الموجبة للقطع بوردتها من اصحاب المعصوم عليهم السلام
ومحمد بن ادریس الحلي والاصل ذلك تكلم على اكثر فتاوى رئيس الطائفة المأخوذة
من تلك الاصول وقد وافق رئيس الطائفة وعلم الهدى ومن تقدم عليهما

في انه لا يجوز العمل بخلاف الواحد الخالي عن القرينة الموجبة للمقطع وغفل عن اخذ
احاديث اصحابنا ليست من ذلك القيل مع ان علم الهدي في كثير من رسائله
ورئيس الطائفة في كتاب العدد ومحمد بن باجويه ومحمد بن يعقوب في كتابها
مروا بذلك ثم تبعه العلامة الحلي في ذلك ومن جاء بعد العلامة تبعه في المقاييس
وقد ذكر السيد الصالح علي بن السيد طائوس جملة من هذا الكلام ذكره صاحب الغرائب
المحدثين قال من لف هذا الكتاب عن الله عنه اساقول ببعض الاخبار بين بعدم
جواز الاحتجاج بظاهر القرآن كما قال الفاضل الاستاذ باوي وجماعة من المعاصرين
فهم مالا يفرقهم عليه وذلك ان القرآن منه محكم ومنه متشابه وقد ائثر الله سبحانه
للاعجاز والتحدي فلو لم يكن مفهوم المعنى لطال لسان الشئح علينا من كفار فرس
ولما زعم ان يقولوا كيف يصح التحدي والاعجاز لا ينفهم معنى اصلا فان قالوا
ان الاعجاز انما هو باعتبار وضاحه كلام كلامه تدور بلاغتنا سلب قلنا ان البلاغة
هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال فاذا لم نفهم منه حال لم نفهم منه اعجاز مع ان الاعجاز
الذي لا تدري معانيها لا يظهر فصاحتها لك مع كمال الخلق مع ان من اعظم اعجاز
القرآن اخبار المعجسات والمقصود من العلم فان قالوا يجب الرجوع في هذا
كلم الى النبي صلى الله عليه واله اهل بيته عليهم السلام من بعده فلنا كيف يجوز ان الكفار
الذين اختاروا المعارضة باليهود في المعارضة باليهود ورجعوا الى الائمة عليهم السلام
في الكشف عن الفاظ القرآن ويصدق فيهم في بيان الفاظهم هذا الاحمال في العقول
وقد حقق هذا المقام شيخنا الشيخ الطائفة طاب ثراه في تفسيره التبيان مع انهم

بعض من جملة الاخبار ثم قال في ذلك الكتاب واعلم ان الرواية ظاهرة في اخبار
اصحابنا بان تفسير القرآن لا يجوز الا بالاثر الصحيح عن النبي صلى الله عليه واله
او عن الائمة عليهم السلام الذين قولهم حجة كقول النبي صلى الله عليه واله والردان
القول فيه بالرواية لا يجوز ورويت العامة ذلك ايضا عن النبي صلى الله عليه واله قال من فسر
برايه فاصاب الحق فاحطوا وكره جماعة من المتأخرين وفتوا المدعي القول في القرآن
بالرواية كعبد بن الحبيب وعبد بن السلمي ونافع بن عمر بن القاسم وسالم بن عبد الله بن
وردان عن عابث بن ابي ناس ان النبي صلى الله عليه واله يفسر القرآن الابد ان يأتي
به جبرائيل عليه السلام والقد يقولون في ذلك انه لا يجوز ان يكون في كلام الله تعالى كلام
نبيه صلى الله عليه واله ولا تناقض ونضاد وقد قال الله تعالى انا جعلناه قرآنا عربيا
وقال بلسان عربي مبين قال وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه وقال فيه نبيا
كل شئ وقال وما فرطنا في الكتاب من شئ فكيف يجوز ان يصغر بانه عربي مبين
وانه بلسان قوم وان بيان للناس ولا يفهم بظاهره شئ وهذا ذلك الا وصف
له بالاعراض والمعنى الذي لا يفهم المراد به الا بعد تفسير وذلك منزوع من القرآن وقد
مدحه الله تعالى اقرارا على استخراج منوط القرآن فقال لعلمه الذين يستنبطونه
منهم وقال تعالى في قوم حيث لم يرئوا القرآن ولم يفكروا في معانيه فلا يندبرون
القرآن ام على قلوبهم عقالا وقال النبي صلى الله عليه واله اني مختلف فيكم الثقلين
كتاب الله وعترتي اهل بيتي فبين ان الكتاب حجة كما ان القرعة حجة وكيف يكون

جند ما لا يفهم منه شيء وروى عنه عليه السلام قال اذا جاءكم عنى حديث
 فاعرضوه على كتاب الله فان وافق كتاب الله فاقبلوه واما الخلف فاضربوه به
 عرض الحائط وروى مثل ذلك عن ابن عباس عليه السلام وكيف يكون العرض على كتاب
 الله وهذا يفهم منه شيء فكل شيء يدل على ان ظاهر هذه الاخبار متردك
 والذي نقول ان معاني القرآن على اربعة اقسام احدها اختص الله تعالى بالعلم
 به فلا يجوز لاحد تكلف القول فيه ولا تعاطى معرفته وذلك مثل قوله تعالى ^{سئلوا}
 عن الساعة ايان مرسها قل انما علمها عند ربى لا يعلمها الا هو وشئ
 قوله ان الله علم الساعة الاية فتعاطى ما اختص العلم به خطأ وثانيها
 ما يكون ظاهره مطابقا لمعناه ككل من عرف اللغة التي هو طلب بها عرف معناها مثل
 قوله تعالى ولا تقبلوا القرى التي عهد الله الىكم ^{فمن} وقيل قوله تعالى قل هو الله احد
 وغير ذلك وثالثها ما هو مجمل لا ينبغي ظاهره على المراد به منصلا مثل قوله تعالى
 واقبلوا الصلوة واتوا الزكاة وقوله تعالى وسبح على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
 وقوله تعالى واتوهم يوم معصاه وقوله تعالى وفيما هم حق السائل والمحرم وما
 اشبه ذلك فان تفاصيل اعداد الصلوة وعدد ركعاتها وتفصيل مناسك الحج وشروطه
 وفقار النصاب في الزكاة لا يمكن استخراجها الا ببيان النبي صلى الله عليه وسلم والروى
 من حديثه تعالى فتكلف القول في ذلك خطأ يمنع من ان يكون الاخبار
 متواترة وانما كان اللفظ مشتركين معنيين فما زاد عليهم ما يمكن
 ان يكون

ان يكون كل واحد منهما مراد افلا لا ينبغي ان يقدم احد فيقول ان مراده
 تعالى منه بعض ما يحفظه الا بقول نبي او امام معصوم بل ينبغي ان يقول
 ان الظاهر محتمل الامور وكل واحد محتمل ان يكون مراد على التفصيل والاعلم
 بما اراده ومتى كان اللفظ مشتركين معنيين او ما زاد عليهم ما راد الدليل على انه
 لا يجوز ان يريد الاى بها واحد اذ ان يقال انه هو المراد ومتى قلنا هذا الا
 قسام تكون قد قبلنا هذه الاخبار ولم نرد عليها وجهين أحس نقولها والممكن
 هما ولا منعنا بذلك من الحمل في تاويل الاى جملة ولا ينبغي لاحد ينظر في
 تفسير لا يبنى ظاهرهما عن المراد مفصلا ان يقول احدا من المفسرين الا ان
 يكون التاويل مجمعا عليهم فيجب اتباعه لكان الاجماع لان من المفسرين من جردت
 طريقه ومذهب مذهب كاهن عباسي ولكن وقناده وغيرهم وعنه من زمت
 مذهب كاهن صالح والسدي والحلي وغيرهم هذا في الطبقة الاولى فاما المتأخرين
 فكل واحد منهم مذهبهم واول على ما يطابق اصله فلا يجوز لاحد ان يقول احدا
 منهم بل ينبغي ان يرجع الى الاول والعجبة اما العقلية او الشرعية من اجماع عليه
 او نقل متواتر عن حبيب اتباع قوله ولا يقبل في ذلك خبر واحد وخاصة اذا كان
 ما طريقه العلم ومتى كان التاويل مما يحتاج الى شاهد من اللغة فلم يقبل من الشاهد
 الا ما كان معلوما بين اهل اللغة شايها فيما بينهم فاما طريقه الاحاد من الابات
 المتأخرة فانه لا يقطع بذلك ولا يجعل شاهدا على كتاب الله وينبغي ان يتوقف
 فيه ويذكر ما يحتمل ولا يقطع على المراد منه بهينه فانه متى قطع على المراد كان خطأ

وان اصاب الحق كما روي عنه صلى الله عليه واله لان قال ذلك تحميناً وهدساً ولم يصدر
ذلك من جهة قاطعة وذلك باطل بالاتفاق انتهى كلامه وبستغاد من اخراج القول
فيما يدرك من القرن بقواعد العربية تحسباً وتشريهاً خطأ ايضاً وان اصل الحق وقد
اشار اليه السيد الشريف في حاشيته على الكشاف حيث قاله وينقسم الى تعبير وهو ما
لا يمكن الا بالانقل كالباب المزول والقصاص فهو ما يتعلق بالرواية والى ما قيل
وهو ما يمكن ادراكه بالقواعد العربية فهو ما يتعلق بالدراسة فالقول بالاول بلا نقل
خطأ وكذا القول في الثاني بجزء التشبيهي وان اصاب فيهما هذا والظاهر من كلام
الشيخ ان اللفظ اذا حمل وجوهاً ولم يذكر المتقدم الا وجهاً واحداً منها لم
يجز للمفسر ان يحمل الا على غيره وقال سيدنا الموصي طاب ثراه في الذريعة جواز
تلك والمذموم يوضح عما ذكرناه انا ولسنا قوله تعالى وجوه من مثله ناضرة الى ربنا ناصر
على ان المراد بها الانتظار الى الرتبة وفرضنا انه لم ينقل عن المتقدم الا هذا الوجه دون
غيره جاز للتأخر ان يزيد على هذا التاويل ويذهب الى ان المراد انهم ينظرون الى نعم الله
لانه المعرض في التاويل جميعاً انما هو ابطال ان يكون الله تعالى في نفسه مرتباً بالتالي
معاً مشتركاً في دفع ذلك وقد قام كل واحد مقام صاحبه في العرض المقصود وجرى
التاويل لان مجرى الاول في انه يعني بعضها عن بعض وقد خالفت هذه المذاهب
في هذا كلام سس والظاهر انه اراد بالذهب بعضها فان الخلف في ذلك بعض الخلفين
واما اكثرهم فقد اعترفوا بان استنباط المعاني على قولين للغة العربية مما لا تصور فيه
بل يعدونه فضلاً وكما لا يمكن ان يعلم من تتبع كلامهم وقال الشيخ كان الدين مبشراً بالبراني
ره في شرح

54
ره في شرح نهج البلاغة ان قلت كيف تجاوزه الانسان في تفسير القرآن المصحح وقد
قال صلى الله عليه واله من فسر القرآن بوجهه فليس بمفسر من النار وفي النهي عن ذلك
انما كثره قلت الجواب عنه من وجوه الاول انه معارض بقوله صلى الله عليه واله ان للقرآن
ظهراً وبطناً وهدى ومطعاً ونقول امير المؤمنين عليه السلام الا ان يعزى الله عبد فيهما
في القرن الثاني لانه لا يمكن غير المنقول لا شرط ان يكون ممنوعاً من الرسول صلى الله
عليه واله وذلك لا تصار في الا في بعض القرن فاما ما يقوله ابن عباس وابن مسعود
وغيرهم من انفسهم فينبغي ان لا يقبل ويقال هو تفسير الرازي المالك ان الصحابة والمفسرين
اختلفوا في تفسير بعض الآيات قالوا فيها افاضاً في مختلفه لا يمكن الجمع بينهما في سماع ذلك من
رسول الله صلى الله عليه واله والمحال فكيف يكون الكل سمعوا الرازي ان صلى الله عليه واله
وعلى ابن عباس فقال اللهم فقم في الدين وعلمنا ما ولى فان كان التاويل سمعوا
كاشيراً في محطوطات شذذ فلا معنى لتخصيص ابن عباس بذلك الخامس قوله تعالى لعلمه
الذين يستنبطونه منهم فانبت العلماء استنباطاً ومعلوم انه وراثة المصحح فانه
الواجب ان يحمل النهي على التفسير الرازي على احد معنيين احدهما ان الانسان في رأي
ولله الميسل ليطوع فيقول القرآن على قو طبعه ورأيه حتى ولو لم يكن له ذلك الميسل
لا خطه ذلك التاويل يسأله سواء كان ذلك الرازي صحيحاً او غير صحيح وذلك كمن
يدعى الى مجاهدة القلب العاسي فيسندل على تصحيح عرضه من القرآن بقوله تعالى
اذهب الى افروعك ان طغى ان قلبه هو المراد من افروعك كما يعلمه بعض الى عاظ تحسبنا
لكلامه وترغبنا المستمع وهو مبنوع الثاني ان ينسج الى تفسير القرآن بظاهر العربية
من غير استظهار والسمع والنقل فيما يتعلق بقراءات القرآن وفيها من اللفظ الجمة

وما يتعلق به من الاختصاص والمخالف والاضمار والتقديم وان خبرا المجاز ومن لم يحكم ظاهر
التفسير وبإدراك استنباط المعاني لمجرد فهم العربية كثر غلظه ودخل في رمة من فسر القرآن
بالرأي مثاله قوله تعالى واتينا نوحا فظلمنا قومه فظلمنا قومه فظلمنا قومه فظلمنا قومه فظلمنا قومه
يظن ان المراد ان الناقص كانت مبصرة ولم تكن عمياء والمعنى آية مبصرة افوك وقد ورد
في كثير من الاخبار ذم النبي صلى الله عليه وسلم واهل بيته من لا يفهم القرآن على قرأتين
لغة العرب كما روى النبي صلى الله عليه وسلم ولا على ان البربري في قوله ان النصاري عبد المسيح
فكيف يقول الله سبحانه انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم انتم لها وادون
فقال صلى الله عليه وسلم ما اجعل بلسان قومه ما علم ان ما لم لا يعقل في قوله والاهنام
وعنه ما كقول الصادق عليه السلام في حديث طويل ذكر فيه ان الله تعالى كتب ما كان
وما هو كما بين الى يوم خلقه قبل خلقه ثم قال عليه السلام السهم عربا ما تتردد قوله تعالى
اما لئلا ننسخ ما كنتم تعملون افيكون النسخ الامن كتاب الى غيره ذلك من الموارد
واما ما نقلنا عنهم سابقا من قولهم ان الناس ما يعرفون بطالب من عند حفظ الدين
فهو الظاهر الصحيح ما قيل ان الخطي في حكم اد المعنى ثم ضامن ومجسمة وزرني على
بفتياه فقير صحيح وذلك لان من بدل جده في اخذ الحكم الشرعي من اخبارهم
عليهم السلام من الاحاديث الصحيحة التي هي نص في ذلك الحكم فاتفق ان ذلك الحكم
كان واذا من باب البقية فهو معدور عند الله سبحانه وعند كل احد لانه دخل في
من بابها ولقد الحكم من الموضع الذي امر الله بالاهن منه وانتم لا تفعلون ان هذا
حكم الله في حق كما يقول بعض المجتهدين القائلون بالتصويب واما البعض الاخر فيقولون
ان التصيب واحد لكن الخطي غير ثم ولا يحقر وزرني بفتياه وذلك انه لو كان الامن
علما ذكرتم لزم تكليف ما لا يطاق لان الحكم اذا خرج له لم يلزمه تكليف عليه العمل به
بالاجماع

۳۳۵۱۴

Handwritten text in Arabic script, likely a list or inventory, covering the left page. The text is faint and mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side.

Handwritten text in Arabic script, likely a list or inventory, covering the right page. The text is faint and mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side.

Handwritten text at the bottom right of the right page, possibly a signature or date.

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الملك المانع بآله من المحامد والممارج والصلوة على ابوابه الذين
هم بصعد الكلم الطيب والعمل الصالح محمد وآله الملاذ في كل معطل فادح فقير
الفقر الى رب الكريم يوسف بن احمد بن ابراهيم وفقه الله نعم لاصلاح داره و
تغير نشأته قدس الله اخي الصالح بل الميزان الراجح الاجل للبعد عن خيري
المرحوم شيخ احمد الجرجاني فاضله نعم عليه رواتج جوده السجنان ان كتب له رسالتي
تشمل على جملة من احكام الميراث على وجه الاجازة والاختصاص منها على ما هو
الراجح عندي في كل منها والمختار على ما وصل اليه في القاصر من اخبار العروة
الاظاهرة سالكا فيها مع ذلك غاية البيان والايضاح ليسهل الاخذ بها لجملة
الطالبين من ذوي الصلاح فاجبت في ذلك مسؤله وحققته فيما هنالك ما موله
مع ما لنا فيه من توزع البال بايقاع الاشغال رجاء ان ينفع الله نعم لها الطائفة
من اخوان الدين وخلان اليقين وسميتها بالرسالة المحمدية في احكام الميراث اللادبية
ومنه سبحانه وتعالى استمد الاعانة سيما للتمام والعوز بعبادة الاختتام وقد
رتبتها على مقدمة وفصول ستة اختتام اما المقدمة فيها مباحث البحث الاول
موجبا الارث على ما ذكره اصحابنا وعرضته اخبارنا اما نسبة سبيل والا لغيرها
ينقسم الى مراتب ثلاث الاولى لآباء والاولاد الثانية الاجداد والاخوة الثالثة

الاعام

الاعام والاخوان ولا يرث اهل المرتبة الثانية مع وجود احد من سابقها
وكذا في كل مرتبة يحجب الاقرب الابعد فلا يرث ولد الولد مع وجود ولد وكذا
لا يرث ولد ولد الولد مع وجود ولد ولد وكذا في المرتبة الثانية يقدم الجد
على ابيه والاخ على ابنة وكذا الحكم في الاعام والاخوان لكن يرث البعيد مع
احد صنف في المرتبة مع القريب من الصنف الاخر فيرث ولد الولد مع الابوين
في المرتبة الاولى اولب الجد مع الاخوة واولاد الاخوة مع الجد الاقرب في المرتبة
الثانية ويدل على ذلك ظاهر الآية وصحجة ابي ميم عن النبي عليه السلام قال ان في
كتابي علم ان كل ذي رحم بنذر له الرحم الذي يجزبه الا ان يكون وارثا قريب
الميت من فحبه وغيرها ايضا والثاني منها ينقسم الى الزوجية وولاء العتق
وولاء ضمان الجيرة وولاء الامامة واقسام الولاية مرتبة على مراتب النسب فلا يرث
الاعام من هذه المراتب مع وجود احد في مراتب النسب ولو من الاخيرة وهذه ايضا
مقتربة فلا يرث الاخر منها مع وجود احد من السابق بالبحث الثاني الوارث
اما يرث بالفرض او القرابة والمراد بالاول من سمي الله ثم له سهمان في الكتاب
العزير وبالثاني من سمي الله اجالا كما في آية اولوالارحام والفروض المذكورة في الكتاب
المجيد ستة منها النصف لاربعة للزوج مع عدم الولد للزوجة ولكم نصف ما ترك
ازواجكم ان لم يكن لهن ولد والبنت الواحدة وان كانت واحدة فلها النصف والاخت
للابوين والاخت للاب مع عدمها وعدم الذكر في الموضعين انما هلك ليس

له ولد له اخت فلها نصف ما ترك ومنها الربع لاشنتين للزوج مع وجود الولد
للزوجة فان كان له ولد فلكم الربع ما تركن وللزوجة مع عدم الولد للزوج ولهن الربع
ما تركتم ان لم يكن لكم ولد ومنها الثلث لواحد الزوج مع وجود ولد للزوج فان كان لكم
ولد فلهن الثلث ما تركتم ومنها الثلث لاشنتين لاشنتين فصاعدا فان كن نساء فوق
اشنتين فلهن ثلثا ما تركن والاضيق للابوين او الاب مع فقد المتقرب بالابوين
وان كانتا اشنتين فلها ثلثا ما ترك ومنها الثلث لاشنتين الام مع عدم الولد
عدم الحجب فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا ميراث لاشنتين فصاعدا من اولاد
الام فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ومنها السدس لثلاثة للاب مع الولد
والام معه فلا يورث كل واحد منهما السدس ما ترك ان كان له ولد وكذا الام مع
فان كان له اخوة فلا ميراث لاشنتين والواحد من كلا الام وله اخ او اخت فكل واحد منهما
السدس الجثث الثاني الوارث ان كان واحدا من اى الطبقات كان وورث المال كله
بعضه بالفرض والباقي بالقرابة ان كان من ذوى الفروض والاجمعة بالقرابة وان
كان اكثر من واحد ولم يجز بعضهم بعضا فاما ان يكون ميراث الجميع بالقرابة او بالفرض
او بعض لهذا وبعض لهذا فاعل الاول يعتم على ما ياتي من التفصيل في ميراثهم وعلى
الثالث يعتم صاحب الفرض فيعطى فرضه والباقي للباقي وعلى الثاني فاما
ان تنطبق السهام على الفريضة او تزيد عليها او تنقص عنها فاعل الاول لا اشكال
وعلى الثاني يدخل النقص عندنا على الاب والبنات والبنات والاخوة

للابوين

للابوين او للاب فضا بطر عنه ان النقص انما يدخل على من له فرض واحد
في الكتاب المجيد لان له الزيادة متى نقصت السهام فيكون عليه النقص اذا
زادت دون من له فرضان فانه متى نزل عن الفرض الاعلى كان له الفرض الأدنى
خلافا للعامة حيث جعلوا النقص موزعا على الجميع وهي مسألة العول التي ابتدأها
الصدر الثاني لما التقت هذه الفرائض ودفع بعضها بعضها فاقوا الله
ما ادري ايكم قدم الله وايكم اخروا اجدا شيئا او مع من ان اقيم عليكم
المال بالحصص فادخل على كل ذي حق ما دخل عليه من عول الفريضة مثاله
لو خلفت المرأة زوجها واختين لابيها فلا اخنتين فريضة الثلثان كما تقدم
اربعة من ستة وللزوج فريضة النصف ثلاثة من ستة فالسهم قد زادت
على الفريضة بواحد فالنقص عندنا يدخل في الصورة المذكورة على الاثنين وعدم
يجعلون السهام على حالها ويجعلون الفريضة الى سبعة ويجعلون للاختين اربعة
من سبعة وللزوج ثلاثة من سبعة وقد استفاضت اخبارنا بالرد عليهم في ذلك
ففي صحيح بن اذينة عن ابي جعفر في زوج وابوين وابنة طال للزوج الربع ثلاثة
اسهم من اثني عشر سهما وللابوين السدسان اربعة اسهم من اثني عشر سهما وبنيت
خمس اسهم فهي لابنة ولو كانتا اشنتين فلها خمسة من اثني عشر سهما قال زرارة هذا
هو الحق اذ اردت ان تلغى القول فتجعل الفريضة الاقول فاما يدخل النقصان
على الذين لهم الزيادة من الولد والاخوات من الاب والام واما الزوج والاخوة للام

مسألة العول

فاقم لا ينقصون مما سمي الله لهم شيئا الحديث ومعهنونه اخبار لا يسع المقام
 الاثبات عليها وعلى المالك فانزايد عندنا الانساب يرد زيادة على سهامهم اذ
 الاقرب يحرم الا بعد خلافا لما فيها حيث حكموا به للعصبية وهم من يتقرب
 الاب من الاخوة والاعام مثله رجل ترك امّا وبنثا فلام السدس واحد من
 ستة فريضة والبنث النصف ثلاثة من ستة فريضة فالباقي وهو اثنان
 يرجع عندنا ردّا على هؤلاء المذكورين بنسبة سهامهم فيرد عليهم ارباعا ربع للام
 وثلاثة ارباع للبنث على نسبة ما اخذوا ولو اجتمع الابوان والبنث فلكل من
 الابوين السدس اثنان من ستة والبنث النصف ثلاثة من ستة فالباقي واحد
 يرد عليهم ايضا بنسبة ما اخذوا فيجعل اخماسا لكل من الابوين خمس والبنث ثلاثة
 اخماس هذا مع عدم الحاجة للام والا اختص الرد بالاب والبنث فيصير قيمة الرد
 ح ارباعا والطريق الاسهل تصحيح الفريضة بما يرد به الفاضل ارباعا من الاربعة و
 اخماسا من الخمسة فيقال ان الفريضة الاولى من اربعة للام واحد وثلاثة للبنث
 وفي الصورة الثانية من خمسة لكل من الابوين خمس والبنث ثلاثة اخماس اذ لم
 يكن تمه حاجي عرفت واما عند العامة فالاثان الباقيان من الصورة الاولى
 والواحد الباقي من الصورة الثانية يعطى من يتقرب به لاب من الاخوة والاعام
 وقد استفاضت الاخبار برود ذلك وبطلانه ففي صحیح محمد بن مسلم اقراني بن
 صحيفة الفريضة التي هي بلا رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي بن ابي طالب

فيها رجل ترك ابنته وامة فللابنة النصف ثلاثة اسهم وللأم السدس سهم
 يقسم المال على اربعة اسهم فما اصاب ثلاثة اسهم فهو لابنة وما اصاب سهم فما هو
 للام ووجدت فيها رجل ترك ابويه وابنته فللابنة النصف ثلاثة اسهم وللأبوين
 لكل واحد منهما السدس لكل واحد منهما سهم يقسم المال على خمسة اسهم فما اصاب
 فللابنة وما اصاب سهمين فلأبوين وفي خبر اخر عن ابي عبد الله ع وقد سئل
 المال من هو الاقرب وللعصبة فقال ع المال للاقرب والعصبة في فيه التراب
 الى غير ذلك من الاخبار البحث الرابع موانع الارث على ما صرح به الاصحاح في
 الله عليهم ودلت عليه الاخبار اربعة احدها الكفر فلا يرث الكافر عن اباؤه وان التحل
 الاسلام مسلما بل يرثه المسلم وان بعد كولي نعمة وضامن جريح ولا اطلاقا مع ولا
 يرثه الكافر بحال ويرث المسلم الكافر ويمنع ورثة الكفار وان بعد وفرة بل ومع عدم
 الوارث للمسلم يرثه الكفار والاخبار بذلك متكاثرة والحكم في المخالفين مبني على الخلاف
 في اسلامهم وكفرهم واظهرها الثاني كما اوضحناه في رسالتنا الموسومة بالشهاب الثاني
 في بيان معنى المناصب على تفصيل اوضحناه هنا وثانيها الرق وهو ما نفع من الارث
 في الوارث بمعنى انه لا يرث الا انسان اذا كان رقا وان كان الموروث مثله بل يرثه الحر
 وان كان ضامن جريح دون الرق وان كان ولما في المورث بمعنى ان الرق لا يرث
 بل ماله لولاه بحق الملك لا بالارث وان كان له ابن حر والاخبار بذلك متظافرة
 ولو كان للحر ولد رق ولذلك الولد الرق ابن حر ويرث الابن جده ولا يحجب رقية ابيه

١٢
كما في الكافر والقاتل فانها لا يمنعان من تقرب بهما لا تنقضاء المانع منه دونهما
ويدل عليه رواية منهم ومن نحو بعضهم يرث بقدر ما فيه من نصيب الحرية وينع
بقدر ما فيه من الرقية فلو كان الميت ولد نصفه حر ولد ايضا محرقا لما بينهما
انصافا ويورث البعض ايضا كذلك فاذا كان نصفه حرا كان مولاه نصف تركته
ولو ورثته الاحرار النصف الاخر ولو لم يكن الميت وارث سوى المملوك اشترى من
تركته ثم اعتق وهل يخص هذا الحكم بالابوين خاصة او مع الاولاد خاصة او
الاقرار بطلقا او كلا وارث حتى الزوج والزوجة اقول والكل منصوب وان ضعف
بعضها سند الا الزوج فاني لم اقف فيه على نص ولم ينقله ناقل من اصحابنا وقالوا
القتل وهو مانع اذا كان عند ظلم اجماعا ويدل عليه صحيحة هشام بن سالم وغيرها
ما دل على ذلك خصوصا في بعض وعموما في آخر ولو كان القتل عمدا بحق فلا يمنع
انصافا ويدل عليه رواية حفص بن غياث واختلفوا في منع القتل خطأ على احوال
احدها ان القاتل خطا يرث مطلقا ويدل عليه عموم ادلة الارث كتابا وسنة خرج
منه العامد الظالم فبقي الباقي وخصوصا صحيحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
في رجل قتل امه قال ان كان خطأ ورثها وان كان عمدا لم يرثها ونحوها موثقة محمد
بن قيس وحسنه ايضا وثانيها انه لا يرث مطلقا واستدلوا به بجموع الاخبار
المانعة من ارث القاتل مطم وخصوصا رواية الفضل بن يسار عن ابي عبد الله
قال لا يرث الرجل الرجل اذا قتله وان كان خطأ وفيه ان تخصيص العام بالخاص شايع

ولا يها

والاسماء مع صحة المخصص واستفاضة ورواية الفضيل ضعيفة لا تعارض
تلك الاخبار مع امكان حملها على التقية لموافقها للمذهب العامة كما صرح
به الشيخ في الاستبصار وقالها انه يرث ماعدا الدية وهذا هو المشهور
استدلوا عليه بان ما فيه جمعا بين الاخبار مما دل على المنع كرواية الفضيل
بحمله على الدية ومما دل على الارث بحمله على ماعداها وبان اخذ القاتل دية نفسه
غير معقول وفيه ما عرفت في رواية الفضل من ضعفها ومعارضتها
بتلك الاخبار مع انه لا قرينة تؤنس لهذا الحمل في شيء من الاخبار واستبجا
اخذ القاتل دية نفسه لا دليل عليه وبظهر قوة القول الاول لان الامر في
الدية بعد لا يخلو من شوب اشكال ويرث من تقرب بالقاتل كما اشترنا اليه
لرواية جميل وغيرها ورابعها اللعان وهو يقطع نسب الولد من الاب وينع
التوارث بينهما فلا يرث احدهما الاخر وكذا يمنع التوارث بينه وبين من يتقرب
بالاب من الاعمام والعات وابنائهن والاخوة والاخوات للاب خاصة وينحصر
التوارث بينه وبين الام ومن يتقرب بها من الاخوة لها وللابوين من حيث
الامومة فيشاركون اخوة الام ويساويهم ولو اعترف به الاب ورثه الابن
العكس للاخبار الدالة على جميع هذه الاحكام وهل يتعدى ارث الابن متى
اقر الاب به الى قارب الاب كاب والاب وامه واولاده من غير المرأة الملاعة واخوة
فيهم ابن الملاعة ولا يرثونه او يرثونه الاكثر على عدم اقتضار فيما حاشا

الاصل على مورد النص والان اقر اكل احدا غايقتل على نفسه فلا يقدر الى غيره
 فبعد اعتراف الاب يرثه الولد خاصة فلا يرث اقاربه ولا يرثونه وقيل بل يرث الولد
 ح من الاقارب لمشار اليهم ولا يرثونه وقواه العلامة في بعض كتبه واستقرب
 في بعض اخوان اقرباء الاب ان صدقة على اللعان لم يرثم الولد ولا يرثونه مع
 من اعترف به الاب وان كذبوا ورثتم ووثقه بعد اعترافه ونقل عن المحقق الشيخ
 علي بن الاعلم على هذا وهما ههنا اشياء اخرون الموانع اعرضنا عن ذكرها خوف
 التطويل وقد انهاها الشهيد رحمه الله في الدرر الى عشرين فمن احب الوقوف عليها
 فليرجع الى مطولات اصحابنا رضوان الله عليهم **البحث الخامس** في الحجب الواقع
 في الميراث على قسمين احدهما ان يكون حجباً عن الارث بالكلية ويسمى حجباً جوهرياً
 وهو يعني على مراتب القربى كما اشترنا اليه في البحث الاول من حجب كل من كان في مرتبة
 سابقة وان نزل اصحاب المرتبة المتأخرة حتى ينتهي الى مرتبة الامامة وكذا حجب
 القرب في كل مرتبة البعيد فيها كما قدمنا الاسادة اليه ايضا وكذا حجب المتقرب بالابوين
 المتقرب بالاب وحده مع تساوي الدرجة وهكذا في سائر الطبقات يمنع الاقرب
 الا بعد الا في مسألة اجماعية سيجي الاشارة اليها وانما ان يكون حجباً عن بعض
 الارث ويسمى حجباً نقصاً ويقع في موضعين احدهما الولد ذكر كان او انثى فانه يحجب
 الزوجين عن نصيب الزوجية الا على الارث منهنما ويحجب ايضا الابوين عما زاد عن
 ما زاد عن السدسين وكذا احدهما عما زاد عن السدس الا ان يكونا واحداً مانعاً ^{البحث}

الوامرة

الواحدة او البنتين فصاعداً فانها او احدهما ميراثا كان في الرث فحصل لها ٧١
 الزيادة كما سيأتي تفصيلاً انشاء الله تعالى والمراد بالولد هنا ما يشبه ولد
 الولد لا طلاق لفظ الولد عليه كحقيقاً في مكان الابن وسياقي ما يؤيد فينبغي
 ح تحت عموم قوله سبحانه فان كان له من ولد فلكم الربع وان كان لكم ولد فلكم النصف
 ولا يورث لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه
 ابواه فلامه الثلث وللحضور رواية زائدة عنهما عليهم السلام في حديث قال فيه فان
 لم يكن له ولد وكان له ولد ذكر او كان له او انثى فاما فانه ميراثه الولد ويحجبون
 الابوين والزوج والزوجة عن سهامهم اكثر وان سفلوا بطلين وثلاثة ذكر اكثر
 يرثون ما يرث ولد الصليب ويحجبون ما يحجب ولد الصليب ولو كان الولد كافراً
 فانه لا يحجب الانساب من الابوين وغيرهما اتفاقاً وهل يحجب الزوجين اشكال من
 دخوله في عموم لفظ الانثى فيحجب ومن عدم حجبهما لاجتماع مع ذي نسب كان بعد
 فليكن هذا السبب ايضا كذلك الثاني حجب الاخوة الام عن الثلث الى السدس
 وهو مشروط بشروط خمسة الاول وجود الاب لم يورثوا عليه ما حجبوا عنه
 وان لم يحصل لهم منه شيء على المشهور ويدل عليه رواية بكير وموقوفه زائدة
 ويدل عليه ايضا ظاهر الآية وخالف الصدوق في ذلك استناداً الى ظاهر الآية وهو
 عليه السلام ولعوض الاخبار المشتملة على ما يقول به الاصحاب اتفاقاً بل هو مذهب
 العامة الثاني ان يكونوا ذكراً فصاعداً او اربع نساء او ذكراً او امرأتين وهو

المعروف من مذهب الاصحاب عليه يدل صحة بن مسلم وفيها الاخوان او اربع اخوات
وحسنة البقيا وفيما ان الولد لا يحجب بل الاخوات والا ربع الاخوات معللا بان
بنزلة اخوين ومن هذا التعليل استفيد جبا اخ والاخوين اذا اجتمعوا على الانتفا
لكن صحة محمد بن مسلم المقدمة تضمنت الحصر فيما ذكر فيها ومنها موثقة البقيا
وتح فلحكم لا يخ من شوب شكل الثالث انتفاء سوانع الارث عنهم من الكفر والرقية
اجماعا وصحيفة محمد بن مسلم وغيرهما وهل القتل لا يخ المورث ايضا كذلك المشهور
نعم لمشاركة القتل لما ذكرنا من الكفر والرقية في الحجب ونقل عن الصدوق وابن عقيل
القول بالحجب لان لم يرث وقوا على عموم الامة لعدم التخصيص واختاره في آلف وتردد
فيه المحقق وهو في محله الرابع انفصالهم عن البطن احياء فلا يحجب الحمل ويدل عليه
رواية العلامة في الفصيل وترد فيه الحق ثم استظهر الاسترط ونسبه في الدروس في القول
مشيرا الى ضعفه فظاهرهم عدم المخالف صرحا الخامس كنم للاب والابوين فلا يحجب
الاخوة من الام بالا جماع والاخبار به مترادفة **الفصل الاول** في ميراث الاء والاولاد
ونعني بهم الابوين فقط والاولاد للصلب والادهم وان نزلوا وفيه مسائل المسئلة الاولى
وفيها صور اولى في اختصاص الاء بالارث اذا انفرد كل من الابوين بالارث حان الميراث
فانه كان الاب فهو بالقرابة وان كان الام فالثالث فضا والباقي قرابة وان اجمعا فلام
الثالث فضا مع عدم الحاجة من الاخوة والام فالسدس والباقي على كلا التقديرين للاب
الثانية الاختصاص بالاولاد لو انفرد الابين فله المال كله ولو تعدد فهو بينهم بالسوية ولو

انفردت

انفردت البنت فلهما النصف ستمية والباقي رد ولو تعددت فكذلك بالسوية ١٢
الثلاثان فريضة والباقي رد ولو اجتمع الذكران والامات فللذكر مثل حظ الانثيين
الثالثة دخول الاء على الاولاد ولو دخل الابوان او احدهما في الفرض الاول والثاني
فكل منهما السدس والباقي كما تقدم ولو دخل في الفرض الثالث فكل منهما سدس
فريضة وللبنات النصف فريضة والباقي يرد اخماسا حين الابوين وثلاثة اخماسا
للبنات والفريضة من خمسة طبق قسمة الرويدل عليه رواية زرارة وحسنة
محمد بن مسلم وغيرهما هذا مع عدم الحاجة للام من الاخوة ولا في تخص الرويدل
والبنات فيكون ارباعا للاب ربع وللبنات ثلاثة ارباع والفريضة تكون ح
من اربعة ولو كان الداخل احدهما فله السدس وللبنات النصف والباقي رد
ارباعا كما تقدم ويدل عليه اخبار عديدة منها حسنة محمد بن مسلم وغيرها ولو
دخل في الفرض الرابع فلهما السدس فريضة والباقي هو الثلثان للباقي بالسوية
ولو دخل احدهما فله السدس والثلثان للباقي الورثة وباقي الفريضة ترد
اخماسا وخلاف ابن الجنيدي في هذه الصورة نادر ولو دخلوا احدهما في الفرض
الخامس فالسدس والباقي للباقيين يقتسمونه كما تقدم الرابعة
دخول الزوج على الاولاد ولو دخل الزوج او الزوجة في الفرض الاول والثاني
فللزوج الربع وللزوجة الثمن والباقي للولد والاولاد على ما تقدم ولو دخل
احدهما في الفرض الثالث فله فريضة الاولاد الربع ان كان زوجا والثلث ان كان

زوجة والباقي للبنت النصف تسمية والباقي رداً ولو دخل في الفضل الرابع فله فرضه
 الأدنى والباقي للباقيين كما تقدم وهكذا لو دخل في الفضل الخامس الخامسة
 دخول للأزواج على الأباء فلو دخل أحدهما على الآخر فله نصيبه لظن النصف إن
 كان زوجاً والربع إن كان زوجة والباقي للأب ولو دخل على الأم فله نصيبه المذكور
 أولاد الباقي للأب ثلث الأصل ونصبة والباقي رداً ولو دخل عليه لمعاً فله نصيبه
 كما قلنا والباقي لهما على ما تقدم في صورة انفرد بها السادسة دخول
 الأزواج على الأبوين أو أحدهما مع الأولاد ولهم في جميع أفراد هذه الصور النصيب
 الأدنى الربع إن كان زوجاً والثلث إن كان زوجة والباقي يقسم بين الباقيين على
 حسب ما تقدم في الفروض السابقة من التفاضل والتساوي والرد وعدمه والحجب
 وعدمه فلا حاجة إلى تعدد الأفراد المسائل الثمانية قد عرفت أن هذه
 المرتبة مشتملة على صنفين الأبوين والأولاد ومن المقرر في كلام جمهور الأصحاب
 أنه لا يمنع الأقرب من كل واحد من الصنفين إلا بعد من الصنف الآخر بل يمنع من كان
 أقرب من صنفه فالأب لا يمنع ولد أو ولد وان نزل وإنما يمنع الولد الأقرب منه
 وخالفه الصدوق فنعى ولد الولد مع وجود الأبوين أو أحدهما قال في كتاب
 من لا يحضره الفقيه فإذا ترك الرجل ابوين وابن ابن وابن ابنة فالأب للأبوين
 للأم الثلث وللأب الثلثان لأن ولد الولد إنما يقومون مقام الولد إذا لم يكن
 هناك ولد ولا وارث غيره والوارث هو الأب والأم انتهى ويدل على المشهور

عموم لامية إذا خلا في باب الميراث والنكاح في كون أولاد الأولاد ولداً
 حقيقة تجري عليهم أحكام الولد فيها ومن ثم حكموا بدخولهم في عموم أياتها
 ويدل على ذلك خصوص صحة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال بنت البنت يرث إذا لم يكن بنات كن مكان البنت وموتة استحق بن
 عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال ابن الأبن يقوم مقام أبيه ورواية عبد
 الرحمن بن الحجاج عنه عليه السلام قال ابن الأبن إذا لم يكن من صلب الرجل أحد
 قام مقام الأبن قال وابنة البنت إذا لم يكن من صلب الرجل أحد قامت
 مقام البنت وهذه الروايات لا تدل على ثبوت الميراث لأولاد الأولاد بشرط
 عدم الأولاد خاصة أعم من أن يكون عنه أحد من الأبوين أو من أم لا وأصح
 لابن بابويه بأن الأبوين أقرب فيجب الأبعد وصححة سعد بن أبي خلف
 عن أبي الحسن الأولاد قال بنات الابنة يقمن مقام البنت إذا لم يكن للبنت بنات
 ولا وارث غيرهن وبنات الأبن يقمن مقام الأبن إذا لم يكن للبنت ولد ولا وارث
 غيرهن بحمل الوارث غيرهن على الأبوين والجواب عن الأول منع الترجيح بالأقرب
 هنا إذا قرينة الموجبة للحجب إنما تعتبر في أفراد الصنف من كل مرتبة بالنسبة
 إلى بعضها مع بعض لا بالنسبة إلى أفراد الصنف الآخر والأولم حجب الجد الأقرب
 أولاد الأخ وحجب الأخ الجد الأول مع أنه لا يقول به وعن الجزي بعدم الصراحة فيما
 أراد بل ولا الظهور لنظر والاحتمال إليه من وجوه عديدة كما أضحاه في محل البق

والظاهر في معنى ولا وارث غير من الحمل على ولد الصليب يد عليه ^{اية عبد الرحمن}
المقدمة قال بعض المتأخرين ولعل وجه الاجمال في الرواية يعني مستند الصدوق
ملاحظة التفتة فان كثير من العامة موافقون للصدوق في ذلك كما نقله
صاحب الكافي وغيره انتهى وبذلك يظهر حجان القول المشهور المسئلة
الثالثة المشهور بين اصحابنا رضوان الله عليهم ان اولاد الاولاد يعقوبون مقام
ابائهم في اخذ كل منهم نصيب من يتقرب به فلا بناء البنت نصيبها وبنات الابن
نصيبه فلو خلف بنت ابن وعشرين ابنا من بنت فللبنت ثلثا المال والاولاد
العشرين ثلثه وحكمهم مع الانفراد والاجتماع بالابوين والازواج ما تقدم في
المسئلة الاولى من الاقسام والرد ونحوها ونقل عن جمع من الاصحاب منهم المرتضى
وابن ادريس القول بان اولاد الاولاد يعقبون قسم الاولاد من غير ملاحظة
من يتقربون به فلو خلف الميت ابن بنت وبنت ابن فللابن الثلثان وللبنات
الثلث كما هو في نصيبتهم لو كانوا للصليب واستند الاولون الى الاخبار المقدمة
من حيث دلالتها على قيام الابن مقام ابيه والبنت مقام امها يعني في الارث وقدر
النصيب والظاهر هو القول الثاني ويدل عليه وجوه احدها عدم الخلاف في
دخول اولاد الاولاد في اطلاق الاولاد في باب المتكاح والميراث كما اشترنا اليه انفاً
ومن ثم حرمت حلانهم لقوله سبحانه وحلائل ابناكم وحرمت بنات الابن وبنات
البنت بقوله نعم في تعداد المحرمات وبناتكم وحل روية ذكورهن لزينة جداتهن

٧٤ بقوله في تعداد من يحل اظهار الزينة له او ابنا من بل زوجات الاجداد
بقوله وابنا وبعولتهن الى غير ذلك من المواضع المتقدمة في البحث الخامس
من مباحث المقدمة فيدخلون في عموم قوله سبحانه يوصيكم في اولادكم
لذكر مثل حظ الانثيين من غير نظر الى من يتقربون به فان الاحكام الواقة
في جميع ذلك لا تأمل معلقة على مطلق الابن والولد فكما دخل اولاد الاولاد
فيها من حيث ذلك لا اطلاق فليكن في اية الميراث الدالة على التفاضل ايضا
كذلك وثانيها استحقاقهم لاصل الميراث بالقول انما نسا من اولادكم
اليها التسميتهم فيها اولادكم كما يستند اليها في اصل الميراث تستند اليها قسمة النصيب
فكيف يعطى اولاد الاولاد للذكر ضعف الانثى تارة ومثلها تارة واقل منها اخرى
كما هو مقتضى المشهور فانه كما ترى مخالف للنص لاية وثالثها ان المشهور بينهم
ولم يخالف فيه الا الشاذ منهم ان اولاد البنت يعقبون بالتفاضل واستندوا
في ذلك الى عموم الآية المذكورة فاذا جاز الاستناد اليها في ذلك فبما نحن فيه
اولى واما الروايات التي اعتمدها الاولون فيمكن حملها على اثبات اصل الميراث
دون قدره كما هو صريح صحيحة عبد الرحمن التي هي اول تلك الروايات وبذلك
يظهر حجان القول الثاني لان الا حوط عند اتفاق ذلك الرجوع الى الصلح
اولا برأى بين الورثة خروجا من خلاف جمهور الاصحاب المسئلة الرابعة
لا خلاف بين اصحابنا رضوان الله عليهم في ان لا يكره من الاولاد والذكور منهم

مع عدم التعدد شيئا من التركة لكن وقع الخلاف بينهم في مواضع احدها ان ذلك
على وجه الوجوب والاستحباب بمعنى انه مستحب للورثة دفعه له وثانيها انه في
تعيين المدفوع فالمشهور عندهم ان الدفع على وجه الوجوب وانما جانا
وانه ثياب بلنه وخاتمة وسيفه ومصحفه وذهب السيد المرتضى وجماعة الى
ان ذلك على جهة الاستحباب وبعض منهم جعله بالقيمة واختاره السيد
واخرون مجانا ورعا لاح من كلام الصدوق في زيادة الكتب والرجل و
الراحلة حيث انه روي فيه بعض الاخبار المشتملة على ذلك مع التزامه في اوله
انه لا يروى فيه الا ما يعل به ويفتي به واما الاخبار الواردة في ذلك ففي
حسنه ~~رواه~~ حريز عنه عليه السلام اذا هلك الرجل وترك بين فلان السيف
والدرع والخاتم والمصحف وفي صحبة ربي عنه عليه السلام اذا مات الرجل فسيفه
وخاتمة ومصحفه وكتبه وراحله وراحلته وكسوته لأكبر اولاده فان كان أكبر
ابنة فلان أكبر من المذكور وفي موثقة شعيب العنقري في قال لابنة السيف والرجل
والثياب ثياب جلد وجه الاستدلال بها على المشهور من حيث دلالة اللام
فيها على الملك والاختصاص الذي هو معناها لغة وهو يقتضي الوجوب
وظاهرها كون ذلك مجانا والآن تأخير البيان عن وقت الخطاب لا يظهر
في ذلك ان يقال التكليف بالقيمة يحتاج الى دليل وليس فليس حاجة السيد
ومن تبعه بالمعارضة بصريح آيات الكتاب الدالة على ميراث ذوي الفروض

فان موارد

فان موارد القسمة فيها ما تركه مطلقا والاخبار المتعددة ايضا في بيان حصص ٧٥
الازواج والاباء والابناء ونحوهم فانها شاملة باطلاقها لكل ما تركه فمقتضى
الجمع بين الجميع حمل اخبار الحجة على الاستحباب الاحتساب بالقيمة والى هذا
ما اجملة من المتأخرين منهم المولى الارمني في شرح الارشاد والفاضل
لخراساني في الكفاية ولحق المولى المذكور في شرح الارشاد والتخير بين
الاستحباب مجانا والوجوب بالقيمة قاله الجمع بين الأدلة بهذا الى مما
ذكره السيد قدس الله سره والظاهر عندي هو القول المشهور لصراحة تلك
الاخبار في الدلالة كما استرنا اليه وعدم منافاة عموم الكتاب لتلك الاخبار
لذلك فان هذه الاخبار صحيحة خاصة ومقتضى القاعدة تقديمها وتخصيص
تلك العمومات بها وفي غير موضع من ابواب الفقه قد جرى على هذه القاعدة الفصل
الثاني في ميراث الاحبار والافواه ونعتي بالاولى والاب والام وامهما وان
علوا وبالثاني ما يعى الاخوات واولاد الجميع وان نزلوا وفيه مسائل المسئلة الاولى
وفيها صور ايضا الاولى في اختصاص الاجداد لاختلاف بين اصحابنا رضوان الله عليهم
في انهم متى انفرد الجد لا كان اولام فله المال كله وكذا الجد لو انفرد ولو اجتمع
معاً فالمال لهما ايضا لكن ان كان الاب فلان كمثل خط الانبياء وان كان الام كانا
بالسوية ولا عرف في ذلك خلافا الا اني لم اجد به نصا على الخصوص ولو اجتمع
جد وجدة او هما الاب مع جد وجدة او هما الام فالمشهور بين الاصحاب ان المتقرب

بالام الثلث متحد كان او متعديا والمتقرب بالاب للثلاثان متحد كان او متعديا
 ويقسم متعديا كل من القليلتين بالسوية ان كان الام وبالفصل ان كان الاب
 تقدم وفي المسألة اقوال اخرونها مذهب الفضل بن شاذان وابن ابي عمير فيما اذا
 اجتمع جدة ام ام وجد ام اب فلام الام السادس ولام الاب النصف والباقي
 يرد عليهم بالنسبة ومنها قول الصدوق فيما اذا اجتمع جد لام مع جد لاب واخ لاب
 فان للجد لام السادس والباقي للجد الاب والاخ للاب ومنها قول النقي قاتن زهره
 والكيدري بان للجد والجدة للام السادس ولها الثلث ويدل على المهور موثقة محمد
 بن مسلم قال قال ابو جعفر اذا لم يترك الميت الجدة ابا ابية وجدة ام امه قال
 الجدة الثلث وللجد الباقي واستدلوا على ذلك ايضا بان المتقرب بالام فاخذ نصيبها
 اتحاد وتعدد ومستند الاقوال الباقية اللاحق بالكلية لانه الاخوة من قبل الام فان
 الواحد منهم السادس وللتعدد الثلث ورد بان قياس محض مع معارضته بالموثقة
 المذكورة ومن ثم حكم متأخرو احنافنا بشدة هذه الاقوال نعم قد ورد في عدد من الاخبار
 كاسيا في شرط منها انشاء الله تعالى ان للجد المجتمع مع الاخوة كواحد منهم يعني ان للجد
 من الاب ينزل بمنزلة الاخ من الاب والابوين والجد من الام ينزل بمنزلة الاخ منها حاجة
 ومقتضى ذلك ان للواحد من يتقرب بالام السادس وللأكثر الثلث بعين ما ثبت في
 الاخوة من قبل الام الا انه موزون لتلك الاخبار اجتماع الاجداد والاخوة والظاهر ان
 الفضل بن شاذان ومن قال بمقالته من قد ناذرته هو هذه الاخبار الا ان الاصحابا

قصرها

قصر الحكم فيها على مورد هادون ما نحن فيه من اجتماع الاجداد من الجانبين بدون
 الاخوة وهو كذلك لما فيه الجمع بين الموثقة المتقدمة وبينها الثانية في اختصاص
 الاخوة لا خلاف بين اصحابنا رضوان الله عليهم في انه متى انقرض الاخ او الاخت ^{لاب}
 كان اولام او لها فان لها الميراث كذا الا ان الاخ او الاخت من الام يرث السادس
 فريضة والباقي ردا وللأخت للابوين او الاب يرث النصف فريضا والباقي ردا والاخ
 من الابوين او الاب لا يرث بالقرابة ومتى تعدد فرع التساوي ذكرية او انثوية
 فالسوية مطم ومع الاختلاف ذكرية او انثوية فلذلك كمثل خط الانثيين ان كانوا
 للابوين او الاب وان كانوا الام في السوية يرثون الثلث فريضا والباقي ردا ومتى
 اجتمعوا للام الثلاث محبة المتقرب بالابوين المتقرب بالاب وكان المتقرب بالام
 السادس ان كان واحدا والثلث ان كان اكثر بالسوية والباقي للمتقرب بالابوين بالتقاسم
 والنصوص والادلة على ما ذكرنا من الاحكام خضوعا في بعض وعوفا في آخر ولا خلاف في
 شيء منها فيما احدا لا في موضعين احدهما اذا اجتمعوا الاخت من الابوين مع واحد
 من كلالة الام ذكر كان او انثى او جماعة من كلالة الام ايضا فان للأخت من الابوين
 النصف فريضة ولمن كان من كلالة الام السادس فريضة ان كان واحدا والثلث
 كذلك ان كان اكثر فريضا والباقي الثلث على الاول والسادس على الثاني هل يرد على
 المتقرب بالابوين خاصة او على الجميع ارباعا على الاول واخماسا على الثاني قولان المشهور
 بل كان ان يكون اجماعا الاول وعن الفضل بن شاذان وابن ابي عمير الثاني ومثل ذلك

اذا اجتمعت اخوات الابوين مع واحد من كلالة الام فان للاختين الثلثان من نصيب
 والواحد للسكنى فريضة فالباقي وهو السكنى هل يرد على الاختين خاصة او على
 الجميع اجماعا ولا صحح هو المشهور لقوله في حصة بكرة وصححه محمد بن مسلم
 مشيرا الى كلالة الابوين والاب بعد ذكرها مع كلالة الام فهم الذين يترادون في نقصون
 وثانيتها الصورة المذكورة لكن بدل المتقرب بالابوين المتقرب بالاب خاصة فكل
 يختص الرد بالمتقرب بالاب ويورد على الجميع ارباعا او اخصا حسب ما تقدم قولان
 مشهوران وكل من قال بالتشريك في الرد في الموضع الاول قال به هنا بطريق اولي
 وبعض من منع عنه قال به هنا على اختصاص الرد بالمتقرب بالاب ما تقدم من حصة
 بكرة وصححه محمد بن مسلم ويدل عليه نص موثقة محمد بن مسلم عن الباقر في ابن
 اخت لاب وابن اخت لام قال ابن الاخت للام السكنى ولا لابن الاخت للاب الباقي
 وهو يستلزم كون الام في الموضعين كذلك لان الولد اذا ميرث بواستطها وياخذ
 حصتها كما سيأتي لقوله وكل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يحرمه وحجة من قال
 بالتشريك هنا هو التساوي في الميراث فان احدى الكلالتين تقرب بالاب والثانية
 بالام ولا اختصاص هو اجتهاد في مقابلة النص اجابوا عن موثقة محمد بن مسلم
 بضعف السند بناء على جعل الموقوفات من قسم الضعيف كما هو احتيا رجع منهم
 واما ما نقلنا من حصة بكرة وصححه محمد بن مسلم فلم ينقلوها في المقام بالكلية وما
 ذكرنا يظهر رجحان القول باختصاص في الموضعين دون التشريك الثالثة

اجتماع

اجتماع الاخوة والاجداد والمعروف من مذهب الاصحاب على ما نقله في المسالك
 ان الجدة للام هنا كالاخ لها والجد لها كالاب لها فتمت اجتماعا تقاسما بالسوية
 والجد للاب كالاخ له والجد له كالاب له فتمت اجتماعا تقاسما بالتفاضل ونقله في
 الكافي عن يونس بن عبد الرحمن ومضى لجمع الفريقين اعني الاجداد والاخوة في
 المتقرب للام فلهما الثلثان بالسوية والثلثان للمتقربين بالاب بالتفاضل من غير فرق
 بين الاجداد والاخوة والجدات والاحوات واستدلوا على ذلك بالاجزاء المستفيدة
 منها صحفة الفضلاء عن احمد بن علي بن مام قال ان الجد مع الاخوة من الاب يصير مثل
 واحد من الاخوة ما بلغوا قال قلت رجل ترك اخاه لایه وامه ورجله او تركه ترك
 جده واخاه لایه وامه قال المال بينهما فان كانا اخوين او اماتة الف فمثل نصيب
 واحد من الاخوة قال قلت رجل ترك جده واخيه فقال المذكور مثل حظ الاثنين
 وان كانا اختين فالنصف للجد والنصف للاختين وان كان اكثر من ذلك فعلى
 هذا الحساب وان ترك اخوة واخوات لایه وامه او لاب وجد فالجد اجد الاخوة
 المال بينهم المذكور مثل حظ الاثنين قال من رآه هذا ما يوجد فيه على ما قد سمعته من
 ابيه ومنه قبل ذلك وليس عندنا في ذلك شك ولا اختلاف وصححه زرارة قال
 سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ترك اخاه لایه وامه ورجله قال المال بينهما
 ولو كان اخوين او اماتة كان الجد معهم كواحد منهم للجد نصيب واحد من الاخوة
 قال وان ترك اخيه فالجد سهمان وللأخت سهم وان كانا اختين فالحظ للنصف

والاختصاص النصف قال وان ترك اخوة واحوات من اب وام كان الجد كواحد
 من الاخوة المذكور مثل خط الانثيين الى غير ذلك من الاخبار التي يضيّق عن نشرها
 المقام وطعن بعض متأخري اصحابنا في دلالة هذه الاخبار على حيلة افراد
 المسئلة قال انها انما تدل على حكم الجد للاب كما هو الظاهر منها مع الاخ من قبل
 الابوين او الاب مع الاخت ومع الاخوة والاحوات كذلك ولادلالة فيها على
 غير ذلك افعال ما ذكره بمجته بالنسبة الى الاخبار التي نقلها عنه ومنها الخبران
 المذكوران هنا لكن هذا الخبر آخر لعلها هي المستند في عموم الحكم للاجداد من الام
 مع الاخوة فلما ثبت في ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في مسئلة
 وجد قال قال الجد السبع وصحيفة ايضا عليه السلام في رجل مات وترك ستة
 اخوة وجدًا قال هو واحد منهم ورواية ايضا عنه عليه السلام في رجل ترك خمسة
 اخوة وجدًا قال هي من ستة لكل واحد منهم سهم فان اطلاق الجد والاخوة
 فيها شامل للتقريبين بالام كما لا يخفى هذا والعموم من كلام الاصحاب ان
 المراد بقولهم اذا اجتمع الاجداد والاخوة واشترى كواشي النسبة الى الام والاب
 كما اذا خلف الميت احادًا واخا للابوين ومثلها من قبل الام وجدًا وجدًا للاب
 ومثلها من قبل الام فان الجد للاب كالاخ للابوين والجد له كالاخت للابوين
 والجد من قبل الام كالاخ من قبلها وهكذا الجدة للام كالاخت لها فالتقريبين
 بالام في الصواب المذكورة من الاخوة والاجداد الثلث بالسوية ارباعًا والثلث

الاخوة

للاخوة للابوين والاجداد للاب بالتفاضل اما الواجب معوا لكن اختلفت
 النسبة في بعض منهم كما لو خلف جدًا و جدة للام واخوة واجدادًا للاب
 فان للجد والجدة الثلث والباقي وهو الثلثان لمن تقرب بالاب من الاخوة و
 الاجداد بالتفاضل فيخرج الفرض بالنسبة الميراث للجد والجدة هنا عن موضع
 هذه المسئلة ويرجع الى ما قد مضى في ميراث الاجداد في الصوة الاولى من مسئلة
 من الثلث على المشهور والسدس على القول الاخر واما بالنسبة الى الاخوة والاجداد
 لا شتر لكم في نسبة التقرب بالاب فهو داخل في موضع المسئلة المذكورة فهذا
 كان الجد كواحد من الاخوة وعكس هذه الصوة ما لو خلف جدًا و جدة من الاب
 واخوة وجدًا من الام فان التقريبين بالام الثلث بالسوية وكانت الاجداد
 هنا مثل الاخوة لا شتر لكم في النسبة الى الام والجد والجدة الثلثان كما هو ميراثهم
 في مادة الانفراد عن الاخوة وبالجملة فتتوزل الجد والجدة منزلة الاخ والاخت
 في مادة الاجتماع مخصوص بما ذكرنا من الاشتراك في الانساب الى الام والاب
 والا فمجرد اجتماعهم في الميراث مع كون الاجداد متفرقين بالنسبة لا يقتضي تنزيلهم
 منزلة الاخوة بل يرتفعون على ما قرر في مادة انفرادهم فالقن ذلك وحقيقه فانه
 محل اشتباه في كلامهم كونه جملًا لا يفضل منه هذا التفصيل المميز بين مثل والاخوة
 للاب في اجتماع الاخوة والاجداد يقومون مقام الاخوة للابوين عند عدمهم
 الصواب الرابع من دخول الانواع في المسئلة ولا ريب لكل من الزوج والزوجة

هنا نصيبه الاعلى فالنصف للزوج والربع للزوجة والمتقرب بالام من الاجداد
خاصة والاخوة كذلك او محققين ثلث الاصل والباقي من تقرب من الاخوة
بالابوين او الاب مع عدمه او الاجداد المتقربين بالاب والجميع وتقسيم كل من
الكالات على ما تقدم من الاتحاد والتعدد مع الاستراكة في النسبة او عدمه
المسئلة الثانية لا امر وخلافها من اجابنا رضوا عنهم في ان اولاد
الاخوة والاخوات يقومون مقام من يتقربون به ويأخذون نصيبه فلو خلف
الميت اولاد ايم او اخت لها خاصة كان المال لهم بالسوية الستين فرضا
والباقي رد من غير فريدين الذكر والانثى وان تعدد من تقربوا به من الاخوة
للأم والأخوات لها والجميع كان لكل فريدين من الاولاد نصيب من تقرب به يقتسمون
بالسوية وان كانوا اولاد ايم او الاب ولا وارث سواهم كان المال بينهم
ان اتفقوا ذكرية او انثوية والا فالتفاضل وان كانوا اولاد اخت للابوين او
للأب كان لهم النصف فرضا والباقي رد مع عدم غيرهم وان كانوا اولاد اختين
كذلك فالتكافؤ لهم فرضا والباقي رد مع عدم غيرهم ويقتسمون كما تقدم ولو اجمع
اولاد اخت للابوين او الاب عند عدمهم مع اولاد الاخ او الاخت او الاخوة او
الاخوات للام فلفريق الثاني الستين مع وحدة من يتقربون به والثلث مع تعدده
وللفريق الاول النصف والباقي رد على الفريق الاول على المشهور وعلى الفريقين
على القول الآخر كما تقدم ببيان في الصور الثانية من صور المسئلة الاولى

من هذا

79 من هذا الفصل ولو اجمع اولاد الكالات الثلاث سقط اولاد من يتقرب بالاب
وكان لمن يتقرب بالام الستين مع وحدة من يتقربون به والا فالثلث و
لمن يتقرب بالابوين الباقية ولو دخل في هذه الفروض زوج او زوجة كان له
النصيب الاعلى والباقي يقتسم على ما تقدم ويدل على احكام هذه الفروض عموم
الاخبار والدالة على ان كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يحله الا ان يكون وارثا لغير
الميت منه ويحجبه بقصدته موثقة اي ايوب الخزاز ومثلها محجة الي من لم يرد
قوله عليه السلام في رواية سليمان بن خالد وابن الاخ بمنزلة الاخ وكل رحم لم يستحق
له فرضية فهو على هذا النحو وفي صحة زياره واولادهم بالميت اقرب بهم اليه من الرحم
الذي يحجبه اليها ويدل على بعض هذه الفروض خصوص موثقة محمد بن مسلم عن
الباقر عليه السلام في ابن اخت لاب وابن اخت لأم قال لابن الاخت من الام الستين
ولابن الاخت من الام الباقي ورواية ايضا عن عليهم في ابن اخ لاب وابن اخ
لأم قال لابن الاخ من الام الستين وما بقي لابن الاخ من الاب واما ما روي في هذا
الراوي ايضا عن عليهم قال قلت لربنا اخ وابن اخ قال المال لابن الاخ
قلت قرأتهم ولحقه قال العاقلة والدية عليهم وليس على النساء شيء وهو غير
عليه بين الاصحاب اجماعا وحمل الشيخ فان سخط التقية واخرى على اذ كان ابن
الاخ للابوين وبنات الاخ خاصة ولو اجمع الاجداد مع اولاد الاخوة والاخوات
قاسمهم كانوا سهم الاخوة والاخوات اي قبيل كان من الفريقين ولا يمنع الجدة

وان قرب ولد الاخ وان بعد ذلك لا يمنع الاخ فضلا عن ولد الجدة وان علا فلو خلف
 اولاد الاخ للابوين واولاد اخاتهما ومثلهم من قبل الام وجدة من قبل الاب
 ومثلهم من قبل الام فكلاهما الام مع الجدين لها الثلث يقسمونه ارباعا ربع
 للجدة وربع للجدة وربع لاولاد الاخ وربع لاولاد اخات وكل من هؤلاء الاولاد
 يقسمون بالتسوية والباقي وهو الثلثان يقسم على الباقين بالتفاضل فثلثاه
 للجدة من الاب لاولاد الاخ من الابوين انصافا بينهم وبينهم بالتفاضل بينهم
 وثلثه للجدة واولاد اخات انصافا بينهم وبينهم كذلك ولا فرق بين كون الاخ
 موافقا للجدة في النسبة او مخالفا فلو كان ابن الاخ لام مع جدة لاب فلان الاخ
 السدس فرقيقة ابيه وللجدة البلية ولو انعكس فكان الجدة لام وابن الاخ للاب
 فللجدة الثلث كما تقر سابقا ولابن الاخ الباقي وبالحجة فانك تنزل هؤلاء الاولاد
 من اي جهة كانوا منزلة من يتقربون به ويقسم عليهم حصص كما تقسم عليهم
 مستند ذلك عموم الاخبار المتقدمة وعيها وخصوص حسنة محمد بن مسلم
 قال نشر ابو عبد الله عليه السلام حقيقة فاول ما تلقا في منها ابن اخ وجد المال
 بينهما نصفان الى ان قال عليه السلام ان هذا الكتاب خط علي عليه السلام واملا رسول الله
 صلى الله عليه وآله وبعضها اخبار عديدة المسئلة الثالثة قد تقر
 في كلام جل الاصحاب رضوان الله عليهم كما اشترنا اليه انفا وبه نطق الاخبار
 في موافق الارث النسبي للثلاث انما اشتمل منها على صنفين فالاقرب من كل

1 صنف يمنع الا بعد من ذلك الصنف ولا يمنع من الصنف الاخر الجامع له
 في المرتبة فالابن مع وجوده يمنع ابن الابن مطلقا لكونه الا بعد من صنفه ولا
 يمنع الابن من الابن لكونه اقرب منه الى الميت لانه من صنف اخر وان كان معه في
 مرتبة الاعلى مذهب الصدوق وقد اوضحنا فيما تقدم ضعفه وكذلك يمنع الاخ
 مع وجوده ابن الاخ مطلقا لكونه اقرب الى الميت منه ولا يمنع الجدة وان علا لان الجدة
 ليس من صنفه ومنع الجدة الاقرب مع وجوده الجدة الاعلى لكونه من صنفه ولا
 يمنع ابن الابن وان نزل لكونه ليس من صنفه وبالحجة فالاقربية للميت المحيية
 للتقدم في الارث وحجب الا بعد انما تعتبر في كل صنف من الاصناف المذكورة لا
 بالنسبة الى الصنف الاخر وان كان معه في مرتبة فان الجدة الاقرب من ابن
 الاخ ومع هذا لا يمنع بل يشاركه في الارث لكونه من صنف اخر اذا عرفت هذا
 فاعلم انه لو اجتمع اخ من اخ وام ابن اخ لاب وام فاليراث بناء على ما ذكرنا
 من القاعدة للاخ من الام خاصة السدس فرضا والباقي ردا وليس لابن الاخ
 المذكور شيء لكونه الجميع من صنف واحد الاول منها اقرب فيجب الا بعد من
 صنفه وخالف في ذلك الفضل بن شاذان فجعل للاخ من الام هنا السدس
 والباقي لابن الاخ من الابوين والوجه في ذلك على ما نقل عنه انه عد في المرتبة
 الثانية ثلاثة اصناف احدها الاجداد وان علوا وثانيها الاخوة والاحوات
 من قبل الام وثالثها الاخوة والاحوات من قبل الابوين الا انه لا يحجب لانه ليس

من صنف كما تقر من ان الاقرب بما يحجب بل بعد اذا كان من صنفه وذهب ايضا
بناء على هذا الاصل الى اشتراك ابن الاخ للام مع الاخ لابوين او لا واشترك
ابن ابن الاخ من الابوين او لا ب مع ابن الاخ من الام بل مع الاخ منهما و
هكذا في نظائرهما ما اختلف فيه القرب والبعد بالنسبة الى صنفين لا الى
صنف واحد بعين ما هو المشهور في الاخوة والاحداث بالنسبة الى الاقرب
من الاجداد والجدات واولاد الاخوة والافخوة وان نزلوا بالنسبة الى الاجداد
والجدات الا ديني وحمل الكلام معه يرجع الى اثبات دعوى كون الاخوة
مط صنف واحد كما هو المشهور او صنفين كما يدعيه ويدل على المشهور ان اطلاق
الاخوة وصدقها على الجميع مستدع لاتحاد صنفها جميعا كما اتحاد صنف الجد لا ب
كان اولادهم فظهر الى الاطلاق لغة وعرفا ومتى اعتبر التعدد باعتبار تعدد جهات
القرب الى الميت لزم مثله في الاجداد وكذا في الاعمام والافخوال بعين ما ذكر بل هو
في الاعمام والافخوال لتعدد الاسم اظهر منه في الاخوة للاشتراك في التسمية الميت
هي مناط الاتحاد في الصنفية مع الاتفاق على ان الاعمام والافخوال صنف واحد
كما سيأتي بيانه انشاء الله تعالى **الفصل الثالث** في ميراث الاعمام والافخوال
والمراد بهم ما يشمل المذكور والاثاث ثم اولاد الجميع فزالا وفيه مسائل المسئلة الاولى
وفيها صور الصورة الاولى في اختصاص الاعمام لا خلاف في ان العلم المنفرد بالمال وكذا
العمة المنفردة وكذا الاعمام والعمات ولو اجتمع المذكور منهم والاثاث فان كانوا جميعا

لمنفرد

من قبل الابوين بعين انهم اخوة لاب الميت من قبل ابيه بويه اقساموا بالتفاضل
للكون مثل حفظ الانثيين وان كانوا جميعا من قبل الاب خاصة فكذلك وان
كانوا من قبل الام خاصة اقساموا بالسوية وان اجتمعوا كالكالات الثلث
سقط المتقرب بالاب خاصة وكان للاعمام من جهة الام السدس ان كان
واحدا ذكر اكان او انثى او الثلث ان كان اكثر بالسوية وللاعمام من جهة الابوين
الباقى بالتفاضل والظاهر ان المستند في هذه الاحكام هو عموم اية اولوا
الارحام والافخوال الدالة على ان كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يحرمه الا ان
يكون وارثا اقرب الى الميت منه ولما كان ارث الاعمام انما هو من حيث الاخوة
لا ب الميت ورواها على ما سبق في احكام الاخوة من كونها من جهة الابوين
معا واحدهما خاصة وكذا ما يتعلق بالاتحاد والتعدد والافراد والاجتماع
وينتظر فيه بعض المتأخرين بان بثوت ذلك في الاخوة لا يستلزم بثوته
في الاعمام على نحوه بل هو قياس لان الله سبحانه انما سمي تلك السهام للاخوة
لميت وتلك الاحكام انما ترتبت عليها فالحاق اخوة اب الميت بها قياسا
وهو متجه فان الذي يظهر عندي من الاخبار الدالة على ان العمة بمنزلة الاب
والخالة بمنزلة الام كما في رواية ابي ايوب الخزاز عنه عليه السلام قال العمة بمنزلة
الاب في الميراث والخالة بمنزلة الام ومنه الاخ بمنزلة الاخ وكل ذي رحم بمنزلة
الرحم الذي يحرمه الحديث ومثلها رواية سليمان بن خالد وغيرها ايضا ان العمة

والحالة فرعان على الاب والام ياخذان ميراثهما لو كانا مفزدين لقيامهما
مقامهما وتنزيلهما منزلتهما وان كان العلاقة الموجبة لذلك هي الاخوة
وذلك لا يستلزم التفريق على الاخوة بوجه بل التفريق على من نزل منزله
كما في ابناء الاخوة بالنسبة الى الاخوة وابناء الاعمام والاخوان بالنسبة الى
آبائهم ورح فاجراء احكام الاخوة عليهم لا يخلو من الاشكال وربما قيل ان
الاعتماد هنا اغا هو على الاجماع الا ان فيه ان المنقول عن الصدوق في
والفضل بن شاذان في في انه ان ترك اعماما وعات فالما لينهم للذكر مثل
حظ الانثيين وظاهر عدم الفرق بين الكلايات الثلاث وربما دل على ذلك
رواية سلمة بن محرز عن ابي عبد الله عليه السلام في عمه وعم قال لعم الثلثان للعمة
الثلاث فان اطلاق الخبر دل على القسمة بالتفاضل وان كانوا جميعا من قبل الام
والاصحاب لا يقولون به كما عرفت وبالحجة فبعض شقوق المسئلة لا يخلو من
اشكال كما ذكرنا واما محجب المتقرب لابوين ههنا المتقرب باب خاصة فتدل
عليه صحيحة يزيد الكناسي عن ابي جعفر عليه السلام قال وعمك اخوا بيك من ابيه وامه
اولى بك من عمك اخا بيك من ابيه الخبر الصورة الثانية في اختصاص الاخوال
لا خلاف في انه لو انفرد الخال والحالة فله المثل كلاكهما الاخوال والخالات واذا
كانوا من نوع واحد بان يكونوا اخوة ام الميت لابوين او لاحدهما خاصة ولو
اجتمعوا ذكرنا وانما في الحال كذلك قسموا بالسوية ولو تفردوا بان كان بعض

منهم

12 منهم بالابوين وبعض بالاب واخرون بالام محجب المتقرب باب بالمتقرب
بالابوين وكان من تقرب بالام السادس مع الوحدة والثالث مع الكثرة بالسوية
والرابع للمتقرب لابوين والاب مع عدمه والمشهور انهم يقسموا بين الابوين
ونقل الشيخ في الخلاف عن بعض اصحابنا ان الخولة لابوين والاب يقسمون ايهما
بالسوية بالتفاضل نظرا الى تقربهم باب في الجملة ورد بان تقرب الخولة للميت
بالام مطم ولا عبرة بمحبة قرنها وفيه انه متى كان الام كذلك فالحكم في صورة
التفريق بان للمتقرب بالام السادس مع الوحدة والثالث مع التقدر والباقي
للمتقرب لابوين والاب مع عدمه لا وجه له بل الواجب على هذا الحكم بالنسبة
وبالحجة فكلامهم في هذا المقام لا يخلو عن تناقض فانه ان كان الاعتبار بالنظر
الى تقرب هذا الوارث على الميت فتقرب الخولة مطم انما هو بالام الموجب لاقسام
من تقرب بها بالسوية اعم من ان يكون التقرب اليها بالابوين او باحدهما
خاصة فلا وجه لتخصيص التقرب اليها بالام السادس والثالث بل لا وجه ايضا
لسقوط المتقرب اليها بالاب من تقرب لها بالابوين وان كان الاعتبار بالنظر
الى تقرب الوارث الى الواسطة اعم الام فلا ينبغي النظر الى الميت مطم وحيث ان النظر
مفقود في هذا المجال فالمقام لا يخلو من اشكال ولا حوط في مثل ذلك المصاحبة
الصورة الثانية في اجتماع الاعمام والاخوان المشهور بين اصحابنا انه اذا
اجتمع الاعمام والاخوان فللواحد من الاخوال الثلث ذكرنا ان اوله وللواحد

الاعام الثلثان كذلك وهكذا للاكثر من كل الفريقين وينقسم كل من الفريقين
 على ما تقدم في صورة الاختصاص به والخلاف هنا في موضعين احدهما في
 صورة الاتحاد كل من العلم والحال والعمة والحالة فذهب ابن ابي عقيل الى ان العلم و
 العمة النصف والحال والحالة السدس والباقي يرد عليهما على قدر ساهما
 وثانيهما مطلق اجتماعهما اعم من التعدد في الطرفين والاتحاد فيهما او في احدهما
 فذهب جمع منهم ابن ابي عقيل الى تنزيل العمومة والحوالة منزلة الكلالة فلو اُخذ
 من الحوالة السدس وللأكثر الثلث والباقي للاعام ويقسمون على حسب ما
 تقدم والذي وقفت عليه من الاخبار في ذلك يتضمن اجتماع العمة والحالة
 او العلم والحال فان العمة او العلم الثلثان والحالة او الحال الثلث ومورد
 الجميع صورة الانفراد ففي رواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام فيما خرج له
 من كتاب علي عليه السلام رجل مات وترك عمة وحالة قال للعلم الثلثان والحال
 الثلث وفي رواية ابي عبيد عن الباقر عليه السلام في عمة وحالة قال الثلث و
 الثلثان يعني العمة الثلثان والحالة الثلث وقوله يعني الظاهر ان من كلام
 الراوي ومنه رواية ابي بصير ورواية محمد بن مسلم وهي صريحة في الرد على
 من قال في مادة اتحاد الحال والحالة السدس في افتقار الاخبار على الحكم
 مع التعدد في الطرفين او احدهما لكن الظاهر ان الاصحاب رضوان الله عليهم
 فهم من الاخبار المذكورة العموم وعدم الاختصاص بموردها الصواب الرابع

دخول احد الزوجين في هذه الصور ولا ريب ان له نصيبه الاعلى في كل منها
 والباقي يقسم على الباقيين من الاعام خاصة والاخوال خاصة او مجتمعين
 على حسب ما فصل في الصور المختصة بكل منهم اتخاذا وتعددا واجتماعا وتفرقا
 لكن ينبغي ان يعلم ان المتقرب يلزم في جميع الصور اخذ حصته سدس
 كانت او ثلثا من اصل القرينة الا اذا كان احد المتقربين في مادة اجتماع الزوج
 مع الاخوال المتقربين والاعام المتقربين كل سياتي مثلاً اذا اجتمع مع احد
 الزوجين العلم والحال فلا احد الزوجين نصيبه الاعلى من الاصل والحال اي
 الاصل والباقي للعلم وهكذا لو كان مع عمة وحالة ولو اجتمع مع الحوالة المتقربين
 فله نصيبه الاعلى والحال من الام السدس من الاصل ان كان واحدا وثلثه ان كان
 اكثر والباقي لمن تقرب من الاخوال بالابوين او الابع مع عمة وقيل هذا ان الحال
 من الام سدس الباقي بعد حصة الزوج وفي رواية قد تفرع عن ذلك ما قد غابا
 ان النقص بدخول الزوج انما يدخل على المتقرب بالاب خاصة ويمكن خدره
 بان المراد من المتقرب بالاب يعني الى الميت كاخوته للابوين او الابع للمتقرب
 بالاب هنا انما هو الى الواسطة التي هي الام وقيل اي ان له سدس من ثلث الابع
 هو حصة المتقربين بالام ورواية بان الثلث انما يكون حصة لهم اذا شاركهم
 الاعام والا فجميع المال لهم كما هو المفروض ولو اجتمع احد الزوجين للعمومة
 المتقربين فله نصيبه الاعلى والمتقرب بالام من العمومة سدس من الاصل ان كان

واحد وثلاثة ان كان اكثر والباقي لمن تقرب بالابوين او الاب مع عدمه ولا
 يخفى ان الخلاف المذكور يجري هنا ايضا الا انه لم ينقل في ذلك خلاف ولو اجتمع
 معه الاخوال المتقربون والاعمام المتقربون فبعد حصته احد الزوجين
 للاخوال ثلث الاصل المتقرب بالام منهم السدس سدس ذلك الثلث
 مع الاتحاد وثلثه مع التعدد والباقي للمتقرب من الاخوال بالابوين او الاب
 مع عدمه والباقي بعد حصته اصل الزوجين وحصته الاخوال الاعمام المتقرب
 منهم بالام سدس مع الوحدة وثلثه مع التعدد والباقي للمتقرب بالابوين او
 الاب مع عدمه ولم اقف في شيء من هذه الاحكام على نص خاص والاحتياط
 لا يخفى المسئلة الثانية ينبغي ان يعلم ان هذه المرتبة ليست كسابقها
 مشتملة على صنفين مجتمع اعلا احد هاهنا ادنى الاخر بل الصنفان فيها حكم
 الصنف الواحد نظر الى ان ارثهم انما يكون من جهة كونهم اخوة الاب لميت
 وامه كما قدما نقله عن الاصحاب والمان انهم فرع على الابوين لكونهم في
 منزلتهما كما اشارت اليه تلك الاخبار التي قدماها والابوان ايضاً صنف
 واحد والاخوة صنف واحد قلنا من يتقرب بواسطتهم ولهذا الصنف
 درجات متفاوتة صعودا ونزولا بحسب التقرب البعد والعم مثلاً
 مطلقاً اربع من ابن العم والعمة وابن الخال والحالة فلا يشاكر احد منهم حيث
 يوجد في مرتبة وهكذا الحال والحالة مع ابن الخال والحالة وابن العم والعمة

وهكذا تعتبر الاقربية فيهم وفي اولادهم للاية والاختلاف في رواية سلمة بن
 محرز عن ابي عبد الله عليه السلام في ابن عم وحالة قال المال للحالة وفي ابن عم وحالة
 قال المال للحال وفي ابن عم وابن حالة قال للذكر مثل حظ الانثيين نعم
 خرج من هذه القاعدة صور خاصة بالنصوص المستفيضة واجماع الامامية
 وهي تقديم ابن العم للابوين على العم للاب وهل يتعدى الحكم منها الى ما
 يقاربها من الفروض كما لو حصل التعدد في احد الجانبين او كلاهما او دخل
 في الفروض المذكورة زوج او زوجة او حصل التغيير في الذكوة والانوثة
 او انظم الى ذلك الحال والحالة خلاف لا يليق بهذا الاملا شئ ولا ظهر
 الاقتصار على مورد النص حيث ان المسئلة تجوز على خلاف الاصول المقررة
 والضوابط المشتهرة والتعدي فيها عن مورد النص يشكل المسئلة الثانية
 لا يخفى ان هذه المرتبة مشتملة على طبقات متعددة الطبقة الاولى اعمام
 الميت وعماته واخواله وخالاته ثم اولادهم مع عدمهم ثم اولاد الاولاد
 هكذا اذا البحث المتقدم فيها خاصة ولهذا لم تعتبر قبلا في شيء من النصوص
 المفروضة للاحتراز عن سائر الطبقات الثانية اعمام الميت وامه
 وعماته واخوالها وخالاتها ثم اولادهم فنان لا كما في سابقتها ولا يثبت احد
 من هذه الطبقة مع وجود احد من سابقتها وان نزل من تقدمها الطبقة
 الرابعة اعمام اب الجد وامه واب الجدة وامها وعمات كل منهما واخواله وخالاته

ثم اولادهم وهكذا كل طبقة على هذا الترتيب والمستند في جميع ذلك
هو الاولوية المستفادة من الآية والكلمية الناطقة بتنزيل كل ذي رحم
منزلة الرحم الذي يجزبه كافي النصوص المتقدمة وعلى هذا فاذا انتقل فرض
الميراث الى الطبقة الثانية من طبقات الاعمام والاخوان فلو اجتمع عم
وعمة وخالة وخالة وعمتها وخالتها وخالتها ورثوا جميعا
لاستوائهم في الصفة والمشهور في كيفية ميراثهم ان لمن تقرب بالام من العم
والعمة والحال والحالة الثلث بالسوية بينهم والثلثان لقرابة الاب
ثلثها للحال والحالة بالسوية وثلثها للعم والعمة بالتفاضل وقيل بل يجعل
الحال الام وخالتها ثلث الثلث بالسوية ولعمها وعمتها ثلثاه بالسوية اي
والاعمام كما هو المشهور مما قد مبينا به واحتمل بعضهم ان يكون الخولة الاربعة
من الطرفين الثلث بينهم بالسوية وفرضية الاعمام الثلثان ثلثها للعم الام
وعمتها بالسوية اي لتقربهما بالام وثلثها للعم الاب وعمته اثلاثا و
المسئلة خالية من النص فسلوك طريق الاحتياط فيها مطلوب كصلح ابراهيم
او نحوهما المسئلة الرابعة قد عرفت فيما تقدم ان اولاد كل طبقة
يقومون مقام آبائهم وان نزلوا ويقدمون على من بعدهم من الطبقات
المتأخرة وبذلك عليه عموم الآية والاخبار المتقدمة وخصوص رواية
عن الصادق عليه السلام قال وان اجتمع ولد العم وولد العمة فلولد العم وان

كان انثى الثلثان ولولد العمة وان كان ذكر الثلث فلو اجتمع اولاد العمة
المتفرقين اخذ كل منهم نصيب من يتقرب به فلا ولد العم او العمة السدس
ان كان من يتقربون به واحد والثلث ان كان اكثر فيقسمونه بالسوية
وبالباقي لاولاد العم او العمة للايوين او العموات لهما والاب مع عدمهم للذكر
مثل حظ الانثيين ولو اجتمع اولاد الخولة المتفرقين فلا ولد الخال او
للخالة من الام السدس مع الخاد من يتقربون به والثلث مع تعديده بالسوية
بينهم ولا ولد الخال والحالة من الابوين والاب مع عدمهم الباقي بالسوية
ايضا لانهم جميعا ممن يتقرب بالام ويأتي هنا ما تقدم من الاشكال في
الصورة الثانية من المسئلة الاولى ولو اجتمع اولاد العمة المتفرقين مع
اولاد الخولة المتفرقين كان ثلث المال لاولاد الخولة ويقسمون على حسب
ما ذكرنا في صورة تفرقهم وانفرادهم خاصة والثلثان لاولاد الاعمام يقسمون
كما ذكرنا في مادة انفرادهم وتفرقهم ولولد الخال والحالة الثلث اذا جامع احد
من ولد الاعمام والخلاف المتقدم في ميراث آبائهم في الصورة الثالثة جارها
ايضا لكون ميراثهم متعلقين بابائهم فكما ثبت من النصيب ثبت لهم ولو
جامعهم احد الزوجين فالحكم فيه حكم اجتماعهم مع آبائهم كما تقدم في الصورة
الرابعة المسئلة الخامسة قد يجتمع للوارث سببان من وجبا
الارث فان لم يحجب احدهما الاخر لم يكن منه من هو اقرب منه فيما او في احدهما

١٢ ورث بها معا اذا كان عا وخالا في صورة ان تزوج اخ الشخص من ابيه
واخته من امة فهذا الشخص بالنسبة لخاله هذا ع لانه اخوا بيه من الاب
وخال لانه اخواته من الام فيرت نصيب خولة الام وعمومة الاب حيث
لا مانع له منها ولا من احدهما فلو اجتمع معه عم لابوين حجة عن الارث
بنصيب العمومة وكان له الثلث بنصيب الخولة خاصة ولو كان احد
السببين حجة الاخر كما لو كان ابن عم هو اخ فانه يرت بالاحقة الحامية
خاصة ولا يمنع ذوا السبب المتعدد من هو في طبقته من ذوي السبب الواحد
من حيث توهم قوة السبب بتعدد لان مدار الحجج اعماء على اختلاف في
القرب والبعد بحسب البطون لا على وحدة القرابة وتعد لها في اخذ ذو
القرابتين مع عدم المانع من جهتي استحقاقه النصيبين وياخذ ذو
القرابة الواحدة من جهتها نصيب واحد ولا يعترض بتقديم المتقرب
بالابوين على المتقرب بالاب فان ذلك جار على خلاف الاصل ومن ثم ساركة
المتقرب بالام الفصل الرابع في ميراث الازواج وفيها مطالب المطلب
الاول قد عرفت مما قدمنا ان الزوجين يدخلان على جميع الطبقات
ولا يحجبها عنهم العمومية الآية والاخبار المستفيضة وحضور رواية الى المعز
عنا في جعفر عليه السلام قال ان الله تعالى ادخل الزوج والزوجة على جميع
اهل الميراث فلم ينعصهما من الربع والمثل نعم قد يجبان من النصيب الاعلى

١٣ الى الارثي كما تقدم بيانه في البحث الخامس من مباحث المقدمة فلنزوج
النصف مع عدم الحاجب والربع معه وللزوجة الربع مع عدم
الحاجب والمثل معه ولو كن اكثر من واحدة فمن شركاء في الثلث الربع
او الثلثين ومنعها من الارث للعوائق المتقدمة في البحث الرابع من مباحث
المقدمة المطلب الثاني الظاهر انه لا خلاف بين الاححاب في ان
الله عليهم في عدم الرد على الزوجين ما وجد وارث مناسب ومساب
عند الامام اما لو اخصر الوارث في احدهما والامام عليه السلام فلا يخ آمان
يكون الوارث معه عم هو الزوج او الزوجة فان كان الزوج فلا صفا
الرد عليه وعليه بل يخص الباقي بعد فرضه بالامام عليه السلام قولان
المشهور الاول وعليه يدل الاخبار المتكاثرة منها رواية ابي بصير قال
كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فدعا بالجماعة فنظرنا فيها فاذا فيها
امرأة هلكت وتركت زوجها الارث لها غيره له المال كله وبعضونها
اخبار لا يسع المقام الا تيان عليها ونقل عن سائر الثاني تمسك بعموم
ظاهر الآية ولو ثقة جميل عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون الرد على
زوج ولا زوجة والجواب عن الآية بان عمومها مخصوص بتلك الاخبار المستفيضة
والرواية قاصرة عن معارضة تلك الاخبار ولا يبعد حملها على التقييد كما
نبه عليه بعض الاصحاب ومن ذلك يظهر قوة القول الاول وان كان الوارث

مع الامام هو الزوج فالشهرية لا صاحب هو عدم الرد عليها لم يكن
 الباقي بعد نصيدها للامام عليه السلام وقيل يرد عليها ما لم وهو منقول
 عن ظاهر الشئ المفيدة وقيل بالفضل بين غيبة الامام وحضوره
 فيرد عليها في الاول دون الثاني وهو منقول عن الصدوق في تهذيبه
 في كتاب الاخبار واليه ذهب الشهيد في المصباح والعلامة في عدة من كتبه
 ويدل على الاول الاخبار العديدة ومنها رواية ابي بصير قال قال علي ابو جعفر
 عليه السلام في الفرائض امرأة توفيت وترك زوجها قال المال للزوج
 ورجل توفي وترك امرأته قال للمرأة الربع وما بقي فللامام عليه السلام
 وعلى الثاني صححة ابي بصير عنه عليه السلام في رجل مات وترك امرأته
 قال لالمال لها ويكون حملها على هيئة الامام ثم حصته لها جميعا بين
 الاخبار وعلى علم ما لها قرابة اليه دون غيرها فتخوز الباقي ما لها
 قرابة اليه دون غيرها فتخوز الباقي بالقرابة وحجة الثالث الجمع بين
 الاخبار بحمل ما دل على عدم الرد على من الحضور وما دل على الرد على
 من الغيبة وفيها ان الرواية الدالة على الرد موردها من الحضور
 فكيف يستقيم حملها على من الغيبة ومن ذلك ظهر ان اخر الاقوال هو الاول

المطلب

المطلب الثالث الموقوف من هذه الاشياء ان مجرد العقد من
 غير توقف على الدخول كاف في ثبوت التوارث بين الزوجين ويدل عليه
 عموم الكتاب السنة وخصص رواية ابي بصير عن ابي عبد الله
 في المرأة توفيت قبل ان يدخل بها قال فلها نصف المهر وهو بطلانها
 رجل توفي قبل ان يدخل بامرأته قال ان كان فرض لها مهر فلها نصف
 وهي تركة وبمضيها ايضا وعلى خصوصيات الزوجية من الزوج قبل
 الدخول لها روايات متكاثرة منها صححة محمد بن مسلم عن احمدها عليهما السلام
 في الرجل يموت وتحت امرأته لم يدخل بها قال لها نصف المهر ولها الميراث
 كاملا واستثنى الاصل من هذا الحكم ما لو تزوج الميراث مات في مرضه
 قبل الدخول بها فانها لا تركة وظاهرهم الاتفاق عليه ونسبه في الدرر
 القول مشهور ومؤيد بانه ينفذ وفي الرابع الى الرواية وفيه إشارة الى
 ذلك ايضا والوجه في ذلك مخالفة الحكم بملك المولدة القاطعة عما
 وخصوصا ولكن لم يصرح احد منهم بالخلاف في ذلك ويدل على الحكم
 المذكور صححة زائدة عن احمدها عليهما السلام قال ليس للميراث ان يطلق
 وله ان يتزوج فان تزوج ودخل بها فحائز وان لم يدخل بها حائز
 في مرضه نكاح باطل ولا مهر لها ولا ميراث وهي مخصوصة لعموم الآية
 والاخبار والمراد بطلان العقد ان مات في مرضه قبل الدخول بها يعني

عدم لزومه على وجه يترتب عليه احكام العقد حتى بعد الموت من
 الميراث والعدة لا بطلان وعدم الصحة حقيقة ولا ان لم يعلم
 حوازي وطائفة لها في المرض بذلك العقد مع ان صدر الرواية يدل على
 خلافه وعلى هذا فان مات العاقد في مرض اخر بعد برئه من المرض
 الاول وما بعد الدخول فلا يربط صحة العقد ولزومه وترتب جملة
 من الاحكام عليه ولو ماتت هي في مرضه الذي عقد فيه قبل الدخول
 بها في توريث منها اشكال ينشأ من ان صحة العقد ولزومه الموجب
 لترتيب جملة من الاحكام عليه موقوف على الدخول او البرء ومن ان
 الحكم على خلاف الاصول المقررة من الكتاب السنة فيقتصر في مورد
 النص وهو متوخاة وبالجملة فالحكم المذكور في غاية الغرابة فان
 الحكم بصحة عقده وترتيب جميع احكام الصحة عليه مدة ثم الحكم ببطلانه
 بعد موت الزوج وبطلان الاحكام المترتبة على صحة بقاء ذلك امر
 غريب **المطلب الرابع** لا خلاف بين اصحابنا رضوان الله عليهم
 في ان الزوجين يتوارثان ما دامت المرأة في حبال الزوج ولو بعد الطلاق
 اذا كانت في عدة رجعية والاحبار المستفيضون بذلك مصرحون ^{حيث}
 من العدة او كانت بائنا فلا توارث الا في صورة واحدة خرجت بالنسب
 والاجماع وهي ما اذا طلق الرجل امرأته في مرضه الذي مات فيه فانها

ترثه

٨٨ ترثه الى سنة من حين الطلاق وان كان الطلاق بائنا ما لم يبين من مرضه
 او تزوج من قبل تمام السنة للاخبار العديدة منها صحة او العيب
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا طلق الرجل المرأة في مرضه ورثته
 مادام في مرضه ذلك وان انقضت عدتها الا ان يصح منه قال قلت
 فان طلق الرجل امرأته في مرضه في موثقة سما وان زاد
 السنة يوماً واحداً لم ترثه وفي جملة من لاخبار ابيهم تصريح بانها
 منه في السنة وان كان الطلاق بائنا ولو ماتت هي في السنة لم يرثها
 بعد العدة بضاً واجماعاً واما في ضمن العدة فان كانت رجعية فظاهر
 الاتفاق على انه يرثها فيها وان كانت بائنا فالمشهور عدم الارث كما هو
 مقتضى الاطلة وقيل يرثها ولا اعرف عليه دليلاً وهل التوريث هنا
 لا طلاق النصوب بذلك اعلم من ان يكون السبب الداعي للطلاق من جهة
 او من جهةها وان العلة في التوريث لكان التهمة بالاضرار بها ومنعها
 من الميراث فقول ح بن قيس مطلوب من توريثها في المدة المضروبة
 ما لم تتزوج او يبرأ قولنا المشهور الاول وعليه فيثبت الارث لها مطلقاً
 وذهب الشيخ في الاستبصار الى الثاني وعليه فيثبت الارث متى علم
 عدم التهمة كالموساة الطلاق باختيارها ويدل على هذا القول
 موثقة سماعة قال سألته عن رجل طلق امرأته وهو مرضى قال ترثه

ما دامت في علقها وان ظلمها في حال ضرار فهي تزنة الى سنة وروا
محمد بن القاسم الهاشمي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يرث
المختلعة والمباردة والمستامة في طلاقها من الزوج شيئا اذا كان
ذلك ضمنه في مرض الزوج وان مات في مرضه لان العصة قد انقطعت
منهن ومنها ما رواه الصدوق في الفقيه عن يونس عن بعض رجاله
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت ما العلة التي من اجلها اذا
الرجل امراته وهو مريض في حال الاضرار ورثته ولم يرثها فقال هو
الاضرار ومعنى الاضرار منعه اياها ميراثها منه فالزم الميراث بحقوقه
ويؤيد ذلك ما في صحيحة صفوان عن من حديثه وصفوان عن ابي بصير
العصاة على تصحيح ما يصح عن من قوله عليه السلام وان كانت قد تزوجت
فقد رخصت بالذي صنع لاميراثها فان حاصلا ان اسقاط تزوجها
للادب اغاها وكشفه عن رضاها بالطلاق وهذا القول مال العلامة
في لفت الارشاد واليه ذهب بعض المتأخرين ايضا من اصحابنا المحدثين
وهو الذي يرجح عندي من الاخبار المشار اليها فيخصص لها تلك الانصاف
الطلقة الخامسة من اختلاف اصحابنا رضوان الله عليهم في ثبوت التوارث
والنكاح المنقطع وعندهما اقوال احدثها انه يقتضي التوارث كالدام
حتى لو شرط سقوطه بطل الشرط ذهب اليه ابن البراج ومستند عموم

الآية فان المتتبع بها زوجة والام تحل للمختلعة في حركات كسائر الزوجات
وفي هذا القول اعراض عن الاخبار بالكيفية الشافعية لعدم التواتر وطه واليه
ذهب ابو الصلاح والعلامة وهو المشهور بين المتأخرين ويدل عليه رواية
سعيد بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يتزوج المرأة
متعة ولم يشترط الميراث قال ليس بينهما ميراث اشترط اولم يشترط و
ليس في طريق هذه الرواية من ربما يتوقف في شأنه الا الحسن بن موسى
فانه مشترك بين الخشب والخياط والاول منها ثقة والثاني وان لم
يوثق لكن نقل النجاشي عنه كتابا والشيخ في الفهرست قال له اصل وهو ما
يؤخذ بالاعتماد عليه مضافا الى رواية اجلاء الاصحاب عنه في مواضع عديدة
ويدل عليه ايضا رواية عمر بن حفص قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن شرط
المتعة فقال لا شرط لها ما يشاء من العطيّة الى ان قال وليس بينهما ميراث
ورواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في المتعة فقال ليست من الاربعة
لانها لا تطلق ولا يرث ولا تورث وانما هي مستاجرة وفي بعض الاخبار ^{الزوج} و
على ثلاثة معان فزوج موروث وهو الثبات وفرج غير موروث وهو المتعة
وملك اليمين الثالث بثبوت ما لم يشترط سقوطه ذهب اليه المصنف وابن ابي
عقيل اما ثبوت التوارث فلظاهر الآية واما السقوط مع الشرط فلعوم
قوله عليه السلام المؤمنون عند شروطهم ولو ثقة محمد بن مسلم قال سمعت ابا

جعفر عليه السلام يقول في الرجل يتزوج المرأة متعة انهما يتوارثان اذا لم
يشترطا وانما الشرط بعد النكاح واجاب الشيخ عن الرواية المذكورة بحمل
الاشتراط في قوله اذا لم يشترطا على اشتراط الاجل ولا يخلو من قرب لانها
اذا لم يشترطا الاجل توارثا لانه يصير العقد دائما كما هو احد القولين وظاهرهما
للرواية الدالة عليه الرابع علم بثبوته الا ان يشترطه اختيار الشيخ واتباع
الا القاضى وبه قطع المحقق والشهيدان ويدل عليه صحيحة محمد بن مسلم قال
سالت ابا عبد الله عليه السلام كم المهر يعني في المتعة الى ان قال وان اشترط الميراث
فهما على شرطهما وحسنه البرنطقي عن الرضا عليه السلام قال تزوج المتعة نكاح عليل
ان اشترطت الميراث كان وان لم تشترط لم يكن وروى هذه الرواية ايضا
الحيري في قرب الاسناد في الصحيح عن البرنطقي عنه عن الروايتان صحيحة المستند
واضح الدلالة على المطلوب وبها يترجح هذا القول على ما سواه من الاقوال
ولا معارض لها يعتد به سوى روايات القول الثاني والا فالرواية مع تسليم
دلالة ما في مخصوص الاخبار وموثقة محمد بن مسلم يتعين القول فيها عا ذكره
الشيخ رحمه الله جملتها وبين ما ينافيها من الاخبار فلم يتبق الا اخبار القول الثاني
والظاهر ترجيحها بين الروايتين عليها الصحيحة وصرحتها وقصور ما يقابلها
سندا ودلالة اما السند فظاهرا واما الدلالة فاما رواية سعيد بن يسار
فجملها كما ذكره الشيخ في كتاب الاستنباط من ان المراد بالاشتراط

اشتراط

اشتراط نفي الميراث او لم يشترط وانها لا توارث قال لان ثبوته يحتاج الى
شرط لا ارتفاعه واما باقي الاخبار فكما مراد من نفي التوارث فيها بمعنى
انه ليس ذلك من مقتضى العقد كما في النكاح الدائم ولا ينافي ثبوته مع
الاشتراط ويؤيد هذا القول ايضا عموم قوله عليه السلام المؤمن عند شرط
المطلب السادس قد اجمع الاصحاب رضوان الله عليهم وابتدعوا
الاخبار بحريان الزوجة من بعض مزايا الزوج وانما وقع الخلاف هنا
في موضعين احدهما في تعيين ما يحرم منه الثاني في تعيين الحرمة
من اصناف الزوجات وتحقيق المقام حسبما يستدعيه هذا الاملا
ان نقول اما الاول من ذلك الموضعين فقد اختلفت فيه كلمة الاصحاب
رضوان الله عليهم على اقوال احدها حرمانها من رقية الارض بياضا كانت
او مشغولة عينا وقيمة ومما فيها من الدور والمساكن عينا وانما تعطى
قيمة الالات والخشب الطوب ونحوها ذهب الميراث الشيخ والقاضى وابن حمزة
والظاهر انه المشهور الثاني ما ذكره الا باضافة الشجر الى الالات في الحرما
من العين دون القيمة وبه صرح العلامة في القواعد والشهيد في الدرر
ونقله في المسالك وعن اكثر المتأخرين مدعين انه هو المهور وان غير ذلك
ورده بانه مما لا يظهر من عباراتهم الثالث حرمانها من الرباع خاصة
وهي الدور والمساكن دون مطلق الارض والبساتين والضياع فتعزم من

اراضي الدور والمساكن دون مطلق الارض والبساتين عينا وقيمة وتعطى
من الامتياز قيمة لا عينا وترث ما سوى ذلك عينا كساكنات المنقولات ^{هـ}
اليه المفيد وابن ادريس المحقق في النافع وتلميذه شارح الرموز والى
هذا القول ميل كلام المولى الاردبيلي قدس الله روحه وتبعه الفاضل الخراساني
في الكفاية فتاوى الاخبار الواردة في المسألة بتاويلات بعيدة وتخللات
غير سليمة ^{الرابع} اخذنا صرحا بها بارض الرابع وابنية ما عينا
لا قيمة فتعطى ما سوى الرابع عينا ومن ارض الرابع ولا بنية قيمة لا عينا
ذهب المرتضى رحمه الله وهذا قول المفيد لا ان اعطاها قيمة الارض
والمفيد منعها بط ^{الخامس} انهما من كل شيء ذهب اليه ابن الجنيد
ومنه الاختلاف بين هذه الاقوال مخالفة الاخبار الواردة في المسألة
الايات القرآنية فبعضهم ينسك بظاهر الكتاب وطرح الاخبار راسا
وهو القول الاخير وهو ضعيف واخرون ذهبوا الى الجمع بين عموم ظاهر
الايات والاخبار فاخذوا ببعضها وحضوا الحرمان بموضع خاص تعليلا
للتخصيص في الايات وهو القول الثالث والرابع وان اختلفا في موضع
الحرمان كما عرفت في بعض عمل بالاخبار الواردة في المسألة كما لا يخفى
الايات وهو القول المشهور وهو المختار منها كما سيظهر لك انشاء الله تعالى
قام الظهور وانما نحن لسوق لك المختص بما وقفنا عليه من الاخبار في المسألة

٩١ في صحيحة زرارة ان المرأة لا ترث من القرى والدور والسلاح والدواب
شيئا الى ان قال وتقوم النقص الابواب والجذوع والقصب وتعطى حقها
منه وفيها دلالة على الحرمان من اعيان تلك الامتيازات واعطى قيمة الايات البيوت
وهي منطبقه على المشهور وعلم مذهب الشيخ المفيد في البيوت ومنافيه
لمذهب السيد المرتضى حيث ثبتت لها القيمة من الارض كما علمت من مذهبه
وطعن بعضهم في هذه الرواية باستعمالها على ما لا يقول به الاصحاب من
الحرمان من السلاح والدواب ويمكن الجواب بالجل فيها على السيف والعروس
المعدودين في بعض الاخبار المتقدمه من الحيوة وكيف كان فطرح بعض
الخبر لمعارض أقوى ولا يقتضي طرح من لا معارض فيه كما حققوه في
تحله وفي رواية زرارة انها لا ترث من الارض ولا من العقار شيئا وهي ظاهرة
في الرد على الشيخ المفيد حيث حكم بارتها من غير ارض الدور والمساكن ^{ظاهر}
ان يقيد الارض هنا بارض الدور ولا دليل عليه مطلقا بالنسبة الى العقار
فيجب حمل الحرمان فيها على العين دون القيمة وهي محجة في الرد على الشيخ المفيد
في ذلك ايضا وعلى السيد كما عرفت وفي صحيحة الفضل المرأة لا ترث من تركته
زوجها من لا ترث دار وارض الا ان يقوم الطوبى والخشب قيمة فتعطى
ربعها او ثمنها ان كان له ولد من قيمة الطوبى والجذوع والخشب والظاهر

عطف قوله او ارض على قوله متره فيكون فيه دلالة على المشهور من الحرمان
من الارض مطر راعا قول الشيخ المفيد والسيد وفي حصة جميل وزراعة
ومحمد بن مسلم لا تترك النساء من عقار الارض شيئا وهي الامة الحرة من
رتبة الارض مطر راعا ذلك الفاضلين فان العقار لغة بمعنى الارض
ايضا فتكون الاضافة ببيان وفي رواية عبد الله بن ابي عمير ليس للنساء
من الدور والعقار شيء وظاهر الحرمان منها عينا وقيمة لكن يجب تقديرها
بما ورد من اعطاء قيمة الالهات والخل والشجر فجعل على الحرمان من العين
خاصة وكيف كان ففي بعض الروايات خلاف المشهور وفي رواية يزيد الصانغ
لا يرث من الارض ولكن يرث قيمة البناء وظاهر الارض فيها ارض البناء
وفيها دلالة على مذهب الشيخ المفيد بالنسبة الى الارض مع احتمال العموم ايضا
وفيها رد على السيد ثم وفي رواية اخرى انه ايضا ان النساء لا يرثن من الارض
شيئا لكن لهن قيمة الطوب والخشب وهي دالة على المشهور وعلى مذهب الشيخ
المفيد وناحية مذهب السيد وفي صحيحة مؤمن الطاق لا يرثن النساء
من العقار شيئا ولهن قيمة البناء والشجر والخل وفيها دلالة على ان الحرمان
من العقار انما هو من العين دون القيمة لان العقار في اللغة الضميمة
على ما نرى عليه في القاموس وعن الصحاح العقار بالفتح الارض والبناء و

الخل

٩٣ الخلق قال الهروي العقار الاصل يقال لعقار اي اصل مال ومنه الحديث
من باع دارا وعقارا له فتح فتكون هذه الرواية مقيدة لما اطلق في الاخبار
في الحرمان من العقار مطر وهي صريحة في رد على الشيخ المفيد والسيد حيث
حكم بارتها من اعيان هذه الاشياء المعدودة فيها وفي رواية ميسرة لهن
قيمة الطوب والبناء والخشب القصصا ما الارض والعقارات فلا ميراث
لهن فيه والتقريب تقدم من مثلها وفي رواية محمد بن مسلم تترك المرأة الطوب
ولا تترك من الارض شيئا وفيها دلالة على الحرمان من الارض وهي لغة الدور وعينا
دون القيمة التي هي من الالهات كالطوب ونحوه وفي حصة حماد بن عيسى و
زراعة ومحمد بن مسلم لا تترك النساء من عقار الدور شيئا ولكن تقوم البناء و
الطوب فتعطي منها ما يورعها والمال من العقار فيها اما مذهب الارض كما
هو واحد معاني العقار ففيها دلالة على ان ميراث من الارض الدور عينا وقيمة
او بمعنى الارض فتكون الاضافة ببيان وفيها دلالة على ان ميراث من العين
وعلى كلا الوجهين ففيها رد على السيد ثم وفي رواية موسى بن بكر لا تترك ارض
ما تترك نزعها من تراب دار ولا ارض لان يقوم البناء والخدوع والخشب
فتعطي نصيبها من قيمة البناء فاما التربة فلا تعطى شيئا من الارض ولا تربة
دار والتقريب فيها ما تقدم في صحيحة الفضل الا ان هذه اصرح في الحرمان من
الارض البياض لتكرار ذلك فيها مرة بعد اخرى فهي صريحة في رد مذهب السيد المفيد

والسيد قدس الله سرهما من التخصيص المقدم نقل عنها وفيما كتبه الرضا عليه السلام
الى محمد بن عيسى عن جواب مسائل من علة المرأة بانها لا تترك من العقار شيئاً
الا قيمة الطوبى والنقص لان العقار لا يمكن تغيره الحديث والمراد بالعقار هنا
ما يشمل الارض والضياع والدور ونحوها مما تقدم وفيما رد لما خالف المشهور
وفي رواية الفضل بن عبد الملك وابن ابي عمير عنهما وترثه من كل شيء
تركه وتركته وهي صريحة فيما ذهب اليه ابن الجنيد الا انها لمعارضتة لاجابة
السابقة لها يجب حملها على التقية فان القول بحمان الزوجة مما ذكر
من مفردات الامامية ان الله يرهاهم مثل مسئلة الجوة هذه جملة
ما وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بالمسئلة وقد ظهر لك مما ذكرنا به
كل واحدة منها ان الاظهر هو القول بحمان المرأة من الارض بما ضاكت
او مشعولة عيناً وقدره ومما فيها من الدور والمساكن والنخل والشجر ونحوها
عيناً لا قيمة وما استند اليه الآخرون من التمسك بالآية والقضاء الاخبار بالكلية
والجمع بينهما بالتخصيص بمادة تعليل التخصيص وعلا بآية حسب ما كان
قضية ولا انه لا يخفى على المستبح ما وقع في جملة من الاحكام من يختص عمومها
القران وتقييد مطلقاً بآية لاخبار وانه كانت اقل عدداً مما ذكرناها وانما
انه اذا كانت الاخبار دليلاً شرعياً يعمد عليه ويجب النظر في الاحكام اليه
فالقول هو المشهور ولا فهو قول ابن الجنيد وما بينهما من الاقوال خارجة عن جادة

الاعتدال

92
الاعتدال وكفى بضعفها ذهب اليه ابن الجنيد اجماع الطائفة سلفاً وخلفاً على
خلافه ولا علاج عنهما في الفتنة لما سرفنا عليك من الاخبار فيبقى القول
المشهور عارياً عن القصور كما حققناه ووضحناه واما الثاني من ذينك
الموضعين فالاصحاب فيه على قولين احدهما وهو المشهور سيما بين المتأخرين
رضوان الله عليهم ان المحرم ما ذكره من لم يكن لها من الزوج ولد واما من
لها منه ولد فانهما ترثه من جميع اعيان ما تركه من عقار وغيره جمعا بين الاخبار
المتقدمة وبين مقطوعة ابن اذينة وهو ما رواه الشيخ في باب الصدوق
في رواية في الصحيح عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة في النساء اذا كان لهن ولد اعطين
من الرابع وذهب الشيخ المفيد والسيد المرتضى وابن ادریس والمحقق في النافع
الى ان الحمان عام لكل زوجة ذات ولد كانت وغيرها عملاً باطلاق الاخبار
السابقة حيث شئت على حمان المرأة بقول مطر واستضعاف الرواية
ابن اذينة لعدم معلومية نسبة الامام عليه السلام بل ظاهرها ان ذلك من
كلام ابن اذينة وليس بسبيلها سبيل سائر المضمرات والرسائل التي يمكن
حملها على الاستناد الى الامام عليه السلام فلا تنهض حجة في تخصيص تلك الاخبار
المتكاثرة بحمان الزوجة مطلقاً ويعضد ذلك ايضاً بالبلغ وجهاً اشتمل
عليه جملة منها في بيان وجه الحكمة في الحمان في رواية مسند المتقدمين
بعدها قد نقلنا قال الراوي كيف صار هذا وانما هذه التمسك وهذه الربع

١٢ سمي قال لان المرأة ليس لها نسب ترث به وانما هي داخل عليهم وانما صار
 هذا هكذا لثلاث تزوج المرأة فيجب زوجها اولاد من قوم آخرين فيزاحم
 قوما في عقارهم وفي رواية محمد بن مسلم السابقة بعد نقل ما تقدم ذكره
 نقل عنها قال قلت كيف ترث من الفرع ولا ترث من الرابح شيئا قال ليس
 لها منهم نسب ترث به وانما هي داخل عليهم فترث من الفرع ولا ترث من
 الاصل ولا يدخل عليهم داخل سببها وفي رواية محمد بن عثمان بعد ذكر ما
 نقلنا منها قال غا ذلك لثلاث تزوجن فيفسدن على اهل الموارث موارثهم
 وفيما روي عن الرضا عليه السلام في جواب مسائل محمد بن سنان بعد ذكر ما
 تقدم لان العقار لا يمكن تغييره وقلبه والمرأة قد يجوز ان ينقطع ما بينها
 وبينه من العصمة ويجوز تغييرها وتبديلها وليس للولد والوالد كذلك
 لانه لا يمكن التقضي عنهما والمرأة يمكن الاستبدال بها وما يجوز ان يحجروا ^{هـ}
 كان ميراثه فيما يجوز تغييره وتبديله وكان الثابت المقيم على حاله لم يكن
 مثله في البثاق والقيام والجميع ظاهرة ثلاث متعاضد المقالات على
 الشمول لفرد في الزوجة وبذلك يظهر قوة القول الثاني دون الاول وانت
 جدير بما في هذه العلة المذكورة في هذه الاخبار من التأييد لهذه المشهور في
 الموضع الاول والرد لهذه الشيخ المفيد والسيد المرتضى رضي الله عنهما حيث
 اثبتا لها الارث عينا من بعض اثار العقارات كالشجر والفحل والارض

الخالية

٩٢ الخالية من الدور والمساكن مع ان هذه الاخبار محرجة كما ترى في الحرمان
 حذر من التصريح بدخول الاجنبي بسبب الزوجة في موارث الورثة فواتر
 الاولى الظاهر من الاخبار المتقدمة ان المراد بالمساكن والابنية ما هو
 اعم مما يسكن بالفعل وغيره وما يصلح للسكون وغيره من الحمامات والخانات
 ونحوها مما يصدق عليه اسم البناء فانها على المشهور المختار لا ترث من عينة
 الثانية قد ذكر من جملة من متأخري اصحابنا رضوا عنهم ان كيفية
 التقويم للبناء والالة والشجر ونحوها على القول بان يقوم مستحق البقا
 في الارض مجانا الى ان يقضى فتقدر الدور مكانها مبنية في ملك الغير على وجه
 لا يستحق عليها الاجرة الى ان يقضى ويعطى قيمة ما عدا الارض من ذلك وكذا
 الشجر ونحوه الثالثة هل القيمة في المواضع المذكورة رخصة للورثة
 لتسهيل الاداء عليهم او عزيمة فيجب على الوارث بذلها ولو على وجه القرض ^{هـ}
 والى الاول منها مال المولى الاروي يعلج في شرح الارشاد وتبعه الفاضل
 الحزاساني في الكفاية والى الثاني مال المحقق الثاني في بعض اجوبة المسئلة
 الثاني في المسالك والمسئلة محل موضع اشكال ولعل الاول اقرب لانه الاقرب
 للاخبار ويتفرع على القولين ما لو بذل الوارث الاعيان فعلى الاول يجب عليهم
 القبول وليس لها طلب القيمة بخلاف الثاني الرابع اذا اجتمع ذو
 الولد وغيره فعلى المشهور من اختصاص الحرمان بغیر ذوات الولد فمل تحتص

بنحو الارض اجمع وعن عين ما حرمت منه اخرى من الالة والطوب
 الخشب نحوها ويختص به الورثة او يكون مشتركاً بين الجميع او غيرها
 الاول وهو اختياره في المسالك لان الثمن حق الزوجة بنص الكتاب
 والسنة وانما تنقص منه مشاركة اخرى لها فاذا انتفت المشاركة
 بقيت على حالها وكل من يختص بالعين يتوجه عليه في القيمة فعلى ما
 اخترناه يتوجه على الزوجة فلما استعبر ارتفاع امرها الى الحاكم فيجبرها
 وينبع عليها بعض اموالها كما في سائر الديون **الخامسة** قالوا
 اطلاق الولد محمول على الصلابة في تعديته هذا الولد والولد وجهان
 على كونه ولداً حقيقة ام لا اقول قد مضى ما يدل على قصره غير واحد
 منهم يصدق الولد على ولد الولد في باب النكاح والميراث حقيقة كان او
 مجازاً مشهور وان نازعنا في غير هذه المقامين فليكن هذا ايضا كذلك
السادس لو خلف ماء في ارض مملوكة لكونه من توابع الارض كجياه العيو
 الواقعة فيها او ماء مملوك في قنطرة او بئر قنطرة فعلى المشهور من تخصيص
 الحرمان بعين ذات الولد والقول الثاني من العموم هل تستحق من قيمة تلك
 المياه دون عينها كالة البناء ولا شجار او من قيمتها كسائر المنقولات
 او تحوم منه عيناً وقيمة كالارض وجوه ينشأ من الشك في تبعية الماء
 لاحد هذه الامور المعددة ورجح بعض الاول وقال لان كونه مملوكاً

بتبعية

بتبعية الارض اقرب ثم قال لكن المسألة محل اشكال لعدم ورود نص
 فيها وظاهر المولى الارزبيلي في شرح الارشاد اختيار الاول وبعض
 متأخري اصحابنا رضوان الله عليهم في المسألة تفصيل وجبة حاصله ان
 القيد الموجود منه وقت الموت ترثه منه كسائر المنقولات وما لم يكن
 كذلك فلا يكون تركة عند الموت اذا الماء انما يتجدد انا شيئاً فشيئاً فهو من
 غناء الارض فيكون تابعاً لها ولا يخرج من قرب وانه كان سبيل الصالح
 في مثل ذلك لحوط وانما اطلقنا الكلام في هذا المقام لكون المسألة من
 المهام العظام الدائرة بين الانام في جملة الايام مع خلوها في اكثر كلام
 علما لنا الاعلام عن البيان الراجع لنقاب الابهام **الفصل الخامس**
 في ميراث الولاء والولاء طبقات مرتبة اولها ولأه العتق ثم ولأهنا من
 الجارية ثم ولأه الامامة فلا يرث الا لاحق منها مع وجود السابق فهنا
 بقا صنفان **المقصد الاول** في ولأه العتق وفيه مسائل **المسئلة**
الاولى يشترط في نبوت الارث بالعتق شرط ثلاثة احدها فقد المنان
 مطم والا فلا ميراث بالولاء نصاً واجماعاً في صحيح محمد بن قيس عن ابي جعفر ع
 قال قضي امير المؤمنين ع في خالته جاءت تخصم في مولى جلمات فقرا
 هذه الآية واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله فدل على الميراث الى
 الحالة ولم ينعط المولى شيئاً والاخبار به مستفيضة لازمة الى تعدادها مع

عدم المخالف الثاني ان يكون المعتق متبرعا على المشهور فلو كان واجبا بنذر
 او شبهه او بكفارة او اعتق قهرا باحد الاسباب الموجبة لذلك من
 تشكيل او زمانة او قرابة فهي سائبة لا ولاء عليه لصحة من راي قال
 سالت ابا جعفر عليه السلام عن السائبة فقال النظر وفي القرآن فما كان
 فيه فحزير رتبة فتلك السائبة التي لا ولاء لاحد عليها ورواية الهاشمي
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل اذا اعتق الله ان يضع
 نفسه حيث شاء ويتولى بما يحب فقال اعتق الله فهو مولى الذي افقده
 واذا اعتق رجل سائبة فله ان يضع نفسه حيث يشاء ويتولى من يشاء
 وفي صحيحه يزيد العجلي عن ابي جعفر عليه السلام في رجل كان عليه عتق رقبة
 فأت من قبله يعتق رقبة فانطلق ابنه فاتباع رجلا منكمسه فاعتقه
 وان المعتق اصاب لأم مات وتركه فقال ان كانت الرقبة التي على ابيه في
 ظهار واجبة عليه فان المعتق سائبة لا سبيل لاحد عليها الى ان قال وان كانت
 الرقبة على ابيه تطوعا كان ولاء العتق ميراثا للجميع وللميت من الرجال الحديث
 وفي صحيحه ابي بصير عنهما عليه السلام قضى امير المؤمنين عليه السلام فيمن نكل
 بمأموكه ان يجرلا سبيل عليه سائبة يذهب ويتولى الى من احب ويؤديه ايضا
 ظاهر قوله عليه السلام الولاء لمن اعتق فانه ظاهر في ترتيب الولاء على وقوع
 العتق من العتق فلا يشمل من اعتق قهرا على المالك ونقل عن الشيخ في ط

وبتم

95
 وتبعه ابن حمزة في ام الولد انهما اثبتا الولاء لورثة مولاهما بعد انعتاقها
 من نصيب ولدها وادعى الشيخ زه عليه اجماع الاصحاب مع ان المشهور ان
 ميراث ام الولد انما هو للامام عليه السلام وخالفوا ايضا فممن اعتق بالقرابة
 فواجبا الولاء لمن ملك احد قرابته فاعتق عليه سواء ملكه باختياره
 كما اذا اشترى بابه مثلا او لا كما اذا ورثه واحتج على ذلك بموثقة سما
 عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يملك ذراعه هل يصلح له ان يبيعه او
 ليس عبده قال لا يصلح ان يبيعه ولا يتخذه عبدا وهو مولى واخوه في الدين
 واهل بيته وورثه صاحبه الا ان يكون ذراعه او بغيره من ولا يتخذه الا الظاهر
 ان المراد بالارث في الخبر الارث الحاصل بالقرابة دون الولاء ويؤيد الحكم
 فيه بالتوارث من الطرفين فالخبر لا دليل فيه لها الثالث ان لا يتبرأ المنعم
 من ضمان جريرته او جنائته حال الاعتاق والا فلا ولاء بالاجماع بل يكون
 ميراثه لمن جريرته ان كان ولا فلا امام عليه السلام ويدل عليه في رواية
 ابي الربيع قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن السائبة فقال هو الرجل
 يعتق غلاما ثم يقول له اذهب حيث شئت ليس لي من ميراثك شيء ولا علي
 من جريرتك شيء على ذلك شاهدين وهل لا شهادة شرط في صحة
 التبري فلو لم يشهد على ذلك لم يتحقق التبري قولان الاكثر على العدم والشيخ
 والصدوق وابن الجنيد على الاول للاخبار الدالة على الامر بالشهادة كالرواية المذكورة

وغيرها ايضاً وحملها الاكثر على ان الاستهاد شرط للابثبات ولو ادعاه كما
 ورد في حكمة من الاحكام للصحة في نفس الامر وزاد بعض المتأخرين على
 هذه الثلاثة شرطاً رابعاً وهو ان لا يكون احد والدي المعتق حراً في الاصل
 اذ لو كان احدهما حراً اصلياً كان اولاده تابعين في الحرية فلا عتق ولا ولاء
 عليهم والظاهر ان الشرط الاول مضمون عنه لان بعض الاخبار هنا يدل على
 خلافه كصحيفة عيسى بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل
 اشترى عبداً له اولاد من امرأة حرة فاعتقه قال ولا ولد له الماعتق و
 يعارضها بعض الاخبار ايضاً ظاهراً ان الامثلة كانت حرة اصلية وان
 الولد ينحرف الى والي الاب اذا اعتق والحال كذلك ولا اعلم بمضمون قوله من
 الاصحاب فان ظاهرهم الاتفاق على ان الولد في الصورة المذكورة كاصح به
 شيخنا الشهيد الثاني في المسالك ويمكن حمل هذا الخبر ما في معناه على ان الام
 كانت معتقة فبعد عتق الاب ينجر ولا ولد له ولا ولد الى والي الاب كما هو المشهور
 المسئلة الثانية الظاهر ان اختلاف بين اصحابنا دون ان الله عليهم في انه
 متى اجتمعت الشروط المتقدمة فانه يرث المنعم ذكره ان كان المنعم او ان كان معه
 فذلك حصته بالنسبة الى الوفاة المنعم فلا يصح في تعيين الوارث منه لا
 ضرورة بنا الى التطويل بنقلها مع ضعف حججها الا ان الاقرب الى الاخبار فيها
 قولنا الاول هو المشهور وهو ان الولد لا ولد له الذكر خاصة ومع عدمهم

فالعصبة

٩٧
 فلعصبة ان كان المنعم حراً وان كان انه فلعصبة ما ويدل على الاول
 قوله عليه السلام في صحيفة يزيد المتقدمة فان كانت الرقبة على ابيه تطوعاً
 وقد كان امر ابوه ان يعتق عنه سنة فان ولاء المعتق هو ميراث الجميع
 ولد الميت من الرجال الحديث ورواية محمد بن عمر انه كتب الى ابي جعفر عليه
 السلام عن رجل مات وكان مولياً لرجل وقد مات مولاه قبله والمولى ابن كز
 بنات فتسألته عن ميراث المولى فقال هو للرجال دون النساء واستدل على
 اختصاص عصبة المنعم بالولد مع فقده الولد المذكور لصحيفة محمد بن قيس
 عن الباقر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل حرته رجلاً فاشترط
 ولده فوفى الذي عتق وليس له ولد الا النساء ثم توفي المولى وترك ابناً وله
 عصبة فاحتوى في ميراثه بنات مولاه وعصبة فقضى بميراثه للعصبة الذي
 يعقلون عنه وانت حبيب بن ظاهر قوله ثم توفي المولى وترك ابناً وعصبة
 ان العصبة للمولى وهو العتق لا المنعم كما هو المدعى والاحتفاء وهو الغاصم
 اما دفع بين بنات المنعم وعصبة عبد المعتق فالرواية ليست من المسئلة
 حتى ويدل على الثاني صحيفة بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه
 السلام على امرأة اعتقت رجلاً واشترطت ولده ولها ابن فالحق ولده لعصبتها
 الذين يعقلون عنها دون ولدها ومثلها اخبار اخرى الثاني شارك الاول
 المنعم اذا كان نواراً في الاولاد ذكرنا وانما اذا كان امرأة فهو لعصبتها

بعد اتفاقهم على ان الولاء مورث في اهل بيته يكون موروثا كمال اولاد اكثر من اهل بيته
على عدم الاصل مع عدم المعارض لان الولاء لمحة كلمة النسب لا يباع ولا
يوهب وكالم يقبل الانتقال بالبيع والهبة فكذلك ما يهبه ويؤيد ما دل على
عدم جواز شرطه في بيع كصحة العيص بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام
ان عاتبة قالت للنبي صلى الله عليه وآله ان اهل بيته استرطوا ولاها
فقال ص الولاء لمن اعتق وابطل شرطهم وظاهر المحقق وجاؤه كونه مورثا
لان من الحقوق الموروثة فكان داخل تحت عموم الارث وفيما ان محج كونه
حقا لا يستلزم ذلك لانه ليس من الحقوق القابلة للنقل والاصح بيعه ^{هبة}
واخذ عن ابي بصير ذلك واطهر فائدة الخلاف فاذا مات الممنع وخلف
وارثا لم يكن ذلك الوارث بعينه وارثا يوم مات العتيق كالموات الممنع عن
ولدين لاحدهما اولاد ثم مات الولد الذي له اولاد ثم مات العتيق فعلى
المشهور يخص ميراثه بالحي من الولدين دون ان يشركه اولاد ولد الميت
لعدم انتقال حق المنع من الولاء بعد موته الى اولاده واقر الوارث الى
المنع يوم مات العتيق انما هو الولد للميت فيختص الارث به ^{وعلى}
القول الاخر يشرك الولد الحي مع اولاد الولد الميت في الارث بالمتناصفة اذ
يموت الممنع انتقل حق الولاء منه الى ولديه ايضا فبينهما لان مقتضى كونه
موروثا انتقاله بموت المورث كما ينتقل غيره من الاموال والحقوق فبعد

99 موت ذي الاولاد منها انتقل حقه الى اولاده فيشاركون عنهم ويرثون
النصف بعد موت العتيق كالموات الممنع عن ابن وابن ابن ثم مات لابن
قبل موت العتيق وترك ابنا ثم مات العتيق فان ولد الولد ينسب ^{فيما}
في الارث على المشهور ويختص الارث بولد من كان حيا عند موت ابيه على القول
الاخر **المقصد الثاني** في اولاد الجارية قد صرح به الاصحاب
بان عقد هذا كان في زمن الجاهلية يتوارثون بسببه دون الاقارب فاقرهم
الله تعالى عليه في صدر الاسلام وانزل فيه قوله نعم الذين عقدت امهاتكم
فانقروهم نصيبهم ثم نسخ بالاسلام والهبة فاذا كان المسلم ولدها جارية
ورثه المهاجرون دون والده واليه الاشارة بقوله سبحانه الذين امنوا ولم
يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء ثم نسخ بالتوارث بالرحم والقرابة و
انزل سبحانه والذين امنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء ثم نسخ بالتوارث
بالرحم والقرابة وانزل سبحانه ايات القران وقوله اولوا الارحام بعضهم
اولى ببعض وبحجة الحكم بالارث به ثابت مع فقد المناسبات المعتق و
اخبارنا به متطابقة والاجماع عليه اصحابنا منعقد لانهم لما كان غير محجوب
عليه في هذه الاعصاء في جملة الامصاف لا اشتغال بتحقيق احكامه و
تطويل الكلام بنقصه وبرامه قليل الجدوى سيما الاختصاص في هذه الرسا
الغاية القصوى **المقصد الثالث** في اولاد الامامة وفيه فوائد الفائدة

الاول المشهور بين اصحاب رضوان الله عليهم ان الميت اذا لم يكن له وارث نسبي او
سببي حتى ضامن الجيرة فيرثه الامام عليه السلام سواء كان حاضرا او غائبا
وبدله عليه اطلاق الاخبار المستفيضة مثل قوله عليه السلام في صحيحة من يد المقتد
وان لم يكن له توالي الى احد من المسلمين حتى مات فان ميراثه للامام امام المسلمين اذا
لم يكن له قريب يرثه من المسلمين وفي صحيحة محمد بن مسلم عن علي بن جعفر عليه السلام
قال من مات وليس له وارث من قبل قرابته ولا مولى اعتاقد قد ضمن جريته فانه
من الانفال الى غير ذلك من الاخبار التي يضيئ عن نشرها هذا الاملا وهذا الصلح
في الفقيه الى انه عليه السلام ان كان حاضرا والا فبواهل بلده الميت قال في الكفاية و
لعل مستنده الجميع بين الاخبار المتقدمة وبين رواية خلاد السدي ومرسلة واد
الدائنين على ان امير المؤمنين عليه السلام كان يدفع ذلك الى همته بغير اهل بلده
بمثل تلك الاخبار على حال الحضور وهذه على حال الغيبة وفيه ان هذه الاخبار صحيحة
في الحضور فان عليا سلام الله عليه هو المعطى بنفسه وحمل الشيخ هاتين الروايتين
على انه عليه السلام يتبع محبة استصلاح الامة ماله فله ان يضعه حيث شاء وهو قريب
وبالجملة فانه عليه السلام الصدوق في حال الغيبة خالف المستند اطلاق الاخبار
يرده وظاهر الشيخ في الاستصحاب وهو منقول عن ابن الجنيد ان ميراثه من كان كذلك
ليبت مال المسلمين وبذلك عليه رواية معاوية بن عمار ورواية سليمان بن عمار وطريق

الجميع بينها وبين الاخبار المتقدمة مع كون تلك كثيرة عددا وواضح سند حل
هذين السندين على التقية لموافقتهما لمذاهب العامة الفارقة الثانية
اختلف اصحاب القائلون يكون ميراث من لا وارث له للامام عليه السلام
مطم فيما يفعل به حال الغيبة فظاهر بعض اصحاب انه يحفظه ويوصي به
حتى يصل الى الامام عليه السلام وذهب جماعة الى انه يقيم في الفقراء والمساكين
مما وخصه اخرون بفقراء مساكين بلده وانت خير بان مقتضى صحة
بن مسلم متقدمة الدالة على كونه للامام عليه السلام مع ما ورد عنهم عليهم السلام
من اباحة حقوق الشيعة كصحة حارث النضري عن ابي عبد الله عليه السلام
في حديث سئل فيه عن اموال وغلات له فيها حق فقال عليه السلام فله اطلاقنا
الشيعة انما لطلب ولا تهم وكان من والى ابايهم في فهو في حل مما في
ايديهم فليبلغ الشاهد الغائب وبمضمونها اخبار صحاح صراح
مستفيضة قد اتينا عليها في اجوبة مسائل بعض الاخلاء الاجلاء هو
حل الجميع الشيعة والى هذا مال في الكفاية ايضا وحي فليكن المنوال
لصرفه هو الحاكم الشرعي لانه نائبه عليهم ومنى بعد ولا يعبد الا كقائه في
ذلك بعد الامور من الفارقة الثالثة فكل بعض اصحابنا
الماخرين عن المحقق الطوسي في فراغته انه زاد قبل ونية ولا الاما
طبقين اخرين للولاء وحمل طبقاتها خمسة الاول ولا العتق

الثاني ولا ضمان جريرة الثالث ولا من اسلم على يده كافر ففقط ان ميراث هذا الكافر
الذي مات بعد اسلامه انما هو لمن اسلم عليه ان لم يكن له وارث مسلم نسبي ولا معتق
ولا ضمان جريرة وهذا الحكم من متفرعاته قدس سره اذ لم ينتقل عن غيره من
الاصحاب ولعل مستنده في ذلك ما رواه الشيخ في باب عن السكوني والكليني
في الكافي بسند فيه سهل عن سمع وكلاهما عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال
امير المؤمنين عليه السلام بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله فقال يا علي لا
تقاتلن احدا حتى تدعوه وادع الله لان يهدي الله عليك طريقا يخلصك مما
طلعت عليه الشمس وغربت وللشهادة يا علي وهذا الخبر مع ضعف سند
ليس صحيحا في المطلوب لجواز ان يكون قد علم صلى الله عليه وآله ليس وارث
مسلم فاعطى ولاؤه الذي يستحقه صلى الله عليه وآله عليه وآله عليه السلام وربما
يحدث بان الكلام ليس في شأن احد بخصوص بل مراده ان كل من دعونه
فاسلم فلك ولاؤه فهو حكم كلي ويمكن الجواب بان ذلك كان قبل تقرر المواريث
على الوجوه المقررة في الشريعة ويؤيد ان لم يرد هذا الحكم في باب المواريث
عنهم عليهم السلام الاثر بالكلية الرابع ولا من اشترى من مال الزكاة لفقد
مستحق غيره لومات من غير وارث نسبي ولا معتق ولا ضمان جريرة ولا
من اسلم على يده فان ميراثه لمستحق الزكاة من الفقراء والمساكين وله في
الصدقان والشيخ وهو المشهور بل ظاهر كلام المعبر عنه لجام وقيل ان

ميراثه للامام عليه السلام والقائل بدين المقدما مجهول واحسان العلامة في
القواعد وولده في الشرح والاطار الاول لوثقة عبيد بن زرارة قال سالت
ابا عبد الله عليه السلام في رجل اخرج زكاة ماله الفقراء فلم يجد لها موضعا
فاشترى بها مملوكا واعتقه هل يجوز ذلك قال نعم لا بأس بذلك قلت
فانه لما اعتق وصار حرا اضر فاصابكم مات وليس له وارث
فمن يرثه اذ لم يكن له وارث قال يرثه فقراء المؤمنين الذين يستحقون
الزكاة لانما اشترى من المملوك ويدل عليه ما رواه الصدوق في
كتاب العلل في الصحيح عن ابي جابر الجعفي عن ابي عبد الله عليه السلام
فلم يترك هذا الامر الذي نحن عليه اشترى من الزكاة واعتقه قال
اشترى واعتقه قلت فان هو ما وترك مالا قال فقال ميراثه لاهل الزكاة
لانما اشترى يسيرهم وفي تحقيق كون ميراثه للفقراء والمساكين كما هو
مدلول الرواية الاولى اولا هل الزكاة مطم كما هو مدلول الرواية الثانية
اشكال ثم انه رحمه الله جعل اخر طبقات الولاة الامامية الفصل السادس
في الواحق وفيه مسائل المسئلة الاولى في ميراث العربي والمهمل عليهم
والجنت يقع في مواضع الوضوع الاول الظاهر انه لا خلاف بين الاختا
انه من شرط الارث العلم بحياة الوارث عند توارثه فلم يعلم موته معا
واشترى المتقدم والمتاخر فلا توارث ويدل على الاول رواية القلاح

٢٤
عن الصادق عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال ماتت ام كلثوم بنت علي ع
وابنها يزيد بن عمر بن الخطاب في ساعة واحدة لا يدري ايها هلك
قبل فلم يورث احدهما الاخر وصلى عليهما جميعاً وبالجملة ففضيئة
الاصل انه لا يحكم بالتوارث الا بتحقق سبق موت المورث على الوارث
الا ما خرج بالدليل وهو مسألة الغرق والمهدوم عليهم مع الاستثناء
والحكم فيها اجماعي منصوص لكنه مشروط عند اصحاب بشرط ثلاثة
الاول وجود المال لكل منهما والا حدهما والا فحق لم يكن لهما مال انتفى
الارث من حيث عدم وجود ما يورث ولو كان لاحدهما مال دون الآخر
استقل المال الى من لا مال له ومنه الى وارثه الثاني اشتباه المتقدم
بالمباخر فلو علم اقتران الموت فلا ارث ولو علم المتقدم من الماخر ورث
منهما المتقدم من غير عكس الثالث ان يكون بينهما توارث بمعنى ان كل واحد
منهم يرث من الآخر ولو عايناه غيره ولو انتفى كالولم يكن استحقاق ارث
بالكيفية اما لعدم السبب والنسب ولو جرد مانع من كفر او رق او وجود
وارث حي لكل منهما او لاحدهما حاجب يحجب الآخر فلا يجري فيه الحكم المذكور
على المشهور في الاخير فلو عرق اخوان وكل منهما ولد فانه لا توارث بينهما
بل لكل منهما يجوز ميراثه ولده وكذا لو كان الولد لاحدهما خاصة دون الثاني
وليس الثاني وارث الا اخوه والولد على المشهور هنا فان المشهور عدم

١٥٢
تورث الاخ واختصاص الميراث بغيره وان كان ابعد لعدم ثبوت
بقائه بعد اخيه الذي هو شرط في الارث كما تقدم وعدم دخوله في مسا
العرق والمهدوم عليهم لا شرطها بالتوارث من الجانبين كما ذكرنا و
ظاهر الفاضل الحر انما في الكفاية وقبله المولى الاردبيلي في شرح الكا
الناقشة في ذلك يجوز ادخال ذلك في المسألة وجعل الصواب المذكور
مثلاً لو كان لاحدهما مال دون الآخر في غير مال له الا ان المولى الاردبي
قال في اخر كلامه ما لفظه الا ان يقال بهذا الحكم مخالف للاصل والظاهر
واما الاستثناء للدليل وقد وجد في صحة المال من جانب واحد لا غير
فما لم ينتهي الفاضل الاخر اشار اليه بنى على ما ذكره من الاشكال
الذي قد مناه نقله عنه سابقاً واثبه بان عموم قول الصادق عليه السلام
يورث بعضهم من بعض في اخبار متعدي يقتضي الارث ههنا من جانب
واحد متى اجتمعت الشروط المذكورة ورث كل منها من الاخوان و
جداً لئلا من الطرفين او احدهما من الاخوان اختص به احدهما كما تقدم و
النصوص مستفيضة فمنها صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سألته عن بيت وقع على قوم مجتعيين فلا يدري ايها ما يقبل
قال يورث بعضهم من بعض قلت فان ابا حنيفة ادخل منها شيئاً قال
وما ادخل قلت جلين اخوين احدهما مولاي والاخر مولاي لرجل لاحد

مائة الف درهم والاخر ليس له شيء ركباني سفينة فغرقا فلم يدريا بما مات
او كان المال لورثة الذي ليس له شيء ولم يكن له لورثة الذي له المال شيء
قال فقال ابو عبد الله عليه السلام لقد سمعها وهو هكذا وبالجملة فالحكم اجاز
لا ضرورة الى الاطالة بالاستدلال عليه الثاني المشهور بين الاصحاب ان النواث
بينهما انما هو من اصل التركة دون ما ورثه احدهما من صاحبه بمعنى انه يفرض
موت احدهما او لا فيورث الاخر منه ثم يفرض موت الاخر فيورث الاول
منه من اصل ماله دون ما ورثه كما اذا غرق رجل وزوجته وكل منهما مال
فانه يفرض اولاً موت الزوجة او كما مثلاً فيورث الزوج حصته منها
ثم يفرض موت الزوج اولاً فترث الزوجة نصيبها منه من اصل ماله لا ما
ورثته منها فلو كان لاحدهما مال دون الاخر امتثل مال ذى المال الى من لا
مال له ثم منه الى ورثة الاصل وبذلك صححة حرمان بن عيين عن من
ذكره عن ابي المؤمنين عليه السلام في قوم غرقوا جميعاً اهل بيت قال يورث
هو لاء من هؤلاء وهو لاء من هؤلاء ولا يورث هؤلاء وما ورثوا هؤلاء
شيئاً ولا يرث هؤلاء ما ورثوا من هؤلاء شيئاً ويؤيد اية رواية محمد بن مسلم
عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يسقط عليه وعلى امرأته بيت قال ترث
المرأة من الرجل ويرث الرجل من المرأة معنى يورث بعضهم من بعض
صلب والهم لا يرتون ما يورث بعضهم بعضاً انما جعلناه مؤيداً ولا

يكون

يكون دليلاً لاحتمال ان يكون قوله آه من كلام احدا الرواة دون الامام ع
وبذلك عليهم ايضاً الاختيار بالدالة على انه لو كان لاحدهما مال دون الاخر فانه
يصير مالاً الى ورثة من ليس له مال ولا يكون لورثة الذي له المال شيء صححة
عبد الرحمن المتقدمة وغيرها ونقل عن الشيخ المفيد وسالار انه يورث كل منهما
ما ورثه من الاخر ايضاً لان ما ورثه الثاني من الاول قد صار كائناً امواله
التركة قبل حكمنا بموت فوجب له الاول من مجموعته بخلاف الثاني فانه
حين فرض موت الاول لم يكن له شيء ما ترك لصحبة عبيد بن زرارة عن
ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل سقط عليه وعلى امرأته بيت
ورث المرأة من الرجل ثم يورث الرجل من المرأة وفي معناها رواية محمد بن
مسلم ووجه الاستدلال بهما من حيث تضمنهما وجوب تقديم توريث من
هو اقل نصيباً فلو لا وجوب ارث الثاني مال الاول وما ورث معاً لم يكن
لتقديم موت الاكبر نصيباً فائدة ولهذا نقل بعض المتأخرين ان من
فرض موت الاكبر نصيباً اولاً فيورث الاقل نصيباً مما تركه ثم العكس فيورث
ما ورث من الاول واجيب عن الاول بان اجتهاداً في مقابلة النص وعن
الصححة وما في معناها باحتمال كونه الفائدة شيئاً آخر غير ما ذكرنا من خفاء
الفائدة علينا وظهور كون شيء فائدة ظاهرة الاستلزام القول بذلك فان
اكثر الحكم والمصالح الشرعية تحفية عنا ولهذا لم يذكر لفظ في بعض الاخبار

هذا الحكم كرواية محمد بن مسلم المقدمة مع تأييده بما زيد في آخرها من قوله
ومعناه أنه على أنه لا يطرأ فيها لولم يوجد ضعيف كما إذا تساويا في الاربعة
كذا لولم يكن لاحدهما مال أصلاً أو يكونه شخص واحد ثم أكالا ما مر ثم
بعد الأغراض عن ذلك كله لا يدل على وجوب تقديم الأضعف على غيره بط
وفي جميع المراتب والوارث بل في الزوج والزوجة فقط وبالحجة فالأظهر
هو المشهور الثالث الحق الأسكن في الجلب بالعرق وللمسلم كل سبب
موجب لاستنباه تقدم متوحد على الآخر كالحق والقتل ونحوهما ما سوى
حقت ألف وهو ظاهر كلام الشيخ في النهاية واستندون ذلك إلى أن
العلّة في التوارث وجودها من وجود العلول في الذي هو التوارث
الجواب إن هذه العلّة مستنبطة بل العلّة هو النص والامكان الحكم
مطرأ في أسباب حقت الألف من المرض والطاعون ونحوهما وبالحجة فالحكم
لما كان على خلاف الأصل فالواجب الاقتصار فيه على موضع النص والوافق
الرابع اختلف الأصحاب في وجوب تقديم الأضعف في التوارث فذهب جماعة
منهم الشيخ وابن ادریس والحقوق في النافع إلى الوجوه على ما تقدم من خبر محمد
بن مسلم وعبيد بن زافر حيث عطف فيما توارث الأكثر على الأضعف ثم إلى
هي حقيقة في الترتيب ذهب آخرون منهم المحقق في الشرايع إلى عدم الوجوب
لانقضاء الفائدة وقصور دليل الوجوب ورد بان العلم الفائدة غير منوط في أنها

[illegible]

3

الحكم والرواية الظاهرة في الوجوب صحيحة ومن الجائز ان يكون تعبد ولا يجب
تطلب الفائدة نعم لو قيل بقول المفيد فالفائدة ظاهرة اقول ومما يمكن ان
يستدل به للقول الثاني رواية محمد بن مسلم المتقدمة المتضمنة للعطف
بالواو ومثلها موثقة عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت
له رجل وامراة سقط عليهما البيت فاما قال يورث الرجل من المرأة والمهر من
الرجل ومقتضاها عدم وجوب التقديم والتأخير في الفرض مطلقا فما
ضمن ذلك يكن حمله على الاستحباب جمعا الا ان يقال الجمع استفاد من
الواو لاينا في الترتيب المفهوم من لفظ ثم فيفيدك الخبر لان الجمع
مطلق والترتيب قيد فيحمل عليه كما هو الشايع في امثال ذلك مسألة ان
الثانية في الخنثى وهو من له فرج الذكر وفرج الانثى وقد ذكر الاصحاب
في هذا المقام فدان اخوان مما يشكلكمهما احدهما من ليس له ما للرجال
وما للنساء وثانيهما من له بدنان على حقوقي واحد فالكلام هنا في مقامات
الاولى اذ بان المفهوم من الآية القرآنية انحصار نوع الانثى في الذكر
والانثى ويستحيل اجتماعهما كقوله سبحانه خلق الزوجين الذكر والانثى وقوله
تعالى يدينن نساء اناثا ويدينن نساء الذكور الوعير ذلك من الايات الدالة
على الحصر فيها بمعنى المقامات وعلى هذا الخشى لا يخرج عنها بان يكون احد
الفرجين هو الاصل والثاني من اذكر كسائر الزوائد في الخلقة من يدور رجل واصبع

ونحوها لكن ان امكن استعمال الزائد من الاصطلاح فهو المعروف بين الاصطلاح
 بالجنسي الواضح والا فهو المشكل وطريق استعماله على ما ذكره الاصطلاح
 وصرحت به نصوص اهل الخصوص صلوات الله وسلامه عليهم انه يعتبر
 حاله من كونه ذكرا وانثى في بوله فان بال من فخرج الرجال فهو لمحق بهم
 وان بال من فخرج النساء فهو لمحق بهم فان بال منهما معا اعتبر بانثى
 بوله فانهما ابتداء شرعهم به وان ابتداء منهما دفعة اعتبر بالانقطاع اخبر
 فانهما انقطع اخيرا حكم به ولا خلاف في شيء من ذلك فيما اعلم في الاخير
 وهو الاعتبار بالانقطاع فذهب اليه البراج الى ان الاعتبار يسبق
 كالابتداء لا يتاخره فجعل الاصطلاح هو الذي يسبق انقطاعه وذهب جماعة
 منهم الصدوق وابن الجنيد والمرتضى رحمهم الله الى عدم الاعتبار بالانقطاع
 مطم والاخبار التي رقت علم في هذا المقام حسنة داود بن زرق عن ابي عبد الله
 قال سئل مولود ولد له قبل وذكر كيف يورث قال ان كان يبول من ذكره فله
 ميراث الذكر وان كان يبول من قبل فله ميراث الانثى وحسنة هشام بن
 سالم عنه عليه السلام قال قلت له المولود يولد له بالرجال وله بالنساء قال
 يورث من حيث سبق بوله فان خرج سواء من حيث ينبعث فان كان سواء
 ورث ميراث الرجال والنساء قال في الكافي وفي رواية اخرى ابي عبد الله
 عليه السلام في المولود له بالرجال وله بالنساء يبول منهما جميعا قال من ايتهما

سبق

سبق قال فان خرج منهما جميعا قال من استدر قبل فان استدر
 جميعا قال من ابعدها والظاهر ان هذه الرواية هي الدليل للقول المشهور
 في الاعتبار بالانقطاع اخبرنا اذ الظاهر ان معنى قوله من ابعدها اي زمانا
 والا فلم ينقص للاعتبار بالانقطاع على دليل من الاخبار لكن نعمته هذه الرواية
 للاعتبار بالاستدرار قبله ولم يذكر الاصطلاح الظاهر ايضا المراد من قوله
 عليه السلام في حسنة هشام المتقدمة في حيث ينبعث قال في القاموس بعث
 كمنعه ارسله فانبعث والمراد بنظرهما الشدا ستر سلا وادرا رافيع علم
 بهم فموجب هذين الخبرين انهم مع التساوي في السابق يعتبر بزيادة
 الاسترسال وشدة الانبعاث والادرا رولا فقف في كلام احدهما الاصطلاح
 على هذه المرتبة من مراتب الاستعلام ثم مع التساوي فعلى رواية
 الكافي يعتبر بالانقطاع اخبرنا ان الظاهر من قوله من ابعدها وعلا
 حسنة هشام فيورث ميراث الرجال والنساء ولعل هذه الرواية هي
 مستند من اسقط الاعتبار بالانقطاع مطم ثم ان تساوي الرجال في
 البول ابتداء وانقطاعا في الجنين المشكل وقد اختلف الاصطلاح في حكمه
 في الميراث فالمنهويين المتأخرين وفاقا للشيخ في النهاية ان يعطى نصف
 ميراث الرجال ونصف ميراث الاناث فلو كان نصيبه ثمانية لوافق كونه
 ذكرا واربعة لوافق كونه انثى اعطى ستة واستدلوا بحسنة هشام بن سالم

المتقدم حيث قال في آخرها فان كان سواء وورث ميراث الرجال وميراث
 النساء مجملها على ذلك اذ لو تحمل عليه فلا يحمل غيره الا ان يراد مجموع الميراث
 وهو متنع باتفاق الامم اذ لا يعطى نفس واحدة ميراث نفسيين فيتعين
 الحمل على الاول ويؤيد ان مراعاة الحالين لتساويهما عقلاً فيجعل بالمتيقن
 ويعطى ميراثه انتهى وتقسيم ما زاد عليه من سهم المستكوث فيه وهو كونه ذكراً
 نصفين كما وقع نظيره في الشرع عند اختلاف الدعويين مع عدم الحجج والظاهر
 ذلك دلالة رواية اسحاق بن عمار عن جعفر بن محمد عن ابيه عليهما السلام ان عليا
 صلوات الله عليه كان يقول الخنثى تورث من حيث يبول فان بالهما جميعاً
 فمن ايها سبق ورث عليه وان مات ولم يبل فنصف عقل المرأة ونصف
 الرجل والعقل لغة الذب والارادة الميراث وما رواه الخيري في قبلة الاستا
 عن ابي الخنثري عن جعفر عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام قضى في الخنثى
 الذي يخالق له ذكر وفرج انه تورث من حيث يبول فان بالهما جميعاً
 فمن ايها سبق فان لم يبل من واحد حتى يموت فنصف ميراث المرأة
 ونصف ميراث الرجل وذهب الشيخ في الخلاف الى العمل بالقرعة فان خرج
 سهم الرجل فله نصيبه وان خرج سهم المرأة فلهما نصيبها واجبة عليه
 بالاجماع والاختلاف لعله اراد بالاختلاف ما ورد من ان القرعة لكل امرئ
 وهذا منها والا فلم تقف في كتب الاخبار في هذه المسألة على خبر يدل

على ذلك

١٥٣ على القرعة وذهب المفيد المرتضى وانقضاه ابن ادريس الى اعتبار عدد
 الاضلاع فان استويت اضلاع جنبيه فنوا مئة وان اختلفت فذكرى
 يدل عليه ما رواه الشيخ في التهذيب باسناده الى مسير بن شريح في قضية
 المرأة الروية عن امير المؤمنين عليه السلام وهو انه ان المرأة امرأة تقدمت
 الى شريح وقالت اني امرأة الى اصيل ولي فرج فقال قد كان امير المؤمنين
 عليه السلام في هذا ورث من حيث جاء البول فقالت انه يحكي منهما فقال من
 اي سبق البول فقالت له ليس شيء منهما سبق يحكيان في وقت واحد
 وينفعلان في وقت واحد وساق الحديث الى ان قال قال امير المؤمنين
 جردوها من ثيابها وعدوا اضلاع جنبيه فقفلوا ثم خرجوا فقالوا عدد
 الجنث الايمن اثني عشر ضلعاً والجنث الايسر احد عشر ضلعاً فقال عليه السلام الله اكبر
 اتوني بالحجام فاخذ من شعرها فاعطاها رداءاً وحذاءً والحقها بالرجال
 قال لان حوى خلقت من ضلع آدم واضلاع الرجل اقل من اضلاع النساء
 بضلع الحديث وطعن الاكر في هذا الخبر بحالته رواية وفيه ان الصدوق
 قدس الله سره روى ذلك في الفقيه عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام
 وطريقه اليه في المشيخة حتى ان رواية الفقيه ان اضلاعها كانت ستة
 عشر ستة في اليمين وثمانية وهذا مما لا دخل له في الاستدلال وروى في

الفقيه ايضا عن السكوني عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام كان
 يورث الخنثى بعد اضلاعها فان كانت اضلاعه ناقصة من اضلاع النساء
 بصلع ورث ميراث الرجال لان الرجل تنقص اضلاعه عن بصلع المرأة
 بصلع لان حوتى خلقت من بصلع آدم الحديث وروى لقصة المقدمة
 الشيخ المفيد في ارشاده عن اصبع بن نباتة عن ابيه الموثقين عليه السلام
 فيقول مستند الشيخ المفيد والسيد المرتضى رضي الله عنهما ولم أر من
 تعرض للجمع بين هذين الدليلين من اصحابنا حيث انهم لم ينقلوا دليلا للقول
 بعد الاضلاع الاروائية الشيخ في تب ويردونها بضعف الاسناد ولا
 يبعد الجمع بينها بحمل الاخبار السابقة عاما اذا مات ولم يعلم عددها
 اضلاعه كما هو ظاهر تلك الاخبار وحمل هذه على ما اذا عد ذلك قبل موته
 المقام الثاني في كيفية قسمة الزكاة لوجامع الخنثى وارث اخر قد
 عرفت ما تقدم في المقام الاول ان الاقوال في ميراث الخنثى ثلاثة وهو القول
 بالقرعة والقول بعد الاضلاع وعلا هذين القولين فلا اشكال اذا القرعة
 يخرج احد الامرين اما الذكورية او الانثوية اتحادا فيها وتعوده بالافاظ
 كما في الرواية وفي النكاح واحد نظر الى الذكورية والانثوية واما في العقد
 فلا اشكال وكذا في الطلاق واما في البيع وكذا في سائر العقود فائنان على المشهور

وكذا في الجنائيات فلا يقتصر من احدها بجناية الاخر هكذا ذكرنا واكثرها لا يخلو
 عن اشكال فائدة روى المشايخ الثلاثة نورا لله ضاربهم عن ابي جهميلة
 قال رايته بفارس من مائة لها راسان وصدان في حقومتين وجه تغار هذه
 على هذه وهذه على هذه وقال في الكافي والمتهذيب نقلنا عن ابي بصير وحديثنا
 غيره انه راي رجلا كذلك وكانا حاكيتين بعلان جميعا على ابي جهميلة
 الثانية في حكم تركه الميت اذا كان عليه دين المشهور بين اصحابنا ان من مات
 وخلف تركه وعليه دين يستوعبها فان التركة في حكم مال الميت ولا تنقل الى
 وان لم يستوعبها فافضل عن الدين ينتقل الى الوارث استنادا الى قوله تعالى من
 بعد وصية يوصي بها او دين ويدل على ذلك ظاهر صحيحة سليمان بن خالد عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال قضى ابي الموثقين عليه السلام في دينه المقتول انه ميراث الوارث على
 كتاب الله ثم اذا لم يكن على المقتول دين الحديث وذهب جماعة منهم شيخنا الشهيد
 الثاني في المسالك الى ان التركة تنقل الى الوارث لكنه يمنع من التصرف فيها الا ان يوفي
 الدين او يعين لا يستحق البقاء الملك بل مالك وهذا هو الظاهر عندني اذ متى فرض
 عدم ملك الوارث كما ذكره والميت لا يقبل الملك والديان لا يمكن ما قبل
 قبضها اجماعا ولا مجال لاحتمال تعلق الملك بغير هؤلاء فليزم ما ذكرنا وحينئذ
 يتعين ملك الوارث وان كان التصرف فيها محجورا عليه لا مع الوفاء والضان و
 قيد بعضهم برضي الديان كما هو المشهور في مسألة الضمان من اعتبار رضى المقتول

له ورج يكون منع الوارث من التصرف على وجه المذكور من قبيل منع الرهن
من التصرف في الرهن حتى يفي ما عليه وعلى هذا أفضل الآية على الملك المستقر
يعني ان الوارث لا يملك التركة ملكا مستقرا يتصرف فيه كيف شاء الا بعد اخراج
الوصية والدين وهكذا الرواية اقول ويدل على هذا القول ما رواه الكليني
والشيخ في الوثائق عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن رجل مات
وترك عليه ديناً وترك عبداً له مال في التجارة وولداً وفي يد العبد مال و
متاع وعليه دين استدانه العبد في حياة سيده في تجارة فان الورثة وعقراء
الميت اخضعوا فيما في يد العبد من المال والمتاع وفي رقبته العبد فقال اريان
ليس للورثة سبيل على العبد ولا على ما في يده من المتاع والمال لان يضمنوا دين
العقراء جميعاً فيكون العبد وما في يده من المال للورثة فان ابوكا فالعبد وما في
يدك للعقراء يقوم العبد وما في يده من المال ثم يقسم ذلك بينهم بالحصص فان عجز
قيمة العبد وما في يده عن موال العقراء وجعوا على الورثة فيما يهمل ان كان الميت
ترك شيئاً وان فصل من قيمة العبد وما كان في يده عن دين العقراء ود على الورثة و
هذه الرواية كما ترى صحيحة الدلالة في القول الثاني حيث انهم نفى سبيل الورثة
على العبد والمال يعني عدم جواز التصرف الا بعد ضمان المال في ذمتهم والالتزام
به فاذا ضمنوا الدين جاز لهم التصرف حسبما ارادوا ولم ار احداً من اصحابنا يقرر
لنقل هذه الرواية مع انها كما ترى صحيحة الدلالة واضحة القالة وبذلك يرجح القول

الثاني وتحمل ادلة القول الاول على اذكرنا انفاً وظاهر الرواية ايضا عدم اشتراط
رضي المضمون له كما هو احد القولين وعليه يدل بعض الاخبار ايضا ويظهر فائدة
الخلافة فيما تخلفه في غناء التركة بعد الموت وقبل اداء الدين فعلى هذا الاول ان يكون
الدين لان التماثل تابع للملك والمالك لهم وعلى الثاني ان يكون ملكا للوارث لعين ما
ذكر قبل ويتفرع عن ذلك ايضا وجوب تسليم العين الى الدين على الاول من غير
تسلط الوارث عليها وتخيير الوارث بين اداء الدين منها او من غيرها على الثاني
ولو لم يستوعب الدين للتركة ففمنعه من التصرف مطلقا او فيما قبل الدين خاصة
وجهما كما اجودهما كما استجود في المسالك ايضا الثاني قال فيه لكن يكون التصرف
مباحا بوفاء الباقي بالدين المسئلة الرابعة في ميراث الحمل واره مشروط
احدهما وجوده عند موت المورث ولو نطفة ويعلم اما بولادة ولد من ستة اشهر
من الموت كما لا فانه ما يقطع بوجوده وقت الموت البتة او بمضي اربعة اشهر
خادون ولو توط في تلك المدة وصلها بيع استاده اليه فان يحكم بوجوده شرعا و
ثانيتها ان ينفصل حيا فلو انفصل ميتا لم يرث وان كان قد تحل في سابقا في البطن
او هو في حكم العدم وكذا لو مات قبل تمام الانفصال اذ الشرط وجوده كالحيا كما يفهم
من الاخبار وتعم الحيرة بعد الولادة باستهلاله او اعطاسه او التثايب او
امتصاص الثدي وكيفية الحركات الدالة على كونها حركتها دون حركات

والاحتجاج ويدل على ما ذكرنا من الاخبار صحيحة روي قال سمعت ابا عبد الله
عليه السلام يقول في السقط اذا سقط من بطن امه فحرك تحركا بينا يرك ويورث
فانه رجا كان اخرا من موثقة ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام قال لي اذا
تحرك المولود تحركا بينا فانه يرك ويورث فانه رجا كان اخرا من موثقة وبعضها
اخبار عديدة ولفظ السقوط في الرواية الاولى ما يدل على الانفصال بتمامه
وانضاف بالحقيقة كذلك وقوله تحركا بينا فيه دلالة على ما قلنا من عدم الاكتفاء
بحركة مثل القلقص واما ما ورد في جملة من الاخبار من انه لا يرك حتى يصيح و
يسمع صوته فالظاهر جملة على الحقيقة كما يشعر بعضها وهل يشترط في استقرار
الحقيقة بمعنى انه يتولد له حيوة مستقرة يمكن ان يعيش فلا يعتبر مجتولا سقط
بحيث يجناية جان وتحرك حركة المذبوح ثم مات ام لا قولان الاكثر على عدم
ويؤيد اطلاق الاخبار وظاهر المحقق في الشرايع في آخر كتاب الميراث استقر
الاستقرار فلا يخفى مثل حركة المذبوح وجملة من احيانا ينفذ في الحمل في جملة
موانع الارث بمعنى ان بقاءه في البطن مانع من الارث حتى يخرج حيا والحج
الحمل كما يجب الولد عن الارث يجب ايضا غيره من هودونه في الطهارة حتى يستبين
امه كالوكان الميت امرئة حامل وله اخوة فيترك الارث حتى تضع ثم لو طلبته
الزوجة حقها اعطيت النصيب الاقل لانه المستحق بخلاف الاخوة ولو كان معه
ابوان اعطيا السدسا اولاد اربع من الشركة الحمل سهم ذكرين لندور الزنا

فوق

وبعد انكشف الحال بالولادة سيندك جميع ذلك زيادة ونقصا
المسئلة الخامسة في ميراث ابن الزنا المشهور بين الاحبار من
تولد من الزنا من الطرفين اما يرك ولده واحد الزوجين دون الابوين ومن
يتقرب بهما لا يتقارب شرعا من ابويه فلا يرثانه هما ولا من تقرب بهما ولا يرثهم
ولو اختص الزنا باحد الطرفين دون الاخرين كان يشبهه ائمة التوارث
بينه وبين الزاني منه ما خاضه ووقع التوارث بينه وبين التوارث الاخر لكونه ابنا
شرعيا بالنسبة اليه وكذا من يتقرب به ومع عدم الولد واحد الزوجين فيميراث
لصنام الجارية والا فلاما عليه السلام مستند هذا الحكم اخبار عديدة منها صحبة
عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت فقالت جعلت فداك
كردية ولد الزنا الى ان قال قلت فانه مات وله مال من ميراثه قال الامام عليه السلام
وروي الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لما رجل وقع على وليدة قوم حرما ثم
اشترها فادعى ولدها فانه لا يورث منه شيئا فان رسول الله صلى الله عليه وآله
قال الولد للفراش وللعاهر الحجر ومثلها مكانة محمد بن الحسن الفقيه وذهب الصدوق
والشيخ والحلي وابن الجبيل الى ان الزنا ترثه امه واخوته منها او عصبتها كما بنى الملا عنه
استاد الرواية ابا بن عمار عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام كان
يقول ولد الزنا وابن الملا عنه ترثه امه واخوته لامر او عصبتها ومقطوعة
يونس قال ميراث ولد الزنا العزبانة من قبل امه على نحو ميراث ابن الملا عنه

١٥
والظاهر ترجيح الاول لصحة دليله واعتضاده بموافقة الاصول لقيام الأدلة
على انحصار موجبات الارث في السبب والنسب والثاني منقطع نصا واجابا
والاول مخصوص في مواضع ليس هذا منها وحمل الشيخ الرواية الاولى على عمومها
وهو بعيد والثاني ردّها بالوقف وربما حملتا على كون الزنا من جهة الرجل
دون المرأة بل هو من جهتها شبهة وهو بعيد وليس فرض المسئلة في
واقعة مخصوص بل ظاهر الخبر ان ذلك حكم في المسئلة السادسة
في ميراث المفقود وقد اختلف كلام اصحاب رضوان الله عليهم في ذلك على
اقوال اربعة احدها وهو الشهور انه ينتظر به مدة لا يعيش اليها عادة ولم
يقدر لهم تلك المدة بجحد معين قيل ان ذلك ما يختلف باختلاف الارضا
والاصقاع وربما قدرها بعضهم بمائة وعشرين سنة وما في المسالك
بعد نقل ذلك الى الاكتفاء بما دونها في زماننا قال فان بلوغ العمر ان مائة سنة
على خلاف العادة وهي المحكمه عندهم في ذلك لا الامكان لانه يتحقق بما اضعفت
ذلك انتهى ولم نقف لهذا القول على دليل من الاخبار كما امر بذلك جملة ممن
ذهب اليه وانما استندوا في ذلك الى التمسك بالاصل من بقاء الحياة الا ان
يقطع بالموت وعدم جواز التعريف في حال الغيرة الاعاوج شرعي ولا وجه
هنا فيصير حتى يوشى من حيوة فيحكم الشرع بموته قال ويرد على هذا القول
انه لا يشترط حكم الحاكم بموته بل يكفي بضمي تلك المدة من حين ولا دية فيحكم

١١
بموتة فيقتسم ميراثه وتعد زوجة ولومات له قريب قبل الحكم بموته عزله
نصيبه من ميراثه وكان بحكم ماله الثاني وهو مذهب الصدوق والمحققين
مدعيان عليه الاجماع انه يطلب في الارض اربع سنين فان لم يوجد له خبر قسم ماله
واعندت تزوجته واليه ذهب ابو الصلاح وقواه في الدرر واستوجه في
المسالك الا انه اختار الاول واليه مال الحديث الكاشاني في المفاتيح ويدل عليه
موثقة شامة عن ابي عبد الله عليه السلام قال المفقود يحبس ماله على الورثة قدر ما يطلب
في الارض اربع سنين فان لم يقدر عليه قسم ماله بين الورثة وموثقة اسحاق بن
عمار قال قال ابو الحسن عليه السلام المفقود يترخص ماله اربع سنين ثم يقسم
يؤيده ايضا الاخبار المتعددة الواردة في حكم الزوجة من الارض اربع سنين
ليطلب فيها ثم يقيدها والحكم فيها اتفاقي عندهم فاذا كان التفحص على هذا الوجه
مقتضى لاعتداد الزوجة وجواز تزويجها بعد ذلك مع ان عصمة الفرج اشد
واهم في نظر الشارع فليجوز قسمه المالك بطريق اولي ونحننا الشهيد الثاني
ذلك في المسالك بالفرق بين الزوجة وغيرها لاختصاص النص بالزوجة فلا
يتعدى الى الميراث وتوقفا فيما خالف الاصل على ما مرده فيتوقف ميراثه وما
يترتب عليه على بقاء مدة لا يعيش اليها عادة وان الغرض دفع الضرر على
الميراث بصرها دون غيرها من الوارث وان الميراث يخرج عن النكاح بالحجب
والعين لقوات الاستمتاع وبلا عسار بالنفقة عما قول لقوات المال

فان تخرج منها وقد اجتمع الضرران اولى وانما الوصية بقية الزوجة فزولها
على تقدير عدمه لدفع الضرر خاصة فتقيد بمورده ودرءا ولا بالنقص
كما دل على حكم الزوجة بما ذكر بعد تلك المدة واليتم على حكم الميراث كذلك
كما تضمنته تلك الموقعتان المتضمنتان فكما خرج ذلك من حريم الاصل
فكذلك هذا الا ان هذا لا يوافق مذاق من عدة الموقن في قسم الضعيف
وتخرج الاصل اليه كما في قاعدة التي بنى عليها في غير موضع وثانيا انه كما
يكون الحكم في الاعتداد وبعد تلك المدة دفع الضرر عن الزوجة فيحوز ان
يكون الحكم ايضا في قسم الميراث وفي الضرر عن الوارث بعينه ما قاله في
الاعتبار بالنفقة وان كان احد الضررين اسدا واشدية الضرر عليه نادى
الوارث مقابل بمطلوبية الشارع العصمة في الزوج زيادة على الاموال و
بالجملة فالاصل في ذلك هو النص وهذا التوجيه انما في بيان الحكمة فيه
لما علل مؤسسته وحيث كان النص فيما ندعيه موجودا في البناء عليه
وجاز توجيهه بما ذكرنا الثالث مذهب ابن الجنيده هو القول باذهاب اليه
الصدوق والسيد فخر فقد في عسكر شهيد هزيمة وقتل من كان فيه و
اكثرهم والقول بانتظار عشرين سنين فيمن لا يعرف مكانه في عينه ولا
حيز له ولم يصرح بشرط الطلب والفحص في ثبوت الموقنين ولم نقف لهذا
التفصيل على دليل والموجود عندنا من الاخبار لا ينطبق عليه فان

الموقعتين

الموقعتين المتضمنتين الداليتين على التقيد بالاربع سنين لا اشعار فيها
بالتحصيل من فقد في عسكر كما ذكره والدال على الانتظار عشرين سنين وهي صحيحة
على بن مهران الاليتي مورد ها العقار خاصة مع في الدلالة من المناقشة كما ياتي
الرابع مذهب الشيخ المفيد وهو الانتظار عشرين سنين في بيع عقاره ومع ذلك
يكون البايع ضامنا وركا المسمى فان رجع المفقور خرج اليه من حقه واما في
سائر امواله فذهب الى جواز اقتسام الورثة لها بشرط ملائمتهم وضمانهم له على
تقدير ظهوره واستدل عليه بالنسبة الى الاول بصححة على بن مهران قال
سالت ابا جعفر عليه السلام عن دار كانت لامرأة وكان لها ابن فقاب الابن في الحجر
فانت المرأة فادعت ابنتها ان اتيها كانت صيرت هذه الدار لها وباعت
اشقا صامتها وبقيت في الدار قطعة الى جنب دار رجل من احبابنا وهو يكنى
ان يستريحها الغيبة الابن وما يتخوف ان لا يحل شرها وليس يعرف الابن حين
فقال ومثلكم غاب قلت منذ سنين كثيرة قال ينظر به عينية عشرين سنين
ثم يستريح فقلت اذا انتظر به عينية عشرين سنين يحل شرها قال نعم وطعن
في المسالك في هذه الرواية بضعف السند وهو منه قد تسلمت سقم بناء على
نقله لها من الكافي حيث ان في طريقها سهل بن زياد والافهم في التهذيب صحيحة
لان رواها عن علي بن مهران وطريقه اليه في الشيخة صحيح ويدل عليه بالنسبة الى
الثاني مؤمنة استجاب بن عماد قال سالت عن رجل كان له ولد فغاب بعض ولده

فلم يدري انه هو وما ان الرجل كيف يصنع بغير الغائب عزابه قال الغزل خت
يجي قالت فقد الرجل فلم يجي قال كان ورثة الرجل ملا اقتصوا بينهم فاذا
جاء ردوه عليه وهذه الرواية وان كانت مضمرة في التهذيب لا انصرح في
الفقيه بكون المروي عنه الكاظم عليه السلام وفي الاستدلال بجي علي بن مزيار
في هذا المقام نظرية عليه حجة من علمائنا الامام منهم شيخنا الفقيه الثاني
في المسالك حيث قال بعد قول المص ان الاستدلال بهذه الرواية يعسف
لفظه وجه التعسف انه لا يلزم من تسوية البيع عليه السلام بيع القطعة من الدار بعد
العشرة الحكم بموت خ فان الغائب يمكن للحاكم ان يبيع ما له للصلحة فكيف لا
عليه السلام مع ان الرواية تضمنت ان بايع الدار اى كونه ملكا ولم يحصل له منافع
هذه المدة الطويلة فبان كون تسوية البيع لذلك وان بيع الغائب على حجة اقول
ويؤيد ذلك ان المدة قد بلغت اسقاطا من الدار ولم يتكر لا امام عليه السلام عليها
ذلك وبالجملة فصرف المدة الباقية بمقتضى القواعد الشرعية صحيحة لانها قد
ادعت الملكية ولا منافع لها مؤيدا بعدم انكار ما فعلت من بيع تلك السهام
واما الرواية الثانية فهي في التحقيق غير المتكافئة كون ما اقتسموا بيننا اولوا
كذلك لما كان ردوه بعد مجي المفقود وجه اذ قضية جعله ميراثا الحكم بموته
سواء كان في اعتداد الزوجية وهو جازم فلا يرد عليه لورجى كما لا ترد عليه الزوجية
لوجاهة خروجها من العدة ونزوحها اجماعا وقبل التزوج على الشهر الا

١١٣
وتح فيمكن حملها على ان ذلك على جهة الاستصلاح منه عليه السلام والذي
يقرب عندي فان كان خلاف ما فهمت من وقعت عليه من كلام الشيخ عليه السلام
كلامه من احكامنا انا المراد بالرجل اخيرا في قوله ان كان ورثة الرجل هو
الميت المسئول عنه في صدر الرواية وهو الاب يعي ان ورثة ابيع فقد
الابن يقتسمون حصته في حصة الميراث ويكون ديناً عليهم فانه رجح
ردوها اليه ولا كان حكمها حكم المال المجهول المالك كسبيل مال من هو في
بيع فاذا جاء صاحب رجعة عليه وان حدث به حديث او صلى به وربما
ليست اسر لانك بالاثبات بالرجل مضمون دون الضمير وعدم معلومية الورثة
لان في الخبر فيجوز ان لا ورثة له بالمرقة بخلاف الاقرب ورثة معلومة من الخبر
وبالجملة فان لم يكن هذا الاحتمال الظاهر فلا اقل من المساواة المبطله للاستدلال
وقد ظهر لك مما حققناه ان القولين الاخيرين لا مستند لهما واما الاول
فغاية ما اعتدوا فيه على الاصل وقد وردوا في غير موضع ان الاصل يخرج منه
بالليل وهو هنا موجود لما عرفت من صراحة تلك الموثقتين وكذا ما قالوه
من فتح النصف فهو محض من ذلك وبالجملة فالظاهر هو القول الثاني
تأنيده ذهب بعض شايخنا المعاصرين على ان من حصل العلم العاري بعدم
حيوة فانه يجوز نكاح زوجته فان لم تنزع امرها الى الحاكم ومثله ياتي ايضا
في قسمته ما قاله لان المفقودين في مثل الجرح كثر المتروكين من السواحل
الحيط بموضع الغرق يحصل العلم من جاري العادة بهلاكهم كما هو واضح وهو اقرب

من العلم بالشاهدين وكذا المفقود في الفان في عدة الخوارج مع احاطة
 الاوراق بالاطراف لم يأت مخبر عنه فيها مع كثرة المتردين وكذا المفقود
 في العادك العظام ولا يحتاج فيه التاجيل في اربع سنوات ليخص فيها
 عن حاله في الاطراف لان ذلك انما هو في المفقود لا كذلك ولما هنا في كيف
 في مثل حصول المتردين وحيث لم يأت خبر علم هلاكه انتهى وهو عند قوي
 متين وان كان خلاف المفهوم من كلام الاصحاب حيث عمو الحكم في هذا
 الباب وما يؤيد ما قاله قدس الله من الفاظ الاخبار الواردة في المسئلة
 حيث تضمنت انه يكتب الى الصقع الذي فقد فيه كافي صحيحة بريد وبعث الوالي
 ان يكتب الى الناحية التي هو عاين فيها كافي حسنة الخليل وهذا انما ينطبق
 على من سافر الى ناحية او بلد ثم لم يأت عنه خبر بموت ولا حيوة واما من
 فقد على احدهما الوجه وليس عند بلد ولا صقع يمكن الحيوة فيه ولا
 احد يكتب اليه فانه يكفي في الحكم بموته حصول المتردين من تلك الاطراف
 المحيطة اليه يعلم بجاري العادة انه لو كان حيا لكان فيها ولا ياتي بخبرها المتردين
 اليها المسئلة الثالثة في ميراث المترد وهو اما فطري وهو ما اورد
 واحدا بغير مسلم او ملي وهو خلافه وعلى كل منهما قايما انه يكون رجلا
 او امرأة والحكم في هذه المسئلة مختص بالرجل المترد عن فطره ^{المترد}
 فان حكمها ان تحبس وتضرب اوقات الصلوة الى ان تتوب وتعتق فطرية
 كانت او ملية دون الرجل المني فانه يستتاب فان تاب قبلت توبته والا

قتل

قتل ولا يقسم ماله حتى يقتل بخلاف الفطري وهو محل البعثة فانه بمجرد
 الارتداد وان تاب يحجب عنه ويقيم ماله على ورثته وتقدر زوجته
 عدة الوفاة ولو تعدى قتله لتقلب وهو فلا تسقط الاحكام الباقية
 اذ لا ترتب عليها عا القتل والظاهر هو قبول توبته لتوبته فيما بينه وبين الله
 ولكن لا تسقط عنه الاحكام المذكورة ويدل على ذلك الاخبار المستفيضة
 منها صحيحة محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن المرتد فقال من
 رغب عن الاسلام وكفر بما اتى على محمد بن عبد الله فلا توبة له و
 قد وجب قتله وبانت منه امرته ويقيم ما ترك على ولده وموثة
 عمار الساباطي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام كل مسلم بين المسلمين
 ارتد عن الاسلام ومحمد بن محمد اصله اسلمية قاله بنبوته وكذب فان دما
 لكل من سمع ذلك منه وامرته بائنة منه يوم ارتد فلا تقرب ويقيم ماله
 على ورثته ويعتد امرته عدة التوفى عنها زوجها وعلى الامام ان يقتله
 ولا يستتبه وروى الشيخ في التهذيب في الصدوق في الفقيه انه كتب عاملا امير
 المؤمنين عليه السلام اليه اني اصبت قوما من المسلمين زنادة وقوما من
 النصاري زنادة فكتب اليه اما من كان من المسلمين ولد على الفطرة ثم
 تزندق فاضر عنقه ولا يستتبه ومسلم يولد على الفطرة فاستتبه فان
 تاب والا فاضر عنقه واما النصاري فها هم على عظم من الزندق وفي
 حسنة الحسن بن محبوب قال المرأة اذا ارتدت عن الاسلام استتبت وان

تأب ورجعت ولا خلعت في السجن وضيق عليها في حبسها الى غير ذلك
من الاخبار والرواية الاولى وان كانت مطلقة بالنسبة الى الفطري
والملكي لانها محمولة على الفطري بقرينة الاخبار التي بعدها وغيرها
ايضا المسئلة الثامنة في حكم الدية وقد اختلف كلام الاختا
فيها على اقول الاول انهم في حكم مال المقتول فيقتضي منه دية وتنفذ
منها وصاياه ويرثها الورثة كغيرها من سائر اموال الدنيا في انفا
نصرف في الدين المتأخر استحقاتها عن الحياة التي هي شرط الملك
والدين كانه متعلقا بالذمة حال الحياة وبالمال بعدها والميت لا
ملك بعد وفاته وهو اجتهاد في مقابلته النص كما استمع ومن ثم
نسبه جماعة من اصحابنا الى الشذوذ الثالث الفرق بين دية الخطا
ودية العمد اذ ارضى الوارث بها قال لان العمد انما يوجب القصاص و
هو حق الوارث فان رضى بالدية كانت عوضا عنه فكانت ابعده من
استحقاق الميت من دية الخطا الرابع ان من رضى عن القربى بالام
خاصة من المتقرب بالابوين او الاب وحده الخامس اضافة المتقرب
بالاب خاصة الى المتقرب بالام وتخصيص الارث بالمتقرب بالابوين ويدل
على القول الاول عموم آيات الارث واخباره وخصوص رواية اسحاق بن عمار
عن جعفر عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال ان قبلت الدية قصصت
مالا فهي ميراث كسائر اموال وما رواه ابو عمر العبدي عن ابي بصير عن ابي

في صبر

في حديث قال الدية تقسم على من احز الميراث واما القول الثاني والثالث
فدليلهما ما عرفت من عدم الاعتبار بالمحضة والتحجيات الصرفة وفيها
ما رواه الكليني في الصحيح عن ابي بصير عن ابي الحسن عليه السلام في رجل قتل عليه
دين ولم يترك مالا فاخذاه الدية من قاتله عليهم ان يقضوا الدين قال
نعم قال قلت وهو لم يترك شيئا قال انما اخذوا الدية فعليه ان يقضوا دية
وموثقة ايضا عنه قال سالت عن رجل قتل عليه دين واخذوا له الدية
ايقضى دينه قال نعم انما اخذوا دية ومثلها ايضا روايته عن ابي عبد الله عليه السلام
ورواية عبد الحميد بن سعيد عن الصادق عليه السلام الرضا عن هذه الرواية
شاملة باطلاقها لما لو كانت الدية عن خطأ وعد واما القول الرابع فيدل
على صحة سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قضى ابي بصير المؤمنين عليه السلام
في دية المقتول انه يرضى الوارث على كتابته وسهامهم اذ لم يكن على المقتول
دين الا الاخوة والاحوات من الام فانهم يرضون من دية شيئا ومثلها صحة
عبد الله بن سنان وصححه محمد بن قيس وموثقة وموثقة عبد بن زرارة
ورواية ابي العباس الباقى وح فالظاهر تقييد العموم بالثقة القول
الاول والرواية المذكورة في هذه الاخبار لا يورث موردها الاخبار كلها
اختصاص الحوان بالاخوة والاحوات كقصة سليمان المذكورة و
المدعى اعم من ذلك ولذا استوجبه شجنا الشهيد الثاني في المسالك قصر الحوان

على مورد النص قال لو قيل بقصر الحكم فيما على مورد النص كان وجه انتهى
 ولعل مستند من ذهب إلى العموم واستدل بهذه الاخبار الخاصة كما عرفت
 دخول ما عدا الاخوة فيها بطريق اولى واما القول الخامس فلم نقف له على
 مستند مع دلالة اطلاق صحيح سليمان بن خالد وما بعدها وما هو في معناها
 على خلاف حيث لم يستثن فيها الا الاخوة من الام خاصة من ذلك ظهر ان
 الاظهر القول الرابع مع الاختصاص بمورد النص المسئلة التاسعة
 في ميراث المشكوك فيه والكلام فيها في موضعين احدهما المشهور بين الاصحاب
 انه لا توارث بين الولد المشكوك فيه وبين ابيه فلو وطئ الزوج او المولى زوجة
 او امته ووطأها الاجنبي اثم في طهر واحد فولدت المرأة لم يثبت التوارث
 بينهما بل يستحب الابح ان ينفق عليه مدة حيوته وان يغفل له قسطا من
 ميراثه قدر ما يتقوى به ويعيش ولو مات الولد لم يرثه الاب ولا الام واما
 يورثه احد الزوجين والولد وهو قول الشيخ في النهاية ونسب إلى الأكثر ويدل
 عليه صحيح عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان رجلا من الانصار
 اتى ابي فقال له اني قد ابتليت بامر عظيم اني وقعت على حارثي ثم خرجت في
 بعض حواشي فانصرفت من الطريق فاصبت غلاما بين رجلي الجارية فاعتزلتها
 فحبلت ثم وضعت جارية لعدة تسعة اشهر فقال له ابو جعفر لا ينبغي لك ان
 تقر بها ولا تتبعها وانفق عليها حتى تموت ويجعل الله لها خيرا فان حدث بك

١١٥ حدث قاض ان ينفق عليها من مالك حتى يجعل الله لها خيرا وفي رواية
 حزين عن ابي عبد الله عليه السلام في جارية كذلك قال اذا ولدت امسك الولد
 ولا تتبعه ويجعل له نصيبا من دونه بمضمونها اخبار اخر وفي المسالك هذا
 القول بخالفته للقواعد الشرعية والاخبار المتفق عليها من ان الولد للفكر
 وهو وارث في روات كثيرة صحيحة وغير صحيحة فيها صحيحة سعيد بن ابي
 عبد الله عليه السلام قال سالته عن رجلين وقعا على جارية في طهر واحد لم يولد
 الولد قال الذي عنده لقوله عليه السلام الولد للفراش وللعاهر الحجر ومضمونها اخبار
 عديدة والمسئلة كذلك لا يخلو من اشكال وان كان القول الثاني لا يخلو من قوة
 وثانيتها من كانت له امته فقد وطأها الشركا في طهر واحد فانه يقع بينهما
 فمن خرج اسمها الحق الولد به وتوارثا ويدل على ذلك اخبار عديدة منها صحيح
 سليمان بن خالد وحسنه ابي بصير وغيرها خطا م به اتمام في
 حساب الفرائض الذي هو في هذا الباب من اعظم المهمات وفيه فواكدا
 كل عدد اذا نسب إلى الاخر فاما ان يكونا متساويين كالثلاثة وثلاثة ويقال
 لهما المثلان ايض او مختلفين وخرج فاما ان يعد الاقل الأكثر بمعنى انه ينفق
 الأكثر باسقاط الاقل منه مرة بعد اخرى او لا والاول المتداخلة لدخول احدهما
 في الاخر كالثلاثة مع التسعة والاربع مع الاثني عشر وطريق استعماله كونه
 العدد متداخلين ان يسقط الاقل من الأكثر مرة بعد اخرى او لا وعلى الاقل

يقع في المسألة واحد منها أو اثنان فصاعداً ولا يقع منه شيء وعلى الأول
فالمخرج المأجوز منه ذلك الكسر هو اصل المسألة كما لو اجتمع الزوج مع ^{المرتبة}
الثمانية فان اصل الفريضة اثنان الذي هو مخرج النصف حصته الزوج فللمزوج
منها واحد والواحد الاخران انقسم على الباقيين والاعلمت به ما ياتي الى
ان تصح الفريضة من عدد ينتهي اليه الحساب وهكذا لو اجتمع فيها نصفان
او اشتملت على ثلث او ثلثين وعلى هذا القياس وعلى الثاني فان خرج
الكسر ان من مخرج واحد كالثلث والثلثين من الثلاثة فالثلاثة اصل
المسألة وان كانا مختلفي المخرج فلا بد من النظر فيما وان كانا متماثلين
كالثمانية مخرج فريضة الزوجة وهي الثمن والاثنين مخرج فريضة البنت ^{وهو}
النصف كما اذا اجتمع احد الابوين والبنت فأكثر المخرجين كالثمانية في الفرض
الأول والستة في الفرض الثاني هو اصل المسألة وان كانا متوافقين كالستة
مخرج فريضة الواحد من ثلاثة الامم والاربعة مخرج فريضة الزوجة فتضرب في
احد المخرجين في جميع الاخر فالنوافق هنا بالنصف ووفقاً لاربعة اشياء
ووفق الستة ثلاثة وايهما ضربت في جميع الاخر يحصل ثلث عشرة وهو اصل
المسألة ولو اجتمع الثمن والستين كزوج واحد الابوين مع ابن فالثمن مخرج
الثمانية والستين مخرج الستة بينهما توافق بالنصف فتضرب نصف احدها
في مجموع الاخر يحصل اربعة وعشرون وهي اصل الفريضة وهكذا وان كانا

متباينين

متباينين كاربعة وثلاثة فيما اذا اجتمع زوجها الربع وام لها الثلث
وكثمانية وثلاثة فيما اذا اجتمع زوجته لها الثمن وبنان لها الثلثان
فتضرب احد المخرجين في الاخر وحاصل الضرب هو اصل المسألة ففي الفرض
الأول تضرب الثلاثة في الثلاثة يحصل ثلث عشرة وفي الثاني تضرب ثمانية في
ثلاثة يحصل اربع وعشرون وعلى هذا القياس وعلى الثالث يجعل المال
على عدد رؤس الورثة مع التساوي كاربعة اولاد ذكور واختلفوا بالذكورة
وانوته فلكل ذكر سهمان ولكل انثى سهم فما اجتمع فهو اصل الفريضة
الثالثة الفريضة اما ان يكون موافق السهام التي هي حصص الورث
او تكون زائدة عليها وانما قصته عنها فلي الاول فاما ان تنقسم من غير كسر
اولا وعلى تقدير عدم الانقسام الا بكسر فاما ان يكون المنكسر عليه فزوي
واحد او اثنين وعلى تقدير كونه زائداً فاما ان يستوعب الكسر الجميع او لا
وعلى كلا التقديرين فاما ان يكون بين نصيب كل فريق وعددهم توافق او لا
يكون او يكون توافق في البعض دون البعض فالاقسام عشرة الا ان
اعتبار النسبة بين عد كل فريق ونصيبهم فيما اذا لم يستوعب الكسر الجميع
قد اختلفوا خوفاً لتطويل علم معرفة ذلك من قسم ما اذا استوعب الكسر
الجميع لانه يفهم منه مراجعة ما اذا اشتمل مثله في القواعد والضوابط
فيكون الاقسام ثمانية لا غير الاول ان يكون الفريضة بواقعة للسهام

تقسم من غير كسر والحكم فيها ظاهر كزوج اخت لابوين اولاد وفريضة
كل منهما النصف ومخرجها اثنان لكل منهما واحد الثاني ان يكون الفريضة
موافقة للسهم ولا تنقسم الا بكسر والمنكسر عليه فريق واحد لا بدح
من اعتبار النسبة بين النصيب والعدد والنسبة هنا مضمومة في التباين
والتوافق دون الدخال والوالد لا يحتاج الى تعديدا لفريضة عا حيه
تنقسم على المنكسر عليه بغير كسر واعتبار الدخال يوجب بقاء الفريضة
على حالها فلا يحصل العرض وح فان كان متباينين ضربت عدد
رؤسهم في اصل الفريضة فما اجتمع فنخرج الفريضة مثله زوج واخوان
للزوج النصف فالفريضة من اثنين للزوج واحد يبقى واحد ونصيب
الاخوين ينكسر عليهما والنسبة بين الواحد والاثنين التباين اذ لا وفق
بينهما فنضرب عددها وهوان اثنان في اصل الفريضة وهوان اثنان يحصل اربعة
ومنها نخرج المسئلة فللزوجة منها اثنان وللأخوين اثنان لكل واحد منهما
واحد وكذلك لو اجتمع الوان ومحمى بنات ففريضة الابوين السدسان
ومخرجها من ستة وفريضة البنات الثلثان ومخرجها من ثلاثة وبين
الثلاثة والستة تدخل فلذا اقتصر على الستة كما هو المعمول في الدخال
فلا ابوين السدسان اثنان يبقى اربعة نصيب للبنات الخمس تنكسر عليهم
والنسبة بين عدد رؤسهم وهو خمسة ونصيبهم وهو اربعة التباين

فتقر عدد دهن وهو الخمسة في اصل الفريضة وهو ستة يحصل ثلاثون
ومنها نخرج الفريضة فلا ابوين سدسان عشرة للبنات الخمس ثلثاها
عشرون ينقسم عليهم بالسوية اربعة اربعة وان كانا متوافقين
ضربت الوفاق من عدد رؤسهم لا من النصيب في الفريضة وما حصل
فمنه نخرج المسئلة مثله اخوان لام مع ستة اخوة لا بد للاخوة
الثلث اثنان من ستة يبقى اربعة نصيب للاخوة الستة لا تنقسم عليهم
وبين عدد رؤسهم والنصيب توافق بالنصف فنضرب الوفاق من عددهم
وهو ثلاثة في اصل الفريضة وهو ستة يحصل ثمانية عشر تنقسم عليهم
بغير كسر الاخوين من الام الثلث انصافا ستة لكل ثلاثة والباقي وهو
اثنان عشر ينقسم الى الاخوة الستة اثنان اثنان ولو كان الاخوة في السورة
المفروضة ثمانية ما التوافق بين نصيبهم وهو الاربعين وبين
وهو ثمانية بالتوزيع ولا تعتبر هنا الدخال لما اشترى اليه انفا
فنضرب الوفاق من عددهم وهوان اثنان لانها ربع الثمانية في اصل الفريضة
وهي ستة يتلغ اثنان عشر فلا اخوين لام الثلث اربعة وللأخوة الثمانية
ثمانية تنقسم عليهم من غير كسر الثالث ان تكون الفريضة موافقة للسهم
ولا تنقسم الا بكسر والمنكسر عليهم اكثر من فريق والكسر مستوعب للجميع
وبين نصيب كل فريق وعددهم توافق فتدرك كل فريق الى جزء الوفاق

ثم تعتبر الأعداد بعد الرد هل هي متماثلة أو متداخلة أو متوافقة أو متباينة
فهنا صور أربع أحدها أن يتبع الأعداد بعددها متماثلة كست
زوجات وثمانية من كلالة الأم وعشرة من كلالة الأب فلزوجات الأربع
ولأب خمس من أربعة وكلالة الأم الثلث ومخرج من ثلاثة وبين
تباين فتضرب أحدهما في الآخر تبلغ اثني عشر هي أصل الفرضية للزوجات
منها ثلاثة توافق عددهن بالثلث وكلالة الأم أربعة توافق عددهم
بالربع وكلالة الأب خمسة توافق عددهم بالخمس فتدرك كل واحد إلى جزء
وفقه وهو في الجميع اثنان لأنها ثلث باعتبار عدد الزوجات وربع باعتبار
عدد الأخوة من الأم وخمس باعتبار عدد الأخوة من الأب فاجزاها توافق
فيها متماثلة فيجزي بواحد منها وتضرب في أصل الفرضية تبلغ أربع وعشرون
وللزوجات منها ستة وللأخوة من الأم ثمانية وللأخوة من الأب عشرة وثانيتها
أن يتبع الأعداد بعددها إلى جزء الوفاق متداخلة كالمتال المتقدم إلا أن
الأخوة من الأم ستة عشر ونصيبهم توافق عددهم بالربع فتدركهم إلى
أربعة والأثنان اللذان رجعا إليهما عدد الزوجات والأخوة للأب يدخل
الأربعة فيجزي بالأربعة وتضربها في أصل الفرضية فتبلغ ثمان والعين
للزوجات منها اثني عشر وللأخوة من الأم ستة عشر عددهم والباقي وهو عشرون
للأخوة للأب وثانيتها أن يتبع الأعداد بعددها إلى جزء الوفاق متوافقة

مثال

مثاله ما لو كانت ستة زوجات وأخوة من الأم أربعة وعشرون أخوة
من الأب عشرون فالفرضية كما عرفت من اثني عشر نصيب الزوجات توافق
عددهم بالثلث ونصيب الأخوة أربعة توافق عددهم بالربع ونصيب الأخوة
للأب خمسة توافق فتدرك كل فريق إلى جزء الوفاق وهو اثنان بالنسبة إلى الزوجات
وسبعة بالنسبة إلى الأخوة للأم وأربعة بالنسبة إلى الأخوة للأب وبين
عددهما وفاقه موافقة بالنصف فتضرب اثنين جزو وفق للأربعة في
ستة ثم تضرب المجتمع في أصل الفرضية لثني عشر يبلغ مائة وأربعين
هي أصل المسئلة والقسمة واضحة ورابعها أن تكون الأعداد بعد
الرد متباينة كما لو كانت الزوجات ست والأخوة من الأم اثني عشر
من الأب خمسة وعشرون فيبلغ عددهم بعد الرد إلى اثنين بالنسبة إلى
الزوجات لأنها جزء وفق عددهم وثلاثة بالنسبة إلى الأخوة من الأم
لعين ذكرنا وخمسة بالنسبة إلى الأخوة من الأب لحاصلنا اثنان وبالنسبة
هذه الأعداد أعني الاثنين والثلاثة والخمسة هي المتباين فتضرب
الأدفاق بعضها في بعض وحاصل الجميع في أصل الفرضية فتضرب الاثنين
في الثلاثة تضرب ستة تضربها في خمسة تضرب ثلاثين تضرب الثلاثة في أصل
الفرضية لثني عشر تبلغ ثمانمائة وستين والقسمة ظاهرة بمجمعة ما تقدم
الرابع الصواب لها ولكن لا وفق بين نصيب كل فريق وعدده بالنسبة

بين اعداد كل فريق من الاخر اما بالتساوي والتدخل او
 التباين فايهما تقدم من الصور الاربع واما اذا كان النسبة التساوي
 فحكمه ان يكتب في احد المتساويين ويضرب في اصل الفريضة مثالة ثلاث
 اخوة من الام وثلاثة من الاب اصل الفريضة ثلاثة لانها مخرج الثلث الذي
 هو حصة كلالة الام فكلالة الام واحد ينكسر على عددهم وكلالة الاب اثنتان
 ينكسر ايضا على عددهم والنسبة بين عادي الفريقين التساوي فتضرب احد
 المتساويين وهو ثلاثة في اصل الفريضة وهو ثلاثة فيحصل تسعة هي
 اصل المسئلة فلا اخوة الام ثلثها ثلاثة لكل منهم واحد ولا اخوة الاب
 ستة لكل اثنان واما اذا كان النسبة التدخل فحكمه ان يقتصر على العدد
 الاكثر ويضرب في اصل الفريضة مثالة ثلاثة اخوة من الام وستة من الاب
 الفريضة من ثلاثة مخرج الثلث هو الذي هو حصة كلالة الام والنسبة
 بين الثلاثة والستة التدخل فيكتب بالاكثروضرب الستة في اصل
 الفريضة ثلاثة فيبلغ ثمانية عشر ثلثها الاخوة الام ستة لكل سهمان
 والباقي ثلث عشر للاخوة الستة من الاب لكل سهمان واما اذا كان النسبة
 التوافق فالحكم فيه ان يضرب فوق احد المتساويين مجموع الاخر ثم المرتفع في اصل
 الفريضة مثالة اربعة اخوة من الام وستة من الاب الفريضة من ثلاثة كما
 عرفت وبين الفريقين توافق بالنصف فاي الوفيين ضربت في مجموع الاخر

يخلص

يحصل اثني عشر فتضرب في اصل الفريضة ثلاثة فيبلغ ستة وثلاثين
 للاخوة من الام ثلثها اثني عشر لكل منهم ثلاثة وللأخوة الاب اربعة عشر
 عشر لكل اربعة واما اذا كان النسبة التباين فالحكم ان تضرب احد المتساويين
 في الاخر ثم المرتفع في اصل الفريضة مثالة ثلاثة اخوة من الام واربعة من الاب
 وعدا الثلاثة تنوع الاربعة متباين فتضرب الثلاثة في الاربعة فيبلغ
 اثني عشر فتضرب في اصل الفريضة ثلاثة فيبلغ ستة وثلاثين والقسم واضحة
 الخامس من الصور بجانها ولكن عدد البعض يوافق النصيب وعدد
 البعض الاخر لا يوافق وفيه الصور الاربع ايضا لان الحكم ان تردها العدد
 الموافق الى جزء وفقه فبعد الرد لا يجزأ اما ان يكون النسبة بين الوفيين
 وبين العدد الاخر غير الموافقة لنصيبه هو التساوي والتدخل
 او التوافق او التباين فعمل الاول حكمه بعدد الموافق الى جزء وفقه
 ومساواة لذلك العدد كما هو المفروض ان تختار احد العددين و
 تضربه في اصل الفريضة مثاله زوجتان وستة اخوة لاب فريضته
 اربع مخرج الربع الذي هو نصيب الزوجات وهي ينكسر على الفريقين
 وللأخوة منها ثلاثة وهي توافق عددهم بالمعنى الاعم بالثلاث فتر الثلثة
 الى جزء وفقه اثنتين فيما ثل عدد الزوجات فتقتصر على احد العددين
 وتضربه في اصل الفريضة اربعة فيحصل ثمانية للزوجتين وربعها اثنتان

لكل منها واحد والاختوة للاب ستة لكل منهم وعلى الثاني فحكمه ان
يحتري بالكثر وتضرب في اصل الفريضة مثله اربع زوجات وستة
اختوة الفريضة كما عرفت من اربعة محرز سهم الزوجات نصيب الاختوة
منها ثلاثة ويخرج بينهما وبين عددهم توافق بالمعنى الاعم فتزد الستة
الى الوفاق وهو اثنان والنسبة بين الاثنين وعدد الزوجات الاربع
الداخل وحكمه ان يكتب بالكثر فتضرب في اصل الفريضة التي هي اربعة
يحصل ستة عشر للزوجات اربعها اربعة لكل منهم سهم والاختوة الستة
اثنى عشر لكل منها وعلى الثالث فتضرب وفق احدهما في مجموع الاخر ثم
المجتمع في اصل الفريضة مثله زوجتان وستة اختوة من الاب ستة عشر
من الام الفريضة من ثلث عشرة وهي المجتمع من ضرب اربعة محرز الربع
الزوجتين في ثلثه محرز الاختوة من الام للزوجتين منها ثلثة
وهي مباينة لعددهم والاختوة وهي مباينة لعددهم ايضاً والاختوة
من الام اربعة توافق عددهم من الوفاق فيوافق عدد
اختوة للاب بالنصف فتضرب نصف احدهما في مجموع الاخر ثم المجتمع في
اصل الفريضة وهي عشرة تبلغ مائة واربعة واربعين هي اصل المسئلة
فللزوجتين الربع ستة وثلاثون ينقسم عليهما صححاً انصافاً والاختوة
للأم الثلث ثمانية واربعون لكل منهم ثلثة والباقي هي ستون للاختوة الاب

كل مرة

لكل عشرة وعلى الرابع فتضرب بعد الرد بعضها في بعض ثم المرفوع في اصل
الفريضة مثله زوجات اربع وخمسة اختوة من الاب اختوة من الام
ستة الفريضة من ثلث عشرة حاصله من ضرب محرز الربع اربعة في محرز
الثلث ثلاثة نصيب اختوة الام منها اربعة توافق عددهم بالنصف فتزد
الى ثلاثة جزء الوفاق فيقطع التباين بينهما وبين الاربعة عدد الزوجات
والخمسة عدد الاختوة من الاب فتضرب الثلاثة في الاربعة ثم المجتمع في
يبلغ ستين تضربها في اصل الفريضة اثنى عشر يحصل سبعة عشر
للزوجات منها الربع ثمانية لكل واحدة عشرون والاختوة الام الثلث مائة
واربعون لكل واحد اربعون والاختوة الاب الباقي اربعة عشر لكل واحد ثمانون
السادس ان تكون الفريضة موافقة لعدد النساء ولا تنقسم بالاكسر
المنكسر عليه اكثر من زوج وكذا لا يستوعب الاكسر الجميع كمثلاث زوجات
وثلاثة اختوة للام وثلاثة اختوة للاب لفريضة من ثلث عشرة حاصله
من ضرب محرز الربع خمسة الزوجات في الثلث خمسة الاختوة للام فللزوجة
منها ثلاثة ولاختوة الام منها اربعة ولاختوة الاب خمسة ونصيب الزوجات
ينقسم عليهن صححاً ونصيب الاختوة من الطرفين ينقسم عليهن والعدد
والنصيب فيهما متباينان واعداد الفريقين متماثلة فيمكنها اجداً
ويضرب في اصل الفريضة يحصل ستة وثلاثون للزوجات منها الربع تسعة

لكل ثلاثة ولاحوة الام منها الثلث اثني عشر لكل اربعة ولاحوة الاب خمسة
 عشر لكل خمسة وقد اشترنا سابقا في صدق التقسيم الى ان الصور الحاصلة
 باعتبار ملاحظة النسبة بين نصيب كل فريق وعددهم من التوافق وعدم
 وجوده في بعض دون بعض كما يجري فيما اذا استوعب الكسر الجسيم كذلك
 يجري فيما اذا لم يستوعب وانما اعرضنا عن نشرها خوف التطويل والمثال
 الذي اردناه هنا داخل تحت الصورة الاولى من القسم الرابع السابع
 ان تكون الفريضة شرايط على الشهام فيرد الزائد على ذوي الشهام عددا
 الزوج والزوجة والام مع الحاجب لها من للاحوة او يجتمع من ذوي الفرض
 من له سببا مع من له سبب واحد فيختص الرد بمن لم يسببا على المشهور
 الاسهل الاظهر كما تقدم كما اذا اجتمع اخ من الابوين ولها النصف مع للاحوة
 للام ولم المثلث فان الباقي وهو السدس يرد على الماخ من الابوين خاصة
 على المشهور كما تقدم ببيان في الصورة الثانية من الفصل الثاني فلو اجتمع ابوان
 وبنت فلا ابوين الثلث لكل منها سدس فريضة وللبنات النصف فريضة
 يبقى السدس من الزائد فيرد على الابوين والبنات على نسبة سهامهم ان لم يكن للام
 حاجب ولا اختص الرد بالاب دونها فيرد على تقدير الاول اخاسا وعلى
 الثاني ارباعا وتوضح ان اصل الفريضة من ستة مخرج السدس لان الاثنين
 الذي هو مخرج النصف حصه البنات يداخل الست فيكتب بالستة التي هي

١٢٢
 الأكبر كما عرفت غير مخرج الابوين منها اثنان والبنات ثلاثة يبق واحد والمراد
 قسمته اخاسا مع عدم الحاجب وارباعا مع وجوده فتعذر الى مخرج الكسر
 وهو خمسة واربعة وتقر به في اصل الفريضة وهو ستة تبلغ ثلاثين
 على الاول واربعة وعشرين على الثاني فعلى الاول للابوين الخمسان اثني عشر
 ينقسم عليها صححا والبنات ثمانية عشر وعلى الثاني فلام سدسها خاصة
 اربعة والباقي وهو عشرون للاب اربعة خمسة فريضة منها اربعة وواحد من
 حصه الرد وخمسة عشر منها للبنات فريضة ثلث عشر وثلثه حصتها من الرد
 ولو اجتمع احد الابوين وبناتان فصاعدا فلا احد الابوين السدس فريضة
 والبناتين فصاعدا الثلثان والباقي يرد بنسبة الشهام اخاسا وبان
 مخرج السدس ستة ومخرج الثلثين ثلاثة وبينهما يداخل المعنى الاعلى فيكتب
 بالأكبر وهو الستة فلا احد الابوين سدسها واحد والبناتين ثلثها اربعة
 والباقي وهو واحد يرد عليهم كل بنسبة حصته وقد عرفت انهم اقتسموا
 في خمسة للبنات اربعة اخاسا واحد الابوين خمس فيجب ان يكون الرد
 اخاسا فقد انكسر الفريضة في مخرج الخمس فتقر بمخرج الكسر وهو خمسة
 اصل الفريضة وهي ستة تبلغ ثلاثين لاحد الابوين خمسة وستة فريضة منها
 خمسة ورده واحد والبنات اربعة وعشرون فريضة منها اربعة من حصه الرد
 وعند العامة ان هذا الزائد عن الفريضة عن استهام يجعلونه للعصبة

كما قد ذكر في الجزء الثالث من مقدمة الرسالة وقد قدنا ايضا جمل من
 الصور المتضمنة للرد في ذلك البحث وفي فصول الرسالة الثامن ان
 تكون الفريضة ناقصة عن السهام والنقص لا يدخل الا بدخول احد الزوجين
 في الفريضة ولكن يختص النقص باب ومن يقرب به من الاخوة والاو
 كما قد ذكر في الجزء الثالث في مقدمات الرسالة كالواجبة ابوان
 وبناتان مع زوج فان للابوين الثلث وللبنين الثلثان وللزوج
 الربع فقد اذات السهام لان المال نفد في حصة الابوين والبنين و
 بقي الربع زاد فالفريضة من ثلث عشر حصة من ضرب ستة مخرج
 السدس فريضة كل من الابوين في اثنين جزء وفي الاربعة مخرج الربع
 حصة الزوج او بالعكس بان تقرب الاربعة في جزء وفي الستة وهو ثلاثة
 فان الحاصل على كلا المتقدمين ثلث عشر للابوين سدسهما للزوج
 ربعها للثلاث الباقي للبنين فقد دخل النقص عندنا على البنين وعند العامة
 يدخلونه النقص على الجميع وهي مسألة العول التي قد بيناها في الجزء
 الثالث ايضا من مقدمة والضابط انه متى اجتمع اصحاب الفروض و
 نقصت الفريضة عن السهام ادخلت النقص على ما ذكرنا فان نقصت الفريضة
 على صحة والاضربت سهام من انكسر عليهن النصيب في اصل الفريضة
 فالاول كما اذا اجتمع ابوان وزوج وحسبنا فان فريضة من ثلث عشر

لان

لان فيها ربع ومخرج من اربعة وسدس ومخرج من ستة وهما متوافقان
 بالنصف فتضرب نصف الاربعة في ستة او نصف ستة في اربعة تبلغ
 اثنى عشر وهي تقسم عليهم ستة صحيحة فلا يوين الثلث اربعة لكل سهمان
 وللزوج الربع ثلثه وللبنات الخمس الباقية وهو خمسة لكل واحد والثلث
 المثال بعينه ولكن البنات كن ثلثا فلم تنقسم الخمسة عليهن وهذا من امثلة
 ما لو انكسر على قريب واحد وبين عدده نصيبه ثابن وقد عرفت
 هناك انه متى كان كذلك تضرب عدد رؤسهم في اصل الفريضة فما اجتمع
 فتمت نصيب الفريضة فتضرب هذا عدد رؤسهم وهو ثلاثة في اصل الفريضة
 اثنى عشر تبلغ ستة وثلاثين وكل من له شيء في الفريضة السابقة اخذه
 هذا مضروباً في ثلثه فلا يوين الثلث اثنى عشر وللزوج الربع ستعة و
 للبنات خمسة عشر لكل خمسة وهكذا لو كن البنات اربعا وستة المادون
 العشرة فان هذه الاعداد مبنية لنصيبهن فالحكم فيها واحد لو كن
 عشرة او اقل عدد هن نصيبهن بالخمس وقد عرفت مما تقدم فيما اذا
 انكسر على قريب واحد انه يضرب الوفاق من عدد رؤسهم لامن النصيب في
 الفريضة وما حصل منه نصيب المسألة فترد عددها في اثنين الذي هو
 الخمس جزء الوفاق فتضربهما في اصل الفريضة وهو اثنى عشر تبلغ اربعا و
 عشرين وكل من له شيء سابقا اخذه مضروباً في اثنين فلا يوين الثلث

ثمانية وللزوج الربع ستة والبنات العشرة عشرة بعدهن ولو كن جنس
 عتق فقد وافق عددهن نصيبهن الخمس ايضاً فترده الى ثلاثة ونصيبها
 في اصل الفريضة تبلغ ستاً وثلاثين والقسمة واحدة **الرابعة**
 في المناسحات ويغني بها ان يموت انسان فلا تقسم تركته ثم يموت
 بعض ورثة فلا يعتبر حصة الفريضة من اصل واحد ورجح
 فاما ان ينقسم نصيب الميت الثاني على ورثة من غير كسر مجرد صحيح
 الفريضة الاولى والا وعلى كل منهما فقد يقع ذلك في اكثر الفريضتين
 ايتم فلهما صواب الاولى ان يكون مجرد صحيح الفريضة الاولى كما في
 قسمة حصة الميت الثاني على ورثة فعلى هذا يقع الفريضة الاولى ولا
 يحتاج الى عمل اخر اعلم من ان يتجدد الوارث والاستحقاق معاً ويختلفا
 او يختلف الوارث خاصة او الاستحقاق خاصة فالاول كرجل مات
 وخلف اربعة اخوة واخنتين والجميع للاب وام او لام فمات اخوان
 منهم واخت وليس لهم وارث الا اخوة الباقي فان المال ينقسم بين
 الاخوين والاخت الباقيين احاساً ان تقر بواب الاب وبالسوية ان تقر بوا
 بالام خاصة ومن مات منهم ينزل عنهم منزلة العدم فكان الميت الاول
 لم يخلف الا هؤلاء الباقيين والثاني كالومات رجل وظف زوجة وابناً
 وبناتاً ماتت الزوجة عن ابن وبنات فان فريضة الميت الاول تنقسم على

ورثة

ورثة الميت الثاني والثالث كالومات رجل وترك ابنتين ثم مات احد
 الابنتين وترك ابناً فان فريضة الميت تنقسم على ورثة الميت الثاني
 والرابع كالومات رجل وترك ثلاثة اولاد ثم مات احد الاولاد وله
 بترك غير اخويه المذكورين قال الميت الثاني ينزل منزلة العدم
 وينقسم ميراث الاول على هؤلاء الموجودين لكن ينبغي ان يفيد تنزيل
 الميت الثاني منزلة العدم في صور اتحاد الوارث بان يكون ميراث الباقيين
 من الميت الثاني على حساب انهم من الاول والا كان من قبل صور اختلاف
 الوارث كالومات امرأة عن اولاد من اب ولها اخ من اب اخر ثم مات
 احد الاولاد الذين من اب واحد فان ميراث الاولاد كل من الام بالسوية
 مع التساوي ذكورية او انثوية وميراثهم بعد ذلك من اخيهم مختلف فان
 الاخ من الام له السدس خاصة والباقي لاخته من الابوين فيكون ههنا من
 قبل اختلاف الوارث الثانية عدم القسمة حصة الميت الثاني على ورثته
 مجرد صحيح الفريضة الاولى بل يحصل فيها كسر فلا بدح من عمل اخر يرضي الفريضة
 الاولى بل يحصل على وجه تنقسم على ورثة الميت الثاني بغير كسر وطريق ذلك ان
 تنتظر النسبة بين نصيب الميت الثاني وسهام ورثته من الفريضة ^{النصيب} لان
 فان كان بينهما وفق ضربت الوف من الفريضة في المسئلة الاولى فما بلغت
 صحت منه مثاله رجل مات عن ابوين وابن ثم يموت الابن عن ابنتين وبنتين

١٢٢

ففرصة الميت الاول من ستة للابن منها اربعة ينكسر على ورثته لان فرصتهم
 ستة ورجح فالنسبة بين نصيب الميت الثاني وهو اربعة وبين سهام ورثته
 وهو ستة التوافق بالنصف فنضربا لوفوق من الفرصة الثانية وهو
 ثلاثة في ستة ففرصة الميت الاول تبلغ ثمانية عشر منها تسع فلا يوي
 الميت الاول ثلثها ستة وللابن ثلثه عشر تنقسم على ورثته لا ينيه منها
 ثمانية وللأبنتين اربعة كل واحدة سهمان ومن امثلة ذلك ما لو خلفت
 الورثة خلفت المرأة اخوين لام ومثلها الاب وزوج ثم مات الزوج
 عن ابن وبنتين فان فرصة الميت الاول من ستة حاصلة من ضرب خرج
 الثلث لخصه الاخوة لام في خرج النصف حصه الزوج فللزوج منها
 ثلاثة وللأخوين من لام اثنين وللأخوين من الاب واحد ينكسر عليهما
 لان لهما سهمان فنضربهما في اصل الفرصة تبلغ ثلثه عشر للزوج منها ستة
 لا تنقسم على ورثته لان فرصتهم من اربعة وسهام ورثته توافق نصيبه
 بالنصف فنضربا فوق فرصة وهو اثنان في الفرصة الاولى وهي الاثنى
 عشر تبلغ اربع وعشرين ومنها تسع المسئلة فللأخوين من لام ثلثها ثمانية
 وللزوج نصفها اثنى عشر تنقسم على ورثته للابن منها ستة وللبنين ستة
 لكل واحدة ثلاثة وللأخوين للاب اربعة وكل من هؤلاء يأخذ نصيبه من الفرصة
 الاولى مضروبا في اثنين وهو ما نصيبه في اصل الاولى وان كان بين نصيب

الميت

الميت الثاني وسهام ورثته بتاين صرفت الفرصة الثانية في الاولى فما
 بلغت تحت منه الفرصة مثاله لو ماتت المرأة عن زوج واخوين من
 واخ من الاب ثم مات الزوج عن ابن وبنت فان فرصة الميت الاول من ستة
 كما عرفت نصيب الزوج منها ثلاثة وسهام ورثته خمسة فلا تنقسم فرصة
 عليها فنضرب في اصل الفرصة وهو ستة تبلغ ثلاثين منها تسع المسا
 فللأخوين من لام ثلثها عشرة وللزوج نصفها خمسة عشر تنقسم على ورثته
 فتمة صحبة وكل من له فرصة الاولى تسع اخذ مضروبا في خمسة وهي
 الفرصة الثانية ومن امثلة ايضا ما لو خلف الميت الاول الابوين وابنا
 ثم مات الابن عن ابنتين وبنت ففرصة الاول من ستة كما عرفت انفا
 للابن منها اربعة لا تنقسم على ورثته لان فرصتهم من خمسة فهي ما ينصيبه
 فنضرب الخمسة في اصل الفرصة وهي ستة تبلغ ثلاثين والقسمة واحدة
 الثالثة كون الناحيات اكثر من فرصتين بان مات بعض ورثة
 الميت الثاني قبل القسمة وبعض ورثة الاول ايضا ورجح شرط في الفرصة الثالثة
 فان انقسمت على ورثة الميت الثالثة على صحة ولا علمت فيها ما حصل عندك
 من الفرصتين السابقتين بعد العمل فيها علم ما قدمنا كما علمت في فرصة الثاني
 مع الاول وهكذا لو مات رابع وخامس وما زاد فالعمل واحد وجميع ما تنقسم
 في الصورتين وما استملا عليه من الافراد هذا الذي قد يكون محرجا

١٧
 فرضية الميتة الاول كاف في انقسام نصيب الميت الثاني والثالث كما تقدم
 مثله فيما لو خلف الميت اخوة اربعة واثنين ثم مات احد الاخوة ثم اخذ
 ثم احدى الاخيتين والمخضر الميراث في اخوين واخت فان المناسخات
 هنا اربع ولكن حيث اتحد الوارث ولا نسخا وكل عرف كان حكم
 من ما بمنزلة العدم وقد يكون مع اختلاف الوارث ايضا ولكن مجزئ
 الفرضية الاولى كان في الانقسام على ورثة الثاني والثالث كالومات
 امرئة عن زوجها وامها ولدان ثم مات الزوج عن ثلاث بنات ثم مات
 احد البنات عن بنت واحدة فان الفرضية الاولى من اثني عشر لاسما لها
 على الربع حصه الزوج والستس حصه الام ومخرج الربع وهو اربعة
 موافق لمخرج الستس وهو ستة بالنصف فتصير نصف احدهما في
 الاخر يبلغ ما قلنا فللزوج منها ثلاثة تنهض بالقسمة على ثلاثة لكل واحدة
 سهم وسهم منهن تنهض بحصة ابنتها فلها ان تفيض جملة من الاحكام
 المتقدمة في مثال واحد كما لمثال الاول من مثال مبينة نصيب الميت الثاني
 لسهام ورثته بان يكون احد ولدي الزوج فان نصيبه من ابيه ستة من
 خمسة عشر بغير كسر وهذا من افراد الصورة الاولى وان خلف ابنتين وبنتين
 او ستة اولاد متساويين ذكورية او انوية انقسمت فرضية من سهم
 وهذا من افراد الصورة الاولى وان خلف ابنا وبنتين كان فرضية من اربعة

١٨
 وهي توافق نصيبه بالنصف فتصير نصف فرضية وهو اثنان فيما
 اجتماع من المسئلتين السابقتين وهو ثلاثون كما عرفت انفاً تبلغ
 ستين ومنها تصح الفريض كالا وكل من لم يسمي من الفرضية الثانية اخذ
 مضروبا في اثنين والقسمة واضحة وهذا من القسم الاول من الصور الثانية
 فان خلف ابنتين وبنت كانت فرضية من خمسة ونصيبه كما عرفت ستة
 وبينهما بتاين فتصير فرضية فيما حصل من المسئلتين الاولتين وهو
 الثلاثون تبلغ مائة وخمسين ومن كان له شيء من الفرضية الثانية اخذ
 مضروبا في خمسة وهذا هو القسم الثاني من الصور الثانية وهكذا تعمل فيما
 زاد على ما ذكرنا الخامسة في معرفة السهام من التركة وهذا هو
 حساب الفريض فان التركة قد تكون ثلثة وثمانين وسهام الورثة مائة
 سهم فلا يظهر ما يصيب كل وارث وقد ذكرنا ذلك طرقا يعلم بها نصيب كل
 واحد من الورثة احدها ان تنسب سهام كل وارث من الفرضية و
 تاخذ من التركة بتلك النسبة كما لو كان الورثة مخمسين في زوج ولخ
 لامة واخنتين لاب والتركة ثمانية واربعون درهما فان الفرضية من
 ستة للزوج نصفها ثلاثة فياخذ من التركة نصفها وللخ لامة الستين
 من الفرضية فياخذ من التركة سدسها وللأختين لاب باقية وهو سهمان
 من الستة وهما ثلث الفرضية فياخذ كل ثلثة التركة والعمل بهذا الطريق

متجه فيما اذا كانت النسبة واضحة كالمثال المذكور والا فلا بد من عمل آخر كما
 سيأتي كما لو كانت التركة خمسة دنانير فانه يصير معرفة سدسها فلا بد من
 عمل آخر لانه على ما ذكرنا وقائمه ان تقسم التركة على الفريضة فما خرج
 بالقسمة تقصير في سهام كل واحد فما بلغ فهو نصيبه من التركة فاذا قسمت
 ثمانية واربعين في المثال المتقدم على الفريضة وهي ستة تكون خارج القسمة
 ثمانية لان الثمانية والاربعين اذا حللتها الى الاسداس فسدسها ثمانية
 فتصير الخارج بالقسمة وهو ثمانية في سهام واحد من الفريضة فما بلغ فهو
 نصيبه فلزوجة من الفريضة المذكورة ثلاثة اذا ضربتها في ثمانية الى هي خارج
 القسمة تبلغ اربعة وعشرين وهي نصيبه من التركة المذكورة وللأخ والام
 من الفريضة سهم واحد وهو سدسها اذا ضربته في ثمانية فهي الثمانية بعينها
 وهي نصيبه من التركة وللأختين للاب من الفريضة سهامان اذا ضربتهما
 في ثمانية تبلغ ستة عشر هي حصدها من التركة وهذا الطريق يحتاج اليه
 حين يعرف معرفة نسبة عدد التركة الى سهام الفريضة كما استدلنا به انفاً
 كما لو كانت التركة خمسة في المثال المتقدم فيعرف سدسها فاذا قسمت
 التركة وهي خمسة على الفريضة وهي ستة فخارج القسمة خمسة اسداس
 فاذا اردت ان تعرف نصيب الزوج من التركة ضربت الخارج من القسمة
 سهمه من الفريضة وهي ثلثة تبلغ خمسة عشر سدساً عبارة عن اثنين ونصف

١٢٧ وهي نصف الحصة المفروضة تركة وهكذا في معرفة سهم الاخ للام وهو
 السدس فتصير الحصة اسداس خارج القسمة في سهم وهو واحد في الثلثة
 فهي الحصة الاسداس بعينها وهي حصته من التركة وفي معرفة سهم الأختين
 للاب وهو ثلثها اذا ضربت الحصة الاسداس فيما يحصل عشق اسداس وهي
 اثنان الاثنتي وذلك حصته من التركة المذكورة كما لو كانت التركة عشرة
 دنانير والورثة زوج وابوان فريضتهم من ستة للزوج النصف ثلثة وللأم
 مع عدم الحاجب الثلث اثنان وللأب السدس واحد فاذا قسمت العشرة على
 ستة يكون خارج القسمة واحد وثلاثين فاذا اردت معرفة حصته الزوج
 من التركة قاض بالخارج في سهامه وهي ثلاثة تبلغ خمسة هي نصف العشرة
 التي فرضناها تركة ونصيب الخارج في اثنين سهام الام يخرج ثلثة وثلث
 في نصيبها من العشرة ولو كانت التركة عشرة دنانير اب وام والورثة زوجة وابوان
 فان الفريضة من ثلثة عشر للزوجة منها الربع ثلثة وللأم مع عدم الحاجب ثلثها
 اربعة وللأب الباقي وهو خمسة فاذا قسمت العشرة على الفريضة التي هي
 اثني عشر كان خارج القسمة خمسة اسداس فاذا ضربته في حصته الزوج
 من الفريضة وهي ثلثة يحصل اثنان ونصف هو حصدها من التركة واذا
 ضربت الخارج في اربعة نصيب الام يحصل ثلثة وثلث في حصدها من
 التركة فاذا ضربته في خمسة نصيب الاب يحصل اربعة وسدس وهي حصته

الزكاة فأتدق اعلم ان متى حصل التوافق بين الفريضة والزكاة كالمثال
 المذكور فان العشرة موافقة للثاني عشر بالنصف فلك ان تأخذ وفق الزكاة
 وتضرب سهام كل وارث فيه فمبلغ فاقسمه على وفق الفريضة فما خرج فهو
 نصيبه من الزكاة ففي المثال المذكور تأخذ وفق الزكاة وهو خمسة وتضرب
 فيها سهام الزوجة وهي ثلاثة بمبلغ خمسة فتقسمها على وفق الفريضة
 وهي ستة فتخرج القسمة اثنان ونصف وهو رصدها من الزكاة كما
 عرفت انفا واذا ضربت ايسر سهام الام وهي اربعة في الوفق المذكور
 تحصل عشرون فتقسم العشرين على الستة الملية هي وفق الفريضة يكون الخارج
 ثلاثة وثلاث هي رصدا لأم من الزكاة كما تقدم ايسر واذا ضربت سهام الأب
 وهي خمسة في الوفق المذكور يحصل خمسة وعشرون فتقسمها على وفق الفريضة
 الخارج اربعة وسدسها هي حصته كما قدمنا ذلك ايسر ان تقسم وفق الزكاة
 على وفق الفريضة فما خرج فاضربه في سهم كل وارث من الفريضة فمبلغ فهو
 نصيبه من الزكاة ففي المثال المذكور تقسم وفق الزكاة وهو خمسة على وفق
 الفريضة وهو ستة يكون خارج القسمة خمسة اسداس اذا ضربته في سهم
 كل من الورثة المذكورين حصل ما ذكرناه وهو نصيبه من الزكاة وهذا الطريق
 اسهل من الاول عند خفاء النسبة كما ذكرنا سابقا والطريق الاول اسهل
 عند ظهورها وقالنا ان كان كانت الزكاة محالاً لا كسر فيها فخر العدة

الذي

الذي منه تصح الفريضة ثم خذ ما حصل لكل واحد من الورثة واضربه في
 الزكاة فما حصل منه فاقسمه على العدد الذي صحت منه الفريضة وما خرج
 فهو نصيب ذلك الوارث ففي المثال المتقدم وهو كون الزكاة عشرة
 ونايز تأخذ سهام الزوجة وهو ثلاثة وتضرب في الزكاة يحصل ثلاثون
 فتقسمها على الاعداد الاثنى عشر الذي صحت الفريضة يكون الخارج اثنان
 ونصف هو رصدها من الزكاة وتأخذ سهام الام وهو اربعة وتضربها في
 الزكاة يحصل اربعون تقسمها على الاثنى عشر يكون الخارج ثلاثة وثلاث هو
 رصدها من الزكاة وهكذا تفعل في حصص الاب وفي غير ذلك من الورثة
 ايسر وان كانت الزكاة مشتملة على كسر فابسط الزكاة من جنس ذلك الكسر
 بان تضرب مخرج ذلك الكسر في الزكاة فما حصل اضفت اليه الكسر وعملت فيه
 ما عملت في الصحاح فاجتمع للوارث قسمة على ذلك المخرج فان كان الكسر
 نصفاً قسمة على اثنين وان كان ثلثاً قسمة على ثلاثة وعلى هذا الى العشر
 على العشرة فلو كانت الزكاة في المثال المتقدم عشرة ونصفاً بسطتها من
 جنس ذلك الكسر بان تجعلها نصفاً يصير الجميع احدى وعشرين وكذا اذا
 ضربت مخرج ذلك الكسر وهو اثنان فيما نحن فيه من الزكاة وهي عشرة
 بمبلغ عشرين ثم تضيف الكسر السابق يبلغ ما ذكرنا ايسر فتعمل فيها ما
 عملت سابقاً في الصحاح بان تضرب سهام الزوجة وهو ثلث في واحد

وعشرين تبلغ ثلاثة وستين فتقسمها على اثني عشر وهو العدد الذي
 منه الفريضة يكون الخارج خمسة وربعاً فتقسمها على اثنين وهو مخرج
 النصف يخرج اثنان وخمسة اسهم من ثمانية وتضرب سهام الام وهي
 اربعة في احدى عشرين يحصل اربعة وثمانون فتقسمها على اثني عشر
 يكون الخارج سبعة تقسمها على اثنين يخرج النصف يحصل ثلاثة ونصف
 وهي حصة الام من التركة وتضرب سهام الاب وهي خمسة في احدى عشرين
 يحصل مائة وخمسة تقسمها على اثني عشر يكون الخارج ثمانية وثلاثة
 ارباع تقسمها على اثنين يحصل اربعة وثلاثة اسهم من ثمانية وعلى
 هذا فقس واذا جمعت الجميع واضفت اكسور بعضها الى بعض حصل
 عشرة ونصف ولو كان الفريضة عدداً صم وهو الخالي من الكسور المسمى
 النصف والربع والثالث الى العشر كما حدد عشر وثلاثة وعشر فاقسم التركة
 على ذلك العدد فان ما لا يبلغ ديناراً فابسطه قراريط واقسمه فان بقي ما لا
 يبلغ قيراطاً فابسطه حبات واقسمه وان بقي ما يبلغ حبة فابسطه
 ارزات واقسمه وان بقي ما لا يبلغ ارزاة فانسبه الى الاجزاء مثاله لو طف
 الميت اربعة بنين والاربع بنات فان فريضة من احدى التركة كانت
 احدى ديناراً وثلاثة ارباع ديناراً فابسط كسر الدينار قراريط يبلغ
 خمسة عشر قيراطاً الا ان الدينار عشرون قيراطاً فتقسم القراريط على

مقتضى

مقتضى الفريضة تبقى منها اربعة قراريط تبسط الاربعة حبات تبلغ
 اثني عشر حبة لان القيراط ثلاث حبات فيقسم الحبات على السهام يزيد
 منها حبة تبسطها ارزات تكون اربع ارزات لا تنقسم ايضاً فاعتبرها
 بالجزء يكون لكل سهم اربعة اجزاء من ارزاة فليحذف هذا يكون لكل سهم من
 المصد عشر دينار وقيراط واحد واربعة اجزاء من احدى عشرة جزء من ارزاة
 واذا جمعت اكسور بعضها الى بعض وهي احدى عشر قيراطاً واحدى عشر حبة
 عبارة عن اربعة قراريط الاحبة ثم اضفت اليها الحبة التي قسمتها اربع
 ارزات فكانت اربعة قراريط تماماً فاضفت الاربعة الى احدى عشر
 صارت خمسة عشر قيراطاً وهي ثلاثة ارباع دينار لان الدينار كما عرفت
 عشرون قيراطاً ولو خلف اربعة بنين وحملة بنات والتركة عشرون ديناراً
 فالفريضة من ثلاثة عشر عدداً صم ايضاً فاذا قسمت العشرين ديناراً على ثلاثة
 عشر يزيد منها سبعة فتبسطها قراريط تكون مائة واربعين قيراطاً
 تقسمها على الثلاثة عشر يصيب كل سهم منها عشرة قراريط ويزيد عشرة تبسطها
 حبات تبلغ ثلاثين حبة تقسمها على ثلاثة عشر يصيب كل سهم حبتان
 وتبقى اربع حبات تبسطها ارزات تكون ستة عشر ارزاة تقسمها
 ثلاثة عشر يصيب كل سهم ارزاة وتبقى منها ثلاث تقسمها على ثلاثة عشر
 بالاجزاء يخرج لكل سهم ثلاثة اجزاء من ثلاثة عشر جزء من ارزاة فالذي

اجتمع لكل سهم من الثلاثة عشر دينار وعشرة قاريط وجبتان وارزة
وثلاثة اجزاء من ثلاثة عشر جزء من ارزة وهو حصته البتة والذكر
صنعها وهو ثلاثة دنانير واربع حبات وارزتين وستة اجزاء من
ثلاثة عشر جزء من ارزة وعلى هذا القياس ^{الغلط} تمت قد يحصل
في الحساب بزيادة او نقصا فالضابط في معرفة صحة ان يجمع ما حصل
لكل وارث وتضم بعضه الى بعض فان بلغ مجموع السهام او مجموع التركة
بالنسبة الى قسمتها فالقسمة صواب والا فهي خطأ كما ذكرنا في الاول
من ضم الكسور بعضها الى بعض حتى بلغت المظم ثم وهو ثلاثة ارباع
دينار كذا في المثال الثاني يجمع ما حصل الاولاد وتضم الدنانير واجزائها
بعضها الى بعض وتعتبر هل تبلغ العشرين التي هي التركة المقسوم عليها
ام لا وقد عرفت ان لكل سهم من الثلاثة عشر دينار وعشرة قاريط
وجبتان وارزة وثلاثة اجزاء من ثلاثة عشر جزء من ارزة فتضم بعضها
الى بعض يحصل عندك من الدنانير ثلاثة عشر ديناراً ويجمع من القاريط
سنة دنانير ونصف يكون الجميع تسعة عشر ديناراً ونصفاً ويجمع من الحبات
ست وعشرون حبة ومن الارزات ثلاثة عشر ارزة ومع ذلك التي نسبتها
بالاجزاء تكون ست عشر ارزة الجميع اربع حباتا تبلغ مع الحبات الستة
ثلاثين حبة وهي عشرة قاريط عبارة عن نصف دينار وربعه عشر دينار

فقد ظهر

فقد ظهر ان القسمة في المثال المذكور صحيحة واذا اردت اعتبار بلوغ مجموع
السهام ايضاً فاجمع ما احصاه كل سهم من الثلاثة عشر فان ساء على القسم لم
يختلف معه بزيادة ولا نقصاً فالقسمة صحيحة ايضاً السادس في الاشارة
الى هذه تسمية من الكلام في معنى الضرب لكونه العدة في هذا الباب والمرجع
في انتاج الحساب والضرب تحصيل عدد نسبة احد المضروبين الى النسبة
الواحد الى المضروب الاخر واوضح منه هو تكرار المضروب بعدد احاد المضروب
فيه فاذا ضربت ثلاثة في اربعة فالتكرار الثلاثة اربع مرات بعدد احاد
الاربعة فتكون نسبة الثلاثة الى الحاصل من الضرب وهو اثنى عشر اربع
مثل نسبة الواحد الى الاربعة اذ هي اربع ايضاً ومن ذلك يعلم ان الواحد لا
تأثير له في الضرب فلا عدد زاد على عدد في المضروب والمضروب فيه حتى
ينسب اليه احد المضروبين ولذا قال بعض المحققين ان ذلك ليس بضرب
في شئ بل اعتبار عروضة لعدد ولا يخرج ذلك فان الواحد يقع صفته
لكل شئ ولكل عدد انتهى وجم فكل عدد ضرب في الواحد او ضرب الواحد فيه
يكون الحاصل ذلك العدد اما اعداد المضروب بعضها في بعض اما صحاح خاصة
او شاملة على كسور والاول منها اما مفرد في مفرد او مفرد في مركب او مركب
في مركب والمفرد في المفرد اما احاد في احاد او احاد في غيرها او غيرها في غيرها
فهذهنا صيغة الستة الاولى في الاحاد في الاحاد والمراد بها الواحد الى ما قبل

العشرة والامر بها بعد ما قد منا واضح المأخذ وقد نظم بعضهم بالجل ضرب
 ما بين الخمسة الى ما قبل العشرة بعضها في بعض بقوله **وَقَوْلُ وَدَمَيْهِ حَجَّ حَجَّ وَطَائِدَ**
زَنْ مَوَارِجَ تَوْزِطِ سَجَّ حَجَّ سَدَّ حَطَّ عَيْطَ طَطَّ فَا ضَرْبُ مَا فِي
حَسَّ فعليه اعلم الثانية والثالثة الاحاد في غيرها وغيره في غيرها
 ونعني الاولى الاحاد في العشرات او في المائة او في احاد الالوف وهكذا
 بالثانية العشرات في مثلها او في غيرها من المائة والاحاد من الالوف و
 هكذا والمائة في مثلها وفي الالوف والالف في الالف والطريق في معرفة الضرب
 في هاتين الصورتين بسهولة ان ترد عين الاحاد من العشرات والمائة ونحوها
 الى سيمها من الاحاد يعني عقودها كان ترد العشرة الى الواحد والعشرين الى
 الاثنين وهكذا الى تسعين وكذلك المائة والمائتين والثلاثمائة الى استمائة
 وكذلك الالف والالفين وثلاثة الالف الى التسعة الالف وعلا ذلك ففقر في
 باقي المراتب ثم تضرب بعد ذلك الاحاد وتحفظ حاصل الضرب ثم تجمع
 مراتب المضروب فيه فلو كان كل من العددين عشرات كانت المراتب
 اربعا ولو كان احدهما احاد كانت ثلثا ولو كان كل منهما مائة كان سثا ولو
 كان احدهما عشرات كانت خمسا ولو كان كل منهما الف كانت ثمانا ولو كان
 احدهما مئات كانت سبعا فاذا جمعت المراتب فابسط الحاصل من الضرب
 من جنسها قبل المرتبة الاخيرة من تلك المراتب المجمعة مثال ذلك اذا

ضربت

ضربت ثلاثين الى اربعين ترد الثلاثين الى سيمها وهي ثلاثة والاربعين
 الى سيمها اربعة وتضرب الثلاثة في الاربعة يحصل الالف عشر صحتها فتخطها
 وتجمع مراتب المضروبين وهي هنا اربع فتبسط تلك الالف عشر المحفوظة
 من جنس المرتبة الثالثة وهي مرتبة المائة ويحصل الف وما ثمان
 هي المضافة من الضرب ومثال اخر اذا ضربت ثلاثين في ثلثمائة ورددت
 كلاما من الثلاثين والثلثمائة الى ثلاثة وثلاثين في ثلاثة بلغت
 تسعة والمرتبات هنا خمسة فتبسط التسعة من جنس المرتبة الرابعة
 وهي مرتبة احاد الالف يحصل تسعة الالف وعلا ذلك ففقر الى الرابعة
 والخامسة ضرب المفرد في المركب والمركب في المركب الطريق اليه ان تخلص
 المركب الذي هو في احد الجانبين او كليهما الى مفرداته فيرجع الى ما تقدم
 فاعمل في المفرد احاد كانت او غيرها ما تقدم واجمع الحواصل من ضرب
 كل منها في الاخر فالجميع هو حاصل المجموع مثال اذا ضربت ثلاثة في خمسة عشر
 حلت خمسة عشر الى خمسة وعشرة ثم ضربت ثلاثة في خمسة فتبسط الثلاثة
 من جنس المرتبة الثانية وهي عشرات يحصل ثلاثون ثم جمعت الحواصل
 فكانت خمسة واربعين وهي حاصل الضرب في المثال المذكور ومثال اخر اذا ضربت
 خمسة عشر في ثلاثة عشر حلت كلا من الطرفين الى مفرداته ضربت الخمسة في الثلاثة
 حصل خمسة عشر ثم ضربت خمسة في عشرة بالقاعدة التي عرفت يحصل خمسون ثم

٧١
ثلاث في عشرة على نخرج ما سبق يحصل ثلاثون ثم عشرة في عشرة يحصل مائة
ومجموع الحواصل وهي مائة وخمسة وتسعون وهو حاصل ضرب الجميع في
الجميع ومثال آخر اذا ضربت اربعة عشر في مائة واربعة وعشرين حلت
كل من المركبين الى مفرداته ثم ضربت الاربعة في الاربعة يحصل ستة عشر
ثم ضربت الاربعة في العشرين ثمانون ثم الاربعة في المائة يحصل اربع
مائة ومجموع ذلك اربع مائة وستة وتسعون ثم تقرب العشرة في
الاربعة يحصل اربعون ثم في عشرين يحصل مائتان ثم في مائة يحصل
الف ومجموع الحواصل اولا واخر الف وسبع مائة وستة وثلاثون
وهو حاصل ضرب المجموع في المجموع وعلى ذلك فقس الثاني
منها من الكسور وهو قسمنا باعتبار وقوع الكسر في احد الطرفين
او كليهما لكننا نقصر هنا على الاول لكونه اكثر وقوعا في هذا الباب
مع زيادة صفوة القسم الاخر لا يندى لها سائر الطلاب من ليس
اليه الطولى في علم الحساب فنقول على تقدير كون الكسر في احد الطرفين
لا يخلو اما ان يكون معه صحيح او لا فعلى الاول تجنس الصحيح من جنس الكسر
ثم تزيد عليه صورة الكسر الموجود اولا وتضرب الجميع فيما قابله من القساح
وعلى الثاني تقرب صورة الكسر في الصحيح وعلى كليهما بعد ذلك تقسم للحاصل
من الضرب على مخرج ذلك الكسر ان كان الحاصل زائدا على المخرج او مساويا

والافان

١٥٢
والافان نسبة منه فعلى الاول اذا ضربنا اثنين وثلاثة اقسام في اربعة جنسنا
الاثنين من جنس الاقسام اضفنا لهما الثلاثة فصارت ثلاثة عشر ضربناها
في اربعة بلغت اثنان وخمسون قسمناها على خمسة التي هي مخرج الكسر فكان
خارج القسمة عشرة وخمسين وهو حاصل الضرب في المثال المذكور وعلى الثاني
اذا ضربنا ثلاثة ارباع في خمسة ضربنا صورة الكسر وهو ثلاثة في الصحيح
وهو خمسة يحصل خمسة عشر قسمنا الخمسة عشر على اربعة التي هي مخرج الكسر
يكون خارج القسمة ثلاثة وثلاثة ارباع وهو حاصل الضرب المذكور ومن
امثلة الثاني ايضا اذا ضربت ثلاثة في خمسين وثلاثة ارباع المخرج المشترك
المكسور المذكور عشرون وخمساها وثلاثة ارباعها يبلغ ثلاثة عشر
فهو المكسور المضروب فيها فاذا ضربنا ثلاثة فيها يحصل تسعة وستون
تقسمها على مخرج تلك الكسور وهو العشرون يكون الخارج ثلاثة ارباع
خمس وهو حاصل الضرب هنا هذا في صورة القسمة على المخرج واما في صورة
النسبة اليه وهو ما اذا كان الحاصل اقل من المخرج اذا ضربت ثلاثة في
نصف سدين فالكسر واحد من اثني عشر وضرب الثلاثة في واحد هي الثلاثة
بالحاصل اقل من مخرج الكسر الذي هو اثني عشر كما عرفت فتقسمها منه يكون
بالربع فيكون حاصل الضرب ثلاثة من اثني عشر وهي ربعها وهذا اخر ما جاز
به القلم في هذه الرسالة وسبحته القرينة الجامعة في هذه الحالة فقد جازت بحمد الله

سبحان من مثله على تحقيق فائقة وتدقيقات رائقة وتبيينها لم يسبق
اليها سابق من الاملاء وتوجيهات رشيدة مدلية باخبار اهل الذكر عليهم
قد زرت فيها مدار الاخبار المعصومة والانوار الامامية الاما استبهم من الاحكام
او عري عن النصوص في المقام فرجعت فيه للاحتياط ووقفت فيه على جادة
تلك الصراط حسب ما امرت به نصوص اهل الخصوص والله سبحانه اسئل ان
يوفقني للعلم والعمل بجملة احكامه وان يحنبني الخلل والخط في معرفة
حلاله وحرامه وان يجعل ما جربته قلبي في جملة المسائل والرسائل ذخرا
لي في يوم يغني فيه الوسائل وكتب يمينه الدائرة اعطاه الله نعم كتابه في
الآخرة فقير رب الكرم واسير حو به العظيم يوسف بن احمد بن ابراهيم
الدرازي الجرجاني في محروسة دار العلم شيراز صاها الله عن الاهواز
بتاريخ سلخ الشهر المبارك شهر رمضان من السنة الخامسة والحسين بعد
المائة والالف حامدا مصليا مسلما مستغفرا عت المفقة المباركة بقلم
الفقيه الحقير المذنب الجاني علي بن زاهد بن عبد الله الجرجاني بتاريخ اليوم
الخامس والعشرين من شهر جمادى الاولى سنة ١٢٢٥ الهية الخامسة والعشرين
بعد المائتين والالف وصد الله

علي محمد والي الطاهرين

والحمد لله رب العالمين

لمنير

Handwritten text in Arabic script, heavily faded and obscured by numerous brown stains and foxing marks. The text is arranged in approximately 15 horizontal lines across the page.

Handwritten text in Arabic script, heavily faded and obscured by numerous brown stains and foxing marks. The text is arranged in approximately 15 horizontal lines across the page.

بغير حدودها رجعت الى صاحبها وهي سوداء مظلمة تنقض وضو
 ضيقك الله ومثلها روي في كتاب الفقيه عن الصادق عليه السلام
 مرسل وروي الشيخان المتقدمان عن زرارة عن ابي جعفر قال بينا رسول
 الله كان جالسا في المسجد اذ دخل رجل فقام بغير طهارة فركعتين واجزأ
 فقال له نفو كثر القرب لئن مات هذا وهكذا صلوة ليموتن علي غير ذي
 روى ثقة الاسلام في الكافي عن زرارة عن ابي جعفر قال قال الهادي
 بصلواتك فان النبي قال عند موته ليس بيني وبين الله بصلوة
 مكروا ليرد علي الحوض لا والله وروي في الكافي والفقيه عنه صحال لاينا
 شفاعتي مع استحقاق بصلوة لا يرود علي الحوض وروي في الكافي قال قال
 ابو الحسن لما حضرته الوفاة قال يا بني انك لا ينال شفاعتنا
 من استحقاق بصلوة وروي في الفقيه عن الصادق ع ان شفاعتنا
 لا ينال استحقاقا بالصلوة وروي في الكافي وسبب عن الصادق عليه
 قال والله انك لا ينال علي الرجل حسن سنة ما قبل الله منه صلوة
 واحدة فاني شئت انك من هذا والله انكم تعرفون من جبر انكم وانما
 من لو كان بغيركم ما قبل الله منه استحقاقها ان الله عز وجل
 لا يقبل الا الحسن فكيف يقبل ما يستحق به **اقول** يستفاد من هذا
 ان الثمان في المحافظة على حدود الفرائض والتساهل في استيفاء
 اركانها وواجباتها وتأخيرها الى اخرادها يؤدى الى الاستخفاف بها

وهو يؤدى الى الكفر بغزدهم بالله من ذلك ومن اجل هذا جاءت الاخبار
 لا تنالها القاطعة ولا يراد الحوض بيد علي ما قلناه صرحا من ان الاستخفاف
 في حكم الترك والتارك كفر ما رواه في الفقيه عن ابي عبد الله ع انه سئل
 ما بال انما لا تستميه كافر وتارك الصلوة تسميه كافرا وما الحج في ذلك
 فقال لان الزانية وما شبهه انما يفعل ذلك لمكان الشهوة لاها قبله
 وتارك الصلوة لا يتركها الا استخفافا بها وذلك انك لا تجد الزانية ياتي
 المرأة الا وهو مستلذ بايانه اليها فاصدا اليها وكل من ترك الصلوة
 فاصدا لتركها فليس يكون قصدا لتركها اللذة فاذا اغتبت اللذة وقع الاستخفاف
 واذا وقع الاستخفاف وقع الكفر في غير ذلك من الاخبار والقاطعة للظهور
 المصلحة لمن خالفها بالويل والنبور فليست الله امر ان بالله ورسوله
 في المحافظة على صلوة التي هي عمود دينه وعمار يقينه وسبب نجاة
 بنحو والفرد في مجارته على ربه بعظيم رحمة هذا مع ما ورد في قولها من
 الاجر والثواب والعرب من الملك السلام ما لا تحصى الاثام ولا تقدر
 اصناف الانام ولا يحيط على الخواطر والادهام فروع ثقة الاسلام في
 الكافي عن ابي عبد الله ع قال اذا قام المصل الى الصلوة نزلت عليه الرحمة
 من اعنان السماء الى اعنان الارض وحفت به الملائكة وفاداه ملك لولا
 هذا المصل ما في الصلوة ما انتقل **اقول** واعنان السماء نواحيها وروي في
 الكتاب المزبور ايضا عن ابي جعفر ع قال قال رسول الله ع اذا قام العبد

في صلواته نظر الله تعالى اليه او قال اقبل الله عليه حتى يصرف اطلته
 الرحمة من افق راسه الى افق السماء والارض لا تحصى من حوله الى افق
 السماء وكل الله به ملكا قائما على راسه يقول له ايها المصلي لو تعلم من
 ينظر اليك ومن تناجي ما التفتت ولا رأت من موضعك ابدا وروى في
 الكافي وفيه ايضا قال قال ابو عبد الله ^ع صلوات فرينة خير من عشرين
 حجة وخير من بيت مملوء ذهباً يتصدق منه حتى يفي وروى الشيخ
 في باب عن ابو جعفر ^ع قال قال رسول الله ^ص لو كان على باب دار احدكم
 حفرة فغسل منه في كل يوم خمس مرات كان يبقى في بدنه شيء من الدين
 قلنا لا قال فان مثل الصلوة كشل النهر الجاري كلما حلت صلوة كغسل
 ينها من الذنوب وروى الصدوق في الفقيه قال قال ابو جعفر ^ع ما من
 عبد من شيعتنا يقوم الى الصلوة الا كلفته بعدد من خالفه ملائكة
 يصلون خلفه ويدعون الله له حتى يفرغ من صلواته وروى فيه ايضا
 عن ابي جعفر ^ع انه قال للصلاة ثلث خصال اذا هو قام في صلواته حثت
 الملائكة من قديمه الى اعنان السماء ويقننوا البر عليه من اعنان السماء
 الى مفرق راسه وملك موكل به ينادي لو يعلم المصلي من يناجي ما ^{نقل}
 الى غيره ذلك من الاخبار الجارية في هذا المضمار فيا ان لم تسمع سمع
 الاخبار والجميع على ما تضمنه هذه الاثار ثم قابل بالصدقات والادب
 واعتبر بخلاف هذه الدار المملوءة بالاكابر والاسرار عن التوجه الى الخلة

ملائكة الجبارين من بيد ازمة الابار والاصدار لنا لا الله تعالى بنا
 ولا خلائق المؤمنين التوفيق فيما يوجب الرضا لدينه الدنيا والآخرة
 انه اكرم رحيم ومعين **الباب الاول** في الطهارة وما يلحق بها من
 مقاصد **المقصد الاول** في الوضوء وفيه فصول **فصل** في وجبات الوضوء
 البول والغائط والرج والتيمم الغالب على العقل والاستحاضة على بعض
 الوجوه والمشهور بين اصحابنا بل كما يكون اجاعاً عند مزيل العقل
 من سكر وجنون واعماء ودليلهم لا يفي بالدلالة وان كان الاحوط
 العمل بما ذهبوا اليه وما عدا ذلك من مذموم او تقبيل واستسباط الفرج
 او شيء او نحو ذلك وان وردت به الاخبار الا انها مخالفة للمذهب
 لمعاصي العامة فيجب حملها على التقية وان كان المشهور بين اصحابنا
 رضوان الله عليهم حملها على الاستحباب والاضطرار ذكرناه نعم الاحوط
 من المذهب الخارج بشي **فصل** في وجب في الوضوء امور **احد** النية وهي
 الفعل متوكل على الله وهي امر قلبية كاي سائر الافعال التي يوفقها المكلف
 وزاد اصحابنا قصد التيمم والاستباحة والوجوب والتدب ولهم في
 على دليل يدرك شيء من ذلك والقربة كافية عندنا هنا وفي جميع العبادات
 والداير في كلام القوم انما عبادان عن الكلام النفساني الذي يعقرون
 المكلف عند الشروع في الفعل بان ينوي سلا عند الوضوء بقلبه او يقول
 مع ذلك بلسانه اتوضأ لوجه الحديث واستباحة الصلوة لوجوبه وقربة

لا الله وكذا ما يتصور عند الصلوة بقوله اصلى فرض ظهر مثلاً اداء
 لوجوبه قرباً الى الله وليس كذلك بل النية امر بسيط لا تركيب فيه بوجه
 صحة ما نقوله من جملة افعال المكلف التي تصدر عنه من اكل وشرب وقباض
 وقعود ونوم ونكاح وسير في الحولج ونحو ذلك فان هذه الافعال لا تقع
 من المكلف العاقل الغير العاقل بغير نية مع انه لا يتصور شيئاً وقت
 ايقاعها واحداً منها كما يفعل في عبادة وليست العبادة من صلوات
 او غيرها الا كسائر افعاله نعم تزيد عليها باعتبار قصد التقرب بالفعل
 سبحانه والافعال الفعل مشترك في الجمع على وجه واحد وهو امر جليل
 المكلف العاقل الغير لظاهر من ايقاع الفعل بدونه ولذا قيل لو كلفنا الله
 العمل بغير نية لكان تكليفاً لما لا يطاق وحينئذ فما بال سائر المكلفين اذا
 ارادوا ايقاع سائر الافعال لا يحصل لهم اضطراب ولا رسوسة ولا اشكال
 واذا ارادوا ايقاع الصلوة ونحوها حاروا وافتأوا في اودية التوسوس
 الثابت عليهم شبك الخناس الذي يوسوس في صدر الناس وهذه جملة
 شافية ومختصة كافية في امر النية تعتمد عليها في جميع المقامات وترجع اليها
 في جميع العبادات وواجب الاحتياط مقارنة النية لفعل الوجوه وخصوا بها
 لفعل البدن الذي يستحق في اول الوضوء وهو صبيته على ما نقلناه عنهم من
 عبادة عن الكلام النفساني الذي يجده المكلف ويتصور في خاطره عند اداء
 الطهارة او الصلوة ونحوها وتدعى في ما فيه ويجب استدامتها حكماً الى

بان لا يبنى نية اخرى تنافيهما وهو ما اختلف فيه ولا اشكال بغيره
 وثانيها غسل الوجه وحق من قصاص شعر المقدم من الرأس الى غار الذقن
 نحو لاوا الشمتك عليها الاجام والوسطى عرضاً ويداى في ذلك مستوى الخلق
 وغير مجال عليه ويجب ابتداءه في غسله بالامس على الاظهر الاظهر ولا يجوز
 التمسك خلافاً للجملة من متأخري المتأخرين والاحوط غسل ما وقع فيه
 لخلاف من المواضع الواقعة في الحدود ومنها العذار وهو الشعر النابت
 على العظم الذي على سميت الصماخ يتصل اعلاه بالصلع واسفله بالعانة
 ومنها مواضع التحذيف بالحاء المهملة والمذال المعجمة وهو ما بين الصدا
 والقرعة سميت بذلك لانها يحذف منها الشعر والمتفرق الشعر النابت
 عليها ومنها العارض وهو الشعر المخطئ من مخاذاة الاذان يتصل
 بما يقرب من الذقن واعلاه بالعذار ولا يجب تحليل الشعر من محبة
 وغيرها يحسن ازالة الماء لفصل البشق المستور بالشعر واما اذا كانت
 البشق ظاهرة بحيث ترعى في مجلس الخاطب لكون الشعر خفيفاً لا
 يسترها فانه يجب غسلها بغير اشكال وان كان كلام الاحاطة في هذا
 المقام لا يخرج من اجمال وثالثها غسل اليدين مقدماً لليمنى ائقافاً
 فتوى مبتدئاً بالمرفقين على الاظهر الاشهر فلا يجوز التمسك خلافاً
 لمن تقدمت الاشارة اليهم في غسل الوجه فانه يجوز التمسك ايضاً
 هنا ويجب ادخال المرفقين في الفصل بالاختلاف انما الخلاف في ان دخولها
 اصالة او من باب المقدمة والظاهر الا ذلك ويجب تحليل ما يمنع من ذلك

بان لا يبنى نية اخرى تنافيهما وهو ما اختلف فيه ولا اشكال بغيره
 وثانيها غسل الوجه وحق من قصاص شعر المقدم من الرأس الى غار الذقن
 نحو لاوا الشمتك عليها الاجام والوسطى عرضاً ويداى في ذلك مستوى الخلق
 وغير مجال عليه ويجب ابتداءه في غسله بالامس على الاظهر الاظهر ولا يجوز
 التمسك خلافاً للجملة من متأخري المتأخرين والاحوط غسل ما وقع فيه
 لخلاف من المواضع الواقعة في الحدود ومنها العذار وهو الشعر النابت
 على العظم الذي على سميت الصماخ يتصل اعلاه بالصلع واسفله بالعانة
 ومنها مواضع التحذيف بالحاء المهملة والمذال المعجمة وهو ما بين الصدا
 والقرعة سميت بذلك لانها يحذف منها الشعر والمتفرق الشعر النابت
 عليها ومنها العارض وهو الشعر المخطئ من مخاذاة الاذان يتصل
 بما يقرب من الذقن واعلاه بالعذار ولا يجب تحليل الشعر من محبة
 وغيرها يحسن ازالة الماء لفصل البشق المستور بالشعر واما اذا كانت
 البشق ظاهرة بحيث ترعى في مجلس الخاطب لكون الشعر خفيفاً لا
 يسترها فانه يجب غسلها بغير اشكال وان كان كلام الاحاطة في هذا
 المقام لا يخرج من اجمال وثالثها غسل اليدين مقدماً لليمنى ائقافاً

الماء الى البسقة ويستحب فيها لا ينعى والاحوط غسل ما وقع في محل الغرض
من يد واصبع زائدين ولحم زائد على اصل الحلقة والواجب غسل كل من الى
واليد اليمنى واليد اليسرى قرقرتين والمنشور يستحب قرقرتين ثالثة لكل واحد
من هذه الاعضاء الثلاثة وقيل بالقرقرتين وهو الاقرب عندي من
الادلة فلا ينبغي الزيادة على القرقرتين ويستحب الاستسقاء في الفسل وان
كان الواجب يتأدى بما هو كالدهن كما استفاضت به الاخبار **رابعها**
مسح بلسان مقدم الرأس او شمع الخوص به وهو الذي يخرج
مقد من هذا المقدم فلوزاد على هذا المقدم اذا مد الى ناحية الوجه لم يمسح
على القدر الزائد منه لخروجه عن محل الغرض ويجب ان يكون المسح في
الرأس وفي الرجلين ببقية البلال فلا يجوز استسقاء ماء جديد
لعداء بقاء بقية في اليد ليس الهواء مثلاً اخذ من شمر لحية وحاجبيه
ومسح به ومع جفاني الجميع فان كان لضرته افراط الحرا وقلة الماء جاز
الاستسقاء وقيل بالاستسقاء هنا الى التيمم والاحوط الجمع بين الأمرين
الاغاد الوضوء خلافاً من الجنب في المسألة ضعيف لا يلتفت اليه
وان عول بعض مناجنا المعاصر من عليه وهل افعل ما يتأدى بالآلة
من المسح بالرأس مجزئ المستحى او قد راجع ان لا يكمل اصابع مضمومة في مسح
الرأس او لا يظهرها واحوطها الثالث في مسح هذا المقدار وان كان باصبع
واحد طول الرأس ولا يجوز المسح على خايل اجماعاً الا لضرورة من برد او فرج
او نقية **فصلها** مسح الرجلين من رؤوس الاصابع الى الكعبين ويجوز

على الأصغر الاظهر وان كان الافضل لعدم وهل اكبر هذا عبارة من بقية القدم
كما هو المشهور او المفصل بين الشاق والقدم كما هو القول الاخر اسكال وان كان
الاوثر الاول الا ان الاحوط الثاني ينبغي المحافظة عليه وهل يجب الاستسقاء
طولاً او يكفي المسح ولان الاحوط وجوب الاستسقاء كما هو المشهور وكذا
الاستسقاء لمرجه وان ادعى الاجماع على عدمه الا ان الاحوط وجوب الاستسقاء
فان الادلة من الطرفين في كل من المدغمين متدافعة ووجه الجمع بينهما
فالا احتياطاً بالوجوب متعين وهو احد مواضع وجوب الاحتياط **فصل**
للوضوء مسحات منها التسمية وغسل اليدين قرقرتين ان كان من حدث
او الزم قررتين ان كان من الفايضا والفاخا لا تغسل بالماء وهو لله الله
والجهد لله الذي جعل الماء طهوراً وله جملة نجسا والمضمضة ثم الاستسقاء
ثلثاً ثلثاً وان بقى عند المضمضة اللهم لغني عني يوم القاء واطلق لساني بذكر
وشكرك وعند الاستسقاء اللهم لا تحرم علي ربح الجنة واجعلني من ربحها
روحاً وطيبها وان بقى عند غسل الوجه اللهم تبيض وجهي يوم تسود فيه الوجوه
ولا تسود وجهي يوم تبيض فيه الوجوه وعند غسل البدن اللهم اعطني كتاباً
بيمينتي واخذني في الجنان بيداري وحاسني حساباً بيسري وعند غسل اليسرى اللهم
لا تلحقني كتاباً بيسري ولا تجعلني مغلولاً الى عني واعوذ بك من مقطعات النيران
وعند مسح الرأس اللهم قسني برحمتك وبركانك وعند مسح القدمين اللهم تبيض علي
الضراط يوم تزل فيه الامم واجعل سعياً فيما يرضيك عني ورضي بعبادة ان جعل

في غسل اليدين بغير ظاهر الذراعين والمرأة بباطنها والمشهور أنه يجب
 للرجل في الغسل الأولى البداة بظاهرها ورأيه وفي الغسل الثانية بباطنها
 والمرأة بالعكس ولم نقفله على مستند ويجب أن يكون الوضوء بعد التحصيل
 ستة الأسبغ **فصل** للوضوء أحكام منها وجوب الترتيب بين الأضغاء وهو
 اجتهاد في تصافوي الأدب في الرجلين فأقول والمشهور سقوط الترتيب فيجب
 دفعة واحدة بالكف مع تقديم كل منهما على الأخرى وقيل بوجوب الترتيب
 وهو البداة باليمين ثم اليسرى وهو المعتمد وقيل بالمقارنة أو بتقديم اليمنى دون
 ومنها الموالاة وهل هي عبارة عن المتابعة بين الأضغاء بحسب عدم التأخير
 بسبب تراخي أو مراعات الجفاف فإن أظهرها الثاني ثم إننا على هذا القول
 على اعتبار جفاف جميع الأضغاء المتقدم أو عضوها أو الفضوات سابق
 ما هو فيه أقوال ثلاثة أظهر الأول ومنها تحريم التولية اختياراً وهي عبث
 عن أن يؤخر غير غسل أعضائه لا لغيره ولو كان لغيره من غير وجوب جازت
 غير إشكال ومنها كراهة الاستئانة عند الاصحاب ودليلهم خبرنا عن بعض
 ما أذعن والأظهر عدم الكراهة ويتحقق الاستئانة بسبب الماء في البذل
 الفصل لا يجر طلب احضار الماء أو تخفيه أو غير ذلك كما لو قدم بعضهم ومنها
 وجوب طهارة الماء وابطاحته وهل يشترط في مكان الوضوء وكذا كان
 الإباحة لشكال والأحوط الاشتراط ومنها أنه لو شك في شيء من أفعال الوضوء
 وهو على حال الوضوء لم يفسد عنه ولم يدخل في فعل آخر إلا عما شك فيه من أفعال

١٤ ما لم يجف فالتاب فيلزم فوات الموالاة والاعاد وان استغفل عن حال الوضوء
 إلى حالة أخرى مضى ولم يلتفت ومنها أنه لو شك في الحدث وهو على يقين
 الطهارة بنى على بين الطهارة ولو شك في الطهارة وهو يتيقن الحدث بنى
 على يقين الحدث ولو يتيقنهما معاً وشك في المتأخر فالواجب الطهارة
 لقارض الاحتمالين واستحالة الترجيح بلا مرجح ومنها أن من كان على بعض
 أعضاء وضوئه جبيراً أو دواء ملصوقاً فإن لم يتغير ربه عن تركها وأعضاء
 الماء إلى ما تحتها وجب أيضاً للماء إلى ما تحتها والأصح على ذلك الموضوع
 على المحل المذكور ولو كان القراح أو الجرح خالياً من الدماء فإن نظرت
 الماء عليه غسل ما حوله وتركه والمشهور مع ذلك وضع شيء طاهر عليه
 ثم المسح عليه ولا بأس به ومنها أن من كان به سلس البول فإنه يضيغ
 ذكره في خريطة خلوة بالقطن ثم يتوضأ ويجمع بين الصلوتين بوضوء
 واحد ويصليهما في وقت واحد ويفرد الصبح بوضوء وقيل بوجوب الوضوء
 لكل صلوة وما ذكرناه أظهر وإن كان الآخر هو الأشهر ومن كان ببداء
 فإنه يتوضأ ويصلي وإذا اجتأه الحدث في الصلوة تطهر وتوضأ وبني على
 فعل وقيل غير ذلك وما اخترناه أفضل **المقصد الثاني** في غسل الجنابة
 وموجبه أمران أحدهما الجماع في فرج المرأة على وجه تتيب الحشفة فيجب عليها
 معاً الفصل اتصافاً وضوئاً وفي الإبراح في بدنها على الوجه المذكور خلافاً
 والمشهور الوجوب عليها أيضاً وقيل بالعدم والأدلة من الطرفين متقاربة

والمسئلة لا يخفى من شوب الاشكال والاحوط الوجوب وفيه دبر الغلام خلا
 ايضا والمسئلة غارية من النقص والاطهر لعدم الدليل والفصل احوط
 لخلافه في وجوب البهيمه اضعف **وثانيهما** الاتزال بقطعة او فها من الزجل
 والمرأة بالاخلاق والاحياء والواردة بسقوط ذلك عن المرأة في النوم
 او مؤذلة او محمولة على البقية ويجب فيه النية وقد مر بك الكلام في
 تحقيقها ويجب استدانتها حكم الى الفراغ ووجب الاصحاب اعتبارها
 لفعل الرأس وجوز اعتبارها في الاول الافعال المستحبة وقد عرفت تمام
 انه لا دليل على اعتبار هذه المقارنة لانه مبني على كون النية عبارة
 الكلام النفس الذي يتصور المكلف ويرتبه في فكون عند ارادة
 وهذا ليس هو النية الحقيقية كما عرفت ثم انه يجب غسل الرأس لا
 ومنه الرقبة ثم الجانب الايمن ثم الجانب الايسر ان كان مرتباً وما ظهر
 من نزاع جملة من متأخري المتأخرين في عدم الدليل على وجوب الترتيب
 الجانبين جود على بعض الاخبار المطلقة وقد ارضى بطلانها في جملة
 من مؤلفاتنا وبينا ان الاظهر من الاخبار وجوب الترتيب ولو اريد الا
 في الماء سقط الترتيب وهو عبارة عن الدخول تحت الماء فترقبه ولا
 يمنع منها الاحتياج الى التخليل لو كان كذا انشراحاً بخلاف ذلك وعود اخبار
 الارتماس وان كان غسل الجنب خاصة لكن لم يفرق احد بينه وبين غيره
 من الافعال بل صرح جملة منهم بعدم الفرق وهو كذلك كما حققناه في محل

اليق والارتماس كما يقع مع خروجه عن الماء كذلك يقع من الجالس في الماء
 بان يرسل نفسه من موضع الى موضع اخر على وجه يختلف عليه سطوح
 الماء وقيل لا بد من الخروج من الماء وهو ضعيف وكذا غسل الترتيب
 من الجالس في الماء على الوجه المذكور ويستحب غسل اليدين من الترتيب
 امام الفصل تلك والمضمضة والاستنشاق والاسباغ بطاع من ماء
 وتخليل ما لا يمنع وصول الماء اما ما يمنع يجب ويستحب المرأه فيه
 فلو فرق تعدد المرء بطول غسلها اتفاقاً فافضل وفتوى ويستحب البول بعد
 الاتزال امام الفصل وقيل بالوجوب وهو احوط ويحرم على الجنب قراءة
 الغزائم وهي تحك الاصحاب عبارة عن مجموع السور المشتملة على آية الغزاة
 حتى البسملة بقصد احسانها والظاهر من الاخبار الاختصاص بغير آية
 الغزمية والمشهور ايضا انه يحرم عليه من شيء عليه اسم الله تعالى وقيل لا
 والاول احوط ويحرم عليه الجلوس في المساجد والاحتيازي في المسجد
 مسجد مكة والمدينة حتى لا احتلم فيها يتيم للخروج منها ويحرم عليه
 ايضا وضع شيء في المساجد وهل يحرم الوضوء مخصوص بالدخول والا
 ولو من خارج قوله لان الاول منهما انه العود الشايع المتبادر فيتميم اليه
 الاطلاق وللتاخير عموم لفظ الجنب والاحتياط لا يخرج من حرج منه بل
 مشبهة بعد الفصل عن الاتزال فالاصحاب فيه صور خمس بعضها اتفاقاً
 وبعضها خلافه والاطهر عندي من الادلة انها تلك احدها من لم يتكلم

يجهت سواء امكنه البول او لم يمكنه فالواجب عليه إعادة الفصل الثاني
من نبال ولم يجهت يجب عليه الوضوء خاصة الثالثة من نبال وجهه
فلا شيء عليه من غسل ولا وضوء وبالحيلة فان عدم البول عندنا وجب
لإعادة الفصل سواء كان تركه مع مكانه او تعد من اجتهاد بعد لم يجهت
ومع البول تسقط إعادة الفصل ويبقى الوضوء وعدمه واما امدار الاحتيا
عدمه ومن احدث في أثناء الفصل حدثا اضر فيه او الثالثة فصيل بالغا
الفصل من رأس وقيل بالانتهاء خاصة ولا شيء عليه وقيل بالانتهاء والوضوء
الاول منها مرتين وان ضعف سنة والثانية اوفى بالقرعة المخرجة والثالثة
فيه نوع من الاحتياط والاحتياط في المسئلة باتمام الفصل ثم الوضوء ثم الاعا
تماما لا ينبغي تركه **المقصد الثالث في التيمم** وموجباته موجبات الوضوء وان وقع
بدل عن الوضوء او موجبات الفصل ان وقع بدل عن الفصل سواء كان غسلي
جنبابه او غيرها وموجبه ايضا وجود الماء بعد التيمم لانه يكون ناقصا
للتيمم الاول وجوب التيمم مخصوص بما لو لم يوجد الماء بعد حصوله
انما لفقد او لفقد الله توصل اليه او لفقد ثمنه او لم يتعد وحصوله
لكنه يفتقد استغناء للارض ونحوه والواجب فيه النية حسنا تقدم من الكلام
فيها والاخر امل الاشارة بنية البدلية بان يقصد البدلية عن الوضوء او
وان يضرب بيده على ما يستحق ارضا وقيل بالانتهاء بغير الوضع وما
ذكرناه اظهر وقيل ان المصروب عليه يجب ان يكون من التراب دون

الارض

122
الارض والاقل اولى وان كان الثانية اقوى وان يمسح بيده بجهته من
التعذر الى طرفي الاضفة المتصل بالجهة والاحوط اضافة الجبين الى المسح
هنا اقول اولا والاخر ما ذكرناه وهو المشهور ثم يمسح بطن كل واحد ظهرا
من الذنبل الى اطراف الاصابع مقدما لليمين في المسح على اليسرى مستوعبا
للمسوح في المواضع الثلاثة واما الماسح فيكفي ما يحصل به المسح وما لا
بين بعض من يدعي العلم واليمين من اهلها في مسح الجهة انه يجوز يدعى
من اسفلها الى اعلاها فتكلف بارد وجب الموالاة بالمسح وهل الواجب
واحدة مطلقا او اثنتان كذلك او ثلث او واحدة للوضوء اثنتان للفصل
اقول اظهرها الاول كجمل اخبار الثنتين على التقية والاستصحاب والاشقة
واما اخبار الثلث فلا ريب في طرحها استصحابا مع اشتراط مسح مجموع العضو
كلية الوضوء وكل جوار التيمم عند فقد الماء مع سعة الوقت او يتعين
الى تأخير الوقت والتفصيل في ذلك بانته ان رجي وجود الماء وحصوله
لغتين عليه التأخير والالتيمم مع السعة اقول اظهرها الثالث لما فيه
من الجمع بين اخبار المسئلة مع دلالة بعض الاخبار عليه واشترطها
احضاء التيمم مع الاسكان فلو لم يمكن سقط اعتبارها عملا بعموم اخبار
التيمم لعدم المحقق هناك الاحوط اعتبار الملق باليد وان استحب التقصير
اذ لا منافات بينهما وان نزم ولو احدث التيمم بدلا من الفصل حدثا اضر
من بول او غائط او نحوها فقد انتقص تيممه الاول ولو ادا التيمم بعد ذلك

فصل في تبيين بطلان الحديث الأكبر من الحديث الأصغر قولاً والمثلية
 غاربية من النص والأقرب باعتبار مناسبة القواعد هو الثاني وإن
 كان المشهور الأول والاحتياط يقتضي التيمم مرتين بدلاً عن كل منهما
 كذا يجري الكلام فيما لو وجد ماء يكفي من الماء بعد حدثه للوضوء حال
 فإن الواجب يقتضي القول الثاني هو الوضوء بذلك الماء ومقتضى القول الأول
 هو التيمم بدلاً من الغسل ومقتضى الاحتياط أن يتوضأ ويقيم بدلاً من الغسل
المقتضى الرابع في النجاسات وهي عشر أولها وثانيها البول والغائط بشرط
 كونه ذي نفس سائلة غير مأكول اللحم وخلافه بن الجندية في قول أبيه الذي
 لم يترك اللحم ضعيف مردود بالأخبار والمراد بغير مأكول اللحم ما هو أعم من أن
 يكون بالأصل أو بالعرض كالحلال ما لم يستبرأ وموطوءة الإنسان نعم
 قد خرج عندي من هذه القاعدة إبطال الدواب الثلاثة وهي الحبل والبغض
 والحديد فإن أظهر عندي نجاستها وفقاً للشيخ في بعض كتبه وجملة من
 متأخريه المتأخرين وإن كان المشهور الطهارة وقفاً على ظاهر أخبار
 القاعدة المتقدمة ونحن إنما خرجنا عنها لاستفاضة النصوص بالنجاسة
 وصراحتها فيها على وجه لا يثبت شيئاً من تأويلاتهم والمستفاد من جملة
 منها أن المراد بمأكول اللحم هنا ما خلق لأجل الأكل لا بمنه ما كان حلالاً
 كما توفى وهذه الدواب إنما خلقت لأجل التركيب والحل والزينة كما هو خبره
 الآية لا لأكل وإن كانت حلالاً بالجملة فالحكم عندنا في المسئلة تأليفاً

١٤٢
 الملك كما حققنا ذلك تأليفاً عليه في جملة من مؤلفاتنا وثالثها ما
 المنع والدم من ذي النفس السائلة سواء كان مأكولاً اللحم أو لا المشهور بين
 الأصحاب بل لا يكره يوجد فيه خلاف وفيه تأويل أخبار المنع الواردة بخلاف
 لكل حيوان ذي نفس سائلة عندي اشكالاً في المبادر من سياقه صريحاً في
 وظاهره في آخره هو في الإنسان خاصة وليس غيرها في المسئلة والظاهر أن
 سندهم في العموم إنما هو الاتفاق والإجماع على الحكم المذكور وخاسمها
 ذي النفس السائلة وأجزائها إلا ما لا تخله الحيات وهو الصور والشعر والوبر
 والسنن والريش والعظم والعروق والظلف والظفر والحافر والبيض والمخة
 وقيل بعضهم البيض عما إذا التفتل لعله عليه يدل ظاهر بعض الأخبار
 وأكثر الأخبار خال من هذا القيد وسادسها الكافر بأنواعه وإن اتحل الأثم
 كالحواجر والنواصب والغلات لرجوعهم إلى ذلك باعتبار محوهم بعض
 ضرورتها للدين المحمدي ثم نعم وقع الخلاف في نجاستها هل الكتاب والأشهر
 الأظهر النجاسة وسابعها المسكر المأبى بالأصالة من خمر أو نبيذ أو
 المذكور للاحتراز عما عرض له الميعان كالحبيشة فإنها لا نجس بذلك في
 كانت محرمة والقول بنجاسته الخمر المسكر المشهور وقيل بعدمه والأول
 وثالثها ما سئلهما الكلب والخنزير وعاشرها النفاق وهو أن غير معلوم لنا
 المحضون ولهذا أن جملة منهم خالو على الحرف وما يتبعه فلعاد على تقدير
 ذلك الوقت في غير معلوم لنا الآن إلا أن المفهوم من الأخبار أن النفاق هو التبت

انه ان حصل فيه الغلبان كان خيرا ليقته احكام الحرم من التزيم والتجاسر
 على القول بها وان لم يبلغ الى ذلك كان حلالا لا دخل في هذا يدخل في المسكر
 فلا يكون قسما برأيه كما ذكره نزل الله عز وجل وندموا بالفساد فاستغفروا
 واختلقوا في العصبية ان اظلموا واستندوا لمذنبه ثلثه هل هو نجس وطاهر
 والمشهور الطهارة وقيل بالنجاسة والمشهور اقرب ما تحريمه فاجاب عن نقض
 الفتوى والمحكي برز في التحريم العصبية والتميز وفي الاول الكمال والاختصاص
 انما الثاني فان الاشهر الاظهر جليل القول بالتحريم شاذ ضعيف لا دليل عليه فلا
 يلتفت اليه وقد اختلف الاصحاب ايضا في نجاسة عرق النجاس من الحرام وعرق
 الجلالة والقول بالنجاسة هو الاقرب وعليه العمل والمشهور طهارة الفاسق
 والموسوخ وقيل بالنجاسة والاول اظهر وما ورد في الفاسق مما يدل على غسل
 الزهرا محمول على الاستحباب **المقصد الخامس** في ازالة النجاسات ونبيه مسائل **الاول**
 لاختلاف في وجوب ازالة النجاسة عن الثوب والبدن لاجل الصلوة الانا
 استثنى تماثله في التقييد عليه والمشهور وجوب ازالة النجاسة لاجل الطهارة
 وقيل بعدمه والادلة في المسئلة لا يخرج من تعارض الاحتياط بالقول بالادب
 ويجب ازالة النجاسة من الاول في الاكل والشرب وعن الماء اكل والشرب
 لتحريم اكل النجس اجماعا والمشهور تحريم ادخالها المسجد مع التعدي للمسجد
 وقيل بطلان الادلة في التوضيف لا يخلو من مناقشة الا ان ظاهرهم الاتفاق
 على الاول ولعله المحجة عندهم والاحتياط يقتضيه فلا يناس بالوقوف على ما ذكرنا

١٤٤
 والمحكي بذلك ايضا وجوب ازالة النجاسة عن المصاحف وجلودها ولقائنها والضرع
 المقدسة وما يلحق عليها من الكسوة والملاحف ولا يناس به لما فيه من تعظيم
 شعائر الله **الثانية** لاختلاف بين الاصحاب في العفوس دم الجروح والقروح في
 الجملة وانما وقع الخلاف فيما يتعد ربه العفوس فيلخص العفوس بما اذا كان
 سائلا في جميع الوقت بحيث لا يكون هناك فرق مطلقا وقيل لا يكون فرق
 بين الصلوة وقيل بانا طهارة محمول المنقاة وقيل بالعفوس المراد سواء
 سائلة او غير سائلة وهذا هو المستفاد من الاصحاب وعليه العمل الفتوى
 عطف ايضا عليها نقص من سعة الدم من الدم بجميع اقسامه الا دم الحيض فإنه لا
 ينفى عن قلبه ولا كنيه والمشهور بين المتأخرين الحاق دم النفس **والثانية**
 والمحكي اخرون دم نجس العين والجمع لا يستند له والمراد به دم الحيض خاصة نعم
 الحق بعض الاصحاب دم العين اذا اصاب الانسان ولا يناس به لزومية الدالة
 عليه وان لم يكن مشهورا بينهم وعطف ايضا عن ثوب المريبة للموود اذا لم يكن
 غيرم وغسلته في اليوم مرة والمراد بالموود اعم من الذكر والانثى وخصه بعضهم
 لذكره الاظهر العموم لظاهر الخبر وعطف ايضا عما يتعد رازاته ولو مع عدم
 فيصل فيه ولا يصل غاربا على اظهر القولين والمشهور انه في هذا يصل غاربا
 الامع الفروغ الى لبس النجس ونحو **الثالثة** المشهور بين الاصحاب ان النمر
 تعاقبنا جففته من النجاسة التي لا جرم لها اذا كانت في الارض والحصاة
 البواري وما لا ينقل عادة وقيل بالاحتصاص بخمسة البول مع العموم المذكور

في المتنجس بمحض ان الذي يظهر بالشمس انما هو نجاسة البول لجميع النجاسات
وقيل بالعموم في النجاسة كالاول لكن المتنجس الذي يظهر بالشمس محصور
بالارض والحجر والبول وقيل باختصاصين وقيل بعدم الظهور بالشمس
لكلية وانما هو محصور استعماله ما دام لم يابس فاذا صار جافا عادت النجاسة
عند في اصل الحكم توقف لتعارض ظواهر الادلة وقيام التاميل بين
والاحتياط فيها واجب وهو العمل بالقول الاخير من المظهرات ايضا الارض
تظهر باطن القدم والحف وزاد بعض النقل ولو من خشب وزاد اخر قلنا
لو طعن به ولو من خشب اقطع الرجل وظاهر الاخبار حصول التطهير بها
سواء كان بالماء او بالمسح حتى تزدل العين واستزاج بعضهم في التطهير بها
طهارتها وجفافها والمجيب عنه عندنا وفي الاخبار ما يؤيد الا
ان التاكيد ينبغي جملة على الاستحباب لما عرفت من حصول التطهير بمجرد
المسح ومن المظهرات ايضا النار فتظهر ما احاطت به رما الدوخا فاعلم الا
الظاهر وتزدل بعض في الثاني وهو ضعيف وفي تطهيرها ما صيرته حرمات
فان سببها ان على حوجه بذلك من الارضية واستحالة عما كان عليه
والمشهور الثاني والمسئلة عندى محل توقف والعمل بالمشهور وطريق
ومن المظهرات الاستحالة والاقتراب فتظهر النظفة بالاستحالة حيوانا ونحو
بالاقتراب فلا ومنه الكافر بالاسلام ايضا اتفاقا في الجمع فتصادف في
المشهور طهارتها الكلية الحنن برصير وبتمايل العدة بغير مدتها

دودا وادبا وقيل بعدم والاول اظهر ويظهر الحيوان غير الاذي وادبا العين
وكذا يظهر به البواطن واما الاذي فهل يظهر بمجرد الغيبة او لا بد من العلم بالادبا
او بشرط تلبسه بما يشترط فيه الطهارة عند من الصلوة ونحوها اقول اظهرها
الاول **الرابعة** من صفة في نجاسة غير معفو عنها فلا يخفى اما ان يكون عالما بها
مختارا وهذا الاخلاق ولا اشكال في بطلان صلواته وجوب اعادتها وقتا
خارجا واما ان يكون جاهلا بالنجاسة فحينئذ ان استمر الجمل الى ان فرغ من
الصلوة فالاشهر الاظهر الصحة وقيل بالاعادة في الوقت ومرتبا فاعادتها
القضاء والعمل على الاول وان راي النجاسة في اثنا الصلوة فانه يجب عليه القاء
التوب الذي فيه النجاسة والتميز ان لم يكن سواء وازالة النجاسة ان لم يكن
امام الصلوة وان لم يمكن قطع الصلوة والظاهر عندى التفصيل في ذلك بالعلم
لبقى النجاسة على الدخول في الصلوة وعدمه فلهذا في الحكم ما ذكرنا على
الاول فالأحوط قطع الصلوة واستينافها بقراءة النجاسة واما ان يكون ناسيا
فان استمر به الشك الى الفراغ فاقوال احدها وجوب الامادة مطلقا والظاهر
انه المشهور بين المتقدمين وناسيا عدم مطلقا والثاني انه ان ذكر في الو
اعاد والافلا اعادة عليه وهو المشهور بين المتأخرين والمسئلة عندى
توقف لقضاء اجبارها وعدم صحة ما ذكرنا في الجمع بينها والاحتياط فيها
عندى كانه في كل موضع استنبه فيه الدليل وهو في جانب القول الاول وان ذكرنا
الاشنا فاقوال احدها الاستيناف مطلقا **الباب الثاني** في الصلوة وفيه

المطلب الأول في مقدار ما لها وفيه فصولها الأول في اعدادها واعدادها فاولها
 اعداد ركعات الفريضة سبع عشرة ركعة باجماع المسلمين والفرقة من الذين ظنوا
 اربع ركعات والمصر مثلها والمغرب ثلث والعتا اربع ركعات والفتح اثنتان
 واما النوافل فاكبرها اربع ركعات واشهرها على اربع ركعات وثلثون ركعة وقد روت
 بانه لما كان الغرض من النافلة تتميم الفريضة واستدراك ما يغيب منها
 لعدم الاقبال عليه لانه قد ورد انه لا يقبل من الصلوة الا ما اقبل عليه
 فربما يرفع من الصلوة ثلثها او بعضها او اقلها او اكثر باعتبار الاقبال عليه
 فالشأن من زيادة لطفه وكهفه وضع النوافل وجعل بارزاً على ركعة الفريضة
 من النافلة لئلا يسهو عنها حصل خلل في الاقبال عليها فلذا صار عدد
 اربع وثلثين ركعة ثمان قبل الظهر وثمان قبل العصر واربع بعد المغرب وركعتين
 بعد العشاء الاخرى وفي الوتين بعد كل ركعة من ركعة عشر صلوة الليل والفقهاء
 من الاخبار ان الوتين ليست من الرواتب لموظفة وانما زيدت وجعلت
 ركعتين بحساب ركعة لاجل ان ينظم بها العدد ويصير في مقابلة كل ركعة
 من الفريضة ركعتين من النافلة ولهذا ان الظن من الاخبار ان كان خلا
 ما هو المشهور بين علماء اربابها انما لا تسقط سفر الا اذا ليست راتبة
 بالغا حتى انها تسقط بتقصيرها كما سقطت نوافل الظهر بتقصيرها ثم انه قد
 في الاخبار ما يدل على الاختصاص في سقوط بعض النوافل والقصان من اربع و
 ثلثين فربما انها ثلثون باسقاط الوتين ودرجتها فانها تسقط وعشرون

باسقاط الوتين واربع من نافلة العصر وروى انا سبع وعشرون باضافته
 ركعتين نافلة المغرب لما تقدم والجمع بينهما بالجمع على ترتيب الفضل كما كان
 اذ ليس فيما دل على اقل في الاحتساب الاكثر وانما المراد ان العدد الاول
 كدستها باس من غير فلا ينبغي التفتيش ثم اعلم ان الاستفادة من الاخبار
 احتساب التطويل في النافلة والثاني فيها رايا لعلها وما اشتهر
 الناس سيما في هذه الاوقات من المساهلة فيها حتى انها لا يقوى ركوعها
 لا سجودها فهو ناش من ضعف الايمان وعدم المعربة بمن هو المقصود بها
 فتدعى اليها والنافلة مثل الفريضة حتى لم يتم ركوعها ولا سجودها
 باطلا بلا اشكال فاذا ركع ينبغي ان يتم ركوعه واذا رفع راسه ينبغي ان ينصب
 معتكلاً واذا سجد ثم رفع راسه ينبغي ان يجلس مطمئناً ثم يقوم الى السجدة
 يشتمل الله التوفيق لنا ولاخواننا المؤمنين بما يوجب ان نل في ليله في الدنيا
 والدين الثاني في الاوقات ودقت الظهر وهي اول الفرائض الذي اجبها
 الله تعالى عليه من زوال الشمس وهو سبيلها من دائرة نصف النهار وهي القاء
 للظل نصفين شرقي وغربي الى طرفي المغرب ويعرف ذلك بعلامات منها
 ما اذا استقبل نقطة الجنوب فاذا كانت الشمس بين الحاجبين فهي على
 دائرة نصف النهار واذا ما كانت الى الحاجب الايمن فقد حصل الزوال
 خروجهما عن الدائرة المذكورة ومنها ان ينصب شخصاً قبل الزوال
 بلا حصر لكل الشاخص ويعلم كل ساعة على راسه علامة فادام الفقيه ناخذ

في النقصان فالشمس لم تزل فاذا ابتدأ في الزيادة علم بذلك زوالها
 المشهور بين اصحابنا ان الظهور يختص من اول الوقت بقدر اربع ركعات
 حال الكلف من تمام واستكمال الشرايط وعدمه ومن غادته في طول
 وعدمه وبالحمله هذا الوقت لا انضباطا له في حد ذاته وانما يتفاوت حال
 الكلف في هذه الامور والمحصل انه لو استعمل بالعرض كامل الشرايط او
 في تحصيل الشرايط او لا لاعتد هذا القدر المستوعب لذلك هو قد اربع
 في حقه بحسب حاله وان زاد ونقص باعتبار حاله لا بحسب قدر اربع
 ركعات كيف اتفق فاذا مضى هذا المقدار اشترك الوقتان في اربع ركعات
 اربع ركعات فيختص بالعرض على ما تقدم في قدر اربع التي في اول الوقت
 وقيل انه متى زالت الشمس دخل الوقتان معا الظهر والعصر في غروب الشمس
 ان هذه قبل هذه بمعنى ان الواجب الترتيب بينهما وتقديم الظهر على العصر
 اكثر الاخبار تدل على هذا القول وتظهر فائدة الخلاف في مواضع منها لو
 العصر في اول الوقت قبل الظهر ناسيا فانها تقع باطله على المشهور لانه وقت
 مختص بالظهر وصحيحة على القول الثاني لانه وقت لها معا غاية الامر ان
 الواجب عليه الترتيب بينهما وتقديم الظهر وتداخل بذلك ناسيا ناسيا لو دخل
 بواجب من واجبات الصلوة ناسيا فان صلوته صحيحة ومنها لو كان في يوم
 وطن دخول الوقت فصل الظهر والعصر ثم اكلف ان يركع في ذلك الوقت
 المختص بالظهر فانها تكون باطله على القول المشهور وصحيحة على القول الثاني

لا يجر ذلك من الغروب الكثير ويجب التسفل قبل الظهر بثمان ركعات
 في صلوة الاامين وقبل العصر بثمان ايضا وقد اختلف الاصحاب في تحديد
 النافلة فقيل ان حدة نافلة الظهر وستة اهل بلوغ قديين من الزوال وهو
 ذراع بمعنى كون الظل الزايد بالنسبة الى قامت الانسان التي هي سبعة اقدام
 باقدامه ينتهي الى قديين فاذا استعمل في قديين وجب تقديم الغريضة وخرج وقت
 النافلة وقيل انه يمتد بقها لان بصير ظل كل شيء مثله وقيل بتمتع باسناد
 الغريضة وتسرع على ذلك نافلة العصر فله القول الاول لاربعه اقدام وعلى الثاني
 الى المثلين وعلى الثالث لاسبوع النافلة قبل اداء الغريضة والمعمول به في
 الاول وعليه العمل ووقت المغرب غروب الشمس المعلوم من راي الجمع المشهور
 وانشاها الى طرف المغرب على الاسهر الاظهر وقيل بانها غايه عن استنسا
 الغرض في الاق من الناظر مع عدم الحابل واستدل عليه بطوار حمله من
 والعقيق ان حمله منها يمكن حملها على اخبار القول المشهور وما كان منها
 مرجحا فهو محمول على النية لاطلاق العامة قد عاينا وحديثا على القول بذلك
 وقد استفاضت الاخبار بما اخذ بخلافه ويجب التسفل بقدر اربع ركعات
 والمشهور ان وقتها لا يذهب الشك في الغريضة وله نقف له على دليل وقيل
 باسناد اده استداد وقت الغريضة وهو الاقوى وعليه الفتوى وكلامه فيها
 اشراك الوقت من اذ له بين المغرب والمشا الى استنسا في الليل واختصاص
 من اذ له بقدر تلك ركعات على ما سبق في الظهر ثم يشترك الوقتان في

قبل الانقضاء بتعدد اربع ركعات فيختص بالشاكر على ما جري في وقت الظهور
 ويتفرع على خلاف هذا ما ذكرنا هناك من زيادة على ما تقدم انه لو سئى او نام حتى
 لم يبق من الوقت الا مقدار اربع ركعات فانه على القول المشهور يجب عليه صلوة
 الشاكر خاصة ثم يفي بالمغرب وعلى القول الثاني يجب عليه صلوة المغرب لا
 ثم يصلي الشاكر اداء باعتبار اذراك ركعة من الوقت وان وقع البتة في خارج
 الوقت لان من ادرك من الوقعة ركعة فعدد ركعات الوقت كله ويجب ان
 يصلي بقدر الشاكرتين من جلوس وفي صلوة الزينة المعدودة بركعة قائما
 لا تمام عدد التواضيل وفي مسجده سفر او حضرا كما اشترنا اليه انما خلافا لما هو
 المشهور بين اصحابنا من سقوطها سفر او وقت الصبح من طلوع الفجر الثاني
 طلوع الشمس فاذا طلعت الشمس كانت قضاء وقت صلوة الليل من بعد
 الانقضاء الى طلوع الفجر الثاني وفي عمان ركعات صلوة الليل وان طلعت
 على مجموع الثلث عشر اجزوا وثلث ركعات صلوة الوتر وركعتا الفجر وسجدة
 اربع الفجر والوتر في الفجر الثاني والمشهور بين اصحابنا ان وقت ركعة الفجر يمتد
 الى الاسفار ولا يظهر عندي ان اخر وقتها الفجر الثاني في طلوع الفجر ابا
 لغرضه لبعيدة زمان وما غارضا محمول على التقية كما قلنا عليه زيادة
 الى بصير واما اقل وقتها فتقبل طلوع الفجر الثاني وان وردت الركعة في وقت
 في صلوة الليل ولو قبل ذلك الوقت وقبل ان يبدؤا النزاع من صلوة الليل
 الكل حسن **الثالث** في المكان يشترط في مكان المصلي ان لا يكون مقبلا بان

يكون ملوكا للصلاة منبعا او متفعا او نازدا ونافيه صريحا كقولنا صل في هذا
 المكان او جريه كالغيتف ونحوه او بشا هذا الحال كالتجاري التي يعلم من
 ما قلنا عدم المضايقة في الصلوة فيها وجوز لبعض علماءنا الصلوة في المكان
 المقصوب وان اشترط بالعرف فيه ودليله لا يخ من قولنا الا هو الذي عليه
 الفتوى عدمه ويشترط ان يكون خاليا من النجاسة المقدسة الى ثوب المصلي
 او بدنه والمشهور بل الظن انه اجماع بينهم اشتراط طهارة موضع الجبهة من
 متعتية وغيرها وله نفق له على دليل صريح الا انه الاوفى بالاحتياط
 باشتراط طهارة جميع مكان المصلي وقيل باشتراط طهارة مواضع المساجد
 وله نفق لها على دليل ويشترط ان يكون السجود على الأرض او ما ابنت تما لا
 يؤكل ولا يكس عادة وقد ورد النص بجواز السجود على القرباس وقال به
 الاصحاب وهو مستثنى من القاعدة المذكورة وقد اختلف اصحابنا في جواز
 السجود على القطن والكتان اختيارا والاشهر الاظهر المنع وفي جواز السجود
 على الخرف ترد لما اشترنا اليه ما يقاس الشك في بقائه على الأرضية او خوف
 عنها بالطلع والافضل ما وان الموقف لموضع السجود وان طاز القنات بينهما
 ارتفاعا وانخفاض بقدر البنية وهي قدما ربع اصابع مضومة كما نص عليه
 الاصحاب وفي جواز محاذات المرأة للرجل في الصلوة او تقديها عليه قولان
 ما هو المقيم وقيل بالجواز على كراهة والا فربما الاول وعليه الفتوى ويؤيد ذلك ما
 بينهما بعد وعشرون اذرع او خايل او تقدم الرجل ولو بعد من اوجس يكون سجود

في مخازن ركوع **الرايع** في اللباس يجب على المصليستر العورة وهي من
 الرجل القبل والذبر والانتان وقيل انها من السرة الى الركبة وقيل من
 السرة الى نصف الشان ولم ينفق لها على دليل والعمل على الاول من المسأ
 لحتى جميع البدن عدا الوجه والكفين والتقدمين والظمان لا فرق بين ظاهرها
 ولا باطنها واما الأمانة فيجوز لها كلف الرأس بل ظاهر بعض الاخبار كراهية
 ستره ويستط في لباس المصلي ان يكون غير مغطوب جسمه تقدم من التفصيل
 المكان وقيل بعتة الصلوة في المغطوب ايض جسمه عرفت ثم وان اتم والكلا
 في الموضعين واحد يشترط ان لا يكون حريرا خالصا للرجل الامع الضرورة
 الموجبة الى لبسه فان الضرورات تبيح المحظورات وفي جواز ذلك للبراءة
 قولان المشهور والجواز وقيل بالعدم كالرجل وهو احوط لان في الاخبار تناسل
 عليه وفي جواز الصلوة في الحرير الذي لا يتم الصلوة فيه كالنكة والفلسوق
 ونحوهما لان المشهور الجواز على كراهية وقيل بالتحريم وهو قوي والاحتمال
 يقتضيه وان لا يكون يتخذ من غير المنكأول بان يصلي في جلد او شعر او
 الاوبر الخراجا عا وجلد على الاظهر فيجوز الصلوة فيهما للضرورة والاحتياط
 واستثنائه وهذا شيئا اخر قد اختلفت النصوص فيها جوازها وضعا ما
 كلمة الانجاب كذلك ومنها السجاب جلد ووبر والغالب والادان ^{المسئلة}
 على تردد والاحتياط فيها واجب لتعارض الأدلة ونصادم الجمع بينهما وان
 يكون يتخذ من جلد ميتة ذي النفس الشائلة وذهب بعض على التحريم وان لم يكن

الميتة من ذي نفس والظن ضعفه وتحريم الصلوة فيه وان كان لا
 يتم الصلوة فيه وان لا يكون ذهابا لوصلة فيه خالصا كان او متوها بالثوب
 او متوها بغيره كانت صلوته باطلة ولا خلاف في تحريم لبسه على الرجال ايض
 في غير الصلوة ولو تتم الصلوة فيه كالحائض فاشتهوا ايضا التحريم وبطلان
 وقيل بعتة الصلوة والا لا يظهر لتفريح النصوص بالتحريم من الصلوة فيه
 ولو كان الحائض متوها به فالأظهر ايض ذلك وما لبس متاخنا الى العدم
 وهذا بط السرا لم يحك اللون وفيما يحكم الحجم احتمال والاحتياط لا يخفى
 تسقط الصلوة بتقذر الساقيل بل يصح غاريا اجماعا ثم وقع الخلاف
 انه يصلي قائما مطلقا موبيا للركوع والسجود برأسه او قاعا مطلقا
 او التفصيل بانته ان امن المطلق صليا قائما والاحتمال اقول اشهرها
 الاخير ولعله الاظهر والاحوط عدم الصلوة في فضلة ما لا يؤكل لحمه
 من الشعر والوبر الملحق على الثوب والوثب واللبن والمخاط والريق ونحو
 ذلك واما شعر الانسان نفسه بالنسبة اليه والغير فالأظهر عدم
 لحكم له وكذا عرقه وريقه واظفان ونحو ذلك وكذا ما لانفسه سائلة
 فالظاهر عدم تناول الاضبار له فلا لباس بالصلوة في الشئ المتخذ من الصل
 في حاتم كان او على ثوب وبالجمله فالأظهر استئنا هذين الفردين من التحكم
 المذكور **الخامس** في القبلة يجب على المصلي استقبال القبلة ومي عبادة من
 عين الكعبة لمن نشأ هدا وجهها لغيره وقيل انها عبادة عن العين لمن

المسجد والمشهد لمن في الحرم لمن بعد وجبة الاحتياط والظن انطبق الأجبا
 على القول الأول أيضا واتق التعديل فيها خرج مجزئ كيف كان
 فالأول أحوط وجوز التقويل على قبلة البلد التي بدت عليها مساجدها
 وقت انوارها ما لم يعلم الغلط فيها ولو كان في تراو جرح واستبقت عليه
 القبلة مقل على الامارات الموجبة لظن القبلة من النجوم وطلوع الشمس
 القروغ ودها وعزها قاييد ظنا بذلك ولو خفت الامارات لاحتدق
 حتره ما هو مؤدبه اليه ظنه وعمل عليه وان تعد ذلك فالشهور بان
 الاربع محضات وقيل بالصلوة الى جهة شاء وهو الاظهر المؤيد بال
 والاعنى يقيد من يمينه قوله الظن اعم من ان يكون عدلا او غير عدل
 معتمد على الظن ثم يتبين له الانحراف عن جهة القبلة فان كان ذلك
 انشا الصلوة والحال ان اخراته لم يبلغ المحض اليمن او الشمال استدراك
 القبلة واتم صلوة ولا شيء عليه بلا اشكال وان كان الانحراف الى
 اليمن او الشمال او الى ما خرج عنهما الى دبر القبلة استقبل الصلوة وان
 كان يتبين الانحراف عما وقع بقدر الفراغ من الصلوة فانه يصيد في الوقت
 خاصة لا في خارجه ما يتبين الانحراف الى محض اليمن او الشمال او ما
 خرج عنهما الى دبر القبلة دون ما لم يبلغ محض اليمن او الشمال فانه لا اقامه
 عليه في الوقت ولا في خارجه وقيل بوجوب القضاء على المستدبر في
 الصلوة وهو أحوط وان كان دليله الصحيح فاصرا من افادة ذلك **الثامن**

في الاذان والاقامة ومما استحسن مؤلفنا ان في الصلوة اليوتية على الاظهر
 وان كانت الاقامة اكد بل ربما ظهر من الاخبار ما يشعر بالوجوب فيها وقيل
 بوجوبها في بعض الصلوات كصلوة الجماعة والصلوة الجهرية وخصوصا الغدا
 والمغرب وفي المسئلة اقوال اخر لا فان في التطويل ينقلها او المصدا هو
 القول الأول وما استندنا اليه من الاخبار في هذه الاقوال محمول على ناكه
 الاحتياط جمعا بينه وبين ما عارضه مما هو صريح في الاحتياط ونحو
 ان يكون كل من الاذان والاقامة على طهارة وهو في الاقامة كذلك
 في الاذان لها بدون ذلك وان يكون قائما مستقبل القبلة وهو في الاقامة
 ايضا كما تقدم معللا بانه في صلوة ومنه نشأ ما قد بنا الانسان اليه
 وليستح التزويل في الاذان بالتأني فيه واطالة الوقوف ولحد في القبا
 وهو الاسرع فيها ويكن الكلام في خلالها ويكن الكلام بعد الاقامة كراهة
 مؤكدة وقيل بالتحريم استنادا الى بعض الاخبار الا ان موردها الجماعة
 فاحادات على غيرهم الكلام لاهل المسجد بعد الاقامة انما يتعلق بالصلوة
 من تقديم امام ونحو والاستناد اليهما في عموم التحريم حتى المفرد ليس
 محله وقد وردت الرخصة في الاجتزاء بسلمهما عن الايتان بهما سلم ينكلم
 ومورد الجماعة الا ان ظاهر الاصحاب العموم وصلت جماعة في مسجد
 بعد فراغها ات جماعة اخرى فانهم يجوز لهم الصلوة جماعة على الاسم الاظهر
 ولكن يكفون باذان الأول واقامتهما وقيل يحرم الصلوة جماعة مع اخرى

كذا يجزى في المنفرد لو دخل ولم يفرق الصفون كالأصل كان الباقي الكثر
 ولو اذن واقام ايضا فلا بأس ويسقط الاذان ايضا لو جمع بين الصلوتين في وقت
 واحد ولم يفصل بينهما بناقلة ومنه يوم الجمعة لعدم النافذة في ذلك الوقت ^{يسقط}
 ايضا في الجمع بين الظهرين في عرفات وبين العشاءين في المزدلفة وهل السقوط في
 مواضع الجمع عزمية فيحرم الاتيان به او رخصة فيجوز الاتيان به قولان وفي الأول
 ومن نسي الاذان والاقامة في صلوة استحب له الوجوع لها ^{فيكون} ذكر ما لم يذكر
 فاذا ركع في صلوة ويتأكد الوجوع لها مع ما لم يقرأ ويستحب الفصل بين الاذان
 والاقامة بركعتين او جلعة او تسبيح والمشهدود عند الحظوظ ايضا
 في مروية في كتاب فقه الرضوي وصفة الاذان على المشهور ان يكبر أربع تكبيرات
 ثم الشهادة بالتوحيد ثم الشهادة بالرسالة ثم حي على الصلوة ثم حي على
 الفلاح ثم حي على خير العمل ثم التكبير ثم التهليل كل منها شئ وكذا نصد
 الاقامة مرتين وعددا الا انه ينقص من اولها تكبيرتان ومن اخرها ^{هليلة}
 وتزيد بعد الحركات قد قامت الصلوة مرتين وقيل غير ذلك وظاهر
 هنا مضطربة جدا على وجه لا يمكن جمعها والعمل على المشهور **المطلوب**
التالي في كيفية فيها مسائل **الأولى** يستحب للصلاة بعد الاقامة ^{التوبة}
 بسبع تكبيرات بينهما اربعة ثلثة احدها تكبير الاحرام فيكبر تلك تكبيرا
 ثم يقول اللهم انت الملك الحق المبين لا اله الا انت سبحانك اني ظلمت
 نفسي فاغفر لي ذنبي انه لا يغفر الذنوب الا انت ثم يكبر تكبيرتين ويقول

بذلك

بركعة وسعد بك والخير في يدك والشر ليس اليك والمهدي من
 حديث لا يخطئك الا اليك سبحانك وحسانك ببارك وبعا لك
 ربنا آمنت ثم يكبر تكبيرتين ويقول ويحجج الله في نظر السموات والارض
 على الغيب والشهادة حينئذ اسلم اما انا من المشركين ان صلواتي
 وعجايبه وعما يري الله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين
 المشهورين **الاخبار** ان المكلف يجب في عقد الاحرام بالها شأ وان ^{فضل}
 جعلها الاخرة والذي ظهر لي من الاخبار بقدا من انظر فيها ان تكبير
 الاحرام منها في الاولى والا حوط للمكلف جعلها الاولى وهي ركن اجماعا
 بتطل الصلوة بركعتين عمدا وسهوا وما ورد في شواذ الاخبار من تحية الصلوة
 مع نياتها متاول وغير محمول على ظاهر عند الطائفة المحقة ويجب ^{الاتيان}
 لها حال الانصب والقيام مسددا لا الا بعد رتبة بالممكن ويستحب ان
 يرفع يده لها وكذا يباين في التكبيرات فحاذيها وحده واحمل الرقع الى ان يبلغ
 الاذنين وادناه الى عنق مستقبلا بها من كفية القبلة وقيل بوجوب رفع
 اليدين في التكبيرات التي في الصلوة كلها ولا يغلو من قوة والاحبات فيصير
 الحافظة عليه وتكون تكبير الاحرام بعد النية والامر فيها سهل عندنا كما قد
 الاشارة اليه فلذا لم نقرر لها كلاما وجها على حياها وقد قدنا ان ما
 اعتبر من فيها من التوكل التي اوجبت طول الكس فيها ^{لا دليل على شي منه غير}
 القربة والاخلاص لله سبحانه بقية الكلام هنا في انه قد مر من جملة من الاصحاب

بل الظاهر انه المشهور عندهم بانه لو قصد ببناء دونه تحصيل الثواب او الخصال
من العقاب فيجوز بطلان وهو في محل المنع بل في صحيحه بلا اشكال كما اخبرنا
جملة من تحققت المتأخره المتأخرين وقد حققنا الكلام فيه في محل الوقف
الثانية من جملة واجبات الصلوة القيام وهو عبارة عن الانصاب بمقدار
حيث يقيم صلبه والمشهور انه ركن وقد اختلفوا في تغيير القدر والركبة
على احوال ليس في التفرع لها كثير فائدة بعد الاحالة بمطلات الصلوة و
معناها كما سيأتي بيانه ان شاء الله نعم ويجب ان يكون مستقرا وهل يجب
ان يكون مستقلا غير معتمد على شيء ام يجوز الاعتماد اختيارا او لان المشهور
الاول وفي الثاني قولنا ان الاحتيال في العمل بالقول المشهور ولو عجز
القيام مستقلا جاز الاعتماد اتفاقا ونقوى ولو عجز عن اصل القيام
امكن الايمان به في بقضائها بالتمكن وان لم يمكن القيام بالرفع صلا
جاء من عجز من الجلوس يصلي مضطجعا على جانبه الايمن وان لم يمكن
الايسر فان تضر واستلق في جميع حالات الاضطجاع بوجهه بزاوية للركوع
التسجود جاعلا الايمن للسر وخفض من الايمن للركوع وان تضر عليه الايمن
جلى الركوع والتسجود تغيب عينيه والرفع منهما فحما وكذا يحل القيام
وتكبير الاحرام والقراءة فحما وبالجمله فالتمنيغ انما يقع بدل لامن الركوع والتسجود
خاصته ولو تجددت فمرة المتأخرين ان شاء الله استقل في الحالة العليا
انه لو تجددت في القار في انشاءها استقل في الحالة الدنيا **الثالثة** في صلاة

181
المحمدية في الثانية واوليتها غيرهما وقيل بالركبة وهو ضعيف هل يجب التورع بعد
او تكون مستحبة قولان والمسئلة عند في محل تردد وتعارض الاخبار فيها على وجه
يصر الجمع بينهما من ذهب الى الوجوب حمل اخبار العدم على التقية ومن ذهب الى
العدم حمل اخبار الوجوب على الاستحباب ولا ريب في ان الحمل الاول للشك
الموردية الا ان اخبار الوجوب مع ضعف ما ينذر كثرها لا صراحة فيها في العمل
واخبار العدم صريحة صحيحة وبالجمله فانما في المسئلة من المتوقفين والاحتياط
فيها واجب عند في الاشتباه الحكم من ادلة المسئلة وعنا لاهوط الوجوب
لم يفت بها الوقت فيقتصر على الحد اتفاقا وكذا يسقط الوجوب في حال الضرورة
من خوف او مرض اتفاقا فافقوا في رواية في الموضوعين والخلاف فيها وجوبا
واستحبابا اتفاقا هو فيما عدا الموضوعين المذكورين والمشهور بين الاحتياط
قراءة سورة العزيمة في الفريضة وقيل بالجواز والاحتياط والاحتياط ايدى
الجواز وح فيجوز العمل باخبار الجواز كما هو القول الثاني وحمل الاخبار الثاني
على الكراهة ويحتمل العمل بالاخبار الدالة على المنع وحمل ما دل على الجواز مطلقا
على التافله وما كان مخرجيا في الجواز في الفريضة على التقية والمسئلة في الفريضة
عند في محل تردد والاحتياط بالعدم فيها واجب والمشهور بين المتأخرين
القراء وهو ان يقرن بين السورتين في كل ركعة وقيل بالتحريم وهو الاظهر عند
من الاخبار وعليه العمل ويجب الجهر بالقراءة في الصبح واوليتها الثانيين
في الباطن على الاظهر الاظهر وقيل بالاستحباب وضعيف ولو اخل المكلف هما

جاء لا أدنى نافع فلا يشي عليه والمهور مخير بم الجهر بالقراءة بل ^{فيها}
من الغالب الصلوة على المرأة على سماع الأجنبية لمؤلفا فالأولان صوفيا عرج
مثل بدنها وأنها تختبر بين الجهر والاختفاء مع عدم السماع هذا في الصلوة ^{صغيرة}
وأما في الاختفائية فيجب عليها الاختفاء بناء على القول بالوجوب وفي هذا
التعجيل نظر فانه لم يفرق لنا دليل على ما ادعى من مخير سماع الأجنبية لمؤلفا
مطلقا بل الأدلة على خلافه نعم مخير ذلك مقام الرتبة والتلذذ وكذا لو لم يؤمر
الاختفاء عليها في الاختفائية ربما بحجة فاذ كرون وان كان فيه ما عرفت إلا أن
الاحتياط في العمل به وأما الأدكار النافية فيختبر فيها بين الجهر والاختفاء
نعم اذا كان مأثوما فالأفضل له الاختفاء ويجب القراءة بل بعد القراءة
السبع المشهورة والمهور بل الظاهر الاتفاق عليه أنه يختبر في الأخير في الدنيا
فالثمة المخير بين التسبيح وبين القراءة وأما الخلاف في الأفضل منها على
اقوال ستة وأظهرها عند في افضلية التسبيح مطلقا بل لولا الإجماع على ^{التخير}
لكن القول بتعديله وفيه صور مضمومة قد قيل فيها منها سبحانه الله والحمد
لله ولا اله الا الله والله أكبر مع واحدة أو ثلثا بدنه ثم التكرار فيكون
ستة وفي رواية انها عشرة نعم التكرار في الأخيرة وهو أحد الأقوال في
المسئلة وأما الأقوال باجزاء مطلق الذكر فالظن ضعفه وقيل بالاثني عشر تكرار
القوة الأولى لثلاث مرات ولما اختلف على دليله وينبغي ضم الاستغفار إلى
التسبيح وفيه قلبا بالوجوب **الرابعة** يجب الركوع وهو بطل الصلوة بركعة

ومما

184 وسهوا إجماعا فتفاوت في وفي الزيادة مطلقا اشكال مع الاتفاق على
استثناء بعض المواضع منها كما سيأتي إنشاء الله تعالى وهو بيان عن الاختفاء
بقدر ما يصل كفاه مركبة ويستحب وضع كفيه على عينيه الكتيبتين ^{وهل الواحدة}
فيه مجرد الذكر أو يتعين فيه التسبيح قولان أظهرهما الأول وأحوطهما الثاني
لأن فيه حملا بين القولين ويخرج من عمدة التكليف إجماعا والأفضل أن
يأتي بالتسبيح المذكور ثلثا والسبع البنية الفضل ويجب الطائفة والركعة
ويجب بيان عن سكوت الأعضاء واستقرارها على تلك الهيئة ويستحب النظر
بين رجله حال ركوعه والتكبير لم قبل الهوى وقيل بالوجوب من تسبيح
الركوع أيضا مد الفتح وتسوية الظهر ورد الركبتين إلى الخلف والتجنيب ^{بالركعة}
ثم جبر رفع الرأس منه حتى يقوم منتصباً معتدلاً مطمئناً قابلاً لا يبدل الرفع كذا
سمع الله من حمد استجاباً بآتي بعض الأخبار ما يدل على أن للمؤمن أن يقول
عند سمعة الإمام الحمد لله رب العالمين وقيل بركنية الطائفة في المؤمنين
وهو ضعيف ولو جاز عن الاختفاء بقدر المذكور لم يرض أوعية له بالقدرة
الممكن والمالك خلقه يزيد الاختفاء يسيراً احتياطاً وللأصحاب في هذا الزيادة
قولان فتقبل بالوجوب وقيل بالاستحباب والمسئلة غارية من النص الأصلي
المدى فلذا استندنا المسئلة إلى الاحتياط المستحب **الخامسة** يجب التمجيد وهو
سجدة ثمان في كل ركعة وهما ركعتان عند الأضحاب وقيل بركنية السجدة الواحدة وهو
ضعيف وهو بيان عن الاختفاء حتى يساويه جهة موضع رجله على الأفضل

او يحصل التفاوت بينهما بقدر رتبة كما تقدمت الاشياء اليه وجب ان يكون
التجويد على الاعضاء السبعة وهي الجبهة والكفان والركبتان واهاما ^{كلهن}
اجماعا نصا وقوى وليست اضافة ارقام الالف اسحبا بأن تكون ^{الافتاء} المشهور
بأنه جزء وقع منه على الأرض وقيل اعلاه وهو الرزين في بعض الاجزاء ^{بعض}
اليه والواجب من الجبهة حال التجويد هو المستقر على المشهور وقيل بقدر
الذهر وهو محمول على الفضل والاستحباب وافضل منه التجويد على الجبهة ^{كلها}
منه والاحباب بالانتهاء بالسنة في باب اعضاء التجويد وليست التكبير
والرفع منه فيكون لكل سجدة تكبيرتان وقيل بالوجوب في تكبير التجويد ايضا
في الركوع وجب الذكر حال التجويد وهل الواجب مطلقا الذكر والفصح قلا
كما تقدم في الركوع والاظهر هنا ما اخبرناه هناك من الوجوب والاستحباب
بما فيه وتجبا الظا بأنه بعد الذكر وقيل بركبتها ايضا وهو ضعيف
ليست النظر حال سجوده الى طرف افقه وان يكون باسط اكتية مضو توق الاشياء
حبال وجه مجتما بمرفقيه واذا رفع رأسه من السجدة وجب ان يجلس نشا
وليست ان يكون جلوسه متوقفا على الايسر كبيرا بعد الرفع كما تقدم قائلا
استغفر الله واذ باليه ثم يكبر للسجدة الثانية وليست على الوجه المستند
هيته وذكر ان تم رفع رأسه من جلس مطشبا استحبا بأن يجلس الاسترخاء
ان لو يكن موضع نشته والاظهر استحبا بأن يقل وجوبها والا حوط الاشياء
بها والحافظه عليها كبيرا حال جلوسه وهو تكبير الرفع من السجدة الثانية

متوزكا حال جلوسه كما تقدم وان يقوم اذا كان في موضع قيام الركبة
بحول الله وقوته اقوم واضد وغير من الصور المروية ايضا وقد تقدم ان الظاهر
التجويد يؤمر برأسه ان امكن والا بعضينه ما ان يفضها وكذا في حال الركوع ايضا
ومن كان به دمل في موضع سجوده بحيث يمنع عليه وضعه على ما يحي التجويد
يقدر له خفيه في الارض او يعمل شيئا بجوف من طين او خشب او مخلك
يسجد على السلم من الجبهة فان تقدر التجويد على هذا الكيفية فالمشهور
يسجد على احد الجانبين وقيل بتقديم اليمين وجوبا فان تقدر على ذلك
الشارحة لا اخلافة في ادحية التنوت في الصلوة وفضله وانما الحال
في وجوبه واستحبابه والمشهور الثاني وقيل بوجوبه ولا يستحب في الجمهورية
الاخبار والا من تعارض وقادم الا ان الذي يعرف منها بعد رد بعضها
بعض وثاليف مختلفاتها وجميع منفرداتها هو الفعل المشهور والاحتياط
يقضي الحفاظه عليه وحله الركعة الثانية قبل الركوع على الاظهر الاشهر
وقيل بالتحجير بين ابقاعه قبل الركوع وقيل وهو ضعيف وليست الجمهورية الا
للمأخوذ ومن يبي التنوت في محله تداركه بعد الركوع وان لم يذكر الا بعد
الدخول في السجدة دائره بعد فراغه من الصلوة وليست رفع يديه بالقوة
حيال وحده متلقيا بناطهما السماء والمشهور انه ليست النظر حال التنوت
الى الماجر الكفين ولم تقف فيه على بعض لكن لا باس به لما فيه من حبس الظن
الاتفات عينا وسما للع كرامة التعظيم في الصلوة وكرامة النظر الى السماء

التكبير للقنوت **البيان** بحسب التمسيد في كل صلوة ثمانية عقيب الركعة
 الثانية مرتين وفي الثالثة والرابعة مرتين الأولى بعد الثانية والثانية
 بعد الثالثة من الثلاثة والرابعة من الرابعة وفي كيفية وضوءه لا يختلف
 شد بل في النصوص والأحكام الذي لا خلاف في اجزائه ان يقول اللهم
 لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم صل
 على محمد وآل محمد ويحب ان يكون طمشتان في جلوسه بعد رتمته وتحت
 يكون متوركا على الأيسر والمشهور انه يستحب له النظر الى جميع حال التمسيد
 ولم نغف فيه على بعض الأما في كتاب الفقه الرضوي ولا بأس به لما عرفت
 في القنوت ويستحب ان يضع يديه على فخذه في حال التمسيد مدد وفي
 الأصابع غير مقبوضة مضومة الأصابع بعضها الى بعض ويستحب ان يقدم
 قبل التمسيد الواجب الذي تقدم ذكره ما يمكن من الاذكار المروية في
 الأخبار واقوله ان يقول بسم الله وبالله وخير الاسماء لله كلني بعضها وان
 يزيد في التمسيد الأول بعد الايتان بالواجب منه قوله وتقبل شفاعة
 في امته وارفع درجته ويحمد الله مرتين او ثلاثا وان يدعونه في خلاصته
 بما تقدم ذكره وان شاق قال بحولك وقوتك اقوم واقعد **التمسيد** التمسيد
 ولاصحابنا فيه اختلاف زائد وجوبا واستحبابا دخول وخروج كنية وكيفية
 لا يقوم هذا الاملاء بدكون والظاهر عندي وعليه عمل هو وجوبه انه
 خارج من الصلوة وان كيفية هي قولنا السلام عليكم وقد بطننا الكلام

في القنوت
 في التمسيد
 في الصلاة

ذلك في رسالة في المسئلة اخطأت بتوضيح الحال وقطع مواد الكلام
 وكذا في اجوبه مسائل بعض ذوي الكمال والاولى تقديم السلام علينا
 وعلى عباد الله الصالحين لانها في المخرجة من الصلوة ثم الايتان بالصيغة
 المذكورة والاحوط ان يضيف اليها درجته الله وبركاته ويستحب ان كان
 ان يسلم تسليمه واحدة عن يمينه وان كان ما مؤمنا فواحدة عن يمينه واخرى
 شماله وان كان منفردا فواحدة تجاه القبلة **المطلب الثالث** في احكام لفظ
 الواح فيها وفيه ايضا مسائل **الأول** لا خلاف بينهم فان الصلوة
 تبطل بتعمد ترك بعض واجباتها ولو جهلا وما ذكره بالنسبة الى العايد
 العالم فلا اشكال فيه واما بالنسبة الى الجاهل فهو على ثلاثة اشكال استغفار
 الاخبار بمعدورية الجاهل على تفصيل بطننا عليه الكلام في محل البقور المشهور
 بينهم انه يستلزم من حكم الجاهل مسئلتان مسئلة العصر والامام كما
 نأتي الشرح ومسئلة الجهل والافقات كما سلف ذكره وبطلان ايضاً
 بعض اركانها عمداً كان او سهواً والواجب والنقص به مستفيض
 ورد في نسيان تكبير الاحرام قد عرفنا الكلام فيه والمشهور بين اصحابنا
 مطلقا انها ايضا بزيادة ذكر وهو على زيادة اطلاقه كما اوخضناه في غير
 رسالة الصلوة وبطلان ايضا بترك الطهارة اجماعا نصا وقوى هذا كان
 او سهواً وبطلان ايضا بطلانها على المشهور وقد وقع الخلاف في مواضع
 عليها الاجماع منها من احدث في الصلوة ساهيا فانه قد ذهب جمع الى انه يفسد

ويبنى على ما ينشئ عليه من صلوة وعليه تدل جملة من الأخبار كلها على التقية
 طريق الجمع بينهما وبين ما دل على الإبطال كاهو القول المشهور ومنها ما دل على
 يقيم ثم أحد سهوا واتفق وجود الممانعة بينهما وبينه على قول والمشهور
 البطلان والمسئلة على تردد وثنائها من ترك ركعة أو كفتين شيئا ولم يذكر
 إلا بعد فتي زعمان قد تخلل فيه الحدث بل الأحداث العديدة فانه يبنى على ما ينشئ
 به روايات صحاح صراح والأحوط في جميع هذه المواضع الجمع بين القولين ^{الظاهر}
 والبناء ثم الأخذ من زان صحابين الأخبار في المواضع المذكورة وبطلان بعض
 بقول الكلام لخارج عن الصلوة ما لم يكن قرأنا ولا زاد ولا دعه ولا رسله
 ونسجه غاطس وهو أن يقول له برحمتك الله ولا تأس بالتخف والتخف والتأف
 والنخ واما استعمل على حرفين وأكثر لانه لا يسهى كلاما لفه ولا عرفا فلا يصح
 اليه خللا لأخبار الدالة على النسي من الكلام في الصلوة وبطلان بعضه بالآثار
 في ما رواه سواء كان بالوجه خاصة أو مجموع البدن عمدا كان أو سهوا وبما
 لا تنفك بالبدن عمدا وان لم يصل إلى محض اليقين والشمال ولو كان سهوا
 فان لم يبلغ محض اليقين واليسان فانه لا يسهى عليه بل يقع صلوة ولو بلغ أعاد في
 الوقت خاصة وفيه القضاء أشكال والأحوط ذلك هذا كله في الالتفات بجميع
 البدن واما الالتفات بالوجه فان كان عمدا وبلغ إلى محض اليقين والشمال بطل
 ايض على تردد والاحتياط لا يخفى وان كان سهوا فلا يسهى عليه بل صلوة صحيحة
 وأولها بالهتة لم يصل إلى محضها وبطلان ايض بتعدد الهتة وهو النكاح

المتن على قهقهة وبطلان أيضا بالشك في اعداء التشاكية والتلاكية وادنى الزا
 وكذا لو لم يدركه صلاته على المتن الأظهر وقيل بالبناء على الأقل في هذه المواضع
 والمشهور انها بطل بتعدد الفعل الكثير ولم يقف فيه على نفي فوجب تعييد بما عني به من
 ويجزى به عن كونه مصليا أو المشهور أيضا انها بطل ايضا بتعدد الطين وهو مع اليقين
 الشمال مطلقا او حال الغزاة وقيل بمجرد التحريم من غير أن يبطل الصلوة وقيل بالكلية
 ولعله اقرب وبطلان أيضا بالبناء لأمور الدنيا واما الأخر فهو بطل الأعمال وظاهر
 الأصحاب أن البطل من البناء وهو ما اشتغل به مدة الصوت دون مجرد خروج الد
 وظاهر الأخبار العموم وهو الأقرب وبطلان ايضا بقصد الرأ على الأظهر كما شهرو
 بصحة عبادة المراتب وان لم تكن مقبولة وهو ضيف لاستقاضة الآيات والروايات
 بوجوبها كالحاصل لله سبحانه بالعبادة ودلالة جملة من الأخبار وبما رواه
 بالله عز وجل بالمشهور وايضا انها بطل ايضا بالتأمين وهو قول المصليين بعد
 الحمد او في الصلوة مطلقا وقيل بجواز عقيب الحمد على كراهية وقيل بالتحريم
 من غير إبطال والقول المشهور هو المعتمد **الثانية** يكون في حال الصلوة أو وقدر
 انتهى منها في الأخبار كالنسي والتخفيف وتساكن في مدافعة الأخشين
 رويانه من صلاته كذلك كان بمنزلة من كان شيابه والعبث بيد في رأسه
 أو يؤذ لك وفرضة الأصابع والاعتناء كافتقار الطلب والقيام اليها سلاوا
 والنخ في موضع التجرود وعقبي الشعر للرجل وقيل بتعريضه وتعدا الالتفات بالز
 الغير البالغ إلى محض اليقين أو الشمال والاعتناء والبصاف وغير ذلك مما ذكره الأخبار

الثالث من سئى واجب وجب عليه تدارك ما لم يدخل في ركن كالسوى
 عن القراءة وذكر قبل ان يركع فانه يجزي ان يركع ولو ركع في صلوة وتحت صلوته
 فلا يشي عليه ويلزم من تداركه زيادة ركن كالسوى من الذكر الواجب في الركوع ^{الطائفة}
 الواجبة فيه حتى يرفع رأسه فانه لو عاد له تداركه لزم زيادة ركن فيبطل الصلوة
 الحكم انه يحضر في صلوته بلا خلاف ولا اشكال فيها ويستثنى من ذلك التهور
 الجهر والاضغاث فانه لا تدارك وان لم يدخل في ركن ومن سئى عن سجدة
 او تشهد حتى فات محل تداركه جب قضاءه بعد تمام الصلوة وان سجد ^{للهو}
 على المشهور وقيل بان نسيان السجدة مطلقا يبطل الصلوة وهو قول
 بركنية السجدة الواحدة وقيل بانها ان كانت من الركعتين الاولتين كانت
 الصلوة باطلة وهو قول من يقول بان كل شئت او سهو يلحق الاولتين في اعدا
 وافعالها فهو موجب لبطلان الصلوة والقولان ضعيفان عندي وقيل بان من
 نسي التشهد فانما عليه بعد الفراغ من الصلوة ان يسجد سجدة في السهو خاصة
 وليس عليه قضاء التشهد والتشهد الذي في سجدة في السهو مجزئ عن التشهد
 المنفرد وهذا القول اظهر دليل من القول بقضاء التشهد وكذا المفهوم من
 انما بالنسبة الى السجدة المنسية انه ليس فيها سجود السهو وان عليه قضاء
 السجدة خاصة وبالجملته فالظاهر من الأدلة بالنسبة الى التشهد عدم قضاء
 وانما عليه سجدة واحدة وبالنسبة الى السجدة قضاءها خاصة من غير
 سجود السهو وهو المختار وان كان الاحرط العمل بما هو المشهور ومن سئى

١٨٧
 ركن يرجع اليه ما لم يدخل في ركن اخر من غير ان يبطل صلوة ويستثنى من ذلك
 سئى عن تكبير الاحرام حتى قرا فانه يبطل ولا يستثنى ولو لم يدخل في ركن لا
 تنعقد الصلوة الا بتكبير الاحرام ولو سئى من الركن حتى دخل في ركن اخر فالمشهور
 الصلوة مطلقا وقد وقع الخلاف في موضعين احدهما انه من اخل بالركوع ناسيا حتى
 قبل انه انما يبطل فيما لم يجز في الرباعية واما في ثمانية فانه يجوز الزايد وهو ما لا
 بد من السجود واحدة كانت او اثنتين وثانية بالغايت ويتم صلوته وقيل ايضا
 بهذا التلخيص وان كان في الاولتين وهو ظاهر الجزاء الذي استدله القائل
 الاول وقيل ايضا انه يسقط السجود ثم يعيد الركوع ثم يعيد السجود وان كان
 الركعة الثانية ولم اقف له على دليل والظاهر هو القول المشهور لان الاحرط العمل
 بالتلخيص او لا شمة الاعادة وثانيهما ان من ترك سجدة من الركعتين الاخيرتين
 يركع فانه يبيح على الركوع ولم نفقه له على دليل ومقتضى القاعدة المتقدمة انه ان
 بركن حتى دخل في اخر فان عاد اليه فقد زاد ركعة في صلوته ولو لم يعد لزم نقصان ركن
 صلوته وكلاهما يبطل بالجملته فالقول المذكور ضعيف ومن سئى من ركعة من صلوته
 سلم فان ذكرها بعد التسليم وقيل فعل المنان في انه بما ليسوا تم صلوته وتحت صلوة
 اجما فانما وفقوى وان لم يذكرها الا بعد فعل المنان فان كان ذلك المنان من
 المنانيات كمد الخاصة كالامام مثلا فالحكم فيه كالاول على الاشهر الاظهر وقيل يرجع
 الاعادة مطلقا وقيل بوجوب الاعادة في غير الرباعية وهما ضعيفان وان كان ذلك
 المنان من المنانيات عمدا وسهوا كالحديث بناء على المشهور من كونه يبطل الصلوة

مطلقاً والاستند بدار والفعل الكثير المتأخر في الصلوة ونحوها فاشكاله في الناس
 الاخبار والاصحاح الصراح في كل من القولين فان جملة من الاخبار والاصحاح الصراح
 نقل على الابطال كما هو المشهور وجملة منها تدل على البناء على ما مضى وان بلغ
 والجمع بينهما مشكل والاحتمال في المسئلة واجب بالبناء او لا ثم الاعادة من
 رأس ومن سمي وزاد في صلوة واجباً فليكن سجوداً المشهور خاصة صلوة ترديد
 فادركوا سموا او سجدة بين استئناف الصلوة الا انما استثنى من بعض المواضع
 المنصوصة في الاخبار وكلام الاحكام في سبب الامام في ركعة او سجدة
 فانه يرجع ويركع او يسجد ثم انما معه من سمي فزاد ركعة في صلوة استئناف
 الصلوة ما عاودها الا في الصلوة الرابعة او اجلس بعد الرابعة وشهد بانها
 لا يبطل صلوة لانه لم يحل الا بالتسليم خاصة وقد عرفت ان مذهبه انه لا يجب
 خارج من الصلوة رجع هذه الركعة التي زادها والحال هذه انما وقت خارجة
 الصلوة انما لو جلس بعد التسليم من غير ان يتشهد بالفعل المشهور بالطلوع
 وقبل بالتحقق استئنافاً الى جملة من الاخبار والعقيدة الدالة على انه اذا جلس
 التسليم فقد غنت صلوته والتحقيق ان المعنى في هذه الاخبار والمراد منها انما
 هو المجلس والتشهد بالفعل لا يجوز المجلس بقدر من غير تشهد وان وقع التسليم
 بذلك معاناً كما ادخلنا في على البق وبالحكمة فالعمل على القول المشهور وما ذكرنا
 يعلم انه من فاد تلك الركعة سهواً بعد التسليم فانه على القول بالاجتناب
 التسليم كما هو أحد القولين المتقدمين في المسئلة وعلى القول بكونه واجباً خارجاً

كما هو المختار تكون الصلوة صحيحة لوقوع الزيادة خارج الصلوة وعلى القول
 بكونه واجباً داخلية الصلوة بتطل الصلوة وجباً عاودها من رأس هو
 الاخطوط والظنح بناء على ما ذكرنا انه لا خصوصية للرابعة بذلك كما ذكرنا
 الاحكام وان كان مورد النص الرابعة فانهما يحل على مجرد التمثيل نعم على القول
 الاخر من حيث ان الحكم على هذا القول جاعاً على خلاف القواعد فيقتصر فيه على
 النص ربما يتجه الاحتياط من من سمي من بعض القراءة ولما يتجاوز المحل الذي
 الدخول في الركعة ثانياً بما سمي عنه وبما يكمل لوجوب الترتيب في القراءة على
 الوجه المنزول ومن سمي من الركوع حتى هو السجود ولما لا يسجد يقوم متعباً الوجه
 لطوي للركوع من قيام حتى عد جملة منهم القيام المتصل بالركوع وكناهم يركع
 لوعرض له السهو وهو في حد التواضع مضمناً في صلوته على الاقوى لان غايته ترك
 بعض الواجبات من الذكوات الطائفة والآفاق الركوع الذي هو عبارة عن الاعادة
 المخصوص قد حصل وترك الواجب سهواً غير سبيل كما عرفت **الرابعة** من شك في فعل
 واجب في صلوته وجب عليه الاتيان به ما لم يكمل في خوفه اذا دخل في غير
 في صلوته سوى وقع ذلك في الركعتين الاولتين او الاخيرتين على الاشهر **الظاهر**
 وقيل ان كل من هو يلحق الاولتين ففيه الاعادة سواء كان في اعدادها او في اضافتها
 لولافاً ما شئت في عمله قبل الدخول في فعل آخر ثم ذكر فعله سابقاً فلا يخرج انما ان
 ذلك الفعل من اركان الصلوة او من واجباتها فان كان من اركانها استأنف الصلوة
 واعادها لان زيادة الركعة بطلت عمداً وسهواً الا انما استثنى في الثاني هذا منه نعم وقع

الخلف والاشكال هنا في موضع وهو انه لو شك في الركوع فلما اجده ثم قام
 وركع ثم ذكر في انشاء ركوعه انه قد ركع سابقا فهل يرسل نفسه الى السجدة ولا
 شيء عليه وليست اننا الصلوة ويبيد هذا الزيادة الركن لان الركوع عبارة عن
 الانحناء بقصد والرفع منه والذكر والطأ بيته واجبات خارجة عن حقيقة الركوع
 اشبهها بالقواعد الشرعية واقربها الى الضوابط الشرعية هو الثاني ^{الان} ^{الماتلين}
 غير مخصوصة على الخصوص ونفقة الاسلام الذي هو من ارباب التصور ^{منه}
 بالقول الاول ويعد ان يقول ذلك من غير نية وصل اليه وان لم ينقله وكذا
 وح فالأحوط ان يرسل نفسه ويتم صلوة ثم يعيدها من راس وان كان ذلك
 الذي تلاناه من واجبات الصلوة مضمرة في صلوة لانه قيل زائدة الوا
 سهواً وهي غير بطلان سجدة كان ما تلاناه او غير ما على الاظهر ^{ان}
 ان كان ذلك سجدة بطل صلوة هذا كله فيما اذا كان الشك في الكيفية ^{او}
 الشك في الكمية وهو اعداها فقد تقدم بيان البطلان منه في المسئلة ^{الاول}
 واما الذي يقع منه فهو حسن صور ^{الاول} الشك بين الاثنين والثلاثين ^{ان}
 بشك ان ما فعله ومضيه هل هو ركعتان او ثلث واما لو شك حال قيامه ^{او}
 ركوعه وقبل سجوده بان هذه الركعة ثمانية او ثلثة فهو ليس من هذه الصور
 شئ بل هو شك يبطل لعدم يتحقق اكمال ^{الاولتين} ولكم في اصل الصورة
 المذكورة انه يبنى على الاكثر بحسب طرقة قائماً وقد ذكر جملة من ^{الافعال}
 لم يقفوا في هذه الصورة على نقص بل جعلها صفة ذكر سجننا الشهيد الثاني ^{منها}

انما اجزها بحجى الشك بين الثلث والاربع وهو مردودها او حنا في محله
 من مؤلفاتنا من وجوب الدليل لذل وان اعترض بعضهم فيه شبهة الاحتمال بما
 يخرج من الاستدلال لانه ليس كذلك عندنا بل في تحقيق الحال والمشهد
 انه يتخير في الاحتمال بين ركعة قائماً وركعتين جالساً ولم اقف له على
 دليل بل المأمور من دليل المسئلة انما هو الركعة من قيام خاصة وقيل بالبناء
 الاقل ولا احتياط وقيل بالابطال في هذه الصورة وهما ضعيفان والوقا
 الدالة على ابطال وان صح سندها معارضة بما هو اكثر عدة اوضح ولا
 فيجب تأويلها وبما قيل بالاحتياط هنا بالاعادة بعد العمل بما هو المشهور
 ولا يأس به وان كان ضعيفاً ^{الثاني} الشك بين الثلث والاربع على وجه التقدير
 بمعنى انه شك فيما تقدم من فعله ومضيه هل هو ثلث او اربع واما لو كان
 انشاء الركعة وقيل انما هي شك انها ثلثة او اربعة فالظاهر انه ليس من افراد
 الصور المذكورة كما سيأتي تحقيق ذلك انشور في الصور الخامسة ثم ان
 الحكم في هذه الصور هو البناء على الأكثر ثم يحتاط بركعة من قيام او ركعتين
 من جلوس والاولى اختيار الركعتين من جلوس بل قيل بتعيينها للاحتياط
 خاصة وقيل بالتخيير في هذه الصور بين البناء على الأقل ولا احتياط بين
 البناء على الأكثر والاحتياط وهو ضعيف ^{الثالث} الشك بين الاثنين والاربع
 ولكم فيها انه يبنى على الاربع ويحتاط بركعتين من قيام على الاظهر ^{الافعال}
 لبعض ايضا التخيير بين البناء على الأقل ولا احتياط والبناء على الأكثر

لثنتين

دخول السجدين وتارة على ما يعمل مع ذلك الشاهد ايضا وبالجملة فالمسئلة في جميع
 افراد الشكوك متى وقع الشك بعد الركوع وقبل تمام ذكر السجدة الثانية محل اشكال في
 الاحتياط بها لانهم على كل حال بالعلم بما قالوا ثم اعادوا الصلوة من راس هذه ^{الصلوة}
 المنصوصة وما عداها من الصور المحتملة فقد كثرت فيها الاحتمالات واختلفت ^{فيها}
 المقالات وطرق السلامة العمل بالاحتياط والله العالم بحقيقة الحال **الحال** ^{فيها}
 ان يعلم ان العمل بالشك وما يرتب عليه في جميع الموارد انما هو مع تناوب الاحتمالين
 في كل المكلف والاولى ترجح احدهما وكان هو الغالب على غيره على ما هو الراجح
 واحكم الشك ^{فيها} وكذا احكم للشك مع كثرة على المكلف والمشهد للرجوع في غير
 اكثر من العرف ويحقق عندهم تلك مرات متواليات فإذا دعت كونه لاحكامه ^{فيها}
 على وقوع الشك فيه وان كان محله يافيا لم يستلزم الزيادة بأن يشك في حصول
 الزيادة المبطله من ان لا يقع على الوقوع المرجح لبطالان الصلوة بل يقع على التصحيح ^{هو}
 عدم الوقوع لان العلم في عدم العمل بحكم الشك في هذه الصور هو المحقق على
 تصحيح الصلوة وعدم نقصها لرفع الشيطان عن المعاودة له متى ابطأ او عمل بوجوب
 الشك فان الشك من الشيطان والشيطان معاد لما عوده الانسان من نفسه ^{ولا}
 حكم ايضا للشك الامام مع حفظ المأموم واحدا كان او متعدد او لا شك المأموم مع
 الامام بل يرجع كل منهما على الآخر **سادسة** يجب في صلوة الاحتياط المذكور في
 صور الشكوك المتقدمة ما يجب في الصلوة اليومية من الشرايط والاركان والاجزاء
 تنقبن فيها سائر الفاتحة على الأشهر الاظهر وقيل بأنه يخير بينها وبين التسبيح نظر الى

١٥١
 ان صلوة الاحتياط فاعلم مقام الأخيرين يجب فيها ما يجب فيها وهو اجتهاد في
 النصوص وتبليغ دليلها وان كانت تقدم مقام الأخيرين لظاهر الاحتياط
 اليها الا انها تكون صلوة مستقلة لظاهر الاستغناء عما حكرت به الصلوة لا
 صلوة الابفاحة الكتاب ولو فعل المبطّل من حدث ونحوه بطلان أهل بطلان
 ويجب اعادة ما من راس ام يجب الاثنان بصلوة الاحتياط خاصة في لان يلتفت
 الى كونه اجزاء من الصلوة المقدمة او خارجية بمعنى كونه صلوة مستقلة
 برأسها والمنتهى من الثاني وهو الأقرب بالنسبة الى القواعد الشرعية والآراء
 الضوابط المرجعية الا ان المسئلة لما كانت غائبة عن النص الصريح والدليل الصريح
 بعد العمل بما هو المشهور الاعادة من راس **الفتاوى** قد خرج الاحتياط من ان الله ^{عليه}
 بوجوب سجدة في السهو في مواضع منها قضا الأجزاء المنسية كالشهادة والتشهد الوا
 ومنها القيام في موضع القعود سهوا وبالعكس ومنها كل زيادة ونقص في ^{مطلبي}
 ومنها الشك في الزيادة والنقص كصور الشك المتقدمة ومنها التسليم في ^{مطلبي}
 موضعه وبكسر هذه الصور وان كان للتناقض فيها مجالا الا ان الاحتياط ^{فيها}
 الرخوف على ما ذكره نور الله مرادهم وعلى السجدين المذكورين بعد الفراغ ^{من}
 الصلوة والتسليم على الأشهر الاظهر وقيل انها ان كانت للزيادة بنقد التسليم وان
 كانتا للنقص فقبله وقيل بكونها قبل التسليم مطلقا وهما ضعيفان ودليلهما
 محمول على النية والنية كيفيتها ^{فيها} وان ينوب حال قعوده وازاد فعلها بعسفا
 لا سيما المرجح لها احتياطها وادجيه بعضهم سيما مع تعدد الأسباب ثم يضع جهته

١٠٢
 على ما يصح التحوّل عليه ذكرنا بالماثور وهو بسم الله وبالله وحسن الله عليه
 قال محمد بن شاذان قال بسم الله وبالله السلام عليك ايها النبي محمد صلى الله عليه وآله
 ثم يرفع رأسه من التحوّل ويجلس لمختاراً ثم يسجد من آخره ذكرنا بالماثور الأحكام
 المتقدمة ثم يجلس ويتشهد تشهداً خفيفاً مقتضياًه على الواجبين الأحكام
 المسجدة في التشهد ويسلم وقيل باستحباب التشهد فيهما وإن الواجب يتأدى
 بمجرد الأتيان بالسجدة الأولى والاشتهار بهين الاحتياط استحباب التكبير للمسجود
 مثل سجود الصلوة والدليل قاصر عن إعادة ما ادعوه وللأيمان بهما شرط في
 صحة الصلوة بلى تقع وإن لم يأت بها على الأشهر الأظهر وقيل بطلان الصلوة بغيرها
 وهو ضعيف باب الثالث في الواجوب وفيه مقاصد المقتضى الأول في القضاء
 قضاء الصلوة اليومية على كل مكلف فاته عمدًا كان أو سهواً وعلى إتيانها
 كان لم يكن الغوات لصغرها وجنون أو كفاها أو حيضاً ونفاساً اجتماعاً في جميع
 نساء ونسوة وأغناء على الأشهر الأظهر وقيل بوجوب القضاء عليه مطلقاً وقيل
 أنه يقضى إخراجاً ما فاتته إن أفاق هنا أو آخر ليلة إن أفاق ليلاً والأغناء
 في هذه المسئلة على غاية من الاختلاف مع كثرتها وصحة أكثرها بقبض مرة
 بقضائهم ما فاتته حال الأغناء وبعضهم مرجع بقضاء ثلثة أيام وبعضهم موقوف
 والأظهر حملها على الاحتياط جميعاً بينهما وبين ما دل على التسقوط وفي كل
 ما ينزل العقل حملاً أو ضرورة أو يؤد في الأغناء اشكاله وظاهر المشهور أنه
 غير موجب للقضاء لعدم الحمل والضرورة ودليله من الأخبار غير واضح بل

١٥٢
 ظاهر إطلاق أخبار القضاء وهو محتمل لجملة واستعد بعضهم في المنع عليه
 إلى الأخبار والدالة على سقوط القضاء عن المنع عليه وفيه أن جملة من
 الأغناء وقد صرح بأن الأغناء لعللة المرض وتوقيده ما علق به في جملة
 آخر منها أيضاً بأن ما علق عليه الله أو بالعدس وهو ظاهر في كون الأغناء
 من جهة الله تعالى لا من قبل المكلف ومن هذا التعليل ربما يفهم أيضاً وجوب
 القضاء على الحائض والنفسا إذا كان ذلك عن شرب الدواء لذلك وإن كان
 ظاهر منه الاتفاق على خلافه عللاً باطلاق أخبار الحائض والنفسا
 أن جملة من محققهم صرحوا بأن الأحكام المودعة في الأخبار إنما تعلل
 على الأفراد الشائعة المتكررة المتبادرة عند الإطلاق دون الفرد والنسب
 الوقوع وبموجب ذلك يجب حمل الإطلاق تلك الأخبار على غير هذه الصور
 المفروضة مما هو المتعارف من صدور الحائض والنفسا من قبل الله عز وجل
 كما هو العادة التجارية وبالحالة فالأحوط عنده وجوب القضاء في المسئلة
 والمشهور بين الأصحاب بل الظاهر أنه لا خلاف فيه أن فاقلاً الظهور من
 الإيجاب عليه الأداء لأن الظاهر أن شرط في صحة الصلوة والأصلح الأظهر
 كما في الصحيح وأما القضاء فقد اختلفوا فيه على قولين أحدهما التسقوط بعضها
 والآخر القول بوجوب القضاء وهو الأقرب إلا أن الأحوط حيث أن المسئلة عادية
 من النفس عليها بالمحذور هو الصلوة إذا تم القضاء بعد ذلك والعذر ثم أنه
 قد اختلف الأصحاب رضوان الله عليهم في وجوب تقديم الصلوة الفاتية على

على الحاضرة وعدمه على قول واحد هو المشهور بين المتقدمين هو القول بالانقضاء
 المحضة وهو وجوب صلوة الفاتية ساعة ذكرها تحية كانت من متعددة ما لم
 يتحقق وقت الحاضرة فلا يجوز له صلوة الحاضرة الا عند ضيق الوقت لو كان عليه
 فرائض متعددة وقيل من المتقدمين انما بالواسعة المحضة وهو جواز تقديم
 الحاضرة في اول وقتها بل استحبابه والمشهور بين المتأخرين هو هذا القول انهم
 صرحوا باستحباب تقديم الفاتية وقيل بوجوب تقديم الفاتية المحضة و
 استحباب المتقدمة وقيل بوجوب الفاتية اذا ذكرها في يوم الفوات بعد
 او بعدت والظاهر عندي من هذه الأقوال هو القول الاول وهو الذي عليه
 القول بالدلالة الآية والرواية الصحيحة عليه وقوله ما دل على العارضة للثبوت
 مع ضعفه عن المعارضة واقا القولان الاخيران فلا وجه لما يستدل به عليه
 فأنه فريضة واحدة من الفرائض اليومية وكانت مشبهة بما لو اقترنت
 اقتران العدد من ذلك والنية بين الفرائض المحتملات ان ظهر اظهر وان عمل
 فصر وان عشاء فشاء فحجرا في الحج والاحقات ولو استتمت بها
 في العدد كان يترك بين كونه الفاتية ظهر او مغربا او صبحا وجب عليه
 بالفرائض الثلاث ولو شئت في فريضة من الفرائض الخمس فانه فائض باربع
 مرة بين الرباعيات الثلاث وثلاثية ينوي بها المغرب وثلاثية وينوي
 الصبح وقبل هنا بوجوب الفرائض الخمس والاولا لا ظهر ويقضى فائضة السفر قصر
 كان في حضر وفائضة الحضر تمام وان كان في السفر ويقضى الصحيح فائضة الموضع

152
 الكيفية التي عليها الصحيح ويقضى المريض فائضة الصحة على الكيفية التي عليها
 ولا يجوز لها الحال الصحة ويصح قضاء الزاينة اليومية استحبابا ولا سيما في
 الصحة حتى ورد ان من ترك القضاء نكاحا بالذي لا يقرب الله وهو مستحب بها ان
 حرمة رسول الله صلى الله عليه وآله مع تقدر القضاء عليه يتصدق عن كل ركعة بعد ويقضى
 الميت وهو اولى الناس بميراثه ما فاته مطلقا لانه لعذر كان او لا لعذر في مرض
 ام لا عملا لا الاطلاق وللأصحاب رضوان الله عليهم هذا اختلاف في الفاتية
 والمقضى عنه والظاهر ما ذكرناه **المقصد الثاني** في صلوة الجمعة وهي مستحبة
 الصلوة اليومية استحبابا مؤكدا وقد ورد الحديث عليها حتى استفاضت الأخبار بانها
 حرق بيت تاركها عليه مع طهارة بها وسقوط عدا الله ووجوب مجازاة وجواز
 مضافا الى ما ورد فيها من الثواب العظيم والاجر الجسيم وهي واجبة في الجمعة والتباعد
 مع وجود الشرائط المعينة هناك والاشهر الاظهر حرمتها في النافلة الاولى
 والعبد من مع اختلال الشرط وكذا القدير على قول واعادة المنقرضة واجزا
 انما ان احدهما امام والاخر مأوم وليس شرط في الامام شرطها المذكور ان لم يذكر
 اتفاقا نصا وفتوى ومنها البلوغ احتياطا والمنتهى اشتراط البلوغ وحيل
 يجوز امامة الصبي المميز الرأفق وروايات الجواز ارجح من روايات المنع فليكن
 شرط البلوغ احتياطا وقيل يجوز امامته بمثله وقيل مطلقا لكن في النافلة ولجميع
 لها دليل ومنها ان يكون مؤمنا عاقلًا فلا اجملها نصا وفتوى وقد اختلفوا في
 معنى العدالة هنا على قول اظهرها عندي واما الجمع من متأخري المتأخرين فاعجابا

عن حسن الظاهر حسباته عليه صحة عبد الله بن أبي يعفور والمراد حسن الظاهر
 يكون الإنسان معروفا بالقيام بالواجبات العلمية والعملية والفنية والقانونية
 للحيوات لكن غير مصر على شيء من الصنائع فضلا عن الكبار ملازمة على الجماعة والصلوة
 في أوّلها فانه كان معروفا بذلك معلوما سلوكه تلك المسالك ثبتت عدالة
 اجيزت شهادته وصحت جماعته ولا بد من نوع معاشره وصحة تطوع على ذلك
 ومنها ان يكون طاهر المولد بلا خلاف ايضا وصلا وقوى وفيه اشتراط حرية وسلامة
 من البصير والجنان والعجز قولان اظهرهما العدم في الاول والاخر والاشترط في
 الوسط فيجوز الصلوة خلف العبد والاختار اذا كان له يسده الى التلبس وتحريم
 خلف الآخرين والمشهور جواز امامة المرأة بمثلها بل ادعى عليه الاجماع وقيل بالمتن
 مطلقا وقيل بالمتن في الغرائض والجواز في النوافل ومنها الاختلاف اختلاف
 الاخبار والمسئلة لا يخفى من الاشكال والاحوط المنع مطلقا وليست شرطية في حقها
 الخليل بين الامام والمأموم وكذا بين المؤمنين بعضهم على بعض وعلى وجه يمنع
 المشاهدة ولا بأس بالخيل في انتقام النساء بالرجل وليست شرطية ايضا عدم علو الا
 بما يعتد به فلا يضركم العلو اليسير وقيل بالكرهية الا اذا كانت الارض مبطونة
 فيجوز ان يتفقا اماما في المكان المرتفع منها والمراد بالارض المبسوطة ان يكون
 ارتفاعها سبسطا لا متواظفا اما بالعكس وهو وقوف الامام في مكان اخفض من
 مكان المأموم فلا بأس وان كان الافضل المسادات وليست شرطية عدم التباعد بين
 المؤمنين وكذا بين المؤمنين بعضهم مع بعض بما لا يخفى عادة وقد عرفت

جسد الانسان اذا سجد والمشهور عندهم الرجوع في البعد المنهي عنه
 العرف وهو بعيد وقيل انه عيان فيها يمنع المشاهدة والافتداء باضال الاما
 وهو ابعد وقيل يجوز البعد بثلثمائة ذراع وهو ابعد والافصح ما ذكرناه الا
 وفاقا للجملة من متأخري المتأخرين ومن هنا طرح بعضهم بان الاحوط للبعيد
 المأمومين ان لا يحرم حتى يحرم من هو اقرب من يقول معه التباعد وهو كذلك
 ويشترط ايضا عدم تقدم المأموم على الامام وهذا الحكم وان لم ينفع فيه على
 الا انه المستفاد من اخبار الجماعة لاحقا قد مرحت بالمنازاة ان كان المأموم
 واحدا والتاخر عن الامام ان كان اكثر فجواز التقديم لا دليل عليه والعبادة تقضي
 بقصرها على الكيفية الواردة في الشرع مضافا لذلك الى الاجماع الاخبار على
 الحكم المذكور والمشهور بين الاخبار باستحباب وقوف المأموم الواحد اذا
 يكن امرأة عن يمين الامام محاذيا له وتاخر الاربعين من واحد وقيل بوجوب ذلك
 وظواهر الاخبار بقصد هذا القول والاحتياط يقتضي المحافظة عليه واما
 المرأة فانه يجب تأخرها وان كانت واحدة وليست ايضا المتابعة في الافعال
 الا قول على الاشهر الاظهر وقيل بالوجوب في الاقوال ايضا والاحوط ذلك الا
 تكبير الاحرام فانه يجب متابعتها فيها اجماعا ولو تقدم فيها على الامام لم يضر
 صلواته ولو تقدم المأموم على الامام في الركوع والسجود او في الرغبة منها فاما
 انه ان كان تقدمه عامدا فانه يجب عليه البقاء على حاله حتى يلحقه الامام وان
 كان تقدمه سهوا او غائبا وجب عليه الرجوع الى الامام وزيادة الركعة هنا

مغتفر بالنقص الدال على الرجوع مطلقاً وفي المسئلة تنافي لا يلقى هذا إلا
 فلا يستوفيناها في شرح الرسالة الصلواتية من ارادها فليرجع اليها وليست
 ايضا اتحاد النوع بان يكون صلوة الامام وصلوة المأموم من نوع واحد فلو
 كالصلوة اليومية مع صلوة الايات والعديد من وبالعكس لم يجز الاقتداء ولا
 يستلزم اتفاقا والصنف كالمستقل بالمقتضى وبالعكس والمقتضى بالمقيم وبالعكس ^{المقتضى}
 بالمقيم وبالعكس فانه لا مانع من الاقتداء هنا كما دللت عليه الاخبار ولا يستلزم ^{الاتحاد}
 في عدد الركعات كالصنيع بالظهر وبالعكس وخلافه في بابويه هنا حيث فصل
 اشتراط الكمية شاذ تدفعه الاخبار فلا يلتفت اليه وقد اشتهر الخلاف في
 قراءة المأموم خلف الامام جواز او تحريمه في الجهرية او الاخفائية ولقد قدم
 الاقوال في المسئلة حقا انه قيل لم يبلغ خلاف في مسئلة من مسائل الفقه
 ما بلغ اليه الخلاف في هذه المسئلة والذي حقق عندي من الأدلة
 تحريم القراءة على المأموم في اولية الامام في صلوة جهرية كانت او اخفا
 الا في الجهرية التي لا يسمع فيها صوت الامام ولو همهمته فانه يتخير في
 القراءة وعدمها وان كان الافضل القراءة او في اولية المسبوق اذا التفتت
 او احدهما مع آخرهما الامام فان اظهر عندي وجوب القراءة على المأموم لا
 في ادراك الركعة مع الامام قبل تكبيره الركوع والمشهور انه تدرك الركعة
 معه بعد الركوع ايهم قيل انه تقوت المتابعة ولا يجوز الدخول في الركعة
 اظهر واما بعدا لرفع من الركوع وكذا حال التمسك بالمشهور استحباب الدخول

والمتابعة فيما تاتي به من الافعال يشتر بعد قيام الامام لما يقع من صلوة ان
 شيئا او بعد تسليمة ان كانت تلك الركعة اخر صلوة فانه يجب على المأموم ^{المتابعة}
 النية وتكبير الاحرام للزوم زيادة الركن او الواجب عدلية الصلوة واعتدافا
 به وقيل انه يكفي بتلك النية الاولى والاحرام الاول والزيادة مغتفر بالنقص
 الاحوط عندي انه لا يدخل في هذا الحال مع الامام لان ادلة المسئلة لا يخرج من
 اضطراب والمشهور ان القدر لا تقوت بقوات المتابعة في ركن محض انه لو تأخر
 المأموم عن الامام في ركوع او سجود لم يلحقه الابد فوات الركن فانه لا يقبل
 ولو كان متعذرا بل ولو كان في ركعتين ايضا بل يركع او يسجد ويلحق به في باقي ركعة
 والظاهر عندي البطلان في الصورة المذكورة الا ان كان تأخير لعذر من ^{هو}
 او زحام يمنع الركوع والسجود الاظهر ان العالم بصلوة الامام واحد ^{فهو}
 او كثر او نحو ذلك من الامور الموجبة لبطلان القدر بعد تمام الصلوة ^{للعبد}
 بل صلوة صحيحة وقيل بوجوب الافادة وهو ضعيف تروى صحاح الاخبار ولو علم ^{بذلك}
 في اثنا الصلوة عدلية النية الانفرادية صلوة منفردة ان ^{في} نفسه ^{في} نفسه
 صلوة الجماعة منها انه لو شاح الائمة في التقديم للامام فانه يستحب تقديم من ^{اختار}
 المأمومين ولو اختلفوا وادرك كل قوم تقديم امام فليؤم ذلك بل يرجع الى ^{المرتب}
 الترجيح بين اولئك فصاحب المنزل في منزله وصاحب السلطان لحق الامارة
قبل امام الحق الحق بالتقديم في منزله وسلطانه اجماعا نصا وفتوى بما علم ^{المشهور}
 ايضا ان صاحب الرئاسة في مسجد الحق بذلك ودليله لا يخرج من مناقشة وان كان

الأحوط ذلك ثم إنه يقدم الأهل العلم الأفضله على الأظهر ونا فالجملة من محقق متأخر
المشايخ وإن كان خلاف ما هو المشهور فانه قد تقدموا هذا القول على الأهل العلم ولا
العقلية والقلبية تدفعه ثم مع التنازع في هذه المربة يقدم الأقراء وفي تفسير
المراد به الجمال فكل المراد به الأجود اتفاقا للحروف واشد إخراجا لها من معارجها
ذكر بعض أربابنا في الأعراف بالأمول والقواعد المقررة بين القراء كقولنا أيضا
أو الأكثر فزنا وقراءة كما يشير إليه بعض الأخبار أو الأجود بحسب طائفة الناس
وحسن الصوت وجودة المنطق والحق احتمالات ثم مع التنازع في ذلك فالأكبر
سنا فالأرجح علوسنة في الإسلام وقد ذكر الأصحاب في هذه المراتب أيضا وقد
يجوز والظن أنه لا يخفى له في غير وقت ٣ والخبر بهذا المراتب منقول عن النبي صلى الله عليه
صهر هذه المربة على زمانه وما قرب منه ولما ما تكلفه أصحابنا في تفسيره في
الترجيح هذه المربة في الأزمان المتأخرة فالظاهر قبل وعدم استقاسه
أنه يجب إقامة الصفوف أي جعلها معتدلة لا أعوجاج فيها ومنها الخصائص
المزية وأهل الفضل بأول الصفوف لأجل أنه أن ينسب الإمام أو تعالوا قوس وإن
حدث قدم بعضهم ومنها سدة الخلل والعزج في الصفوف ليكون الصف
متمما ومنها أن الأفضل للإمام أن يجعل صفوة من خلفه ومنها أن الأ
له أن لا يقوم حتى يتم المسبوق خلفه ومنها أن يسمع من خلفه جميع الأركان
يتأكد في التمسك وأن الأفضل للمؤمن أن لا يسمع الإمام شيئا من أركانها
القيام للصلوة عند قول المقيم قد قامت الصلوة ومنها عدم التنقل حال الأفا

بعضه أنه لا يشرع في التناقلة في ذلك الوقت وأما لو كان في نافلة ثم امتنع
فانه يجهلها بغير كراهة ومنها أن يقطع التناقلة لو خاف عدم إدراك الركعة ومنها
نقل الفريضة إلى التناقلة لأجل أدراك الركعة أيضا ومنها التسبيح حال قراءة القرآن
في الصلوة الاختصاصية وكذا وردت الرخصة به في المحرقة أيضا لكن ينبغي أن
يكون خفيا لا يمنع الانصات ومنها تنبيه الإمام إذا خطأ وتقويمه إذا تعابا
منها أن يعيد من قبل منفردا صلوة جملة مع قوم مبتدئين الصلوة أما ما كان
أو شاموما وفي إعادة الجماعة الذين قد قبل كل واحد منهم منفردا جماعة بحيث يأت
بعضهم ببعض إشكال فيشأن أن مورد الاختيار إنما هو من قبل منفردا ثم جماعة
مبتدئين الصلوة فانه يستحب له الصلوة جماعة إن يأتهم ويصلهم أو ياتهم بأما
فالعادة إنما هي إحدى الصلوتين لا الجميع وأشكال منه إعادة الجماعة أي من
جماعة ثم جدا أخرى فيصل معهم جماعة استحبابا وقد قيل بالاستحباب في الموق
وهو إشكال لما عرفت من الخروج عن موضع النص ولا سيما الثاني سيما أن العباد
لنقضية يجب الوقوف فيها وجوبا واستحبابا على ما رسمه صاحب الشريعة
المقصد الثالث في صلوة السفر تسقط آخرناه الصلوة الرباعية في السفر
مقتضى فتوى وكذا تسقط نافلة بشرط **أحدها** قصد ثمانية فرائض متصلة أو
من الذهاب والإياب والفرسخ ثلثة أميال بلا خلاف والميل أربعة آلاف ذراع
قصد أقل من ذلك ثم بعد بلوغ مقصد قصد أقل أيضا وهكذا الطالب إلى القصد
حتى يرجع منه وجد ذلك فانه يجب عليه التمام وإن قطع مسافات بهذا الكيفية

متى اراد الرجوع فان كان قدر ذلك مسافة ثمانية فراسخ وجب التقصير ^{للتقصير}
 المسافة المذكورة وفي قصد الاربعة خاصة خلاف والمشهور انه ان اراد الرجوع
 ليومه اوليلته وجب عليه التقصير ^{للتقصير} الا في تمام وقيل بوجوب التقصير ان
 قصد الرجوع كما في الاول ولو لم يقصد الرجوع ليومه او ليكنه فهو الجواز
 ان شاء الله وان شاققرو قيل بهذا القول ايضا الا انه خص التحجير بالصلوة ومنع
 التقصير في الصوم وبالحجير لقصد الرجوع ليومه وقيل بالتحجير طلقا قصد
 الرجوع ليومه او لم يقصد وقيل انه ان قصد الرجوع في ضمن العشر وجب
 والا فلا هذه ستة اقوال في المسئلة وهذا الاختلاف ناس من اصحاب
 الاقطار في الجمع بين الاخبار الواردة في هذا المضمار والظاهر عندي منها
 القول الاخير وفاقا لبعض المتقدمين وحمل من محقق متأخر في المتأخرين
وثانيها استمرار القصد في البقاء على قصد وعدم العدول عنه الى ان حصل
 المسافة التي هي القافية والاربعة مع ارادة الرجوع وحيث قلور جمع القصد
 قبل بلوغ ذلك انقطع سفره وجب عليه التمام وكذا لو بقي مترددا بين السفر وعد
 كمنظر الرفقة ان جازا سافرا والافلا فانه يجب عليه التمام سواء بقي في حلة
 لورجل الى وطنه وهل يقضى الصلوة التي صلاها بعد السفر وقبل الرجوع او التردد
 ام لا المشهور عدم وهو الاقوى بمقتضى الاصول الشرعية لانها صلت شرعية تكرر
 في ذلك الوقت والرواية الصحيحة الدالة على ذلك وقيل بوجوب القضاء استدلالا
 ببعض الاخبار الضعيفة السند وحملها الاصحاب على الاستحسان الا ان في

رواية صحيحة صريحة دالة على وجوب القضاء لمزيد كرها احدين الاصحاب اجبت
 في هذا الباب فالاحتياط عند وجوب القضاء لذلك **وثالثها** ان لا ينقطع
 باحد القوايح الثلاثة المشهورة وهي اقامة العشر ايام فاذا او وصول منزل
 قد استوطنته ستة اشهر وقيل باسبغانه كل ستة ستة اشهر والاول اظهر في
 غير من العقارات ترد داحوطه الجمع بين القصر والتمام او مائة ثلثين يوما
 في الخروج وعدمه بقوله غدا اخرج او بعد غد وهكذا حتى يحضر عليه المدة
 المذكورة **ورابعها** ان لا يكون السفر عمدا والمشهور في هذا الباب التحجير
 عن ذلك بكثير السفر وهو من يزيد سفره على حضر وفي الجمع بين كل واحد
 هذه المسئلة وبين اخبار المسئلة غاية الاشكال فلو كان السفر على كماله
 المكاري والراعي ونحوهم وجب عليه بعد مضي العشر ان اراد انشا السفر
 والمشهور بين الاصحاب عموم هذا الحكم لغير المكاري من كثير السفر والموجود
 الرواية التي مستند هذا الحكم المكاري خاصة ثم انهم قد كونا انه يرجع
 التمام بعد السفر الثالثة وقيل بعد الثانية والنصف مجمل والمسئلة لا تحجب
 الاشكال كما اوضحناه في شرح الرسالة الصلواتية **وخامسها** كون السفر سافرا
 وجازا شرعا بمعنى ان لا يكون معصية فلو كان كذلك فانه لا يقصر صاحبه بل
 عليه التمام اتفاقا نصا وفقوه ولو كان اصل قصد السفر معصية ثم في انشا
 السفر عدل عن تلك النية الى نية المطاعة فانه يجب عليه التقصير ان كان
 مسافة لانه سفر شرعي ولو كان السفر طاعة ثم عدل في انشائه الى قصد المعصية

بذلك التفرد الى الحكم الاول ووجب عليه التمام لعدم المشروعية ولو عدل
 ذلك عن المعصية الى الطاعة رجع الى حكم الاول وهل يشترط هناك كون البتة
 مسافة ايضا قيل نعم لبطال المسافة الاولى بقصد المعصية بعد ما قيل الا هو
 الاظهر وعليه الاكثر لان المنافع من التقصير انما هو المعصية وقد زالت والرقا
 ايضا **وسادسها** بلوغ محل الترخيص قبل بلوغه يكون في حكم اهل البلد والمراد
 محل الترخيص هو الموضع الذي يسمع فيه اذان البلد الذي خرج منه الا يسمع
 البيوت يعني من كان في اخر خطه البلد من الاشخاص بحيث يتوارون عن نظره
 يراهم فاذا كان كذلك وجب عليه الصلوة قصر وفي عبارات الاحكام هذا في
 الاشكال والاختلاف التمام بين العاليتين المذكورتين حيث انهم اعتبروا
 البيوت لنفسها عن المسافر وخفاءها عن نظره وهو في غاية البعد عن خفاء
 الاذان وذلك فانه لا يحصل الا بقطع مسافة كثيرة تزيد على خفاء الاذان
 ما ذكرناه وهو المفهوم من النص الوارد في المسئلة فهو قريب من خفاء الاذان
 وكيف كان فاذكرناه في هذه المسئلة من هذا الشرط هو المشهور وقيل انه
 يقصر بمجرد خروجه من منزله هذه جملة من الشرايط في وجوب التقصير على
 المسافر ولو حمل المسافر وجوب التقصير عليه فضلا عما احتج صلواته لوضع
 على الشهر الاظهر وقيل بوجوب الاقامة عليه في الوقت وهو ضعيف ولو
 كذلك ناسبانا الاظهر الاشهر لاعادة في الوقت ردد خارج وقيل بالامام
 مطلقا ولو حصل من وجوب عليه التمام وجوب التقصير عليه فضلا عما احتج صلواته لوضع

١٤٨
 ونوى الاقامة بها ولم يعلم ان نية الاقامة موجبة لوجوب التمام عليه فضلا
 فالأظهر صحة صلواته ايضا وقيل بعدم لعدم حصول الانشال المقتضى للاجزاء
 ضعيف والنص الصحيح حجة عليهم والحق بعضهم بانها اهل اقامة محكم بانها اهل
 عليه وكما افق له على دليل اذ مورد النص الجاهل خاصة ومن دخل من سفر فانه
 يجب عليه **الامتام** حتى يجاوز محل الترخيص بحيث يسمع الاذان او يرى اهل البيوت
 المشهور وقيل انه لا يتم الا اذا دخل منزله واكثر الاخبار بتدليل على هذا القول
 وما تعلق به الاحكام بعيد فالقول به هو الاظهر والقول بالتخيير بين
 الدليلين غير بعيد **والاشهر** الاظهر ان من كان في احد الاماكن الاثنتين
 فانه يتخير بين القصر والامتام والامتام افضل وقيل بوجوب القصر كغيرها انما
 وقيل بطرد الحكم في المشاهد الشريفة والفراخ المقدسة فيختار فيها ايضا
 والمعتدل الاول ومن نوى الاقامة في بلد وعرض له الرجوع عنها الى ارادة
 فان لم يصل فريضة من الفرائض المقصود على التمام فانه يبقى على حكم القصر
 حتى فريضة على التمام وجب عليه الصلوة تماما حتى يقصدا السفر على الوجه
 والشرط المقررة انما ولو عرض له الرجوع في اثنا الصلوة المذكورة فالنظر
 بقائه على التقصير لعدم حصول الشرط وصلوة فريضة بتمام ولو نوى الاقامة
 اثنا الصلوة المقصود فاقامها في الاجزاء بها المحصول شرط التمام او عدمه
 رجع ولها بعض الاحكام والمسئلة محل توقف ومنه نوى المسافر اقامة غيره
 بلد ناله الخروج والترك في نواحيها وخارجها لم يبلغ محل الترخيص المتقدم

في المشرق وقيل بجواز الخروج الى ما يدخل في حدود البلد عن فاسل الزمان
والساعات ونحو ذلك وان راعى محل الترخيص وقيل بعدم بطلان الأمانة
المسافة فله ان يخرج حيث شاء ما لم يقصد مسافة والاول احوط وما اشتهر بين
هذه الأئمة ان من عدم جواز الخروج عن خطه البلد الى ارضها مطلقا في
فاسد ونحوه كاسد ولو خرج المقيم في بلد الى ما دون المسافة تميز في محل
محل الترخيص سواء كان في اثناء العشرة او بعدها مع ارادة العود الى مكانه
فلا اصحاب رضوان الله عليهم فيه تفصيل واختلاف فيه ورتقا يسهل قد
الكلام فيها في كتاب عقد الجواهر وخص الكلام هنا انه ان كان مع عزم الرجوع
والعود يريد الاقامه عشرة فالظن انه لا خلاف بينهم في ان حكمه ان يقيم في جميع احواله
وما يوارى باي موضع فصل وموضع اقامته انما الخلاف فيما اذا لم يرد ارضا
بغيره من مفسد قيل بانه يقصر بخروجه سلك ذلك بانه يطل حكم
بالمفارقة فيعود اليحكم التقصير وهذا القليل ضعيف وقيل بوجوب الاتمام
في الذهاب والمقصود بالتقصير في الرجوع وفي البلد حتى يشارك منها لانه
برجوعه صار قاصدا للمسافة وهذا القول على خلافه شكل لانه ان تم فاعنا
يتجه بالنسبة الى من كان قصد بقدر الرجوع الى السفر والاملة لو لم يكن كذلك بان
كان راهلا او متدنا في السفر وعدمه لانه لا يتجه فاذا ذكره وقيل انه يتجه على التمام
وما يوارى باي بلد الى مرجع اليها حتى يقصد المسافة لانه اذا ضارت في حكم بلد
المسألة غاربية من النص الدال على حكمها صرحا واحتياطيا فيها مطلوب وان امكن

التجريح في بعض شقوقها الا انه لا يبلغ الحد بوجوب الفتوى به ومن دخل عليه
الوقت في التفرغ ترك الصلوة حتى دخل البلد فلا اصحاب رضوان الله عليهم
اقول مختلفة لاختلاف النصوص الواردة في المسألة فقيل باعتبار حال الاداء
الموضعي فيصير قرا في الصورة الاولى لانه في وقت اداء الغزينة سافر
صلوة السفر ويصير قرا في الصورة الثانية لانه في ذلك الوقت حاضر بحيث
التمام وهذا هو الاظهر عندي وعليه العمل وقيل بالتخير في الموضعين بين
التمام وقيل بالتفصيل ايسر الوقت وعدتها فان اتسع الوقت صلواتا والاداء
قرا في الموضعين وقيل انه يعتبر بحال الوجوب في الشق الاول وبحال
في الثاني وعلى هذا القول يتم في الحالتين وقيل بعكسه فيقصر في الحالتين
عندي كما عرفت هو الاول لصحة ليله وراحته وتفرق التأويل الباقي اذلة
هذه الاقوال لعدم الصراحة فيها وسيجئ جبر الصلوة المقصود بالنسبة الى
وهي سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ان يقوله في دبر الصلوة
ثلاثين مرة **خاتمة** اعلم ايها الله نعم شايدين وجعلك من خلق عبيد اننا
قد اكونا في مطاوعه اجاب هذه الرسالة من الامر فيها بالرجوع الى الاحتياط
الاشارة الى السبب في ذلك وتحقيق معنى الاحتياط وما يجب وما لا يجب فيقول
وبالله الثقة ان الاخبار الواردة عن الامامة اطهار رسالات الله عليهم السلام
على غاية من الاختلاف في الاحكام الشرعية بسبب عموم غيبة النقية كان تقصيل
حكم الشرعي منها على وجه يجوز به الحكم والفتوى في غاية الصعوبة والاشكال

لما ورد في الفتوى مع عدم العلم من الخطر العظيم والعذاب المقيم والتهديد الشديد
 بالنار وما فيها من مقامات الحديد فالواجب على الفقيه المتدين بالورع والتقوى
 والقصد من ذلك بالسبب الأقوى التورع حسب الامكان عن الوقوع في
 الحكم والفتوى والوقوف على جادة الاحتياط في العلم والعمل ليخرج بذلك من
 والمخطئ وان لا يفتش في الفتوى الا مع وضوح الدليل وكونه في السبيل والاشتراف
 خلع من عنقه ربة الخوف والتقوى وصار يخطئ في الفتوى خطا عسوا ولا
 عليه مسألة الاوافته فيها براه وما اليه هواه فانه من اتباع الشيطان
 استظله واستغوث ثم انه يجب ان يعلم ان الاحتياط عبارة عما يخرج من
 من عهدة التكليف على جميع الاحتمالات ويصير ربحا للذة على جميع المقالات
 ينقسم عندنا الى واجب وسخت فالواجب منه ما كان في مقام الاشياء في
 الشرع بمعنى انه لم يظهر ذلك الحكم من الدليل فلهذا يوجب الافتاء بدو الفتاوى
 بانه حكم الله تعالى في المسئلة والوجه فيه انه استفاضت الاخبار بان الاحتياط
 الاحكام على ثلاثة اقسام حلال بين ومحرمان بين وشبهات بين ذلك فمن
 الشبهات نجح من الوقوع في الهلكات ومعضات الحلال البين هو الذي حلت
 بينة من الدليل الشرعي ولنا الحرام البين هو الذي يحرمه معلوم ومجزم
 من الدليل الشرعي وما لم يكن كذلك فهو من الشبهات كما استفاضت به الروايات
 الوقوف فيها عن الحكم والفتوى والاخذ بالعمل بطريق الاحتياط وجوبا ولا
 الموجب للاحتياط قد يكون منشاء وسببه عدم الوقوف على الدليل في الحكم

يكون سببه عدم وضوح الدليل واحتماله لمعان سعة وقد يكون سببه
 في اندراج بعض الجزئيات تحت كليتين مختلفتين الحكم ونحو ذلك والمختار
 لم يكن كذلك بان يكون الحكم الشرعي قد وضع على وجه يوجب الفتوى به لكن
 لاجل الخروج عن مخالفة الدليل المقابل واحتمال ان يكون التحريم بخلاف ما
 عن مخالفة الدليلين معا عند احكامنا الاخباريين وما عند المجتهدين
 فان الاحكام عندهم لا يخرج عن تسمية افعال احوال او حرام للمصلحة على البراءة الا في
 في الاحكام الشرعية فالاحتياط عندهم يجمع اقسامه مستحب وكيف كان فلان
 ومجان الاحتياط واستحبابه كما استفاضت به الاخبار مثل قول ابو المؤمنين
 ابن زياد يا كميل اخوك دينك فاحفظ لدينك وقول الصادق ع وخذ بالاحتياط
 لدينك في جميع امورك ما تجد اليه سبيلا وقوله ع وما يريكم الى ما لا يريكم
 وقوله ع ليس بنا كبعض الصراط من سلك طريق الاحتياط الا غر ذلك من الاخبار
 بذلك يظهر ان ما ذهب اليه بعض المتأخرين من المتأخرين من عدم مشروعية
 الاحتياط حيث قال ان الاحتياط ليس بحكم شرعي فلا يجوز العمل بمقتضاه بل
 الواجب ان ما يعمل به ما ساق اليه للدليل ورجحه وكما ان ترجحه عند تعيين عليه
 على مقلد العمل به والعمل بالاحتياط عمل بما لم يرد اليه الدليل انتهى ناس عن
 الفضلة عما فصلته تلك الاخبار التي قد منها الدالة على التثبت في الحكم
 دلت عليه الاخبار والاشهر وقوله الاحتياط ليس بدليل شرعي على الطائفة
 كما عرفت مما تلوهنا نعم لو كان ذلك الاحتياط انشا عن الوسواس والسيطانية

والاوهام النفسانية كما يقع من بعض الناس المتلبين بالزواجر الظاهر ^{الاحياء}
 حرمه كما روي عنه من قوله الرضا عليه السلام والفضل بصلاح سبيلنا افرام يستقلون
 ذلك فاولئك على غير سنة والثابت على سنة في غلظة القدر ولا نزع اعتقاد من
 لشريع في الدين والله يجدي من يشاء الى صراطه المبين ولتقطع الكلام حامدين ^{للملك}
 العلامة على ما افاضه من مروب الانعام وايا دية الجسام التي من جعلتها الغيرة بعبادة ^{الاستنسا}
 معلى على بنية وآله عليهم افضل الصلوة والتلام وكان الفراغ من تأليفها على
 تاله ثولها ادم الله وجوده وعلا في اليوم الاول من ذي الحجة الحرام من السنة
 الثالثة والستين بعد المائتين والالف من الهجرة النبوية على صاحبها اجمعين
 الصلوة والخيرة في كربلاء في جوار سيد الشهداء وامام السعداء عليه وعلى آله
 ابنائه افضل صلوة ذي القعدة على يد اهل العباد ع لافا كنهم من الامم على ابن
 علي بن محمد من رجب في اليوم الثالث من ربيع الاول يوم الاثنين من سنة ثمانية
 الثمانين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله اجمعين وفقنا الله واياكم لما يحب
 ويحبه وحيا وجيبا لعل الله يرضى
 كرم رعيه معين قديم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 اما بعد حمد الله على نعمه الوافق والصلوة على محمد وعمرته الطاهر فاني عجب اربا
 عنه ايها المرح الصالح من املاء رساله وجين في ولبينات الصلوة وشرايطها واحكام
 الابدية على رجة الاختصار من غير تطويل ولا اكثار والله الموفق لتحقيق المرام ^{انه}
 وفي الانعام وفي مرتبة على فصول فصل الطهارة استعمال طهور وشروطها
 لغائه وفي وضوءه وشرائطه في الوضوء النية مقارنة لفعل الوجه وخصوا
 في مكانتها للمغضنة والاستنشق وغسل اليدين المسح وتوقف في السجدة
 السجدة جمال الدين بن طائوس في البشيرة والاحتيا لا يخفى والقرية كافية في
 وثبت جميع العبادات والاحوط ختم نية الوجوب والندب والاستباحة او الرجوع
 حرجا من خلاف من اوجبها ونجاست لامة حكمها الى الفراغ بان لا يذوق نية خا
 ونية القامته للآذنة المحصول مسند ولو كانت راحة ولا حظا رجاها في
 البطالان نظرا للصحة فحجة ويجب غسل الوجه وحده من قضاها الشكر الى الله
 طولا وما اشغلت عليه الاهتمام والوسطى عرضا والصدق ليس منه خلافا للراوند
 ولا يجب غسل العذار خلافا للتحقق الشيخ قدس سره وشيخنا الشهيد الثاني ^{وفي}
 وجوب غسل الغارض تردد وقطع الشهيدان بوجوبه وجزم في المنتهى بعدله
 الوجوب قبيح والاطهر وجوب غسل مواضع التحذيف وقطع في الذكر بعد
 ولا يجب غسل الثنتين وفي وجوب الابتداء بالاعلى نظر وعدم الوجوب غير بعيد
 وان كان المشهور احوط ولا يجب تحليل الحية وان خفت خلافا لابن الجنيدي

عن صاحب الزمان

وعقل اليدين مع المرفقين باجماعنا وهذا هو باب المقدم
 قولان وفي الثاني قرح ويجب الابتداء بها عند غير المرتضى وابن ابراهيم ويقوى
 مذهبهما اقل النسب لما يحصل معه الجريان في الجملة والحق في الاخبار كناية عن
 اولى الجريان ومنح مقدم الراس ببقية البلال بما يستحقه قيل انه ثلثه اما
 ويجوز النكس ولا يجوز على حائل رشح الرجلين الى الكعبين والكعب هو
 بين الساق والقدم وفاقا للعامة في الصحاح الاخيرين ويجوز منكوسا ولا يجوز
 على حائل الا لغيره والترتيب يبدأ بالوجه ثم باليمنى ثم باليسرى ثم بالراس
 بالرجلين وهل يجب الترتيب بينهما الاظهر ذلك لحسنه عند من مسلم والثاني
 في الاحتجاج حديث عن المهدية صريح في جواز المعية دون عكس الترتيب
 المولادة وهي مراعاة الجفاف والمبطل هو جفاف جميع الاعضاء والمبطل ابن الحنيد
 بجفاف البقي والمرتضى بجفاف العضوات ابق على ما هو فيه وعظم التولية
 خلافا لابن الحنيد ولو يتيقن الحدث وشك في الطهارة او يتيقنهما وحصل
 ولو يستفاد بعد الترتيب يتيقنا تطهر ولو يتيقن الطهارة وشك في الحدث
 على يقينه ولو شك في شيء من افعال الوضوء بعد فراغه وانضافه لم يفت
 ثانيا به وبما بعده ولو يتيقنه انه في الحائض وبما بعده ولا يجوز المسح بها
 جديده خلافا لابن الحنيد **فصل** واما غسل النجس في المنيته مقارنة لغسل الرأس
 وخصوا في تقدمه بها عند المضمضة والاستنشاق وغسل اليدين كالوضوء واستدامة
 حكمها كما تقدم وغسل اللبش بما يستعمله من غير غسله لا يصل اليه الماء الا به

في ذكر الجواز المسح
 في غسل المسح

جديد
 في ذكر جواز المسح بماء
 في غسل

والترتيب

والترتيب يبدأ بالراس ثم الجانب الايمن ثم الايسر وحسنه ذرايع اثم اذن على
 تقديم الراس على العين اما تقديم العين على اليسار ففي غير ذلك عليه الآات
 الجماعة تطعموا بوجوبه ايضا وهو حوط ويسقط الترتيب بالارتماس وعظم حكم
 الجنب قراءة الغزائم وابوا عنها في المشهور ومس كناية القرآن في قول مشهور
 وقال ابن الحنيد بالكرامة وهو قوي المبسوط وهو غير بعيد ومن شيء عليه اسم
 سبحانه انه وقع في المشهور والمستند ضعيف معارض بمثله والحق الشك في كونه
 الأنثى والأمنة عليهم السلام والاظهر الكراهة والجلوس في الماء جديدا
 لحدار والحق بهما الشهادان المشاهدة المشرفة والضريح المقدسة ولا يباين به
 شيء فيها بخلاف سدا رضيع والاحتياط في المسجدين ولو احتلما فيهما
 الخروج منهما وجوبا خلافا لابن حزم وهل يلحق به الجنب نفسه قيل نعم الا
 على مورد النص او في **فصل** واما التيمم فلا يصح الا بالتراب وما جوى عمارة
 التيمم بالحجر الخالي عن التراب اذ لا يوجد ما عدم الجواز مطلقا وفاقا لابن الحنيد
 لا يجوز المخارن خلافا للحسن ولا بالرماد اذ لا يستحق ترابا ويجوز مرة في يده
 التيمم برماد التراب وهو ضعيف ولا بالنبات كالاشنان والدقيق وفي جواز
 التوضؤ والجص خلافا للجواز مشهور وقيل في يده بفقد التراب وهو غير
 اما ما قاله مشهور عدم جوازهما وجوز المرتضى والواقفي وهو رواية الشوكاني
 حسنهما في الاعتبار ولم يرد المصطلح لفرجه بضعفه قبله والاولى اعتبار الاثر
 وفاقا للمنفى ولا يجوز قبل الوقت اجماعا ويجوز مع السعة على الاتح وفاقا للشد

في التيمم

بالمتنهي والأحوط تأخير إلى الصيق خصوصاً مع الطمع في الماء ويجب فيه النية
 مستدامة المحكم مقارنته والترتيب يضع يديه على الأرض واجبا للجماعة الغريب
 هو غير واضح وهل يشترط العلوق بالأظهر ذلك وفاقا لابن الجنيده ثم يباح الجبهة
 بهما من قصاص شعر الرأس إلى طرف الأنف الأعلى والأذن وجوب مسح الجبين
 من راحة عن الناقوم والأول الأبداء بالأعلى وأوجب بعضهم وهو غير واضح وأوجب
 مسح الخابطين ومال من مسح الوجه كله ومما ضعيفان ثم يباح ظاهر الكفين إلى
 الزند وقيل من أصول الأصابع إلى رؤسها وقال علي بن بابويه من المرفقين إلى
 الأصابع ومما ضعيفان ولا يجب الابتداء بالزند خلافا للعلامة ومن تأخر و
 وإن كان أحوط ويجب تقديم اليمنى على اليسرى إجماعا ويجب المداومة في المشهور
 لم يتفق في دليله لكن العلامة نقل عليه الإجماع فثبت فخر الحجة والأظهر
 أن الكفلاء بضرورة واحدة في الوضوء والغسل وفاقا للرخصة والأحوط طريان
 والتفصيل المشهور غير واضح المأخذ ويجب استيعاب مواضع المسح فلو
 ابقى منها شيئا لم ينجح ويعتبر طهارة أعضاء التيمم مع الأماكن في المشهور
 ولو تيمم وعليه جسد نجاسة صح وإن قلنا بمرعاة الصيق وفاقا للتمهيد
 طلب الماء من كل جهة ليجزئها الإصابة بحيث يصدق عدم وجدان الماء
 عرفا وفاقا للدارك والتقدير بالعلوق والغلوين رواية التكنية فلا يرد
 التعلق بها والأحوط الطلب ما دام في الوقت لحسنه ذراية وقال الهادي
 وماله على الاستحباب إلى بقیة احكام الطهارة التي موكولة إلى رسالتنا

الكثير الموسومة بالتقية الصادقية **نقل** يجب إزالة النجاسة عن الثوب اليد
 في الصلوة والطواف ويحرم ادخالها المساجد مع التعدي وإطلاق العلامة في
 عشر البول والغائط من غير المأكول ذي النفس السائلة وإن كان الحريم غارضا
 والظاهر عنده نجاسة ابوالدواب وقد كتبت فيها رسالة تجديده والخض والدم
 من ذي النفس وإن كان حلقته في البيضة والميتة منه في المشهور بل أرجح عليه
 الإجماع ولا نسلم فيه مخالفا وكذا اجزائها أما لا تخلو الحياة والكلب نجس
 واجزائها وفروهما والكافر بأنواعه ومنه الخوارج والعقلاء والنواصب
 وفيه المخالف تردد والأظهر الطهارة الآمن ظهر نفسه كالكومن وجدنا من
 الأعراب والأصفياء لا يخفى وأما الكفر فالظاهر ذلك كما حققنا في رسالة
 مفردة وفي المعراج والأربعين وثنا ويل الأضواء المستفيضة بما هو بعيد عن
 بغير راع مقتضى لا يخفى ما فيه وما يخفى من لزوم حرق الإجماع المركب على ما اختر
 واضح السقوط بعد التامل المسكر والمائع على الأصح والحقير الفقاع وفي المشا
 قصور ما العيص العنب إذا غلا واشتد فظاهر لقولنا نجاسة حاله عند الأخذ منه
 محرم ما لم يذهب ثلثاه وفي الحاق الزبيبي به قول لا يبعد الحاق القوي لصح
 بعد الله بن سنان والعرق في الإزالة بالعين فلا يفرق بالرائحة واللون إذا
 زواله والمشهور في وجوب العصرية غير الكثير ولو قيل بعدمه مطلقا كان
 واليهما لا يفتقن الأربيل وتلين صاحب المداك وظاهر الحق وجوبه مطلقا وكذا

الحشايا والجلود التعزيز قاله الاحباب وفيه قول الرقيق الذي لم يأكل الطعام كالأ
 مستند الى شهوته الصب من غير كسر والحقبة على بن نابويه الرقيقة وشهد
 له حسنة الجلب والعلل بها حتى وفيه غسل الثياب من البول مرتين والمشي في
 في البدن ولا يحلم ماخذ ولا اكتفائه بالمرقة المرسلة فويته جدا واليه مال
 المدايرك والظاهر الاكتفا بالمرقة ايضا في غسل الثوب في الكثير والمجاويح
 محمد بن مسلم الخالية عن المعارض وظاهر الاحتيا اعتبار الفصل بين
 وهو لحوط واكتفى في الذكره باقتضائه بقدر العسلين وفيه بعد والظاهر
 الاكتفائه بما في النجاسات من الثوب والبدن بالمرقة ويجب في اناء ولو في
 ثلث في المشهور او لهن بتراب طاهر ولا يجب ترجه بالماء خلافا لابن ابي
 وتكفي في الكثير المرق بعد التراب والاحوط في اناء المختبر بربع غير تراب
 بل لا يبعد وجوبه لصحيفة على بن جعفر وكذا قيل بالسبع في نجاسة الفأرة
 والمخدوع في رواية قاسم الاظهر الاكتفا بالمرقة **فصل المشهور ان الشمس**
 تطهر الارض والبوارية والحصى وما لا ينقل مادة مع زوال العين والذبي
 يبق في نفسه بقاء النجاسة لغرضه منها ما دامت ما بستره وقد حقت ذلك في
 مفرقة المشهور طهارة أسفل القدم والنقل ولو من خشب جز العين النجاسة بالارض
 ابن الجيند طهارتها وجفافها والشيء خمسة ايام والنظا الاول ان لا يابس مما كان في
 حسنة الاحوال ولا اول على الاحتيا والعلل المشهور وتظهر النار ما احاطت به او

بحث ما ظهر من الارض
 الشمس تارة وهما

او غما لاخرنا فاجتمع احتمال وكذا تظهر النطقة والعلقة بالاستحالة حيوانا من
 بصيرة من طهار العذر باستحالة نساها والكافر الاسلام والخز بالانقلاب وكذا
 يظهر الانابة والدم بالانقلاب الى البعوض وعرض وغير الادب بنو العيين وبه يظهر
 البواطن ايضا **فصل** عمن دم الزوج والجروح الشائلة سواء شقت ان الزمان لا
 وسوله كانت فتق ينقطع منها ام لم تكن وفاقا للفاضلين المتأخرين وعما انفس
 سعة درهم من مطلق الدم غير الدماء الثلثة في المشهور ولو قيل بالعقود
 كان قويا وعن نجاسة ما لا تتم الصلوة فيه وحده وفي الغارة تطهر وجزم القصد
 بالعقد منها وعما يتعدى ان الله من اية انواع النجاسة كان **فصل** في لباس الكلب
 ومكانه يبين في القباي ان يكون طاهرا او معقرا سباحا وان لا يكون جلد غير
 او صوفها وشعر او وبر في المشهور والاخر والسجاب وخالف في الاجر المقتضى
 والسج في الطيرة النهائية ولا زها للرجل والحرير بمخاضه في غير الضرورة وفي
 المحنق بتردد والجواز قوته وفي التكة والقلنسوة منه خلاف والاقراب المنع
 بجنز الركوب عليه واقرابته والخالف نادر والتدثر به خلافا للمدارك ويجوز
 الكلب به وحده اربع اصابع مضمومة في المشهور وتزد فيه صاحب المدارك
 الاحتياط لا يخفى وان يكون ساترا للعين وفيه من الرجل القبيل والذبي من المرأة
 البدن هذا الوجه والكفين وظاهر القدمين ولا يجب على المرأة ستر الرأس ولا ستر
 للغير والحرير معتبر في عدم النقص وهو يجب ورواية حماد العام متفق بعد من الشتر
 شرط الصلوة مع القدح رضا بطل ما يخفى به اللون والاظهر عدم اشتراط حفاء الجسم

بحث الباسر والكلاب

للمعتبر والتذكر والاحتياط كما لا ينبغي تركه ويقوم الحشيش وغيره مقام التوب عند
 التقدير وان فقدنا الطين وظاهر الاعتبار المستحق مساواة لها وهو بعيد ولو لم يكن خروج
 والصلوة التامة فيها لم تجب ومرة يارب بن نوح محمولة على الاستحباب ويشترط في
 المكان الاماحة وهل يكفى شاهد الحال الظاهر نعم ان انا وقتنا غالباً والاملاوطها
 من المتعدية بما لا يعفى وفيه اشتراط الطهارة عن المصغور منها قل من نقل من المحدثين
 والذين دعوى الاجماع على ذلك ومن ظهوره رتقت المنع اليه وفيه الذكر كما استظهر عدداً
 الاكثر لا لانه لا يزيد على ما هو في الحجة وهو فوق المدارك وهو الاقوى في المصلحة
 هذا في غير مسجد الجبهة وفيه يشترط الطهارة من الجحج في المشهور وكون موضع الجبهة
 السجود والارض ونباتها غير المأكول والملبوس عادة وفي حكم الارض اجزاءها
 المنفصلة التي لم يبرهن لها ما يخرجها من الاسم وفي الخريف اشكال والمنع في وقت
 الجحج فالظاهر جواز السجود عليه لصحة الحسن بن محبوب ولا ريب في جواز على
 الغرض من الجحج والترتبة المشوبة من احوال الخريف مع التفتة ليقتطع هذا
 والمشهور جواز ارتفاع المسجد على الموقف بلمنة دون ما زاد وفي المستند
 صحيح ابن سنان عن الصادق المنع من مطلق الارتفاع وهو احوط وفيه جواز على
 الرجل للزاة او تغدحها عليه في حال الصلوة **فصل** في الاكراهية الطهر وتزول بالتأخير
 بعد عشر اذرع والحائل لا الظلمة وفقد البصر **فصل** في الاستقبال يجب استقبال
 القبلة في الصلوة واجبة وهو شرط في الاختيار وفيه عين الكعبة للقادر وجهتها
 في المشهور بين المتأخرين والفتيان والزاد وفيه وجهه وانما على ان الكعبة قبله

بحث الاستقبال

من في المسجد

من في المسجد وهو قبله من في الحرم وهو قبله من خرج عنه ولعل الاول وتعلم بقينا
 بحجاب المصوم وح يتعين للاتباع مع وجوده وبدونه يقول على الامارات المنقولة و
 تفصيلها المذكور في كتاب الفن ولو خفيت الامارات اجتهده وعقل على الفن الغالب **فصل**
 من الامارات ومع فقدها يصح الصلوة الواحدة الى اربع جهات في المشهور والقول
 الواحدة الى احدى الجهات في قيسين والقرعة لابس بها وجها جزم السيد السعيد في
 علي بن موسى بن طادس ولو حمل الامارات او كان عامي لا كثر على انه يقلد العدل الطائفة
 العدلين مع الامكان وفيه **فصل** في اوقات الصلوة اول وقت الظهر والاشراق
 بن زيادة الظل بعد نقصانه او حدثه بعد عدمه واول وقت العصر الغروب من الظهور
 تقديرا ويشترط ان ح في الوقت مقدمة الى ان يبقى للغروب مقدار العصر فخصه بواحد
 المغرب سقوط الغرض حيث لا حائل والمشهور بين الأصحاب اعتبار زهاب الشمس
 وهو احوط واول وقت العشاء الغروب من المغرب ولو تقدرا ويشترط ان كان الظهور
 ان يبقى الانصاف الليل مقدار العشاء فخصه بواحد في التائم والتأخير الى طلوع الفجر
 وهو في صحة عبد الله بن سنان عن الصادق واول وقت الصبح الطلوع الفجر
 طلوع الشمس في الاصح والفضيلة الى ان يعم الصبح السماء **فصل** في النية وتكبير الا
 يجب احضار الصلوة والقصد اليها والتقرب بها كما تر ولم يعم لم يدل على اعتبار الوجه
 الاداء والقضاء والاحتياط لا ينبغي تركه وفيه لم يعم ولا عين بالمعنى وفيه شرط الاضطرار
 للعلامة في المشي ولا تنافي في كنهها كما قل ويجب استدائها حكماً الى الغرض هو ان لا
 ينوي نية نيتها او البقاء على حكمها والغرض على مقتضاها وقد حققنا حقيقة ذلك في

بحث اوقات الصلوة

بحث النية وتكبير الا

المستراح ويجب مقاديرها لتكبير الأحرار ومصورها الله كبر ويجب التعلق بها على الوجه المستقر
 قاطعا عن الجلالة والكبر وفي ركن بالحق بالأجاء وصححه الخليفة متأقلا ولا تجري تكبير
 الركوع عنها وصححه البرنطي بمجولة على من أدرك الإمام راكعا وكبر الفساح والركوع معا
 ونقل الشيخ في الخلاف الإجماع على جزائه ويمكن حملها على الثالث عند اليقين ويحجز من
بحث القراءة وليس إجماعا كما قد يتوهم فصل في القراءة يجب قراءة الحمد في الثانية والحمد في
 ويختار في الأخيرتين بين الحمد والتسبيحات أربعا أو تسعا أو اثني عشر ولو ضم إليها
 كان أحوط والتسبيح أفضل ولا يتعين الحمد فيها لأنها في الأولتين خلافا للشيخ ^{في} وفي
 والأحوط قراءة سورة كاملة بعد الحمد وأوجه أكثرها بنا ولو قد غابها شأها غادها
 الحمد ولو كان غامدا فالأظهر أنه كذلك وقيل يبطلان الصلوة هنا واختاره الشافعي
 الثاني وقيل لا يشترط البهائي فقال إن كان غائبا على غادها بعد الفاتحة لم يبطل
 بطلت وفيه نظر فالأحوط ترك قراءة العزيمة والقراءة وليس بواجب خلافا للجمهور
 أن تكون القراءة مطابقة لأحدى القراءات الستة وفي أجزاء العشر قول قوي وفي
 الجهر والأخفات في مواضعها تردد وجاهل الحكم معذرة فصل في القيام وهو
 إجماعا كما في المعبر والمنتهى والظاهر أن المراد به القدر المتصل منها ركوع كما مر به
 جماعة ويجب بالاستقلال به مع الأسكان وفي صحته عيان بن جعفر بن أبي القاسم على
 لها طائفة الاختيار وعمل بها النية وهي متأقلا ويجب الاعتماد على الرجلين معا فلا تجزئ
 الواحدة وفاقا للذكرى والردف ولحجز من القيام مستقلا اعتمادا على أي يترك من القيام
 ولو قدر على القيام في بعض الصلوة وجب أن يهتم بقدر مكنته فالأحوط قاعدا وفي رواية

بحث القراءة

بحث القيام

سليمان المومني المومني لما يصلي إذا صار إلى الخلال التي لا يقدر على المنية مقدار
 صلواته وهي متاقلة وإذا تمكن القاعد من القيام للركوع وجب ولا يجب الطائفة
 هذا خلافا للذكرى والآركم جالسا ولو حجز عن القعود صليا مضطجعا على الأيمن أو الأيسر
 غير أبينها وظاهر المعبر المنتهى تعيين الأول وحزم الشهيد جماعة لا ترتب بينهما فإن
 صليا مستلقيا وهذا إن لم يمان بركوعها ويجوزها إذا لم يكن حمل المسجل على شيء وتقع
 الجبهة على ما يقع السجود عليه فصل في الركوع وهو ركن في كل ركعة وجده في مستوى
 محاذاة القيد مركبة منحنية غير تحتس ويجب فيها الذكر لا يتعين فيه لفظ مخصوص على
 قوي لصحيفة الحشامين ويجب التمام نية بقدر من فلو هو قبلها أسهل وأكمل ^{الاستقرار}
 قوي ويجب رفع الرأس منه مطمئنا بعد ما يزيد على التكون القدر بين الحركتين
 المختلفتين ولو يسيرا وليست ركنا خلافا للشيخ في خلاف ولو كان كالركوع خلقة أو
 لا قوة فالأحوط أن يزيد ركوعه انحناء يسيرا فوقا وليس بواجب خلافا للفاضلين
 كتبها والشهيد بن دية وجوب تكبير الركوع تردد والوجوب قوي فصل في السجود
 ويجب في كل ركعة سجدة واحدة وتبطل الصلوة بتركها مع العمل أو سهوا أو إكراه في الآ
 أو الأخيرتين ونقل عن الحسن الأبطال بالاحلال بالواحدة سهوا وهل الركوع
 أو مجموعهما قولان ولنا في هذه المسئلة بحث طويل طوبناه على ما يجب في كل سجدة
 وضع الجبهة على ما يقع السجود عليه كما تقدم ويحقق بوضع ما يصدق عليه الاسم منها
 المشهور وكثيرها من المساجد لصححه زياره عن أبي جعفر عليه السلام وأرجحنا عند
 وجماعة مقدار الدرهم منها وقوي به الذكرى وهو خالف من المأخذ وصححه عيان

بحث الركوع

بحث السجود

عن ابي موسى تدل على وجوب وضع الجبهة باسرها ويلبث على الاستحباب و
 الاحتياط اما لا يلزم تركه والذكر فيه مطلقا على الامتثال والتجوز على سبعة اعضاء للجمعة
 والكفين والركبتين والجلبين والظلمات في بقدر الذكر الواجب في رفع الرأس
 من الجلوس مطلقا عقب الاول وادبته المرتبة عقب الثانية مذهب الاجماع ولم
 الاحتياط لا يخفى والغاي من التجوز في برأسه وان تقدر في عبثه ولو احتاج الى
 رفع يديه يسجد عليه فعليه وهذا يدل على جبرها حقيقة ليقع التسليم على الارض فان تقدر بحمل
 على ذوقه وفي المستند ضعف الا انه حير بالتحقق بل ادعى في واحد الاجماع عليه
 وجوب التكبير للاخذ فيه والرفع منه خلاف **فصل** في القنوت اظهر وجوبه وفاقا
 لابن نابويه لقوله نعم وقول الله قائلين اذا اجبر حملته على الخنوع لانه مجاز اذا القنوت
 حقيقة شرعية في المصطلح كما بيناه في رسالتنا القنوتية والاضمار الدالة عليه كبر
 صححة زرارة عن الباقر الناطقة بفرض الدعاء والقنوت دعاء ولا يجب سر سوا
 محمد بن مسلم عن ابيها وغيرهما وكلمة محمد بن عيسى زرارة عن الباقر عليه السلام وقال زرارة
 يحججني في المحرقة ويخاف في الاخفائية لمسألة بن نضال وهو ضعيف وفي جوانب بالنسبة
 خلاف والجواز في **فصل** في التشهد وهو واجب في كل ثنائية مرة وفي الثلاثية والارباب
 متين والاحوط ان يتولى شهادته لا اله الا الله وحده لا شريك له فاشهد ان محمدا عبد
 الله صلي الله عليه وآله محمد وادعى في المشي الاجماع على وجوب الصلوة كما ذكرنا استدلال
 عليه بصححة ابي بصير وزرارة عن الصادق عليه السلام وفي ذلك لها على المدعى نظر اذا أتته
 ما تدل عليه وجوبها في الصلوة لانه كل من التشهدين ح ان مفتحة صححني زرارة ومحمد بن

صحيح زرارة

صحيح زرارة

علم وجوبها والاحتياط اما لا يلزم تركه وقد حققنا هذه المسألة في رسالتنا افرزناها
 في الصلوة على النبي وآله **فصل** في التسليم والظاهر عندنا انه مستحب وفاقا للشيخين وابن النجاشي
 واكثر المتأخرين وله من ان السلام علينا وعلى اهل بيته الصالحين والسلام عليكم ورحمة
 الله وبركاته وكل منهما محرقة عندنا ولا يجب نية الخروج وبقائه بالوجوب وهو ضعيف
فصل في قواطع الصلوة وهما قسمان الاول ما يبطلها عمدا وسهوا وهو كل ما يبطل **فصل** في قواطع الصلوة
 ولو احدث ما يوجب الوضوء سهوا فقلان وجبته الفسيل بن يسار نقل على البناء بعد
 وهو غير بعيد الثاني ما يبطلها الاحدا وهو الكف على قول مشهور والاتقاء المتقار
 والكلام بحررين فضا عليه في المشهور وفي الحرف المضم قولان والابطال في يمين لا تركه
 لغرضها واما التنجيم فالظاهر انه في مخرجه لا يستحي كلاما كذلك والفقه في العمل
 الكثير عرفا في المشهور ولو اخرج صورة الصلوة بالكتابة ابطال مطلقا خلافا لظاهر المشهور
 والمشهور ابطال بالكتابة لا مهور الدنيا وفي المستند ضعف ويمكن حمله على الكثير المخرج
 لغرضه من كونه مصليا وفي الاكل والشرب قولان والاقرب عدم ابطال مع عدم الكف وفاقا
 للمعتبر اما بعض النقول لرجل في الاظهر كراهته وعليه يتجمل رواية مضادة لقصورها
 من الانشغال من التحريم ومثله التطبيق **فصل** في احكام السهو والسك من سها عن
 في صلوة وكان محله باقيا ان يزداد سجدة في السهو عن القيام حتى تفي اربع
 حتى كبر او من التكبير حتى تقوت المقارنة او من الركوع حتى سجدة او من السجدة حتى تسجد
 في قول الحسن حتى يركع بطل الصلوة وفي السهو من قراءة الحمد يرجع ما لم يصل الى حد الصلاة
 فيقرأها ثم يقرأ السورة او غيرها في المشهور وعلى ما اخبرناه يستحب ولو كان التسبوت

فصل في التسليم

فصل في قواطع الصلوة

فصل في احكام السهو والسك

٢١
 قوله وما بعد طالع نقى الموالاة المعتبة فيعيد لها والتايج عن الركوع حتى هو كذا لم
 بسجد يقوم فركع ولو عرض السجود بعد الركوع قام بخنبا الاحتراك ولو كان عرضة
 بعد وصوله الاحتراك فمعه من العود نظر ولو سعى من السجود والشهادة قام وركع
 قد تدارك وفيما سواه ذلك يفتي من غير تدارك ولا انطال ويجوز قضاء الشهادة اذا
 محل تداركه في المشهور والسجدة المنسية على الاحتياط وقال الشيخ في التهذيب بالاحتياط
 لو كانت من الأولين لصححه احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن عليه السلام وفي ذلك
 مع قبولها التاويل والمسئلة محل اشكال والمشهور وجوب قضاء الصلوة على النبي
 وهو غير واضح المأخذ وسلوك سبيل الاحتياط اولي ويجب سجدا السجود مع الجهر في
 ويجوز ايضا على من تكلم ناسيا عما يمنع في الصلوة او سلم في غير موضع في المشهور بل
 عليه من الاجماع واستدل عليه بصحة سجدة الأخرى وفي ذلك انظر على من شك في
 الأربع والخمس لاحتياج الاخبار وحكي في الدرر من الصدوق وجوب الاحتياط في
 جالس او قبل ان يكتم الركوع ومن لم يدرك راد في الصلوة لم يفتي على الاحتياط بل
 زيادة ونقص غير مبطلتين وهو احوط وهما بقدا التسليم مطلقا والمشهور وجوب
 القبول قبل الكلام وحسنه الحجة تشهد بالثاني واستدل بها على الاول ايضا وفي
 عليه تأمل بيناه في حاشي الاثنى عشرية للشيخ الفاضل بن الشهيد الثاني قدس الله
 ولما اهلها بعد لم يتعل الصلوة وعليه الايتان منها ولو طالت المدة وقال الشيخ في خلاف
 شرط في صحة الصلوة فعليه بفتح ركع في الصحة وهو ضعيف وهل يعتبر بها ما لم يترتب
 الصلوة احوط ذلك والاحوط وجوب الذكر فيها وهو بسم الله والله التام عليها

١٨٨
 النبي ورحمة الله وبركاته اول سجدته وبالله صلى الله عليه وآله محمد وآل محمد وسلم بعد دعاء
 وفي المختلف الاقرب عند من ادعى ذلك كله لا يستجاب بل الواجب النية فقط وهو موجب
 في المنتهى الاحتياط على وجوب الشهود والتكليم في وجوب الطهارة والستر والاستقبالات
 قولان احوطهما الوجوب ومن شك في شيء من احوال الصلوة فان كان في موضع شك ولو
 بعد الاستقبال منه لم يلتفت لمن شك في التكبير وقد روي في الزيادة وقد روي في الركوع
 وقد روي في الفاعلة وهو في الصدقة لم يلتفت وفاقا للمفيد وابن ادریس والحقق
 واذا اعلق الشك بالركعات فان لم يدرك ركعة او كان في الشك في الركعات او في الركعات او في الركعات
 الاوليين من الركعات البطل ولو كان بعد فليشك بين الاثنين والثلاث من غير الشك
 واقم وشهد وسلم ثم احتاط بركعة من قيام او ركعتين من جلوس في المشهور وصححه محمد بن
 عن الصادق عليه السلام ناطقة بالابطال والصدق والمروعة في التحسين بين البناء على
 والاكثر والمسئلة محل اشكال والاحتياط الاقام مع الاعادة وان شك بين الثلثين
 بصل على الأربع وشهد وسلم واحتاط كما اول فقال الصدوق ابن الجنيب بالتحسين بين
 على الأقل ولا احتياط والاكثر مع الاحتياط وظاهر ابن الجنيب والجميع يفتي الركعتين
 جلوس للاحتياط وهو في صحة مستند وان شك بين الاثنين والأربع بنى على الأربع
 واحتاط بركعتين من قيام في المشهور واحتاط في المدارك التحسين بين ذلك وبين البناء
 الأقل ولا احتياط وهو في متين ونقل من الصدوق في المقتع انه حكم بالاعادة في هذه الصور
 لصحة محمد بن مسلم وفي مشاكلة وان شك بين الاثنين والثلاث والأربع فالمشهور انه
 على الأربع واحتاط بركعتين من قيام وركعتين من جلوس وقبل يجب تقديم الأولين وهو

حسنه في الجواب عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال بن باويه وابن الجندب
عنا بطريقين قيام وركتين من جلوس وهو قوته مني لعبيد عبد الرحمن بن الحجاج و
سلك بين الاربع والخمس بعد السجود بين على الاربع وانما ما يفي وسجد السجود كما تقدم
ليصح الحجة ولو كان بين السجودين كذلك واحتل في الذكر البطلان هناك وهو
وقبل الركوع هدم الركعة فيصير شكاً بين الثلث والاربع وبعد الركوع فيه قولان والاول
عندى الصحة فيبقى بالاول في وجوب الاتمام والمرغبين ولو تعلق الشك بالثاني لم يفسد
على زاي ولا حكم لك اذا غلب على الظن احد الاحتمالين بعد التردد بل يبيح عليه ولا
الكنى فيصير في صلوة ويدعى على توقع ما شك فيه الا ان يستلزم الزيادة فعل المصحح والمصحح
في الكنى الى العادة وحدها ابن حزم بان يسجد تلك مرات متواليه وابن ادریس بان
يسجد فيني واحدا في فريضة واحدة تلك مرات ويسجد في اكثر الخمس وكذا الحكم
المشهور اذا حفظ الامام ولا لعكسه على المشهور وقال بعض اصحاب الظاهر انه لا فرق
ان يكون المأموم عدلا او فاسقا اطلاقا لنقض وتوقف فيه بخلاف الظاهر في قس من في
الان في عشوية فانما ان قبيد اية التثبت بالنقض المذكور من كل بل لا بد للعكس فيه
نظر حررناه في حواشي الرسالة المذكورة ولا سهو في سهو **فصل في صلوات الاحتياط**
الظاهر ان ذات حصتين وليست جزءا محضاً ولا خاتمة كذلك ويتبع فيها الفاعلة خلا
ابن ادریس من تعليله على ولو فصل ما يبطل الصلوة قبل الاحتياط قال المنيد والعلامة
في المختلف بطلت الصلوة وبسقط الاحتياط لانها مع رخصة ان يكون مائماً والمحدث يمنع
ولظاهر الاخبار وقيل لا يبطل لانها صلوة منفردة في الجملة بل هنا توقف **فصل**

جب صلوة الجمعة على كل مكلف ذكره حاضر بالم من المرض ونحو ما يرد على التكليف مع عدم
الخروج بشرط وجود اتمام ذكر بالغ مؤمن عدل قادر على الابتدائين بالخطبة طاهر المولد سا
من الجذام والبوص في المشهور والحذا شريحه والرقبة والسفر وجود اربعة نفر ذكره
من المكلفين الحاضرين الاحرار غير ابيد بن بفر يحيى لا غير ويجزى حج عن فرض الظهر بشرط
ثلاثة تقدم خطبتين ويعتبر فيهما الطهارة والقيام الا مع العجز واستل كل منهما على
والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله والوعظ والقراءة وقيل باستحبابها والاولى العمل بها
وفي وجوب عزيمتها ورفع الصوت بهما يسمع العدد والفصل بينهما بحيلة خفيفة
لها وترك الكلام في اثباتها خلاف الاحتياط قوي والجماعة وعدم جمعة اخرى بينهما
من فريضة وهو ثلثة اميال والميل اربعة الاف ذراع في المشهور او مائة الف بقصد
بذراع اليد الذي طوله اربع وعشرون اصبعاً غالياً وفي رواية ثلثة الاف وخمسة مائة وفي
الف وخمسة مائة الاصبع سبع شعيرات عرضاً وقيل ست والشعيرة سبع شعيرات من شعر
البردون ويشترط في يقين وجوبها وهو وسبعة احدهم الامام وبدونه يجزى عنها الظاهر
جمع الشيخ بين الاخبار وهو جمع حسن واشترط سائر ابن ادریس في مطلق الوجوب
امام اهل عليه السلام او نائبه الخاص او ذهاب الاجماع وهو كما ترى بل لو ادعى الاجماع على
لورقعه عن تلك الدعوى رتبة بل زادت واحتج ايضا بيقينية فرض الظاهر وتعلقه بالذ
فلا بد من المكلف لا بفعله وجوابه ان المستيقن وجوب الظاهر في الجملة كوجوب الجمعة لا
في محل التزاع فانه ليس بظني فضلا من كونه يقينية على انه مقبول عليها التزم وقيل ان المراد
ليست نصاً في مذهبه كما ظن واكثر المتأخرين شرطوا ذلك في الوجوب اليقيني

في ثم قالوا به في زمن الغيبة مطلقا واخذوا فيه الى الاجماع الموهوم وادعوا لانه بعض
عليه وقد نحا ضارها في رسالتنا المعلومة في هذه المسئلة معتدلة ثالثا وادعوا
اجماع اصحابنا على اشتراط انساب العايم وهو الفقيه الجامع لشرائط التقوى في اصل الوجوب
من عجب الدعاوي فان ارادوا شرط الاستقامة في فعلها ان لم يكن هو هو امكن لكن
كلامه يابى هذا الحمل والافلاما خذله ولا يبرهان عليه ومن وضع منه الجمعة تنص
لزمه التحويل فيها في المشهور للنقض المعلن الوارد في بعضهم قبل ولا خلاف في ذلك
سوى المرأة كما لا خلاف في احتسابهم من العدد فيما سوى المسافر والبعيد ولا في عدم
ومن كان على من من تخين يجب عليه مع الحضور قطعاً وفي ما الى الصدوق عن الباقر عليه
السلام اتيا مسافر صلى الجمعة رغبة فيها وجباها اعطاه الله عز وجل اجر مائة جمعة للقيم
من بعض الروايات الصحيحة اجزاء الجمعة عن المرأة ايضا ويحرم يوم الجمعة البيع والتسفر
بعك الداء وقبل الصلوة وفي غير البيع قرآن والتحريم اصح ويكون التسفر بعد طلوع وقت
قبل الزوال واحتمال التحريم ضعيف وفي وجوب غسل الجمعة تردد والوجوب لا يغلو من
وهو نوى الصدوقين وظاهر الكليني ومال الشيخنا البهائي وشهد به صاحب الامام
كصحة محمد بن مسلم ومحمد بن عبد الله وعبد الله بن المغيرة ومحمد بن منصور بن حازم
وصحبا زارة وابن يقطين ليستا نصا في استحبابه ولا ظاهر تين اذا لم يجدان سواد
بالسنة منهما ما ثبت وجوبه بها ويمكن حملها على النية ايضا كما ادخلناه في رسالتنا
في المسئلة ووقت ما بين طلوع النجوى زوال الشمس المشهور ولا يبعد جعل الغاية بطلان
فقال الشيخ يجوز تقديم يوم الخميس لمن خاف من الماء بل مع خوف الغوات مطلقا وفاقا

للشيخ

الشيخ وكذا قضاء يوم السبت ان فاته الموقنين وكيفيته كغسل الجنابة ولا يظهر
اغتناق من الرضوخ وفاقا للرفض وخلافا للشهور رتبة العدالة المسترطة في أصا
الجمعة والجماعة عند المتأخرين ملكة تنبع عن ملازمة التقوى والمروة وقصر الغو
القيام بالواجبات وترك الكليات مطلقا والاصرار على الصنائع فعلا او حكما وهم
في تفسير الكليات اضطراب عظيم وافعال منتشرة ولعل اصحابنا في عدا الله عليه اننا نخصو
كجايمناه في حوائج الاربعين ورسالة العدالة وغيرها وقصروا المروة باتباع محلات
واجتناب مساوئها وما ينفر منها من المباحات ويؤذن بخفية النفس ولم يعتبرها العدا
في المختلف وشيخه المحقق في موضع من الشرائع وقبلها المفيد وليس بعيدا ان يتجلى
لا الشريعة وما ادعوا من تلازم التقوى والمروة في غير المنع وامكان حصول ملكة التقوى
بدونها كما لا ريب فيه علانية لا يستلزم المدعى كما لا يخفى ودعوى الاجماع على اعتبارها بعيدة
واستدل بعض المعاصرين بقولنا الكاظم عليه السلام في حديث هشام بن الحكم لا بد من
مروة له ولا مروة لمن لا عقل له وخفف عليه ان استعمل المروة بالمعنى الاول فممن
في كلامهم عليهم السلام ولا يظهر حملها على بعض المعاني الواردة عنهم عليهم السلام في
ويمكن حملها على كمال الانسانية وهو فعلها يليق به وترك ما لا يليق ولا يقدح ترك
الا اذا بلغ حدا يؤذن بالتمهاون بالدين وقلة المبالاة بكلمات الشريعة وقالوا لا
في ثبوتها من المناشرة او شهادة عدلين واكتفى جماعة من القدماء فيها بعدم ظهور
لظواهر كثير من الروايات وفي صحيح بن ابي بصير بعد تعرف عدالة الرجل من المسلمين حتى
تقبل شهادته لهم وعليهم فقال ان يعرفوا بالستر والعفاف وكفى البطن والرجح والبدن

والناس واجتناب الكسب فلا تلهى اعداءه عز وجل عليها التمسك شرب الخمر والزنى والربا
وعقوق الوالدين والفساد من الزحف وغير ذلك والدليل عليه ان يكون سائر العيوب من
يحرم على المسلمين تفويض ما وراء ذلك من عثرته وغيوبه ويجب عليهم تركه واطاها
في الناس وان لا يخلف في جماعة المسلمين في مسائلهم الا من علمنا ذلك عند قبيلته
قالوا اننا نرى منه الاخير او اضاع الصلوات متفاهدا او فاته في مصلاته والعللها نحو
في هذه المسئلة رسالة منفردة **فصل** في الصلوة في العيدين على الاعيان باجماع
بشرط الجمعة الا الخطيئين في الاصح وفاقا للفاضلين والقول بوجودها ضعيف واعتل
على عدم وجوب سماعها وهما بعد الصلوة هنا ولقد يها بدعة عثمانية وكيفية ما
كيفية خطبتي الجمعة غير ان الانام يذكر في خطبة الفطر ما يتعلق بالفطر من الشرا
والقدرة والوقت وفي الاخرى ما يتعلق بالانحصر ومع اختلاف الشرائط يستحب الايتيان
بها فزاد في جواز الجماعه حينئذ قولان والجواز قوي في غير المعين وادعي الاجماع
هنا على اشتراط حضور المعصوم او نائبه الخاص في الوجوب قبله من استحبابه
ولو قبل بالوجوب لم يعيد ويعتبر فيها الاتحاط والجمعة في المشهور واستدل عليه في ذلك
بما لا يسلم من خدش ظاهر وقتها من طلوع الشمس الى الزوال فيجوز السفر بعد
لاستلزامه للاختلال بالوجوب وجوز كتمان كثيرها من الصلوات لكن تركه في كثير من
القرأة في الاولى واربعا كذلك في الثانية وفي وجوب هذه التكبيرات خلاف الاجماع
قوي وفاقا للشيخ والمحقق وبقيت بعد كل تكبير وفي وجوب الكلام والشيخ صرح باستحبابه
وهو قوي ولا يمتنع فيه لفظ غير ان المتأخر افضل فاذا اجتمع عيد وجمعة فخير من صلابة

في حضور الجمعة وعدمه الصحيح وقيل بل يجب الحضور لقطعية دليله وقيل بخفى الخبر
كان قاض المنزل والا فلا ظهور وفاقا للاكثر والمشهور استحباب التكبير في الفطر عقيب
صلواتها المغرب وفي الاخرى عقيب خمس مشرق اوها الظهر يوم النحر لمن كان بمكة
لغيره بالما تروى وجبه السند مدعى عليه الاجماع للايتين ولا يخلو من قوم والا
اضطرار عظيم واقوال منتشرة في كيفية هذا التكبير الذي اعمل عليه في تكبير الفطر الله
اكبر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد الله اكبر على ما ههنا
في الاخرى المذكور بزيادة الله اكبر على ما رزقنا من هبة الانعام والحمد لله على ما
في اخى الخبر الصحيح وفي الصحيح انه ليس بشيء موقت يعني في الكلام **فصل** في الصلوة بكون
احد النبيين والزوجة وفاقا للمشهور وقيل باستحبابها فيها الاكثر على وجوبها للربا
المظلمة وغيرهما من احوالها ايضا سواء وفاقا لظاهر الصحاح كصحته زكاة ومحمد بن مسلم فيها
وقيل بل استحباب لذلك وقيل بل يجب الرجوع المحقة والظلمة الشديدة خاصة وفي ركعتين
لغيره كوفات واربع سجودات ويستحب فيها زيادة على ما يشرط في اليومية العلم بالانكسار
تكليف الغافل وقتها في الكسوفين من ابتداء الزمان الى تمام الاجلاء الاقرب ففاقا للشيخ
العامة في الذكر لما ابتدأه مدعى الاجماع ومن ههنا موق السب وان قرأ بوقت الصلاة
الا الزلزلة فانها من عدم ادعاء ذلك العمر مع ان وجوبها كوني ونقصي بعض المحققين من
باتهم لما اجتمع على التوقيت لزم اجاب بنية الاداء وقصور وقتها عنها وجوب كونها
صالحا لاقامتها فيه لئلا يلزم التكليف بالتحال وروعت العزيمة انفسا في تأخيرها
قدرا لزوم وقصور ظاهر ولا يجب الامانة لو نزع قبل الاجلاء وفاقا للاكثر ليجزى

ابن مسلم وزرارة وظاهر المرتضى والحلي والديملي الوجوب لصحة تعويذ بن عمار في
محمولة على الاستحباب وتقدرا بن ادريس في حق الحكيم وهو كارتى ولقد تم المصلحة
منها ومن الحاضر فان نصيقتا وجبت الحاضر ولو بتبين الفيق في انشاء الكسوف
واستغل بالحاضر على الاتح لصحة تعويذ بن مسلم ومقتضاها البناء على ما قبله وان
الشيخ الاستيناف بعد الحاضر والخبر حجة عليه ومع سعة ما يتبين ولو عرض ذلك في
الركوعات فظاهر الاحتياط البناء على الأقل وقيد بعض المتأخرين بما اذا لم يتعلق
والعاشرة والابطل الصلوة وهو حسن **فصل** في صلوة الجماعة وهي مستحبة في الغرض
كلها ومتأكد في اليومية والاجزاء وبغضيلتها ساقرة ولا يجب الا في الجمعة والعيدين
الشرايط ولا يجوز في غير من التغافل هذا الاستسقاء والعيدين لاسع الشرايط في المشهور
والاخر جواز هاتين العديرتين فاقا لاي الصلوة وتيل يجوز هاتين التا فله مطلقا والا
الصححة شاهدة به وقل ما نعتقد بانين احدهما الامام ويشترط ان يكون سكتا فقا
المشهور وخلافا للخلاف فجوز امامة المراهق الماقل ومستند ضعيف مغاير بطله
ذكره ان لم ذكر اوجبه ولو كان اني اوانا خاصة في جواز امامة المرأة خلاف
المجوز ومع السيد ابن الجنييد والجحفة للاخبار بالصححة وهو قبيح وان يكون مؤثرا
عدلا ظاهر المولد وفي جواز امامة الاجزم والابصر والمحدود ما اعراض خلاف في المشهور
الكراهة وفي الاعتبار المنع وعليه جماعة من العلماء وبقرنا ما منهم بطلهم على الاصح ان
لا يكون لاحنا في قراءته مع اتفاق المأمومين فقا للمشهور ولا فاعلام قيامه وان لا
بينهما خائل يمنع المشاهدة للامام اذ من شاهد ما موما اذا اتم امره ويعبر العلم

بفادلة الواسطة وفي الصحيح لا يرى في الوقوف بين الاساطين باسا وعدم بعد ذلك
من الامام او العصف الذي يتقدمه لا يتخلل وفاقا للشيخ الحلي والسيد ابى المكارم بن زهر
لصحة زرارة وتاوها في المختلف بحملها على الخائل وهو مع بعد يوجب الى الحاضر وليس فليس
حملها اخرون على الاستحباب ولا ضرورة داعية الى التاويل قيل وينبغي للعبد من الصلوة
ان لا يحرم حتى يحرم من قبله ويشترط ايضا عدم علو الامام ما يعتد به ونقد في الحق وكيفية
ولا يخفى من قرة اما اذا كان اسفل فجوز قطعا وان كن وعدم تقدم المأموم وجوز الاكثر التاويل
في الموقف واعتبر ابن ادريس تاقرا المأموم بقراءة بعض شيئا واستدل عليه بما لا يقيد في
الامام وناظرها من نية الامام ولا يجب على الامام نية الامامة وان توقف حصولها في
عليها وهل يجب في الجمعة ونحوها فانه تردد ما الوجوب لا يخفى من قرة ويجب حمل الامام
ولو نوى الاقتداء بانين او باحدهما لا يبيح له رعيه ولو انتقل الى امام اخر منه ومن مانع
جاز قطعا واجاز الشيخ والعلامة مطلقا وازعيا الاجماع وفيه توقف والدقوى في غير المنع
الشرايط ان يتوافق نظم الصلواتين في الافعال فلا يقتضي في اليومية مع الكسوف والعيد
وبالعكس اما في عدد الركعات فلا وكذلك النوع والعصف فيز اقتداء المقتصر بالمشغل
ويجب لكل من الخمس مع الاخرى وفاقا للمشهور الصحاح وتنفيذ الصدوق في الظاهر من شاذ
منع والد من ان تمام المتمم بالمقصر بالعكس ويندفع الاخبار بالصححة بالاعتذار وان كان الوقت
الاول ويجب على المأموم المتابعة في الافعال وفيه ما شاكل المتابعة والتاويل في
في تكبير الامام على الاصح وليس شرط في تنقيب الثواب بالنسبة للخبر فاقا للصدوق
انما جعل الامام اماما ليؤتم به واذا ركع فاركعوا فاذا سجد فاسجدوا وهو احوط لا يجب التاويل

في الاقبال في المشهور واوجب التمسيد ولا ريب انها الحوط ولورفع راسه من الركوع او من
 او هو في اليها قبل الامام غاد رفاقا للمفيد في المنفعة للصحاح المستفيضة وحملها اكثر على
 واوجب مع العمد الاستمرار جمعها بينهما وبين موقفة فيات لحملها على العمد ولا استمرار الامام
 زيادة الركن والصلوات المحل على الاحتجاب والزيادة مغتفر بالنقص الثانية في القراءة
 الامام المرحوم قول منشر والاصح تحريمها مطلقا للصحاح المستفيضة الا اذا كانت الصلوة
 ولم يسمع ولا همة فيسحب القراءة حينئذ وكان مسبوقا وكانت الركعة من الاولين
 للامام من الاخيرين فيجب في قلن في الصحيحين ويصح عند اخرين اما في المروي فلا تنقطع
 خلفه بل يجب ولو قبل النفس والاقتضار على المحرك كما يستفاد من الرواية المعتمدة والاصح
 ان يجمع بين القراءة والاضافات مهما امكن الثالثة المشهور استحباب وقوف المأمومين
 الامام ان كان رجلا واحدا وخلفه ان كان اكثر او امرأة واوجب بين الجليل والصلوة
 الخالفة وهو لحوط ويبنى للراة الواحدة مع التاخر الموقوف الى جهة يمين الامام للصحيحين
 يتقدمها ولو كان عبدا ولو كان الامام امرأة وقعت النساء المحجبات وكذا الفارسي المصلي
 بالقراءة غير ان يبرز بركبتيه الرابعة تقدم الركعة وفضيلة الجماعة باذعان الامام وكما على
 الاصح للصحاح الصريحة المستفيضة خلافا للشيخ في اخلوقه واليقى من الدخول في الركعة اذ لم
 تكسر الركوع محمول على الكراهة جمعها ولو ركع الركوع وقبل السجدة الاولى سجد معه ولم
 يمسها وهل يستأنف النية والتحريم بعدها اكثر من زيادة الركن والشيخ لا لاقتضائها في
 ولا يخ من قوة وادنى الفضيلة ان يدرك الامام في السجدة الاخيرة فيجلس معه ثم يقوم ويصلي
 في الاعتبار في الايمان بالتشهد وعده الخامسة ينبغي ان يقدم من يؤم المأمومين مع

الفتاح

الفتاح وان اختلفوا قدم العلم بالسنة والافقه في الذين تم الاقائم الاقدم هي فيه
 تفسيرات مشهورة ثم الاكثر سنا مطلقا وفي الاسلام وفي الجهر المشهور تقدم الثالثة
 مع ترتيبها المذكور على العلم وعليه جماعة والخلق الفاضلان تقديم الثانية وابن زهري
 بعد الافقه واختار بعض المتأخرين قيل ثم الاصح وجها او كذا في القرعة والامير في
 والرايت وزد المنزل يقدمون مطلقا السادسة اذا عرض للامام ضرورة جاز ان يستلب
 وان لم يستلب استناب المأمومون وهل يجوز استنابة من لو يكن مأموما في الان
 النائب على فعل الامام ولو في اثناء القراءة في وجهه ويكفي استنابة المسبوق الثانية
 اذا ظهر فسق الامام او كره او حدثه لو استد بان او غيرها لم تنطبق المأمومين فاقا
 للاكثر للصحاح المستفيضة وقول السيد وابن الجنييد بوجوب الاعادة مطلقا شائنا
 وكذا قول الصدوق بوجوبها في السرية خاصة ولو علم في الاثناء قيل يستأنف وقيل ينوي
 الانفراد وهو اشبه الثامنة يجوز التسليم قبل الامام لعذر فينوي الانفراد ولو نواه لا
 جاز حيث لا يجب الجماعة ويبنى على ما مضى فان كان قبل القراءة من النفس وبعد هل
 بقراءة الامام على الاصح او في اثنائها احتمال قويا البناء وبه جزم بعض مشائخنا واحتمل
 الاعادة واغادة السون التي هو فيها خاتمة التاسعة في جواز الاقتداء بمن علم بخاتمة
 ثوبه او بدنه نظر واستوجه المحقق الشيخ على المنع وبعض المتأخرين الجواز ولا يخلو من
 ولو علمت الحق عتق من يقبل مكشوفة الرأس لم يبعد جواز الاقتداء بها وبه جزم العلما
 في القواعد مع توقفه في المسئلة السابقة وطالب الشهيد بالفرق وقال انه ليس بمسئلة
 وقد يوجه بما لا يخلو من خدش العاشرة اذا احرم الامام قطع المنقل فغله ودخل معهم

ولو كان فرضا نقل النية الى النقل وانتم ركعتين ومع خوف القوات يقطعها السجدة بانها بعد
النقل او مطلقا على الاصح ولا ريب في جواز القطع لانها اصل الحادثة عشت يكون النقل بعد الاقامة
ومنع التسج للتحكي وحلت على ما لو كانت الجماعة واجبة وادى ذلك الفاعل ويقوم للصلوة عند
الصلوة على الاصح الثانية عشت خائف فوت الركوع بالحق يكبر مكانه ويسجدان شاء وبطلان
وان شاء في ركوعه قال الشيخ والافضل السجود مكانه ثم الاتحاق اذا قام وبشرط في ذلك
عدم فعل كثير وان يكون مكان التكبير صالحا للاقتداء وليبعد المنفر وصلوته مع الجماعة اسجدا
قبل وكذا الجماعة اماما وموقفا ويختار بين نية الوجوب والتدب في قول ولي فيه نظر بنية
التدب اولى **فصل** في صلوة الخوف وهي مقصورة سفر وحضر على الاصح جماعة فرأى
للشيخ فيها نوعا من هازات ارتفاع وبشرط فيها ان يكون العدو في غير جهة القبلة ونجا
جموعه وكونه ذاقه وان كان الافتراق فرقتين وعدم الاحتياج الى زيادة ففضل الايام
ركعة ثم يقيمون ثم تأتي الفزقة الاخرى فتدخل معه في الركعة الثانية ويقارون في التمسك
ويطولوا التمسك يعلم في المغرب يصل بالاولى ركعة وبالثانية ركعتين او بالركعة الثانية
والافضل الاول ناسيا ليعلم عليه السلام ليلة الحرير يلتقيا ربا في ادراك الاركان والقراء
المتعينة ويجب على المصلين اخذ السلاج على الاصح لظاهر الآية قبل على الاخرين ايضا
الاولى ولو ترك اخذ السلاج في موضع وجوبه لم تبطل صلاته ومع الشدة يصلون بسجدة
المكثرة ويؤمنون ايماء مع تعدد الركوع والسجود ولو طلع الفجر بوس بالراس ثم بالعينين
وعرضا وجبا الاستقبال بما امكن ولو بالقرينة فان لم يسقط مع عدم امكان ذلك يجوز لهم
ركعة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر **فصل** في صلوة المسافر وبشرط

١٨٢ قصدا المسافة وهي ثمانية فراسخ او ميسر يوم معتدل للابل القطار سواء كان هذا
المعتدل في الذهاب فقط او مع الاياب ويقع الاياب في يومه او لاما لم ينقطع بأحدى
الائتين وفاقا لابن ابي عقيل وبجرم بعض شايخنا عطر الله مرقده وهو جمع حسن بين
على بعض الفضلاء من الالهات الالهية والاكثر هنا خص ذلك بالذهاب والاياب
الواقع في يومه واخذون خصصوا بالذهاب فقط وخير في الاربعه بين القصر والتمام
او في الصلوة خاصة وخير رابع في الثمانية الملتفة من الذهاب الاياب في يومه وقد
حقيقة الحال في بعض فرائدنا ولا يقطع السفر برون على منزله الذي يقيم فيه ستة اشهر
في صحيحه بن بزيغ والاحتجاب هنا اختلاف شديد واقتوال شتى لاختلاف النصوص
اعتبار اكثر سندها وما لبعض مشايخنا الى التحجير فيما اختلفت نية الاخبار وان نية
اقامة عشت ايام او مائة ثلاثين يوما في مكان معين متدرا اوبا لوصول الى وطنه
يكون السفر عملة كالمكاري والملاحج والبريد والاجرا لا اذا جده السبب وحصل له
شد يد وفاقا لاصحاب الملة لشد مولا الكاشان للصحته وحملها الاحتجاب على
بعيد اقربها في الجملة ان المراد ما اذا انشا المكاري والحال سفر اخر صنعها وجد
انصاره والحق ما اخترناه لعدم الباعث على التأويل وان يكون جائزا وان يتوار
عن جدران البلاد ويخفى عليه اذانه وقيل كلاهما وقيل الثانية خاصة ومع اجتماع
يتعين القصر الا في احد المواطن الاربعه مكة والمدينة ومكة الكوفة والحائر الحسين
على مشرفة السلام فتختار فيها بين القصر والتمام ومنعه ابن بابويه وعين القصر فيها
كغيرها والاخبار العجيبة حجة عليه وطرد علم الهدى وابن الجنييد الحكم في مشاهير

عليهم السلام ولم تقف على ما أخذ ولو اتم من فضة القمر جاهلا بالحكم فلا إعادة عليه
مطلقا في الصلوة والصوم وقيل بالاعادة في الوقت خاصة ولو نسيه فالمشهور بالاعادة
في الوقت خاصة وقيل بعيد مطلقا والاول اظهر ولودخل الوقت وهو حاضر ثم سافر
والوقت باق قيل يتم بناء على ادنى الوجوب وقيل بقصر اعتبارا بحال الاداء وقيل بخبر
يتم مع السعة ويقصر مع الضيق وكذا الخلاف لو دخل الوقت وهو سافر فخص الوقت
باق واعتبار حال الاداء في الحالين ليس يبعد للصححة استعمل بن جابر وغيرهما
يعتبر التوابع عن الجدران او خفاء الاذان في حالة العود من السفر خلافا وعلم
توقية فاشد تان الاولى اشتراط الاحتجاب في وجوب الاتمام على كمال السفر ان لا يتم
عشر قايما فلما قام عشر ثم انشأ سفرا قصر والحق بعضهم ان لا ينوي الاقامة عشر
فيغير بلد ايضا وبعضهم العشرة الحاصلة بعد التردد في بلدين هذا وقيل لما قام حصة
قصرها راصلا في دون صوم واتم ليلا والمستند ضعيف وعند من لا يشترط اتم
لوقوف ان لم يكن اجماعيا الثانية لو خرج ناوى المقام عشر الى انا دون المسافة
هذا الترخص فان عزم على العود والاقامة عشرة مستأنفة اتم مطلقا وان فرغ على المسافة
القصر ببلوغ محل الترخص وقيل بخروج من البلد في الحكيك اشكال اذا فرض كون
الى ما دون المسافة فلا وجه للقصر اذا لم يقصد المسافة بعد وقد تحمل التقصص عن الاشكال
لا يسلم من خدش ولو عزم على العود قيل يقصر في الذهاب والاياب وقيل في الثاني خاصة في
الخلافة اشكال والاجود الاتمام في الذهاب مطلقا والتقصير في العود فان كان الى موضع
لا يترامع عنه التماس وذل الاتمام المسافة بالنسبة الى مبدا العود ومع الذهول عن الزيادة عن مجمل

فما فرأوا بالعكس وفاتته الصلوة ففي اعتبار حال الوجوب والعزوت قولان ولا يظهر الثاني
وفاقا للاكثر ومن فاته في نية من الحنفي غير معينة قضى صحيحا ومفرا واربعاً مطلقاً وفقاً للا
وآدمي عليه في آخ الوفاق وقيل يقضى الحنفي وهو شاذ ولو لم يعلم قدر الفاتت فالمشهور قضاء
ما يغلب على ظنه ولا يبعد الاكتفاء بقضاء ما يتيقن فواته وفي جواز التا فله لمن عليه وفيه
اصحهما الجواز على كراهية جمعاً بين الاخبار ولينك هذا اخر ما علم في هذه الرسالة ونحن
الله سبحانه على التوفيق لاعتماها والفرد بعبادة احتساباً وقصلاً على محمد وآل الطاهرين
وننصحهم الى الله سبحانه سائلين ان يجعل هذه المهمة القليلة مقصورة على كسب اليقين
واصلح الحال في الدين وفرغ من تشويدها مؤلفها الفقير الى الله سبحانه سليمان بن
ابن علي الجواني الماحوزي الدويحي باول الزوال تقريباً عند اذان مؤذن الظهر وهو
الاتقانات يوم الثلث وهو يوم الثامن عشر من شهر رجب سنة الف وثمان مائة
من الهجرة النبوية خدام مصلية مسلماً مستغفر

